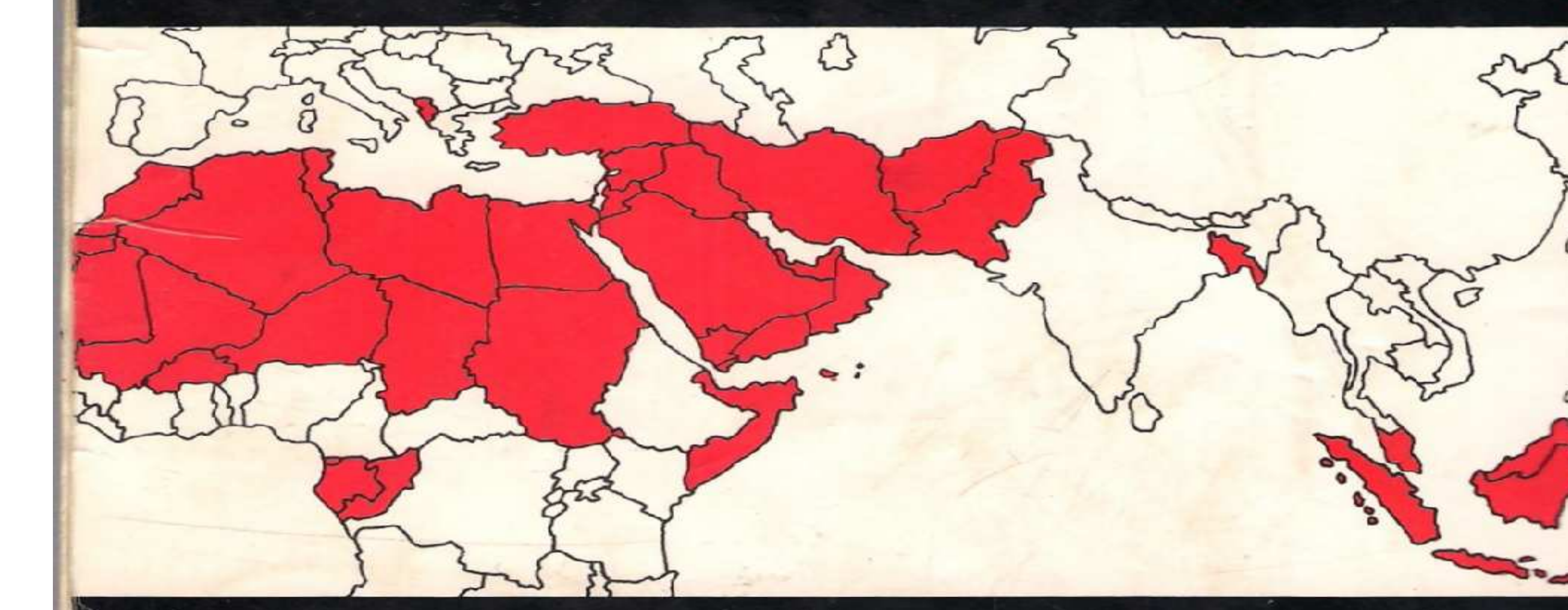
عبد الله عمامي

# تنظيمات الإرهاب في العالم الإسلامي

## أنموذج

# النهضة



الدار التونسية للنشر

عبد الله عمامي



# تنظيمات الإرهاب في العالم الإسلامي

## أنموذج




النشأة، التنظير، الهيكلة، الإرهاب...

الدار التونسية للنشر

ISBN 9973 - 12 - 234 - 8

# إهـــــــــداء

***إلى روح أبي جعفر محمد ابن جرير الطبري***

الرجل الذي مات في بغداد كمدا وحسرة يستمع وهو طريح الفراش إلى وقع الحجارة تصطدم بباب منزله في رجم يحرض عليه دعاة التطرّف لسد الباب أمام مدرسة للتاريخ الإسلامي استطاعت أن تثبت أن جيل الصحابة الأوائل تعامل إيجابيا مع النص الديني حسب معادلة اعتمدت التوفيق في تلقائية وجرأة بين النص وبين الواقع.

مات الطبري مغمورا ودفن في بيته لتعذّر خروج جثمانه واتسع القمع ليشمل كل من يجرؤ على قراءة مختلفة سواء اعتمدت العقل كالمعتزلة أو الروح كالصوفية ونال التعذيب والقمع الجاحظ وابن رشد والحلاج وابن عربي وصالت أيادي التطرّف لا تهدأ إلى أن أماتت في الأمة كل جذوة من ذكاء وكل قدرة على السير حتى إذا ما جاءت العصور الحديثة وحاولت الأمّة أن تنهض وأن تخرج من سباتها استجمعت قوى التطرّف طاقاتها لتبرز في شكل تنظيمات إرهابية تغلق الأبواب وتفرض مراسم دفن الأمة بصورة أبدية.

فعسى أن يسهم هذا العمل في التذكير بأن مدار الصراع ليس استبدال نظام سياسي بل هو اكتساب حق في الوجود واسترجاع قدرة على السير.

**عبد الله عمامي**

# تقديم

نالت ظاهرة الإسلام السياسي حظا كبيرا من التحليل والدرس في العديد من البلدان العربية وكانت موضوع اهتمام الباحثين في الكثير من البلدان الغربية. إلا أن هذا الموضوع ظل في بلدان المغرب العربي مقصورا في الغالب على بعض المقالات الصحفية الإعلامية وفي الحالات القليلة التي برزت فيها دراسة معمّقة فإنها كثيرا ما كانت جزئية تأخذ بجوانب من الظاهرة وتغفل جوانب أخرى.

تكوّن هكذا شيء من التناقض بين محور الحديث اليومي لدى الناس وبين غياب الدراسات التي يمكن أن تساعد على التفكير وتسهل فهم الأحداث وتجعل رؤية التونسيين واضحة للظاهرة التي نشأت في بلادهم وللظواهر الأخرى المماثلة التي نشأت في بلدان مجاورة أو بعيدة.

ولئن تعدّدت أسباب غياب هذه الدراسات فإنه يمكن إرجاعها إلى سببين رئيسيين:

- الأوّل يتّصل بتأخر ميلاد الظاهرة وصغر عمرها النسبي إذ لم يمرّ عليها أكثر من عشرين سنة.

- الثاني يرتبط بالطبيعة السياسية لهذه الظاهرة وعزوف الدارسين عن تناول مواضيع لها صبغة آنية وسياسية لا تسهل على الباحث الدقة العلمية والتجرّد الأكاديمي.

إنّ هذا الحذر إيجابي من حيث المبدأ إلا أن الظواهر السياسية والاجتماعية تكون لها فروضها إذا بلغت الحجم الذي يستوجب التوقف، ذلك ما فهمه الدارسون في مصر فأقبلوا دون تردد على اعتماد التقارير الأمنية ووقائع المحاكمات ونهلوا من ملف قضية تنظيم الجهاد الذي يعد وحده خمسة وثلاثين ألف ورقة مما أعانهم على فهم ظاهرة الجماعات الإسلامية التي كانت ستظل غامضة لولا اعتماد هذا المنهج في الدراسة.

المشكل هو أن هذه الجماعات سرّية تنشأ في الأصل بين عنصرين أو ثلاثة ثم تتّسع رقعتها في شكل عنقودي تكون فيه كل مجموعة حبّات مفصولة عن المجموعات الأخرى ومشدودة إلى العنقود الأم بغصن صغير يسمّى اصطلاحا عنصر الاتصال.

عن هذا المنهج تولّدت حركة تأليف ونشر دفعت بعشرات الكتب كل سنة إلى سوق متعطّشة للمعرفة وتهاطل الباحثون من كل صوب على القاهرة يطلبون لدى مراكز البحوث المعلومات والوثائق ويترددون على دور الصحف الكبرى للاطّلاع على ما تضمنته مراكز دراساتها الإستراتيجية من وثائق.

ووجد أيضا باحثون من فرنسا وألمانيا واليابان وأمريكا وغيرها وبدأت دراساتهم تروّج وتساهم في وضع الصور ونحت الأشكال المساعدة على الفهم.

ومشروع هذه الدراسة كان سيصدر منقوصا لولا أن أتاحت لي مصالح وزارة العدل فرصة الاستفادة بما توفر لها من وثائق تهم موضوع الدراسة إسوة بما تتيحه وزارة العدل في مصر للتعاون مع الباحثين من مصريين وأجانب بتمكينهم من الوصول إلى الوثائق وتوظيف المركز المصري للبحوث الجنائية أداة لتشجيع الدراسات التي تسمح بفهم الظواهر الجنائية الكبرى لتتوفّر للسلط التشريعية والقضائية والتنفيذية على السواء إمكانية الوقاية والتدبّر.

وقد أمكن بهذه الطريقة الحصول على بعض المعلومات المتّصلة بجوانب حركية من نشاط الجماعة الإسلامية في تونس.

أما الجانب الفكري لهذه الدراسة فقد كان الاعتماد فيه على ثلاثة روافد:

1) مجلة المعرفة التي أصدرها تنظيم "الجماعة الإسلامية في تونس" حال تأسيسه في أواخر شهر أفريل من سنة 1972 خلال مؤتمرعرف بين أعضاء الحركة "باجتماع الأربعين".

2) كتابات راشد الغنوشي وتصريحاته الصحفية ومساهمات أعضاء قياديين في مناقشة بعض القضايا الفكرية.

3) وثيقة الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة الإتجاه الإسلامي وهي الوثيقة التي تولى من خلالها التنظيم الاصولي في تونس لأوّل مرّة تنظير مذهبه وضبط مرجع فكري ذاتي معبرا بذلك عن محاولة لتأكيد استقلاله وإنهاء تبعيته الفكرية لسيد قطب.

ساهم اخيرا في تحديد صورة تنظيم الجماعة الاسلامية في تونس الذي سيعرف لاحقا باسم الاتجاه الاسلامي ثم النهضة بعض "رفاق الطريق" ممن دخلوا هذا التنظيم ثم انسلخوا منه قبل أن ينغلق عليهم الباب بصورة نهائية واذا ما كانت القاعدة المعتمدة هي التعاهد بكتمان السر فإنه وجد من شذّ عن القاعدة ولم يلتزم الى النهاية بالعهد الذي يلتزم على أساسه أعضاء التنظيم "بان لا يفسد لهم الخلاف ودّا".

عن هذه المراجع الثلاثة اعتمدت الدراسة ثم اتضح في أثناء المسار ان الظاهرة لا يمكن فهمها دون التعريف بجذورها والتوقف عند مثيلاتها لأن المضامين التي وردت في مجلة المعرفة أو في مساهمات فكريّة أخرى أو بيانات سياسية لأعضاء قيادية لا تتضح حقيقتها الا من خلال وضعها في إطارها العام وهو إطار منظومة الفكر الاصولي كما برزت أثناء العشرينات في شكلها الحركي من خلال منظمة الإخوان المسلمين وكما تفرّعت حديثا في شكل الجماعات الاسلامية التي اختلفت أسماؤها وتنوعت بلدانها ولكنّها كانت كلها إفرازات خارجة من بطن واحد هو بطن المنظمة الاخوانيّة - ولقد اتضح - مع تواصل البحث - أن خيوط الالتقاء والتلاحم هي على نحو من التعدد بشكل لا يسمح بأغفالها لأن البعد المحلي لهذه الظواهر متواضع بالنظر الى بعدها "الاسلامي" العام ليس ذلك في مستوى الأطروحات الفكرية فحسب بل أيضا في مستوى شبكة التحرك ونوعيّة الارتباطات.

في المستوى المنهجي اعتمدت الدراسة منهج التبويب التاريخي بتقسيم المرحلة الزمنية التي تناولتها بالبحث الى ثلاث محطات كبرى تتعلق الاولى بمرحلة النّشوء والانتشار من أواسط الستينات حتى نهاية السبعينات وتشمل الثانية مرحلة الثمانينات الى حدّ السابع من نوفمبر 1987 وتتصل المرحلة الأخيرة بالفترة المتبقّية حتى اواخر سنة 1991.

ولعل من عيوب التبويب الزمني أنه يفضي الى تفاوت في الأبواب بحسب ما يتوفر من مادة عن كل مرحلة زمنيّة الا أن من إيجابيات هذا المنهج أنه يسهّل عمليّة الفهم

ويسمح بوضع تصوّر دقيق لظاهرة التطرف الديني في تونس في نشأتها وتطوّرها على مدى خمس وعشرين سنة.

ثم اعتمد المنهج ضمن كل مرحلة على محورين يتعلق الأوّل بالجانب الفكري ويتصل الثاني بالجانب الحركي وقد يتداخل المحوران معا ضمن الفصل الواحد وذلك عندما يتعذر التفريق لأن بعض الظواهر أو جلها في تنظيمات الجماعات الاسلامية لا يمكن عرضها مفصولة عن تبريراتها العقائدية.

يبقى أن نشير أخيرا الى أن هذا العمل له حتما نقائصه الكثيرة ولكنه يرمي الى هدف واضح هو التعريف بآليات فكرية ارتبطت في العصور الحديثة بحالات الاجهاض والفشل التي مرّت بها شعوبنا فتغذت من النكسات وحاولت أن تسدّ أمامنا الطريق وأن تحرّف مسارنا متخذة من جوانب الماضي أداة لمحاربة المستقبل ومن جوانب التراث سلاحا لهدم الجسور نحو قواسم مشتركة في حضارة كونيّة تقبل عليها كل الشعوب والملل الاخرى في اندماج يثري آدميّة الانسان ويحقق التمازج بين البعد الانساني العام والبعد التراثي الخاص في تفاعل ايجابي لا حياة بدونه اليوم.

وليس من شك أن هذا العمل تضمّن الكثير من الآراء والاستنتاجات الشخصيّة شأنه في ذلك شأن كل عمل من هذا القبيل ولكنه تضمّن أيضا من المعلومات المستمدّة من الوثائق والمراجع ما هو كفيل بتوضيح كل الحقائق عن مشروع الجماعة الاسلامية في تونس فيما اعتمده من فاشية في الفكر وارهاب في السلوك.

والمهمّ على أي حال هو أن نكون قد نبهنا في هذا العمل الى جملة من الوثائق التي ظلت تنتظر التعريف وساهمنا في اذكاء الحوار الفكري حول ظاهرة نعتقد أن مجتمعنا لن يجاوز مخاطرها الا بعد أن يتعمّق الفهم في شأنها.

وعسى أن نكون قد ساهمنا أخيرا في التخفيف من عقدة باحثينا إزاء ظاهرة الاسلام السياسي فيما يشوبها من آنيّة وصفة سياسيّة وأن يتركز الجهد في الردّ على فكر فرض علينا خلال العشرين سنة الماضية جزءا من آلياته في تكييف الآراء والاحتواء الفكري وغسل الدماغ.

إنه عمل من صميم وظيفة رجل الفكر في المجتمع المدني.

**عبد الله عمامي**

# الباب الأوّل

# الجماعة الإسلامية بتونس

## مرحلة التأسيس والانتشار

1980 - 1965

في الأسبوع الأخير من شهر أفريل 1972، انعقد في السرّية الكاملة وفي غفلة من الرأي العام ووسائل الإعلام وأجهزة السلطة مؤتمر كان حلقة البداية لمسلسل مشبع بالتوتّر والعنف والتآمر والارهاب الفكري والمادي الذي تتواصل أحداثه منذ عشرين سنة.

إنه المؤتمر التأسيسي للحركة الاسلامية بتونس التي ستغيّر اسمها تباعا، حسب الاحوال، فتنشأ تحت اسم الجماعة الاسلامية بتونس ثم تأخذ إسم الاتجاه الاسلامي وتختم بانتحال اسم النهضة.

هذه الظاهرة هي المراد درسها: كيف نشأت الحركة؟ ماهي العوامل التي تفاعلت في تحديد مضمونها الفكري وهيكلها التنظيمي؟ هل أنها تمثّل فعلا إفرازا تونسيّا خالصا أم أنها خليط بين إنتاج محلي وعملية الزرع الاجنبي؟.

إنه محور أوّلي لابد من تفكيك إشكاليته بالرجوع الى سنوات المخاض وتقديم ماتجمع من معلومات عن ظروف الولادة.

المحور الموالي يهمّ التعريف بالظاهرة الجديدة كما برزت في مؤتمرها التأسيسي من خلال ما تبنّته لنفسها من خط فكري أو مضمون إديولوجي

ومن خلال ما قررت اعتماده من شكل في التنظيم. هذا المحور سيفرض لا محالة اعتماد أسلوب الدراسات المقارنة والرجوع الى المنابع الفكرية لمعرفة نوعية الاتجاه الذي تبنّته الحركة في ساحة إسلامية تميّزت اتجاهاتها بين الاستنارة والظلامية كما يفرض اعتماد المقارنة أيضا لتحديد مدى الاقتباس أو الابداع في الهيكل التنظيمي الذي اعتمدته الحركة ولاتزال منذ نشأتها.

موضوع هام يتعلق ـ بالنسبة للسنوات الاولى ـ بمسألة الانتشار والآليات المستخدمة للاستمالة والاستقطاب وهو مايستدعي التوقف عند كل المؤسسات التي جرى توظيفها مثل المسجد والمدرسة والكلية، ثم يأتي السؤال عن نظرة الحركة لمفهوم العمل السياسي: هل كانت في الاصل تتبنّاه أم تزدريه وتحقره؟ ثم ماذا كانت نظرتها إلى الأحزاب السياسية والى المنظمات المهنية والانسانية؟

في طرح مختلف هذه المحاور وفي محاولة الاجابة عن هذه الاسئلة، سنجتهد لتقديم ما يكفي من مادة ليتسنّى الاستنتاج الصائب حول حقيقة الحركة الاسلامية، عبر عصورها الثلاثة: الجماعة الاسلامية، الاتجاه الاسلامي وأخيرا النهضة ومعرفة إن كان هذا الارهاب ظاهرة متأخرة، أم أنه في صلب عملية النشأة والميلاد؟ ومعرفة ما إذا كان هذا الارهاب قد فرض نفسه منذ المؤتمر التأسيسي بل وحتى في الحلقات الممهّدة للمؤتمر عند ما حلّلت أوضاع المجتمع على أساس أنه مجتمع جاهلي تأكدت " أسلمته" بتحقيق "الانقلاب الجذري الذي يرفض الاصلاح والترقيع" (المعرفة، العدد الثاني من السنة الثالثة).

# الظاهرة الإسلامية في الستينات

إن استقراء الخارطة الجغرافية لمنطقة المغرب العربي في أواخر الستينات يفضي إلى تعيين تونس ضمن أوّل البلدان المغربيّة التي نشأت فيها الظاهرة كتيار مسيّس تجاوز التعبيرات التقليدية التي اتخذها الدين كمرجع في مقاومة الاستعمار مثلما تجلّى ذلك من خلال نضالات شعوب المنطقة سواء في تونس أو ليبيا أو الجزائر أوالمغرب. هذا التيار المسيّس تبدل وظيفة المرجع الديني فأصبح الاسلام موظفا لمقاومة المجتمع ومحاولة الاطاحة بنظمه السياسية بعدما كان بالامس القريب موظفا للاتحاد والتضامن لخدمة القضايا الوطنية.

لكن قبل البحث عن مظاهر التشكّل الأوّلي، لابد من الوقوف عند أسباب هذا الظهور المبكّر للظاهرة في تونس تمهيدا لميلاد الظاهرة في منطقة المغرب العربي، رغم ان الجزائر مثلا هي التي عرفت في النصف الأوّل من القرن نشاطا نخبويا هاما في جمعية علمائها كما كانت سنة

1954 ملجأً لعدد من الإخوان المسلمين الفارّين من قبضة عبد الناصر في مصر.

تونس في الستينات هي البلد الذي عرف انقلابات اجتماعية عميقة، غيّرت - مع مرور السنوات - هياكل المجتمع التقليدي، وبدأت تولد مكانه مجتمعا مغايرا تبدلت فيه القيم وأنماط السلوك تحت تأثير عوامل تظافرت فيها الإصلاحات التشريعية المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية والاختيارات الاقتصاديّة التي أطاحت خلال عشرية بمفهوم الملكية وأدخلت الأفراد قسرا في نظام جديد من الارتباطات الاقتصادية والإجتماعية، كما تظافرت فيها سياسة تعليم سخية وانفتاح مطّرد على العالم واحتكاك واسع بالسياحة. وكان من الطبيعي أن يفضي هذا الانقلاب المفاجئ إلى بروز بعض ظواهر الرفض وكان من الشرعي أن تقبل البلاد هذه الظّواهر وأن يتعامل معها النظام السياسي تعاملا حضاريا فيكون أصحاب هذه الظاهرة مجموعة ضاغطة تؤثر على الاختيارات ويكون لها وزنها في تحديد القرار.

*لماذا لم يتحقق ذلك؟*

## عرض تاريخي:

خلال الستينات بدأ التعليم الزيتوني يتوقف تدريجيا فشمل هذا التوقف الفروع المتواجدة في الجهات ثم امتد إلى العاصمة ليشمل معهد ابن رشد للتعليم الزيتوني العصري ومعهد ابن شرف للتعليم الزيتوني التقليدي.

في نفس الوقت شعر بعض مشائخ الزيتونة ممن كانت لهم حلقات توجيه وتفقيه للناس بشؤون دينهم بالحاجة إلى تكثيف جهدهم ضمن حلقات الدّرس التي كانوا يديرونها تطوّعا في الجامع الأعظم وقد تكوّنت

حول الشيخ أحمد بن ميلاد حلقة اعتاد بعض الشبان الجلوس إليها وفي مقدّمة هؤلاء عبد الفتاح مورو واستمر الأمر على هذا النحو مدّة إلى أن أنس مورو من نفسه الاستقلال فصار له حلقة خاصة به في جامع حمودة باشا ثمّ في الجامع اليوسفي. واستمر الأمر على هذا النحو أربع سنوات لم يلاق خلالها أحد مضايقة لأن النشاط المتبع كان يندرج ضمن المجرى المتعارف للنشاط الديني في جامع الزيتونة.

وجاءت سنة 1969 فشهدت حدثين سيكون لهما الأثر البالغ فيما سيليها من السنين:

1) **الحدث الأوّل**: هو بروز مجموعة دينية وجدت في الإجهاض الذي منيت به سياسة التعاضد وماعقب هذا الإجهاض من نقد ذاتي من خلال ماسمي بوقفة التأمل، فرصة للفت الإنتباه إليها وهي المجموعة التي تكوّنت بزعامة الشيخ الحبيب المستاوي وقادت عملية تكوين جمعية المحافظة على القرآن الكريم.

2) **الحدث الثاني**: تمثل في عودة راشد الغنوشي إلى تونس بعد إقامة في المشرق العربي استمرّت عاما بالقاهرة وأربعة أعوام بدمشق.

التعايش بين راشد الغنّوشي والحبيب المستاوي دام أقل من ثلاث سنوات وهي فترة عمل فيها الرجلان معا لكن بنوايا وأهداف مختلفة. فالحبيب المستاوي كان يعتبر نفسه الرجل الريادي للعمل الإسلامي، وهو شيخ من شيوخ الزيتونة درّس في العديد من الفروع ثمّ كوّن لنفسه حلقة بجامع الزيتونة نفسه.

أضف إلى ذلك أنه وطني ناضل في صلب الحركة الوطنية وكان له دور في إذكاء الثورة على الإستعمار في الجنوب ثم أنه نال حظه من التنكيل

سجنا ومراقبة من طرف بورقيبة بسبب تشيّعه لصالح بن يوسف وهو باعث "جوهر الاسلام" المجلة الدينية التي تكوّنت حولها النواة الأولى للعمل الإسلامي ثم هو صاحب الدور الأوّل في انبعاث جمعية المحافظة على القرآن الكريم.

هذا الرجل في الآن نفسه حزبي النشأة وهو، لئن مال إلى صالح بن يوسف، فإنه عدّل مساره وعاد الى دستوريته مما أهله في سنة 1971 إلى أن ينتخب في مؤتمر المنستير عضوا للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري.

طموحه كان واضحا: إنه يرشح نفسه إلى أن يكون زعيما للجناح الديني في البلاد، لكن هذه الزعامة لا يتصوّرها في المطلق بل يتصوّرها من داخل الحزب، أي أن هدفه في النهاية هو أن يصبح صاحب القيادة الحساسية الدينية داخل الحزب.

فالنظرية التي حاول الشيخ الحبيب المستاوي أن يدعو إليها رفاقه هي نظرية ترى أن التغيير يتحقق بالاستفادة مما يتيحه النظام للمشاركة في العمل السياسي قصد "التعديل والإصلاح من الداخل". والرجل كان يطمح إلى أن يكوّن من المجموعة أداة ضاغطة وكان لديه الاستعداد للتوقف عند الأهداف الجزئية التي يسمح بها الظرف وكان في هذا المستوى يردّد خطابا متماسكا ويتبع منهجا عمليا يستثني الروح الانقلابية والعمل الإرهابي والأسلوب السري وكان في النهاية وفيا للمنهج السني الذي يحرّم الفتنة ويستثني التكفير.

إنطلاقا من هذا التصوّر حاول المستاوي توظيف جماعة الغنّوشي ومورو فأعطاهم شرعية التحرك لبث نشاطهم الدعوي معتمدين على

صفتهم كممثلين للجمعية ليجوبوا البلاد في نشاط مكثّف لربط الصلات وتكوين نواة لشبكة من المتعاطفين وللبروز أمام الناس من خلال المحاضرات وحلقات التوجيه والدعوة.

وبدأت أقدامهم تترسخ عندما ارتقى مورو إلى عضوية الهيئة المديرة للجمعية بينما أسندت لراشد عضوية في المكتب الجهوي لمدينة تونس وذلك خــــلال سنة 1971 .

هذا الانتماء الرسمي للهياكل المسيّرة للجمعية أصبح يطرح بإلحاح موضوع الانتماء السياسي للجماعة وهو أمر عاد إلى طرحه الشيخ المستاوي في أوائل 1972 عندما انعقدت جلسة مشهودة أوضح فيها أنه لا مجال للإستمرار في المماطلة والتلكؤ وأنه لا بد للجماعة من تحديد خطّها السياسي. عندها تكلم مورو ليقول باسم رفاقه: «إن خطنا السياسي هو خط الرفض لكل ما هو قائم بدءا بالمجتمع الذي نعتبره كافرا وإن صلّى وصام وحج، وكذلك الحزب الحاكم، فهو دائرة من دوائر هذا الكفر ومن دخل فيه يصبح كافرا».

لم يكد مورو ينتهي حتى ارتفعت يد الشيخ المستاوي وصفعت عبد الفتاح مورو في سرعة لم تترك مجالا لأحد للتدخّل بينما كان صوته يرتفع آمرا الجميع بالخروج.

وكانت حادثة الصفعة، التي اجتهدت الجماعة في كتمان أمرها رمزا للقطيعة بين منهجين للعمل: منهج سُنّي زيتوني يعتمد العمل العلني والدعوة الصريحة مع ما يقتضيه ذلك من مواجهة علنية أحيانا مع الحاكم وقد مثّل ذلك عبد الرحمان خليف في القيروان والمستاوي في العاصمة، ومنهج إخواني أسسه حسن البنا في العشرينات ونظّر له سيّد قطب في

الستينات بمصر وتولى زرعه بتونس راشد الغنوشي بعدما جرى انتدابه وتكوينه في القاهرة ودمشق .

## رحلة الشرق

أحرز راشد الغنّوشي شهادة التحصيل سنة 1962 وانتدب بعدها مُعلّما في مدينة قفصة فمكث هناك سنة ثم التحق بالقاهرة لغاية الدراسة الجامعية. إلى حد هذا المستوى لم تظهر على الرجل مسحة دينية بل كان كغيره من الآلاف التي تخرّجت من جامع الزيتونة وانسدّت أمامها آفاق المتابعة للدراسة فاتجهت إلى التعليم نادبة الحظ الذي دفع بها إلى صنف من الدراسة يجمد الطموح ويضيّق الآفاق إلا أمام النزر القليل ممن هاجر أو نجح في الالتحاق بالمدرسة العليا للحقوق. ولا يزال بعض رفاق الغنوشي في قفصة يذكرون له جلسات في حانة "ريشى" والرجل لم يكن يتحرّج من مجالسة من يعاقر الخمرة خاصة وقد عرفت الحانة في تلك الأعوام بهدوء جوّها.

فحتى تلك الفترة لم تظهر لدى راشد الغنوشي نزعة دينية بل إن غاية ما لفت النظر لديه هو قلقه المتأتي أساسا من رفضه لوضعيته مع ما يذكيه مثل هذا الشعور من غضب ونقمة. أما أفكاره السياسية فهي تلتقي مع أبناء جيله من الشباب الذين تغذوا بالأفكار القومية وتشبّعوا بحبّ عبد الناصر.

هو في النهاية شبيه ـ إلى حد هذه المرحلة ـ برجل مثل محمد بن جنات الذي لم يمنعه تكوينه الزيتوني وانتماؤه إلى معهد الوعظ من أن يكون صاحب السيرة الشبابية المعربدة والأفكار القومية التي ستدفعه إلى أن يقود مظاهرات العاصمة التي أحرقت خلالها سفارة بريطانيا مع تسرب أول الأخبار عن هزيمة جوان 1967.

إلى حد هذه الفترة يمكن القول أنه كانت للغنوشي قبلتان الاولى في القاهرة والثانية في تيرانا، لأنه كان شغوفا أيضا ببرامج ونشرات إذاعة ألبانيا الموجهة للعالم العربي، يتابع تلك الاذاعة بانتظام ويعبر عن إعجابه بما تقدمه من تكوين متطرّف.

إنّ شهادة رفاق الغنوشي في هذا الباب يمكن اعتمادها لأنهم عرفوا الرجل قبل الـ"أسلمة"وبعدها وهم يذكرون أنه ظل مدّة متأرجحا عند الهجرة بين أن يتجه الى المشرق العربي وبين أن يتجه الى تيرانا ملبّيا النداءات الصادرة عن الاذاعة الألبانية لترغيب الشباب العربي في الدراسة والتكوين بألبانيا ضمن جامعة أحدثت لتخريج المناضلين منافسة لجامعة لومميا بموسكو، ولعل سر تركيز ألبانيا على العالم العربي الاسلامي راجع إلى أن هذا البلد مسلم يعجّ بالآثار الاسلامية التي حاول أنور خوجة طمسها ليحاول فيما بعد من خلال اذاعته ومن خلال الشباب الذي جاء الى معاهده للتكوين والتمذهب، ضرب الاسلام في مختلف أمصاره.

وهكذا فإن المعادلة كان يمكن أن تكون مغايرة لو رجحت كفة تيرانا على القاهرة خلال هذه الفترة التاريخية التي يشهد بها رجل مثل حميدة النيفر، الرجل الثاني في التنظيم الأول الذي كوّنه راشد الغنوشي: الجماعة الاسلامية بتونس التي سيستمر عمرها ثمان سنوات. ونزل الغنوشي في أوائل خريف 1964 بالقاهرة فماذا كان الوضع هناك؟

**القاهرة: 1964**

الساحة الدينية في القاهرة كانت يومها خافتة. فقد مضت عشر سنوات على محاولة الإغتيال التي أقدم عليها الإخوان المسلمون ضد عبد الناصر أثناء إلقائه خطابا بالاسكندرية وكان الخطاب يذاع مباشرة، وتتبع الناس على الهواء دويّ الطلقات الثمانية التي صوّبها محمود عبد اللطيف أمير

خلية التنظيم السرّي التابع لحركة الاخوان المسلمين بالاسكندرية فلم يأت المساء إلا وقد زحف الناس في المدن والقرى المصرية على مقرات حركة الاخوان المسلمين محرقين محلاتها متلفين وثائقها ملقين القبض على أعضائها لتسليمهم إلى البوليس ولم تمض ثلاثة أيام حتى جرى تجميعهم في محتشدات ضمت الآلاف من المعتقلين الذين ظلوا وراء القضبان طيلة سبع عشرة سنة. لكن هل كانت عملية الإعتقال شاملة وهل امتدت إلى الجناح السري للحركة؟

في مدينة الإسماعيلية وخلال سنة 1928 أسس حسن البنّا المنتدب للتدريس بهذه المدينة حركة الاخوان المسلمين. الشعار المرفوع يومها هو شعار الإصلاح وإرادة النهوض بالإسلام والمسلمين وكان يمكن لهذه الجمعية أن تكون كمثيلاتها إطارا للعمل من أجل الدعوة والإحسان إلا أنها منذ البداية كانت في أدبياتها وأساليب عملها ثورية النفس إرهابية السلوك. لقد قيل في عديد المناسبات لحسن البنّا: لماذا لا تنشئ حزبا سياسيا فهو إطار أفضل لنشاطك؟ وكان دوما ردّه "نحن لسنا حزبا سياسيا". كان يرفض التحزّب لأنه يرفض التعددية ويعتبرها منافية للاسلام. فماذا يبقى إذن للوصول الى الحكم؟ تبقى تلك الوسيلة التي استنتجها ابن خلدون عندما انتهى إلى أن الحكم لا يتأتى في المجتمعات الاسلامية إلا بدعوة دينية وعصبية قبلية. ولما كانت العصبية القبلية قد انحلّت في مصر لطبيعة المجتمع المدني فإن الدعوة الدينية يجب أن يعاضدها التنظيم السري الذي يقوم مقام القوّة الضاربة التي كانت للقبيلة في الماضي.

عن هذا التصور نشأت حركة ذات هيكلين: هيكل علني يتحرك في الضوء ويستفيد من العلنيّة بما تتيحه من فرصة لمخاطبة الرأي العام

والظهور في مظهر الناقد للحكومة والمعبر عن مشاغل الناس وهمومهم وهيكل سرّي يتحرك في الخفاء منفذا المهام الإرهابية ومشيعا للخوف ومتأهلا تدريجيا للانقضاض على الحكم.

خيمت الحركة بظلها على مصر طيلة ست وعشرين سنة 1928 - 1954 كانت في تاريخ مصر المعاصر سنوات الرعب والإرهاب فعمليات القتل عمياء تشمل كل طرف، تمتد إلى رجل الحكم كما تمتد إلى رجل المعارضة، تضرب حزب الوفد كما تضرب الحزب الشيوعي وتصيب الإغتيالات رئيس الحكومة مثل النقراشي كما تحاول إصابة رئيس مجلس النواب. أما السلطة القضائية فحظها من التخويف والتقتيل لن يكون أقل من التنفيذية والتشريعية فالويل للحاكم الذي يصدر حكما صارما على متهم من الإخوان مثل القاضي أحمد الخزندار الذي اغتيل بعد إصدار حكم لم يقدّر فيه العواقب. هذا إذا لم تتعرض قاعات المحاكم الى التفجير وهي منعقدة للنظر في قضايا "يحكم فيها بغير ما شرّع الاسلام".

ولكي تكتمل الصورة كان لابد من أن يكون الارهاب الفردي معاضدا بالارهاب الجماعي، لذلك كانت تنظم من حين إلى آخر باسم الإسلام مظاهرات الحرق والتدمير منها مظاهرة 25 نوفمبر 1947 التي رسم لها الاخوان هدفا هو المكتبات، فهاجموا مقراتها واحدا واحدا محطمين الأبواب التي يجدونها مغلقة لنهب ما احتوته من كتب وآثار "غير إسلامية". لقد كان الشعار العلني موجها ضد الكتب الأجنبية إلا أن الشهية تأتي مع الأكل لذلك شمل النهب كتب علي عبد الرازق وطه حسين والكواكبي وقاسم أمين وكل الرواد الذين رسموا للإسلام مجرى للنهضة غير مجرى الارهاب والتعصب، وبعد النهب جرى تكديس تلك الكتب وإضرام النار فيها.

مشهد الكتب المحترقة عرفته الانسانية في عصور متقدّمة من تاريخها، أما في العصر الحديث فلم تشهده قبل القاهرة إلا مدينة برلين التي كانت تخرج فيها الفلول النازية في غزو للمكتبات لتجميع ماتعثر عليه من كتب "غير صالحة" لإحراقها والرقص حولها رقصة التعصب المنتصر.

أما في تونس فإن عمليات تجميع الكتب "غير الصالحة" وإتلافها ستحدث، وسيشهد بها صلاح الدين الجورشي وهو الرجل الذي كان من مؤسسي الحركة وصاحب الرقم الثاني في جهاز الإعلام الذي أحدثه التنظيم عند نشأته.

وهل قتل إمام جامع الكرم بتجريعه ماء الفرق ورشّ هذه المادة على القاضي كيدار في المنستير وعون الأمن في جندوبة وغيرهم ممن تشوّهت وجوههم وفقدوا أبصارهم شيء آخر غير الصورة المحلية للإرهاب الفردي الذي عانته مصر وهل حياة الجامعة ومظاهرات العنف والحرق غير المظهر المكمل للإرهاب الجماعي؟

*لكن ماذا كانت نقطة البداية؟*

نقطة البداية هي خلية الاتصال مع العالم الإسلامي التي أثبتها حسن البنا في الهيكل العام لتنظيم الإخوان المسلمين فهذه الخلية هي التي انصبّ فيها كل نشاط الإخوان بعد 1954، ذلك أن الضربة التي وجهها عبد الناصر إلى التنظيم أفرزت نتيجتين:

الاولى: أنه لم يفلت من الإعتقال إلا رجال التنظيم السرّي وهم بطبيعة تخصّصهم تغلب عليهم نظرة للعمل الاسلامي مرادفة للعنف والسريّة.

ثانيا: إن الذين نجوا وجدوا مجالهم الحركي مقصورا إما على الهجرة (الخليج، الشام ، الجزائر، ألمانيا) وإمّا البقاء في مصر مع الاقتصار على

الأنشطة التي لا تلفت النظر وبالتالي التركيز - في العمل الاسلامي - على البعثات الطالبيّة الوافدة من البلدان الاسلامية.

سيقضي الغنوشي سنة في القاهرة وقعت مقاربته خلالها من طرف ماتبقى من عناصر التنظيم السرّي ثم يرحل اضطرارا إلى دمشق بعد القطيعة التي حصلت بين تونس ومصر في أعقاب خطاب بورقيبة في أريحة وماتلاه من مظاهرات في القاهرة أحرق خلالها مقر إقامة سفير تونس هناك. إلا أن فترة السنة كانت كافية لأن لقاءه بجماعة النظام السري الذين استفردوا بالساحة، مثل مصطفى مشهور وكمال السنانيري، صادف فترة القمة في الرفض والعنف الفكري والنزوع المطلق إلى عسكرة التنظيم.

العنف كان سبب الاستهواء ومبعث الإنخراط ثم جاء الإنتقال إلى دمشق معمقا لهذا التوجه لأن المدرسة السوريّة كانت هي الأخرى تتميّز في ذلك العهد بتيار من الفكر الإخواني عرف بنزوع إلى الحكم لم يهدأ إلا بعد المحق الجماعي الذي نال الإخوان في مدينة حما الذي يقدر الإسلاميون ضحاياه بثلاثين ألف نسمة ماتوا تحت طلق مدفعي.

بعد التشبع بهذا العنف وبعد الارتواء من منابعه وأصوله تأتي العودة إلى تونس التي رشحها الإخوان المسلمون، عبر الغنوشي، لتكون الأرض الجديدة لنشر الدعوة وإقامة "الإسلام".

# مؤتمر الأربعين

بعد توظيف للهياكل الموجودة، كحلقة مورو - جمعية المحافظة على القرآن الكريم - وانقضاء حوالي سنتين ونصف في تخيّر واختبار العناصر المناسبة انعقد المؤتمر التأسيسي الذي سمّي فيما بعد بمؤتمر الأربعين سنة 1972.

إنهم أربعون شخصا تولى اختيارهم أساسا راشد الغنّوشي ليجعل منهم نواة التأسيس لحركته.

إطار الاجتماع ريفي مثلما سيكون الأمر بالنسبة للمؤتمر الثاني الذي سينعقد سنة 1981 بسوسة والمؤتمر الثالث سنة 1984 في سليمان.

فالإطار دوما منزل ريفي يقع إخلاؤه من سكانه ويعتصم فيه "الإخوان" دون خروج حتى نهاية أعمالهم. أما الحراسة فهي دوما متوفرة. كانت مدنيّة في المؤتمر الأوّل ثم ستصبح عسكرية موظفة من طرف الجناح السرّي بفرعيه الأمني والعسكري في المؤتمرين الثاني والثالث.

المنزل لصاحبه عبد القادر سلامة وهو رجل مفيد بالنسبة للتنظيم لأنه، باعتباره صاحب ضيعة في مرناق، يوفر الإطار المناسب للّقاء السري وباعتباره كتبيا صاحب محل في نهج جامع الزيتونة يمثل مدخلا لولوج عالم النشر ثم، وهذا هو الأهم، هو صاحب مجلة تحصّل على وصل الإعلام لاصدارها هي مجلة "المعرفة" التي لا تنتظر إلا من يتولى إصدارها.

التاريخ هو الاسبوع الاخير من شهر أفريل 1972 وسواء كانت الصدفة هي التي فرضت ذلك أو أن الامر تمّ باختيار وإرادة فإن الجماعة عقدت مؤتمرها في نفس الأيام من الشهر الذي انعقد فيه المؤتمر التأسيسي للإخوان على يد حسن البنا سنة 1928. هذا التطابق، المعبّر فيما يبدو عن إرادة التبرّك، ينبئ بما ستكون عليه البقيّة.

**أجواء المؤتمر:**

لقد عرّف راشد الغنوشي نفسه في وقت لاحق في مقال بالمعرفة بأنه تلميذ ثلاثة "دعاة" هم: البنا والمودودي والخميني، ويقول في مقال بمجلة المعرفة (العدد الرابع من السنة الخامسة)" إن الاتجاهات الكبرى في الحركة الاسلامية المعاصرة هي الاخوان المسلمون والجماعة الاسلامية في باكستان والحركة الاسلامية في إيران. أما ماتبقى من الإتجاهات الإسلامية فهو تابع بشكل أو بآخر لأحد هذه الاتجاهات". أما قادة هذه الحركات فهو يقول عنهم: "إني أتردد في تقديمهم نظرا لما أشعر به من حرج أمام تقييم رجال وعلماء فطاحل لست أنا إلا تلميذا صغيرا من تلاميذهم". هذا المقال ولو جاء متأخرا فإنه مهم في فهم التمشي الذي سار عليه المؤتمر التأسيسي، لذلك تحسن متابعته خاصة في النقاط التالية:

يحلل راشد الغنوشي العناصر الجامعة بين هذه الحركات فيلاحظ أنها تشترك كلها في الهدف الانقلابي، وانها جميعا تطمح الى ما هو أكبر من الاصلاح والترقيع لأن الوقت لم يعد وقت إصلاح ويقول في هذا الصدد:

«كانت الحركات الإصلاحية في التاريخ الاسلامي السنّي أعمالا فرديّة ترتبط بشخص العالم المصلح وذلك انطلاقا من شرعية الأنظمة القائمة لأنه حتى اذا حصلت مظالم وألوان من الفساد، فليس في ذلك طعن في الأصل أي في شرعية الدولة وإنما هو خلل جزئي في البناء يمكن اصلاحه أما الآن فقد زال الوهم وسقطت الخلافة فسقطت الشرعية وعندئذ فالموقف الإصلاحي لم يعد كافيا، إذ البيت قد سقط ويحتاج إلى تأسيس جديد».

لكن كيف الوصول إلى هذه الغاية؟ على ماذا سيقع الاعتماد لتأسيس البيت الجديد أي الدولة الجديدة؟ يطرح راشد هذا السؤال في مقاله ويشير إلى أن الأداة هي التنظيم السرّي ويقول في هذا: «أوّل من تنبّه لفكرة التنظيم وربطها بفكرة تأسيس الدولة الاسلامية هو الإمام البنّا فهو أوّل مصلح سني أدخل فكرة التنظيم ضمن مفهوم الإسلام الشامل كوسيلة لتحقيق هذا المفهوم في الواقع».

وبعد ما ينفي - في نفس المقال - عن المودودي رفض فكرة التنظيم السري يبادر بالتذكير بأنه "كما كان للخميني تنظيمه السري كان للبنا كذلك".

فالخط واضح ولم يبق إلا أن يكوّن الغنوشي تنظيمه السري.

## قرارات المؤتمر:

### 1) هوية الحركة:

أعطى المؤتمر إلى الحركة اسم الجماعة الاسلامية بتونس. لكن ماهي هذه الجماعة؟ هل هي تنظيم مستقل بذاته أم هي فرع من كيان أشمل؟

حسم المؤتمر في هذا الأمر بأن قرر أن الحركة الاسلامية بتونس هي تعبير محلي عن التيار العالمي للاخوان المسلمين وكلّف المكتب التنفيذي الذي سيتمخّض عن المؤتمر بإتمام تراتيب البيعة للمرشد العام للإخوان المسلمين.

وتنفيذا لهذه التوصية تشكلّ فيما بعد وفد برئاسة احميدة النيفر وسافر إلى مكة حيث انعقد المؤتمر العالمي للإخوان المسلمين بمناسبة موسم الحج لسنة 1973 وهناك تقدم الوفد بين يدي حسن الهضيبي، المرشد العام للاخوان، وأعطوه البيعة في نصّها التقليدي المتعارف في النظام الاساسي للاخوان بعد وضع اليد على المصحف الشريف: "أعاهد الله العظيم على القيام بشروط عضوية الإخوان المسلمين وواجباتها والسمع والطاعة لقيادتها في المنشط والمكره في غير معصيّة ما استطعت إلى ذلك سبيلا وأبايع على ذلك والله على ما اقول وكيل".

وقد لوحظ يومها أن الغنوشي زهد في رئاسة هذا الوفد وأوكل الأمر إلى احميدة النيفر رغم أنه يحرص في العادة على التقليص من أهمية هذا الأخير والسبب أن البيعة أصبحت تؤدّى إلى الجناح المدني الذي وقع تسريحه من طرف السادات ابتداء من سنة 1971 في حين كان الغنوشي مشدودا إلى الجناح السرّي.

فالجناح السرّي الذي أنشأه حسن البنا وعهد بإمارته إلى عبد الرحمان السندي (طالب يبلغ من العمر 21 سنة) أصبح يمثل حقيقة التنظيم وصار ينظر بتعال وتفوق إلى ممثلي الجناح المدني، وراشد الذي تكوّن وتمذهب على يد هذا الجناح السري يشاطره تلك النظرة المتعالية لمن يسمون عند الإخوان بجناح السياسة أو جناح النشاط العام ولم يكن يدرك

يومها أنه سيكون هو نفسه ضحية لنفس النظرة المتعالية لأن خروجه من السريّة مع بداية الثمانينات واحترافه للسياسة سيحمل التنظيم السري على استبداله بأمير سري هو الصادق شورو لأنه في شؤون التنظيمات كما في شؤون الطبيعة تؤدي نفس الأسباب إلى نفس النتائج.

**2) الهيكلـــة:**

عن مؤتمر الاربعين تكونت مؤسسات الحركة، وهي: مجلس شورى، مكتب تنفيذي، خطة الامارة. وتقرر أن يكون هذا التنظيم معتمدا في الجهات وقد ظل المسؤول الجهوي في مرحلة اولى يسمى أميرا، مثلا أمير قابس ثم اصبح يسمى عاملا، أما عن توزيع الخطط فقد كان كالآتي:

- عضو المكتب التنفيذي مسؤول عن إدارة التنظيم: صالــح كركر
- عضو المكتب التنفيذي مسؤول عن الماليـة:صالح عبد الله البوغانمي
- نائب الأمير ومسؤول عن الإعلام والدعوة: حميـــدة النيــفـــر

وبالطبع فإن الإمارة، وهي خطة مستقلة عن المكتب التنفيذي، تمثل رأس الهرم في هذه الهيكلة وكانت من نصيب راشد الغنوشي.

ومن الظواهر التي لها دلالتها أن خطة الإمارة تسند في التنظيم الإخواني للمجموعات الحركية في صلب الجناح السري فيتولى عند الحاجة شخص خطة الأمير لقيادة مجموعة في تنفيذ عمل حركي. أما الخطط المتعارفة في القيادة فهي إما خطة المرشد العام، وهذا لا يمكن أن يكون حسب القانون الأساسي لحركة الإخوان إلا مصريا، أو بالنسبة لرؤساء الحركة في البلدان الأخرى خطة المراقب العام مثلما كان الشأن في سوريا زمن إقامة الغنوشي هناك، ووظيفة المراقب العام هي السهر على أن تسير

الحركة وفق النهج الذي يرسمه لها المرشد العام، نهج السمع والطاعة تنفيذا للبيعة.

أما الإمارة فهي في الأصل تسمية عسكرية مستمدّة من إمارة الجيش، فقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم يسمي أمراء للجيش ويجعل طاعتهم واجبة من ذلك الحديث النبوي "من عصا أميري فقد عصاني" وكذلك الحديث الذي ورد فيه "من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر فإنه من فارق الجماعة شبرا ثم مات فميتته جاهلية".

واستنادا إلى هذه المراجع وغيرها سيتحقق للجماعة إقامة تنظيم شديد الإنضباط وسيحرص الغنوشي على إحاطة خطة الإمارة بسياج من المراجع والمستندات الشرعية وكتب في ذلك مقالا بجريدة المعرفة (العدد الثامن من السنة الخامسة) يوضّح فيه أن طاعة الأمير في التنظيم هي من طاعة الله ومن طاعة رسوله ويحلّل في هذا المقال الذي صدر بعنوان "العقلية الفردية وأثرها في حياة العرب وواقعهم" مفهومه للقيادة فيستند إلى ابن خلدون ليؤكد أن طبيعة الرجل العربي فطرت على الخشونة والعصيان وأنها لا تستسلم إلى الطاعة إلا بالواعز الديني، ومن هنا وجب على القيادة المشرفة على التنظيم أن "تغرس في من والاها من الناس الروح الجماعية عن طريق ضروب شتى من التدريب كصلاة الجماعة والصيام الجماعي لأن ذلك يسهل إقناع الموالين بضرورة الطاعة للإمارة على أساس أنها تصدر فيما تعطيه من الأوامر عن الدين فطاعة الأمير من طاعة الله ومن طاعة رسوله ويستدل على ذلك بالحديث النبوي "من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصا الله" وكذلك الحديث "من أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصا أميري فقد عصاني".

ولإشعار المسلمين بأن هذه الطاعة للأمير واجبة عليهم جميعا، يؤكد الغنوشي في نفس المقال أن المسلم مطالب بالإلتحاق بالجماعة المسلمة أي التنظيم كلّما وقعت دعوته وتعريفه بواجبه، ذلك أن المسلم لا يجوز له شرعا أن يلقى الله وليس له التزام في الجماعة المسلمة ويستدلّ بالحديث "من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية".

هكذا وجب أن نفترض أن الناس في بلادنا وفي سائر الأمصار الإسلامية ظلوا لأكثر من ألف سنة يموتون ميتة جاهلية ماداموا لم يؤدوا البيعة لأمير احترف صفة التمثيل لله ولرسوله في الأرض.

لقد تعاقبت الأجيال متمسّكة بإسلامها مؤدية مناسكها من صلاة وصوم وحج وزكاة مرددة الشهادة في كل حين دون أن ينبّهها أحد إلى جاهليتها حتى جاء الإخوان المسلمون وجاء الغنوشي.

عن هذه المرحلة يتحدّث بعض الذين عاشوها من الداخل ثم انشقّوا ومن هؤلاء صلاح الدين الجورشي.

ففي كتابه "الحركة الإسلامية في الدوّامة " يتحدث الرجل عن سنة 1972 سنة ميلاد التنظيم فيقول "كنا في ذلك الوقت نحلم وكان الحلم جميلا إلى درجة دفعت بالكثير إلى التشبث به بكل ثمن وبكل أسلوب وكان "الإخوان" في حلمنا يمثلون جيل الإنقاذ، فلا نعرف عنهم إلا ما كتبه الشهيد حسن البنا ولم نقرأ إلا ما كتبوه عن أنفسهم... علاقاتنا فيما بيننا يضفي عليها الحلم قداسة وشفافية جعلتنا نهمل الحديث عن طبيعة التنظيم وبنائه الداخلي ومدى سلامته العضوية وقربه من شروط العمل الديمقراطي".

في هذا الإعتراف نتوقف عند قول الجورشي "لم نقرأ إلا ما كتبوه عن أنفسهم" فالمشكلة في الأساس عند الجماعة مشكلة ثقافية ومشكلة جهل

بكل المكوّنات التي تؤلف عند الإنسان الحسّ النقدي، ومشكلة جهل بالإسلام نفسه لأن هذه البيعة التي تؤدى إلى هذا الأمير أو إلى ذلك المرشد ما آنفكت تثير احتجاج علماء المسلمين ممن رفضوا الدخول في التنظيم الإخواني وخاصة علماء الأزهر إلى أن انعقدت لجنة علمية حضرها ممثلون عن الإخوان «وكان الإستنتاج أن البيعة لا تستند إلى مرجع شرعي وأنها لا تصحّ إلا للإمامة العظمى كما تجسمت في الرسول وخلفائه الراشدين فالنتيجة إذن هي أنه لا سند شرعي للبيعة المعمول بها في تنظيمات الإخوان لأن البيعة في الإسلام لا تؤدى إلا إلى الخليفة باعتباره أمير المؤمنين وهو أمر لا يزعمه حتى المرشد العام». (الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية، الدكتور النفيسي).

ذلك هو الجهاز التنفيذي الذي تبنّته الحركة وقبل الإتيان إلى المضمون الفكري والمراجع الإيديولوجية التي تبناها مؤتمر الأربعين لا بد من إبداء ملاحظات حول النظام الذي اعتمد في توزيع الأدوار.

• الظاهرة الهامة في هذا التوزيع هي تكليف صالح كركر بمسؤولية الإشراف على التنظيم ضمن المكتب التنفيذي الذي وقع تعيينه، ومعنى هذا أنه سيكون صاحب الإشراف المباشر على الجهاز السري الذي بدأ يتكوّن وبالفعل ستكون للحركة مرحلتان، الأولى سيكون فيها كركر صاحب الجهاز طيلة السبعينات، والثانية سيكون فيها حمادي الجبالي المشرف خلال الثمانينات.

ومن الأسباب التي ساعدت كركر في هذا التعيين أن الرجل كان الوحيد الذي تعامل مع الغنوشي بشيء من النديّة، لأنه لم يفته أن الغنوشي ليس سوى "رجل خطب". نعم إنه جاء ببرامج وبزاد ايديولوجي سهّل عملية التكوين والإنتظام لكنه في النهاية لم يخلق شيئا من عنده

خاصة بالنسبة لكركر وهو الخرّيج الجامعي الذي كان حتى بعد انضوائه في الحركة يعدّ دبلوم الدراسات المعمّقة في العلوم الإقتصادية والذي وجد طريقه للنهل مباشرة من المناهل الإخوانية حسن البنا وسيد قطب إلخ... من هذه الأسباب أيضا أن صالح كركر كان الوحيد الذي رسم في المؤتمر **تصوّرا عمليا عن غزو الجامعة** مُدرجا هكذا موضوع التسرّب إلى المعاهد ضمن الاهتمامات الأولى للتنظيم.

من هذه الأسباب أخيرا أن صالح كركر كان قد مارس بعد أنشطة نقابية مكثّفة جعلته عارفا بصيغ تسيير الهياكل وأساليب التعامل مع المنضوين.

• الملاحظة الثانية تهم غياب عبد الفتاح مورو من الهيكل الذي اعتمد في توزيع المسؤوليات، والحال أنه الوجه الرائد للنشاط الإسلامي في الستّينات ثمّ إنه كان ضمن المجموعة العضو الوحيد في اللجنة الوطنية المشرفة على جمعية المحافظة على القرآن الكريم بينما كان الغنوشي عضوا في المكتب الجهوي لمدينة تونس.

السبب الظاهر أن مورو كان أفصحَ عن نيته في التقدم للمناظرة التي درجت وزارة العدل على تنظيمها لانتداب الحكام فكان ذلك سبب جفوة بينه وبين المجموعة وقد وقع تخييره يومها بين أن يتجهَ إلى القضاء أو ينتسب إلى التنظيم. والحجة هي كالعادة حجة التكفير فالقضاء في البلدان الإسلامية كافر في نظرهم لأنّ قوانينه وضعية وليست سماوية فلا بد له إذن من أن ينتظر قيام الدولة الإسلامية ليمتهن القضاء.

ولم تفلح مرافعة مورو عن نفسه وتفسيره بأن ظروفه تفرض عليه هذا التوجه ولم يتسنّ له بالفعل أن يتصالح مع التنظيم الاّ بعد الإستقالة من القضاء.

• أما احميدة النيفر، صاحب خطة نائب الأمير، فإنه سرعان ما سيكتشف أن حظه من المسؤولية زهيد. لقد كان الغنوشي يتّخذه صديقا زمن الدراسة في دمشق حيث التقيا هناك ويحاول استمالته ليشاطره أفكاره الجديدة إلا أن الغنوشي كانت له في الآن نفسه بقية من العربدة التي صاحبته في شبابه وهذا ماكان يجعل المواعظ التي يرتجلها بمناسبة النشاطات التي تنظمها رابطة طلبة أقطار المغرب العربي بدمشق مبعث سخرية من زملائه الذين لا يفوتهم تذكيره بما كان له من مجلس ليلة كذا. ويعيدون إلى ذاكرته الموقف الذي كان انتشر خبره شأنه شأن كل المواقف المماثلة التي تَحدُث بالليل ويذيع خبرها في الصباح بين المجموعة الطلابية الواحدة.

لقد كان احميدة النيفر يسجل هذه العربدة لكنه يسجل في الآن نفسه إكثار الرجل من التردد على محمد المبارك المعروف بأفكاره الإخوانية بالجامعة السورية وارتباطاته برجل مثل عدنان سعد الدين وهو من مؤسسي التنظيم الإخواني في سوريا ومن قادته ، إذ أسندت له خطة المراقب العام للتنظيم ابتداء من سنة 1974 .

ولعل هذه العربدة في دمشق تجد تفسيرها في مواقف عرفت للغنوشي في تونس خاصة عند تلقي البيعة من أفراد الجناح العسكري ابتداء من سنة 1975. فقد كانت توصيته للمبايع الجديد وهو تلميذ سيلتحق بالأكاديمية بأن يهجر الصلاة مع الجماعة ويبذل جهده للظهور بعكس عقيدته.

حقا إن رخص مستعملي الدين لا حد لها لدى من يوظفه للتآمر.

على أي حال فإن الغنوشي نجح في استمالة احميدة النيفر وصار هذا الأخير أميرا بالنيابة، إلا أن مهامه انحصرت في الأساس في الإشراف

على مجلة المعرفة وكان يعتقد أن خطته تؤهله لأن يشرف على جملة النشاط الإعلامي. إلا أن صالح كركر كان يرى غير ذلك.

وفي هذا المستوى يبرز الحبيب المكني الذي كان على علاقة متينة بكركر فصمم الإثنان جهازا للدعاية متمثلا في ملء السوق بالنشريات الأصولية الاتجاه. وبالفعل تولى حبيب المكني إحداث دار للنشر عرفت بـ "دار الراية" كان لها مقر بنهج الباشا واختصت في نشر العناوين الدينية خاصة الصغيرة الحجم وبمعدل يتراوح بين ثلاثة إلى عشرة عناوين شهريا وكان للعناوين المتطرّفة معاملة خاصة، فهذه تصدر حاملة لإشارة مفادها أنها صادرة عن "دار الاستقامة" مع عنوان وهمي لهذه المؤسسة يتغير مع كل كتاب.

أما صاحب المطبعة فهو إيطالي يركز عنايته على الجريدة الإيطالية التي يتولى منذ سنين إصدارها، ولا يعرف شيئا من المضامين الأخرى التي تطبع عنده.

نفس الغيبوبة تعيشها مصالح الإدارة التي تتسلم يوميا دفعات من هذه الكتب وفقا لإجراءات الإيداع القانوني دون أن تدرك أنها تمثل جسرا للفتنة والعنف والإرهاب.

*هذا الفكر الذي يجري ترويجه ما هو مضمونه ؟*

### 3) المضمون الفكري

من مقررات مؤتمر الأربعين المؤسس للتنظيم الإخواني في تونس اعتماد الخط الفكري لحركة الإخوان المسلمين "كما نظّره وحدّده الأخ الشهيد سيد قطب في مؤلفاته التالية " معالم في الطريق-خصائص الفكر

الإسلامي ومقوّماته – هذا الدين – المستقبل لهذا الدين – في ظلال القرآن". وهو ما يؤكد تقديس الشخص وتقديس فكره.

أعطى مؤسس الحركة حسن البنّا كما أسلفنا هيكلا ازدواجيا لمنظمة الإخوان متمثلا في الجناح العلني المختص في النشاط الدعوي والسياسي العام وفي الجناح السري ذي الصبغة الحركية والهدف الإرهابي.

أما سيد قطب فقد أعطى للحركة المنظومة الفكرية العامة التي سيقع الإستناد إليها في تحليل المجتمع وفي استنتاج المواقف التي ستتخذ إزاءه والتصوّر العام الذي سينظر الإخوان من خلاله إلى واقعهم.

فعل سيد قطب ذلك وهو في السجن وكان في الأصل عضوا عاديا في منظمة الإخوان وقصّرهمه في الأول على تأليف بعض الكتب التي تعالج نظرة الإسلام للمسألة الإقتصادية والإجتماعية ثم دخل السجن الذي أرسل إليه عبد الناصر آلافا من أفراد التنظيم. هناك ألّف الرجل كتبه الأخيرة قبل أن ينفذ فيه حكم الإعدام سنة 1966.

في ظلمة السجن الذي أودع فيه انتهى سيد قطب في تأملاته حول النهج الإخواني إلى الإستنتاجات القصوى التي كان من الطبيعي أن يفضي إليها منطق الفكر الإخواني في وقت المحنة وأيام العذاب. فمحور الإستنتاج الذي انتهى إليه سيد قطب في كتابه "معالم في الطريق" أنّ المجتمع في مصر وفي غيرها من الأوطان الإسلامية ارتد إلى الحالة الجاهلية. يقول في نفس الكتاب: "نحن اليوم في جاهلية، تصوّرات الناس وعاداتهم وتقاليدهم وآدابهم وشرائعهم وقوانينهم كلّها جاهلية".

فانطلاقا من منطوق الشهادة "لا إلاه إلا الله محمد رسول الله" يعطي سيد قطب تصوّره لمفهوم الألوهية ومفهوم الحاكمية وينتهي إلى أنّ المجتمع

الذي يسن لنفسه تشريعات وقوانين هو مجتمع جاهلي وأن الإنسان الحديث في المجتمعات الإسلامية يمارس، عند تصوّره لصيغ عيشه ونظام معاملاته مع الآخرين وعلاقاته مع الأطراف القريبة أو البعيدة، ضربا من الاعتداء على مبدأ الحاكمية والألوهية لأن الأصل هو ألا يبتدع الإنسان لنفسه شيئا في هذا المقام وأن يكتفي بأخذ كل شيء من الشريعة.

فسنّ التشريعات واستصدار الرسوم التنظيمية وإيجاد هياكل الحكم العصرية من برلمانات وحكومات وما إلى ذلك مما يجعل ممكنا في العصر الحديث بقاء المجتمع ومما يلتصق بمفهوم الحياة المدنية يؤول عند سيد قطب إلى ضرب من ضروب الإعتداء على مبدأ سلطان الله في الأرض.

فليس من حق الإنسان لديه ادّعاء العدل والإنصاف في معاملاته وليس من حقه وضع تصوّرات وبرامج وتخطيطات وسن القوانين والنصوص التنظيمية أو إقامة الدول والحكومات على أساس من الإجتهاد لأنّ في ذلك ضربا لمبدأ الحاكمية والألوهية.

هذا التحليل يتغافل عن حقائق أهمّها أن الحكم على المجتمعات الحديثة لا ينبغي أن يبني على الأشكال وإنما على الجوهر. صحيح أن "الجيل القرآني الفريد" جيل الرسول (صلعم) والصحابة لم يعرف أشكال النظم الحالية ولا مؤسسات الدولة بمفهومها الحديث ولكن ليس هذا مبررا للإدانة لأن المهم هو أن حكمة القرآن ومقاصد الدين تؤدى من خلال هذه الأشكال التي أصبح لا مجال للعيش بدونها والمهم هو أن تكون مؤسسات الدولة الحديثة مستلهمة في عملها من نبع القرآن والسنّة محاولة الاقتراب - فيما تخططه - من عمل ومن نهضة من تلك العزة التي أرادها الله للمسلمين ومن الغاية التي من أجلها استخلف الله الإنسان في الأرض.

سيد قطب يرى خلاف ذلك. فنظرته إلى وجود الأمة الإسلامية نظرة نفي مطلق. يقول في "المعالم...": إن وجود الأمة المسلمة يعتبر أمرا قد انقطع منذ قرون كثيرة".

ولتأكيد هذا الحكم يزيد قطب إيضاحا: "ليس المجتمع الإسلامي هو الذي يضم أناسا ممن يسمون أنفسهم مسلمين" فالمجتمع إذن جاهلي حتى "إن صلى وصام وحج البيت الحرام".

إذن من هم المسلمون؟ هم الذين يدخلون في التنظيم، هم الذين يتبنون "عقيدة" الإخوان ونظامهم الحركي: "حين يبلغ المؤمنون بهذه العقيدة ثلاثة نفر فإن هذه العقيدة ذاتها تقول لهم أنتم الآن مجتمع إسلامي مستقل منفصل عن المجتمع الجاهلـي... وهنا يكون المجتمع الإسلامي قد وجد فعلا". (المعالم)

المرحلة الموالية هي تكثيف الدعوة حتى يتكاثر العدد: "والثلاثة يصبحون عشرة، والعشرة يصبحون مائة، والمائة يصبحون ألفا، والألف يصبحون اثني عشر ألفا ويبرز ويتقرر هكذا وجود المجتمع الإسلامي". (المعالم)

أفرز هذا التوجيه في كل بلاد العالم الإسلامي مجموعات من الشباب تبنت هذا الفكر وانغلقت على ما دونه مسببة لمجتمعاتها تمزقا شديدا بعدما أصبح التكفير موضة العصر انطلاقا من التكفير داخل الأسرة. فبدأ التكفير للآباء والأمهات رغم صلاتهم وصومهم ثم التكفير للحاكم وحتى للإخوان داخل التنظيم عندما يظهر عليهم شيء من التردد أو فتور في الحماس.

هذا التصوّر للمجتمع الإسلامي يرفضه الدين ويرفضه الواقع ويرفضه تاريخ جيل الرسول نفسه.

فليس ثمة دليل شرعي من حديث أو اجتهاد فقهي على تكفير من تلفظ بالشهادة بل إن أغلب الأئمة يذهبون إلى إسناد صفة المسلم لكل من قال: "أشهد أن لا إلاه إلا الله وأن محمدا رسول الله" أما البقية فأمرها هو أمر الظواهر والسرائر.

وفي تعريف الرسول لمن يستحق شفاعته قوله: "يخرج من النار من قال لا إلاه إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير" وقوله "ما من عبد قال لا إلاه إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة فسئل وإن زنى وسرق فقال ثلاثا وإن زنى وسرق".

ونأتي إلى ابن تيمية وهو المرجع الفكري لكل الحركات السلفية، بما فيها الحركات الأكثر تشددا فنجد أنه ينظر إلى موضوع الإيمان والكفر في مجتمعه وهو مجتمع القرن السابع الهجري والقرن الثامن الهجري نظرة اعتدال حيث يسجل التفاوت الطبيعي بين الناس في درجات الإيمان. ويقول : "إن كثيرا من الناس بل أكثرهم في كثير من الأمصار لا يكونون محافظين على الصلوات الخمس ولا هم تاركيها بالجملة بل يصلون أحيانا ويتركون أحيانا فهؤلاء فيهم إيمان ونفاق" (فتاوى ابن تيمية جمع عبد الرحمان العاصمي).

لكن ماذا يمكن أن يكون موقف الفرد المسلم عند سيد قطب من هذا المجتمع الذي حكم عليه بالجاهلية؟ في الرد على ذلك يقول صاحب "المعالم": "البشرية تنقسم إلى حزبين اثنين حزب الله وحزب الشيطان وهما صنفان متميزان لا يختلطان، لا نسب ولا صهر و لا أهل ولا قرابة ولا وطن ولا جنس إنما العقيدة والعقيدة وحدها" لكن ما معنى العقيدة هنا؟ "إنها الإنحياز النهائي للصف المتميز" أي صف التنظيم.

كان الرجل في سجنه معزولا عن الواقع فلم يعبأ به وطلب من أتباعه أن يعتزلوا بدورهم هذا الواقع وأن يهجروا مجتمعهم حتى في المصاهرة والنسب ولازال مجتمعنا يذكر تلك الأعراس التي تكاثرت في السبعينات، والتي كان يمكن أن تكون طريفة لولا استنادها إلى فكر يذهب في تحجّره إلى حدّ منع التزاوج بين المسلمين خارج إطار التنظيم.

لكن مهما حاول سيد قطب الإنفصال عن الواقع فإنه لا بد له أن يعترف مع ذلك بأن الناس في هذا العصر شرحت صدورهم إلى قيم ومثل جديدة. وبدل أن يبحث الرجل فيما يوجد من توافق أو اختلاف بين تلك القيم وبين الإسلام كدين، نراه يسارع إلى رفضها كليا معتبرا أن التعلق بها ضرب من الوثنية الجديدة .فيقول :"إننا نخدع أنفسنا حينما نقف بالوثنية عند الشكل الساذج للأصنام والآلهة القديمة والشعائر التي كان الناس يزاولونها. فشكل الأصنام الوثنية فقط هو الذي تغيّر"، وهكذا ينتهي به التحليل إلى أن "مفاهيم الشعب، والقومية والديمقراطية هي أصنام المجتمع الحديث". والإستنتاج أن "الإسلام لم يجئ لمجرّد تحطيم الأصنام الخشبية" (طريق الدعوة في ظلال القرآن، جمع أحمد فائز).

ذلك هو إجمالا المضمون الفكري الذي حدّده سيد قطب للحركة الإخوانية. إلا أن هذه الحركة إلى جانب مراجعها الفكرية لها مناهج عمل تتبعها في المستوى الحركي وتتمثّل في ممارسة السريّة واتّباع منهج العنف وإرهاب الخصوم والسعي إلى تقويض الأنظمة. في هذا الخصوص كان الموقف واضحا. فالإستنتاج الذي انتهى إليه سيد قطب هو أن حركة الإخوان المسلمين لا تستند فقط إلى برنامج ودعوة ربّانية بل أيضا إلى منهج رباني. فهي في أهدافها متفقة مع إرادة الله وهي في صيغ تنظيمها ووسائل عملها متفقة مع نفس الإرادة. ويقول في هذا الشأن "يجب أن

يعرف أصحاب هذا الدين جيّدا أنه كما أن هذا الدين رباني فإن منهجه في العمل منهج رباني متفق مع طبيعته وأنه لا يمكن فصل حقيقة هذا الدين عن منهج عمله" (في ظلال القرآن).

ولمزيد التوضيح تجدر الإشارة في هذا الباب إلى وثيقة نشرتها صحيفة المسلمون في عددها الصادر بتاريخ 22 فيفري 1985 عن حوار دار بين عنصر اسلامي من منظمة الإخوان السودانية وسيد قطب تفاعل فيه الأول بإمكانية وصول حزبه الى الحكم عن طريق الانتخابات. فجاء ردّ قطب سريعا: "إن قيام الحكم الإسلامي في أي بلد لن يجيء عن مثل هذه الطرق".

تلك هي المراجع الفكرية التي اعتمدها المؤتمر التأسيسي للحركة الإخوانية بتونس. فهل يبرز شيء من هذا المضمون في أدبيات الحركة التي سمّت نفسها وقتها بالجماعة الإسلامية بتونس؟

# منهج الإجترار وفلسفة التكفير

ان التنظيم الذي انبعث في تونس اختار لامحالة السرية المطلقة وفضّل أن لا يكون له طيلة ثماني سنوات وجود علني، فالنّاس خلال السبعينات سيشهدون بروز الظاهرة الإخوانية لكن تفسيرها سيظلّ مرتبطا بالسلوك الفردي.

والسرّية تقتضي كما نعلم التيقّظ والحرص على عدم لفت الانتباه. ومع ذلك فانه لا بد أن تصدر من حين لآخر بعض الظواهر التي تسهّل عملية الربط وتوضيح طبيعة العلاقة بين الفرع وبين الأصل. الخيط هنا هو مجلة المعرفة التي سارع الجماعة إلى إصدارها مثلما وقع توضيحه. وكان من الطبيعي أن توظّف لغايات تبشيرية مع ملازمة الحذر اللازم.

وقد ظلّت المجلة تصدر على مدى ثماني سنوات بمعدّل عشرة أعداد كل سنة. ثم ظهرت بوادر الثورة الخمينية في إيران فاحتدّت اللهجة وبدأ الحذر ينوب وأخذ المذهب يتعرّى وشعر الجماعة بالحاجة إلى التوسع لأن الدورية الشهرية للمجلة لم تعد تفي بالحاجة. فسارعوا بإتمام الإجراءات

القانونية لتحويلها إلى أسبوعية وقاموا في الآن نفسه بعملية سطو على عناوين قديمة كانت تعاني من قلة الرواج مثل "المجتمع" و "الحبيب" فصرفوا المال لأصحابها طالبين منهم أن يتخلّوا عن إدارتها لفائدتهم. فكان لهم ذلك.

عندهاتحرّكت الإدارة وحسمت الموقف بايقاف هذه العناوين.

لكن بماذا كان يجري التبشير؟ وعلى اي شيء كانت ترتكز الدعوة؟ هل مثّلت هذه العناوين أصوات إصلاح أو منابر إعلام عادية أم هل أنها كانت اجترارا للفكر الأصولي كما حدّده سيد قطب وتعبيرا محليا عن مذهب عالمي هو مذهب الإخوانية العالمية؟

في "المعرفة" هناك ركن قار يصدرتحت عنوان "من أجل وعي إسلامي" ويقوم مقام الافتتاحية.

في مقال صدر ضمن هذا الركن (المعرفة العدد الثاني من السنة الثالثة) تقدم المجلة توضيحا لموقفها من مفاهيم الديمقراطية والاشتراكية والقومية فتشن هجوما شديدا على "الذين يريدون افتراض التطابق بين الإسلام وهذه القيم الإنسانية" وتقول"يصرّون عل الخلط بين الإسلام والديمقراطية ليقدّموا للناس الإسلام الديمقراطي ويصرون على الخلط بين الإسلام والإشتراكية ليقدموا للناس الإسلام الإشتراكي ويصرون أكثر من ذلك وبغباء على الخلط بين الإسلام والقومية الإشتراكية ليقدّموا للعالم الثالث نظرية ثالثة". وحتى تكون الأمور أوضح يأتي الإستشهاد التعسّفي بالآيات الكريمة "وأخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا".

هكذا يوظف النص القرآني لإدانة من ينظر إلى الإسلام نظرة نور وصدق. واذا كان لسيد قطب مبرره في السجن الذي كان مصدر وحيه

وفي خطر الإعدام الذي كان سبب ضيقه وانحرافه فهل من تبرير نجده للجماعة غير الإجترار الذي يصل الى حد أن ينكروا على الناس امكانية كل قراءة شخصية سامية و نبيلة لدينهم، فليس لأحد الحق في أن يعطي تصوّرا عن الإسلام غير تصوّر الجماعة. إنهم وحدهم لهم الحق أن يقولوا أن الإسلام هو كذا. أما الآخرون فالويل لهم إن تجرؤوا برأي وقالوا إن الإسلام كما يعتنقونه هو جمع لكل المثل والقيم العليا التي أفرزتها البشرية عبر قرون من التاريخ تصارعت فيها معاني الخير والشر.

ويتواصل الإجترار في نفس المقال. فالدليل على أن الإسلام يرفض مفاهيم الديمقراطية والحزب والشعب هو «أن الحاكمية في المنهج الإسلامي لله وحده. إنها ليست لفرد ولا لحزب ولا لشعب. أما النظام الديمقراطي فهو يجعل الحاكمية للشعب ويجعله مصدر السلطات منه وإليه يعود كل أمر».

والسؤال المطروح هو إذا كانت الحاكمية لله فلابد لهذه الحاكمية من مرجع في الأرض يفهم مقاصد الدين ويختار ما هوالأنسب على أساسها فمن ذا سيكون هذا المرجع، أيهما الأقرب لروح الاسلام الامير ام الشعب ليكون المرجع؟

رفضت "المعرفة" مفهوم الديمقراطية ومفهوم الشعب ثم جاءت إلى مفهوم الفرد في المجتمعات الحديثة فقرّرت في شأنه ما يلي :

"شعور الفرد في ظل النظام الديمقراطي بأنه مصدر القوانين والتشاريع ينمي فيه بواعث الإستهتار بالقوانين ويعطيه من أسباب السيطرة ما يجعله قادرا بنفوذه الشخصي والمادي على تسخير السلطة لمصالحه ورغباته".

فالجرم في الديمقراطية أنها تعطي الفرد، أي المواطن، إمكانية تسخير السلطة لمصالحه ورغباته والإسلام يكون متضاربا مع الديمقراطية لهذا السبب.

المشكل هنا أن الجماعة تعامت عن الإسلام وأحلّت محلّه دينا جديدا هو فكر سيد قطب فاكتفت بالإجترار وانغلقت عن التفكير. والا كيف تفسّر نسيانها أن الفرد الذي تتحدث عنه هو مسلم وأنه هو والملايين من أمثاله في المجتمع يمارسون حقوقهم في الإختيار وفق ما يجمعهم من دين وما يشتركون فيه من مبادئ وقيم إسلامية. إلا أنه ما دام هذا المجتمع وقع تصنيفه كمجتمع جاهلي فلا يبقى إلا أن نقول أن الإسلام ضد الديمقراطية، وأنه ضد مفهوم الإشتراكية والشعب وحتى الوطن. إن الإسلام في النهاية هو ما تقرّره الجماعة.

تلك هي التصورات المبدئية. لكن ما هي الصيغ التي سيقع اتباعها أو ما هو المنهج الذي ستسير عليه الجماعة "لإقامة المجتمع المسلم؟"

في نفس العدد من "المعرفة" وفي نفس المقال نجد عنوانا فرعيا صيغ كالآتي "الإنقلابية الجذرية ... لا للترقيع". تحت هذا العنوان الفرعي توضح مجلة المعرفة أن الإسلام من خصائصه رفض المناهج الإصلاحية فهو كدين لا يستسيغ الا الحلول المطلقة ولا يقبل المحاولات التوفيقية. فالمنهج إذن منهج انقلابي.

إن المعرفة لا تتردّد في إعلان ذلك اذ تقول :«من خصائص المنهج الإسلامي أنه منهج انقلابي جذري يرفض الترقيع والإصلاح الجزئي فهو يرفض أرباع الحلول كما يرفض تصحيح بعض شؤون المجتمع الجاهلي ولا يستسيغ التعايش مع المجتمع إلا لمحاولة هدمه ومحاولة إقامة مجتمع اسلامي مكانه».

تزداد هكذا الصورة وضوحا. فالتنظيم الذي نشأ في ضاحية مرناق على يد الأربعين أعلنها صريحة. إنه سيتولى التحضير لهدم كل بناء المجتمع بما فيه من هيكل للحكم وقيم فكرية ومواصفات مادية ومعنوية.

واذا اتبعنا مقالات الغنوشي نفسه وجدناه هو الآخر مردّدا لنفس الفكر مجترا لأراء ومقولات سيد قطب.

ففي خصوص موضوع الحكم والتداول عليه ينفي كل إمكانية للمنهج الديمقراطي القائم على الإنتخابات والترشح. ويرى أن هذا المنهج يتعارض مع الإسلام طبقا لما يقوله إمام الجماعة سيد قطب عندما أكّد أن الحكم في الإسلام لا يأتي عن طريق الإنتخاب. وفي هذا الخصوص يقول في مقال صدر في "المعرفة" العدد الثامن من السنة الخامسة "إن الترشح لمنصب من المناصب في الدولة الإسلامية سبب كاف للحرمان منه. فلا مجال في المجمتع الإسلامي للحملات الإنتخابية التي يخوضها الزعماء وإنما الأمة هي التي تزكي وترشح من تراه كفأ" كيف سيتسنّى للأمة أن ترشح وأن تعيّن، اللهم إلا إذا كان المقصود بالأمة جماعة التنظيم، فأمر التعيين يسهل بالفعل في مجموعة كمجموعة الاربعين لكن اذا تعلّق الأمر بملايين البشر فما السبيل إلى معرفة قرار الأمة في اختيار من يسوسها؟.

حتى في مستوى القومية العربية، لم يجرأ الرجل على الخروج عن منهج التقليد فهو يقول في شأنها وضمن نفس العدد: "القومية العربية في العصر الحديث دعا إليها ونشر فكرتها قوم لا ينتمون إلى أمة الإسلام مثل انطوان سعادة وميشال عفلق" ويضيف "أن دعوة القومية رجعية لا بالنسبة للإسلام فقط بل حتى بالنسبة للعصر".

*فماذا يمكن استنتاجه من ذلك كله؟*

# الارتبـــاطـات

**الملاحظة الأولى:** إن هذه الجماعة التي انتحلت في آخر مطافها إسم النهضة من خلال أدبياتها ومراجعها الفكرية مثلت أبلغ تمثيل التيار الذي أجهض في العالم العربي الإسلامي كل بوادر النهضة فعطلت في البداية مسار الحضارة العربية بتعقب الفكر العقلاني وخنقه حتى أقحمت الأمة الإسلامية في انحطاطها الذي استمر ألف سنة ثم برزت في العصر الحديث تقاوم وتحاصر كل صيغة للبناء الحضاري الجديد.

**الملاحظة الثانية:** التي نستنتجها من المقارنة بين فكر قطب وبين الفكر الذي روّجته "المعرفة" تهم الترابط الفكري بين الفرع والأصل، بين الجماعة الإسلامية بتونس وبين التنظيم الإخواني العالمي.

إنّ نقطة اللقاء حاصلة حول "كتاب مقدّس جديد" نسخ ما قبله وأقحم المجتمعات الإسلامية في فتن لم تخرج بعد من ويلاتها كما أنها حاصلة في منهج من التنظيم أساسه السرّية والعنف والتوجّه الإنقلابي.

*يبقى السؤال بعد ذلك هل أن الحركة عدّلت هذا المسار الأول ؟*

هناك لا محالة ظروف ستملي على الحركة من حين لآخر بعض التعديلات إلا أن هذه التعديلات لن تمس إطلاقا ما هو جوهري.

فالتنظيم سيعدّل ولاءاته الخارجية فيقع في التبعية السودانية الإيرانية بعدما كان خاضعا للإخوانية المصرية ولكن هذا لن يغيّر من طبيعته شيئا.

ثم إنه سيخرج جزئيا إلى العلنية بعد مؤتمر 1981. إلا أن هذه العلنية ستقتصر على بعض العشرات من الأفراد في حين يشمل التنظيم آلاف المنضوين. وهكذا فإنه رغم تقدّم الزمن ومرور عشرين سنة على تأسيس الحركة فإن التغيير لن يتجاوز بعض الظواهر الجزئية التي لا بد للظرف أن يحتمها على مدى هذه الحقبة الطويلة من الزمن.

في مستوى الإرتباطات الخارجية ظلت ظاهرة [redacted] والتبعية هي الطاغية مثلما توضحه المعطيات التالية:

1) بادرت الجماعة الإسلامية بتونس بتنفيذ تراتيب انضوائها للإخوانية العالمية طبقا لقرارات مؤتمرها التأسيسي وأرسلت - مثلما أشرنا إلى ذلك - من مثّلها في المؤتمر الإخواني المنعقد بمكة بمناسبة موسم الحج 1973 .

وتولىّ في ذلك الوقت نائب الأمير احميدة النيفر أداء البيعة باسم التنظيم التونسي، إلا أن المرشد العام حسن الهضيبي الذي تلقى هذه البيعة مات بعد هذا المؤتمر بأشهر وهو أمر استوجب تعيين مرشد عام جديد.

المرشد العام الجديد سيكون عمر التلمساني وتجدر الإشارة إلى أن اختياره لهذه الخطة سيكون بعيدا عن كل التراتيب التي نص عليها نظام الإخوان، ومنذ تولي هذا الرجل مسؤولية الإرشاد العام فإنه يمكن القول

أن نفوذه سيظلّ دوما ضعيفا. وهناك في هذا الباب حادثة مشهورة توضح حقيقة موازين القوّة داخل هذه المنظمة. فقد كانت للإخوان في مصر نشرية "الدعوة"، وجرى في مبنى هذه المجلة نقاش في أحد الأيام بين عمر التلمساني وكمال السنانيري، وهو أحد أقطاب الجناح السري، عن أولوية السلطة هل هي للمرشد العام أم للجناح السري. وتمسك كل طرف بأن السلطة له فما كان من السنانيري إلا أن دعا أحد مسؤولي المجلة وطرح عليه السؤال إذا جاءتك أوامر متناقضة صادرة عني وعن المرشد العام فماذا يكون موقفك فالتفت الرجل إلى السنانيري وأجاب إني أطبق أوامرك أنت (الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية، الدكتور النفيسي).

المهم بالنسبة لنا في هذه الفترة من حياة المنظمة الإخوانية العالمية هي أنها كانت فترة استعادة واستكمال التحكم في النشاط الإسلامي على المستوى العالمي. وقد سنّت القيادة الجديدة لهذه الغاية أبوابا جديدة في النظام العام للإخوان المسلمين تضبط علاقة التبعية التي تحكم القيادات القطرية إزاء القيادة الأم في مصر، وتؤكد على البيعة باعتبارها حقا للمرشد العام في أعناق كل الإسلاميين الموزعين في الأقطار.

فقد جاء وقت الحصاد بعد المجهود الذي بذل في تنشئة وتكوين العناصر والتنظيمات الإخوانية التي ستبرز على الساحة خلال كل الفترة التي تفرّغ فيها جماعة الجناح السري الذين أفلتوا في عهد عبد الناصر من التفتيش والإعتقال ليستثمروا استفرادهم بالساحة للإعداد لبعث الإخوانية العالمية ذات التوجه السري والمنزع الإنقلابي مع التشكل حسب الأقطار بأشكال متنوّعة.

2) سافر نفس المبعوث وهو احميدة النيفر لتجديد البيعة وكان السفر في هذه المرّة إلى القاهرة التي تحوّلت بعد أربع سنوات من موت جمال

عبد الناصر إلى مرتع للنشاط الإخواني. من المطار وقع توجيه الرجل إلى أحد النزل حيث تقابل مع زميله المبعوث الجزائري الذي جاء لنفس الغاية وهو محفوظ نحناح.

والمؤكد أن مبعوثي التنظيمين التونسي والجزائري لم يشعرا براحة كبيرة إزاء التفاوت في المعاملة الذي كان لصالح مبعوثي بلدان الخليج. فالحظوة الشديدة كانت لهؤلاء لأنهم يأتون بعطاياهم. فتمويل الحركة سيقوم أساسا على هذه العطايا وما يمكن أن يقدّمه شخص واحد في الخليج يجاوز طاقات الدفع التي يمكن أن تتوفّر لتنظيم بأكمله في بلد آخر. هذا إذا لم نأخذ بالإعتبار دور التنظيمات التي تولّدت في المنطقة الخليجية بموافقة ورعاية من السلطة في استدرار خيرات حكوماتها لفائدة التنظيم الأم.

على كل، هذا لم يمنع احميدة النيفر ومحفوظ نحناح من التقدّم الواحد تلو الآخر نحو المرشد العام الجديد لأداء البيعة "الواقعة" على أعناق من يمثلانه من رجال التنظيمين في تونس والجزائر.

ملاحظة أخيرة تهم ناحية شكلية ولكنها ذات دلالة هامة وهي تتعلّق بوجود كمال السنانيري إلى جانب عمر التلمساني في موكب البيعة بينما كان المتعارف أن ينفرد **المرشد العام وحده** بالصدارة.

ذلك وجه من الإرتباط في أوقات "الراحة والسلم" فماذا يمكن أن يكون هذا الإرتباط في أوقات "الشدة والحرب"!

3) في سنة 1986 اشتدّ في تونس ضغط التنظيم على السلطة ودخلت البلاد مرّة أخرى طورا من أطوار الصراع فتحرّكت آلية الترابط متجلّية فيما يلي:

كانت الحركة التي حوّلت اسمها منذ سنة 1981 إلى الإتجاه الإسلامي قد وفّرت لنفسها نواة هامة من المنضوين العسكريين وقد انتهت في تحليلها إلى أن الظرف يتيح لها فرصة التعجيل بتحقيق "التمكين" أي الإستيلاء على السلطة بتحريك جهازها العسكري لهذه الغاية. صاحب الإشراف على هذا الجهاز في صلب الحركة هو محمد شمام وهو أستاذ رياضيات.

الظاهرة العامة في النشاط الأصولي هو أن دور الإرهاب والعنف يمارسه دائما أشخاص من ذوي التكوين التقني أو القريب من التقني. ففي الجزائر نجد أن أستاذ الرياضيات سعيد صالح هو الذي فجر سنة 1981 في مدينة الاغواط أول مظاهرة دينية أفضت إلى احتلال المتظاهرين المسجد الرئيسي بالمدينة والاعتصام به .

في المغرب وفي نفس السنة برز التطرف الديني مرة أخرى من خلال تحرك سجّل في كلية الهندسة بمدينة المحمدية.

أما في مصر فإنّ تاريخ الارهاب في السنوات الأخيرة جاء دائما على يد "روبوات" التكوين التقني من ذلك أن حادثة اغتيال الشيخ حسين الذهبي وزير الأوقاف المصري جاءت على يد شكري مصطفى زعيم جماعة التكفير والهجرة وهو مهندس فلاحي.

محمد شمام كان من هذا الصنف وقد احتل في التنظيم مركزا له أهميته القصوى لأنه سيتخصّص في تسيير جناح الاستعلام وسيتوصل إلى نسج شبكة ستكون ذات جدوى كبيرة لاعتمادها على أسلوب الاختراق وتوصلها إلى النفاذ إلى مراكز حساسة جدا في الدولة.

كان شمام في الآن نفسه حلقة الوصل مع الجهاز العسكري إلا أنه لم يكن وحده المستأثر بهذه الصفة لأننا نجد حمادي الجبالي مثلا يعقد في بعض المناسبات اجتماعات مع الجناح العسكري.

المهم أن الحركة قررت في سنة 1986 أن تخوض معركتها الفصل مع النظام فأعدت العدة لذلك وبهذه المناسبة اتضحت مرة أخرى ارتباطاتها الإخوانية.

إن قرار تحريك الجناح العسكري للرمي به في المعركة مع النظام أثار مشكلة توفير الأسلحة. هنا سنسجل المراحل التالية:

* يصدر الأمر من محمد شمام إلى المسمى سيد الفرجاني بالتوجّه إلى الخارج للإتصال بالعالمية الإخوانية للحصول على الأسلحة وتسريبها إلى تونس عبر المنافذ التي حرصت المنظمة على توفيرها لنفسها ضمن جهاز القمارق. فيسافر بالفعل سيد الفرجاني إلى ألمانيا ويتصل هناك بالمدعو كامل غضبان وهو تاجر أسلحة تابع للحركة الاخوانية فيطلب منه هذا الأخير الحصول على تأشيرة التنظيم في القاهرة قبل موافقته على طلبه. ويتوجه الفرجاني إلى القاهرة للإتصال بمصطفى مشهور ثم يعود إلى ألمانيا للتأكد من أن الاسلحة أخذت طريقها إلى تونس حيث وقع بالفعل تسريبها في السرية الكاملة. ثم عثر عليها غداة اعتقال ما عرف وقتها بالمجموعة الأمنية .

4) هذا بالنسبة للارتباط الحركي. أما في مستوى الارتباط الفكري خلال نفس الفترة فإن التوقف عند الوثيقة التي صادق عليها مؤتمر حركة الإتجاه الاسلامي خلال سنة 1986 والمعروفة بوثيقة "الرؤية الفكرية والاتجاه الاصولي لحركة الاتجاه الاسلامي" توضح أن أدبيات الحركة لم تتغير. فالمنابع واحدة وهي مكرّسة لتلك الرؤية الظلامية القائمة على سحق الفرد والمجموعة على السواء، اعتمادا على تصور للدين كنا حددنا معالمه فيما تقدم من عرضنا .

# مكـونـات التنظيـم

## السرية والعسكرة عند التنظيم

هذا التنظيم الذي توقفنا عند خصائصه في الفكر وفي الهيكل كيف سيدعم نفسه وكيف سيتفرع؟

إجمالا سيكون هناك نوعان من الروافد التي ستأتي عبر الاعوام تدعم التنظيم وتضخم صفوفه. رافد مدني ستقع استمالته في المساجد والمعاهد والكليات ورافد عسكري وأمني سيستقطب حسب الظروف باستغلال الوجدان الديني لدى بعض الافراد.

قبل تحليل صيغ هذا الاستقطاب والوقوف عند هذين الجناحين لابد من حسم موضوع يهم بعض المقارنات التي يذهب إليها البعض من خلال تشبيه التنظيمات الاخوانية ببعض الطرق والجماعات الصوفية المألوفة في المجتمع الاسلامي.

صحيح أن السرية هي عامل مشترك. إلا أن الفارق هو أن السرية بالنسبة لبعض الجماعات الصوفية هي مجرد حماية وتعبير عن خوف من

بطش الحاكم الذي قد ينكر على الجماعات الصوفية بعض المعتقدات، فيعمد إلى ضربها وذلك رغم أن تلك الطرق الصوفية ليست لها من غاية سوى البحث عن عمق روحي أبلغ مما توفره العبادات العادية.

أما تنظيمات الجماعات الإسلامية الحديثة فإن البحث عن البعد الروحي يبقى ثانويا جدا في نشاطها. إلاّ لمن هم في طور الاستمالة الاولى. أما في غير هذا المستوى فالغالب على النشاط هو الطابع التعبوي مع ما يقتضيه من تغليب للجانب الحركي على الجانب الروحي.

إن الجماعة رفضت عند نشأتها شكل الوجود الحزبي في قالبه الحديث وهذا منذ زمن حسن البنا، أي في ظرف كان فيه إحداث الاحزاب ميسورا ومفتوحا لمن أراد ذلك . وفي تونس رأينا كيف أن الجماعة رفضت تصورا للعمل السياسي كما اقترحه عليها الحبيب المستاوي ثم أنها رفضت أن تتقدم وقتها بطلب للنشاط إن لم يكن في شكل حزب فعليّ على الاقل في شكل جمعية وهو أمر كان يمكن ان تحصل عليه لكنها اتجهت مباشرة الى العمل السري المنظم مطبقة مبدأ " نحن لسنا حزبا سياسيا " كما أكده البنا في العشرينات.

وفي الحقيقة فإنّ الحركة هي مزاوجة بين الحزب وبين بعض الطرق فهي تأخذ عن الاحزاب هدف الحصول على الحكم وتأخذ عن الطريقة طابع التكتّم وطرق الانتشار والدعوة لكنها لاتقف عند هذا الحد بل توظف أسلوب الطرق وأهداف الحزب لبناء هيكل تنظيمي يمثل في أدبياته وفي نوعية خلاياه إعلان حرب على جهاز الحكم وعلى المجتمع في الآن نفسه .

## نشوء الجناح العسكري

النواة الاولى هي نواة ضباط الصف، عناصرها انخرطت في العادة بعد مرورها بحلقات مسجدية أدارها أساسا راشد الغنوشي أو كانت في

بعض الاحيان من بين تلاميذه فالرجل تولى التدريس في القيروان وحمام الانف بعد عودته مباشرة الى تونس.

فمن خلال حلقات النقاش كان يقع التنبه إلى العناصر الأكثر انتظاما في الحضور او الأكثر شغفا في التلقي.

ولما كان من الطبيعي ان يكون الشاب متقبلا لمختلف التيارات سريع التأثر بهذا الفكر أو ذاك فإن ماكان يجري التركيز عليه هو الرد على الشيوعية والقومية والعلمانية.

وفي هذه الفترة كما في الفترات الموالية كانت صلاة الصبح تصلح مقياسا للاختبار على اساس انها حجة على عمق البعد الروحي وعندما تتجمع جملة من الشروط تبدأ عملية ترويض الشاب للتدرج به إلى الدخول في التنظيم وهو أمر يتطلب من خمس الى ست سنوات كما سيأتي شرحه في باب التربية.

المهم انه انطلاقا من سنة 1975 سيبدا توجيه عدد من التلاميذ الذين اخفقوا في الحصول على الباكالوريا بعدما أدركوا السنة السابعة الى مدارس ضباط الصف.

ومما يلاحظ هنا ان الجماعة التي سيأتي تحريضها على الالتحاق باكادميات ضباط الصف هي جماعات ستنتسب الى الأسلحة المختصة من طيران ورادار وما إليها.

واذا اخذنا المثال المصري وجدنا ان الاسلحة التي تتسرب اليها العدوى ضمن الجيش المصري هي ايضا الاسلحة المختصة من طيران وهندسة عسكرية وفرق المواصلات السلكية بأنواعها.

فحيث يجري تكوين " الروبوات " من أصحاب الزاد الثقافي التقني تعشش الظلامية الفكرية.

نجد من بين اعضاء الجهاز العسكري الاوئل:

- جمعة العوني مسؤول عن جهاز الطيـــــــران

- ابراهيم العمري عضو ناشط في قطاع الطيران

- سيد الفرجاني مسؤول عن الاستعـــــــــلام

- عبد السلام الخماري مسؤول على جيش البـــــر .

في مرحلة اولى كان اعضاء هذا الجهاز الذين يتخرجون تباعا حسب أفواج السنوات يبحثون عن صيغ ربط بين العسكريين المنتمين للحركة او المتعاطفين معها فضلا عن متابعة التكوين العقائدي اللازم.

اما المهام الاخرى لهذه النواة فهي تتمثل في محورين:

- محاولة استقطاب عسكريين ممن يستشف لديهم استعداد للالتحاق بالحركة.

- ترصّد تحركات العسكريين الآخرين ذوي الميولات المذهبية الاخرى وخاصة منهم القوميين ومعرفة تحركاتهم ونواياهم باعتبار ان التيارات القومية لها معاداتها المعروفة للتيار الظلامي، وذلك منذ عهد عبد الناصر الذي يعتبر الاخوان أنه استلب منهم الحكم لأنه أجهز على عرش فاروق في وقت كانوا يعتبرون أنفسهم أنهم المؤهلون وحدهم للميراث مما دفعهم الى محاولة قتل عبد الناصر وللمسارعة قبل ذلك بفصل من خيّر الالتحاق بالزعيم المصري والاشتراك في حكومته مثل الشيخ حسن الباقوري .

ولما كانت السرية هي القاعدة المطلقة فان الأجهزة في المنظمة كانت لها رموزها اي ان هناك شفرة يجري اعتمادها. وبمقتضى ذلك فان الجهاز العسكري لم يكن معروفا في وثائق التنظيم الأمني إلاّ من خلال رقم 15 الذي لا تعرفه الا دائرة ضيقة جدا ممن تعتبر معرفتهم بذلك لازمة.

وكان ذلك هو الشأن بالنسبة لكل هيكل أو جهاز آخر فالحركة التي كانت تنتحل ابتداء من الثمانينات خطابا سياسيا يدور حول معاني الحرية والديمقراطية وتتحدث عن حق المواطن في الاعلام كانت تعمد الى اخضاع تنظيمها الى الشفرة.

ودوما في اطار هذه السرية تتحتم الاشارة هنا الى موكب كان ينتظم في شهر سبتمبر من كل سنة يحضره الغنوشي وكركر باعتباره مشرفا على إدارة التنظيم ويحضره التلاميذ الذين انضموا الى الحركة وتأهلوا بعد الحصول على البكالوريا للالتحاق بالجامعة، والغاية من هذا الاجتماع هي تقديم التوصيات الاخيرة للتصرف.

فكانت التوصية الصادرة الى الطلبة الجدد ان يركزوا في نقاشهم وخطبهم على شعارات الحرية والديمقراطية وعلى معاداة الاستكبار والتعاطف مع المستضعفين وألاّ يطفوَ الى السطح الانتماء العقائدي لان نشر الدعوة لا يتم عن طريق الخطاب الجماهيري بل عن طريق العمل الدائري الضيق.

اما طلبة الاكادمية العسكرية فالتوصية اليهم ان يقطعوا الصلة ظاهريا بالحركة وباصدقائهم من المنضوين فيها وان يخففوا ما استطاعوا من المظاهر العلنية في العبادة.

وسيكون الصادق شورو، وهو رجل التنظيم الذي انتسب ابتداء من سنة 1975 الى الاكادمية العسكرية بفندق الجديد كاستاذ كيمياء، رقيبا على الجماعة ولعل هذا القرب من الجناح العسكري هو الذي سيؤهله فيما بعد لخلافة الغنوشي في الامارة السرّية.

## الجهاز الاستعلامـــي

هذا الجهاز يحمل في نظام الشفرة الرقم 14 مثلما ان مجلس الشورى المركزي يرمز اليه بالرمز السري (2/1) في حين ان المكتب التنفيذي يختص بالرمز (2/2).

اساليب الاستمالة لاعضاء هذا الجهاز هي نفسها التي وقعت الاشارة اليها. فالمهم هو ان يستشف عند شخص ما بعض الاستعداد للنشاط الروحي فيقع استغلال هذا الميل للتدرج بصاحبه الى حيث تود الحركة ان تصل به.

عبد الله غريس رجل لعب دورا اساسيا خلال الثمانينات في تغذية التنظيم بالمعلومات الامنية ومكن الحركة من أن تكون يوما بيوم على علم بكل ما يتجمع من معلومات عنها لدى مصالح الشرطة. الرجل ينتسب الى المصالح المختصة بجهاز الأمن وكان بمقتضى موقعه نقطة تجمع المعلومات حول التنظيم. كما كان ناجعا فيما يقدمه من معلومات تسمح للحركة بالمبادرة وبالتكيف بحسب ما يمليه الوضع.

فكان انكشاف عبد الله غريس ضربة قاسية بالنسبة للتنظيم الذي سيسعى فيما بعد الى تجاوز الصعوبة.

كما كان انكشافه فرصة لتبيّن ما بين الجهاز الإستعلامي والجهاز العسكري والخلية القمرقية من ترابط وتنسيق.

إثر ذلك عهد التنظيم بالإشراف على الجهاز الإستعلامي إلى المدعو علي الزروي الذي ارتبط بالتنظيم خلال سنة 1975 أي في عهد الجماعة الإسلامية، وبعد مواكبة لحلقات مسجدية، أظهر خلالها من الإستعداد ما جعله محل استقطاب.

ومنذ ذلك الوقت وضع الجهاز الإستعلامي تحت إشراف الجهاز العسكري بإمرة محمد شمام.

أدى علي الزروي البيعة سنة 1981 اي بعد ست سنوات من التكوين والمراقبة وكانت أولى مهامه الاشراف على منطقة حلق الوادي وذلك الى جانب عضويته في المكتب التنفيذي الجهوي لمنطقة تونس الكبرى. ثم دعاه حمادي الجبالي الى الادارة المركزية للتنظيم التي عمل بها الى سنة 1987. ثمّ تم تعيينه من قبل الصادق شورو الامير الذي عوّض راشد الغنوشي في خطته مشرفا على جهاز الإستعلامات التابع للحركة.

ماهو التصور العام الذي كان للتنظيم عن موضوع الاستعلام؟ هل كان هدفه الوقاية ام التخطيط للاطاحة بالنظام؟

التصور العام للاستعلام عند الحركة يتجاوز مفهوم الوقاية المتمثل في عدم كشف الاشخاص او المقرات او الوثائق... الى مفهوم التآمر والإعداد للهجوم وهذا يقتضي خطة في التنظيم الأمني تسعى من خلاله الحركة إلى المسك باسرار الدولة، والعلم بما يتقرر في كل شان ومن هنا ستتركز الخطة على اختراق المؤسسات العمومية ضمن جهاز خاص للاستعلام يتفرع الى عدة اقسام ذات محورين الاول لجمع المعلومات واستثمارها والثاني لتكييف الراي العام.

**المحور الاول:** مصادر الاعلام الاولى هم أبناء الحركة نفسها. فهؤلاء قد بايعوا أميرها ومن هنا ارتفعت الموانع واصبح السر الاداري والمهني مسخرا لفائدة الحركة.

بعد هؤلاء ياتي المسخرون ممن تقع استمالتهم لغاية الاستعلام بعد التأكد من ان مراكز عملهم المهني تجعل منهم محطات أسرار هامة. وهؤلاء سيستدرجون في العادة بالمال لكن هناك حالات ممن وقع

تسخيرهم بعد التهديد بافشاء اسرار تتعلق بهم وبسلوكهم مع ما يترتب عن ذلك من رفت مهني وفضيحة عائلية ولفظ اجتماعي.

إجمالا كان الجهاز يعمل استنادا على خطة الاختراق كما زرع العناصر المكلفة بموافاته بالمعلومات. لكنه كان يتهيأ الى وسائل فنية لجمع المعلومات مثل التصنت على الهواتف بعد توريد الاجهزة المساعدة على ذلك.

اما أهداف الاستعلام اوالهياكل المرشحة ليقع الاستعلام عليها فهي تمسح كل قطاع.

هناك طبعا الاهتمام بالدرجة الاولى بوزارتي الدفاع والداخلية. إلا ان الشبكة كانت تستهدف ايضا من الاشخاص والمؤسسات ما لا علاقة له احيانا بالسياسة وبقضايا الامن.

الفلسفة العامة هو انه لابد من الاستعلام عن كل شيء فالمعلومة التي قد لاتفيد اليوم تصبح حتما مفيدة في يوم من الايام.

ومن هنا كانت الحركة تصدر تعليماتها بتجميع المعلومات عن كل الاحزاب السياسية، وموافاتها بتقارير عن حالتها المادية وعن أجواء الوفاق او الخلاف داخلها، وعن نقاط ضعفها وقوتها، وعن سلوك القياديين فيها، وهل سجّل عليهم في حياتهم الخاصة ما يمكن استغلاله ضدّهم. ونفس التوجه كان يشمل المنظمات سواء كانت نقابية او انسانية، وعن مدى إشعاع أفرادها والدور الذي يمكن ان يلعبه كل واحد.

وكان الشعور باهمية الاستعلام يصل الى مستوى الهاجس، فيشمل قطاعات اقتصادية ومالية كبعض المصانع والبنوك والمياه والبترول والمواصلات والنقل والتعليم وحتى بعض النزل.

وضمن هذا الجهاز استعملت الحركة الأخ ضد اخيه والابن ضد والده. وفعلا فإن من مقاييس الاختبار في الوفاء للحركة ان يسال المتعاطف عن أفراد أسرته وعن مواطن عملهم وعن مدى قدرته على إفادة الحركة من المعلومات التي يجنيها خلال حديث بريئ مع اخيه او والده في مواضيع يهم الحركة الحصول على معلومات في شانها.

وكثيرا ما كان يجري التذكير بمواقف الصحابة في غزوة بدر او غزوة أُحد يوم كان المسلم يقف لمنازلة أخيه وأبناء عمومته من جيش الكفار.

وسيكون الاهتمام كبيرا بتاطير عناصر هذا الجهاز بحيث يجد الفرد المنتسب إليه عناصر مكلفة بالمتابعة والمراقبة خاصة بإحاطته بجونفسي يبعد عنه امكانية المراجعة والتفكير وهكذا تتعدد الدعوات من حوله لمواكب *الذكر والتهجد والافطار الجماعي بعد الصوم التطوعي.*

أما من يتأكد ميله الى المراجعة وتسجل عليه مواقف التردد في قيامه بمهامه فالضغط هو السبيل لتأديبه وكم من شخص لعن اللحظة التي أدخل فيها إصبعه في دوامة كان يظن أنه سيتحكم في سيرها وانه باستطاعته سحب اصبعه متى شاء قبل أن يتفطن أن الدوامة ابتلعته حتى قمة رأسه وأنه فقد في تعامله مع الحركة كل إرادة وحريّة.

**المحور الثاني:** للجهاز الاستعلامي وظيفة تتجاوز الحصول على المعلومات، وتنطلق من فكرة أن الحركة في حالة حرب مع المجتمع ومع النظام، حرب نفسية تهيّء السبل لحرب ساخنة قد يأتي يوم موعدها. هذه الحرب النفسية تنطلق من فكرة الاستخدام المبرمج للدعاية والاشاعة قصد التأثير على الآراء والعواطف وتكييف سلوك الافراد والمجموعات وماسياسة "الاعلام عن طريق المناشير وحملات التشهير عن طريق الكتابات الحائطية" إلا تجسيم لهذه الخطة التي لا تقف عند هذا الحد، بل إن الحرب النفسية

تضع لنفسها أهدافا مثل ضرب سمعة بعض الاشخاص أو إثارة قضايا معينة وتسريب معلومات مخطئة من شأنها أن تفرض أحيانا على الادارة التدخل للتصحيح وبالتالي لإعطاء معلومات.

ويتفاعل بين القسم المرشح لجمع المعلومات والقسم المتخصص في الاشاعة والحرب النفسية تحاول الحركة أن تفرض على المجتمع وعلى النظام وضعا يسمح لها بالتحرك في محيط معلوم لديها أو لعبة تكون فيها هي الماسكة بكل الخيوط. كل ذلك لكي تكون هي الطرف الذي يصنع القرار أو على الاقل يؤثر فيه أو يهيئ لاتخاذه. هنا أيضا لابد من التذكير أنه في مستوى استحداث الأجهزة وبعثها كان التنظيم في تونس مشاكلا للتنظيم الأم. فحسن البنا كان بادر كما جرى توضيحه ببعث تنظيمه ممثلا في مجموعة مدنية وفي جهاز خاص تفرع الى تشكيل الجيش وتشكيل البوليس ثم ألحق بالتشكيل الاوّل جهازا فرعيا هو جهاز التسليح وألحق بالتشكيل الثاني جهازا فرعيا هو جهاز الاخبار أي الاستعلام.

كل هذه الاجهزة مدعوة الى تحقيق "الانقلاب الجذري" بدل "الاصلاح والترقيع" بالانقضاض على السلطة عبر مراحل مشتركة لدى التنظيمين: *مرحلة الانتشار والدعوة ومرحلة الاعداد ومرحلة الجهاد، ومرحلة التمكين.*

**الرافد المدني:**

كيف يقع انتداب وتكوين أفراد هذا الجناح الذين يمثلون عدديا الأغلبيّة الساحقة لأتباع التنظيم الأخواني في تونس.

منطلق العمل بالنسبة للانتداب هو الحلقات المسجدية فالمسجد هو المنبع وهو نقطة البداية في مجرى الوادي الذي تصب مياهه في هياكل التنظيم إلاّ أن نظام الانتداب سيتغير إذ سنجده على شاكلة معينة خلال السبعينات ثم نجده في الثمانينات قد اكتسب عدّة خصائص جديدة.

ففي المرحلة الأولى أي السبعينات كان الانتشار عن طريق الدعوة يتم حسب هيكل هرمي ذي اربع محطات. فقاعدة الهرم تتمثل في الحلقة وهي مجال النشاط العام. وفي هذا المستوى تقع تدريجيا استمالة بعض الافراد الذين يكونون محل مراقبة وملاحظة طيلة سنة على الاقل.

بعد حصول الاطمئنان يقع توجيه من تمّ اختيارهم الى المحطة الموالية للهرم وهي الدائرة ويكون العدد في هذا المستوى من خمسة إلى ستة افراد. ثم تأتي المحطة الموالية وهي الأسرة الموسعة وهي لاتتجاوز ثلاثة أو اربعة. وبعدها يكون المرور الى المحطة الاخيرة وهي الاسرة أي أسرة التنظيم وهو أمر قد يتحقق لشخص أو اثنين فقط ممن وصلوا الى عتبة الدخول أي الاسرة المفتوحة .هذا التدرّج في الاقتراب من التنظيم يدوم حسب الاستعدادات الشخصية من اربع الى ست سنوات ويحكم على عدد وفير ممن دخلوا في طريق الترشح لعضوية التنظيم بالبقاء في مستوى المتعاطفين لا لشيء سوى أن يلاحظ المراقبون على المترشح ميلا الى الكلام وخروجا ولو مرّة واحدة عن قاعدة التستر والكتمان.

هذا المسار الاختباري التكويني الذي يدوم ست سنوات أحيانا يتيح كل الفرص لتطويع الطبائع والسلوك وتوجيه الفكر.

ومن الطبيعي أن يقع التركيز في العمل الدّعوي على الشبان. بل سيذهب الامر بالتنظيم الى حد الاهتمام بأطفال المدارس الابتدائية وأحيانا حتى برياض الطفولة. الا أن هذا التوسع سيأتي متأخرا، لأن الاهتمام كان مقصورا في السبعينات على المعاهد ومن يؤمها من شبان يتراوح معدل أعمارهم بين 12 و 20 سنة.

في هذا التعليم الثانوي لاقت الحركة أوّل نجاحاتها في الاستقطاب داخل المعاهد التي توجد بها مساجد للصلاة.

وقد *اتجهت الحركة الى* توظيف هذه *المساجد* وذلك من خلال تشجيع من كان يحضرها للصلاة على تكوين حلقة معهدية ينشطها واحد ممن انخرطوا في التنظيم. واذا بلغت هذه الحلقة ثمانية أفراد أو عشرة فإنها تصبح محل اهتمام جهاز التنظيم فيعين لها عنصرا قياديا يحضر في المسجد المعهدي مرّة في الاسبوع للمحاضرة والتكوين.

وظل الأمر هكذا على مدى خمس عشرة سنة تنعقد في عشيات أيام الجمعة أو السبت لقاءات لبث الفكر الأصولي الظلامي والتدرّج في الترويض على معاني العنف والارهاب التي ستنفتح آفاق ممارستها في الجامعة ثمّ بعد ذلك في المجتمع كله.

خلال الثمانينات اعادت الحركة النظر في أساليب الانتداب المعتمدة لديها وفي هذه المراجعة نجد أن الحركة حافظت على المسجد كمنبع للإستمالة في مستوى النشاط العام لكنها أوجدت الى جانبه نظاما خاصا بالاستقطاب في مستوى المعاهد التلميذية مدفوعة في ذلك بالرغبة في انماء رصيدها الجماهيري. وهو ما حتم طبعا التغلغل في المعاهد وإحداث هيكل خاص بالانتشار والدعوة في هذا المستوى وقد كان هذا الهيكل كالتالي:

1) مؤسسة مركزية في صلب قيادة الحركة إسمها "لجنة العمل المعهدي"

2) لجان جهوية للعمل التلمذي بما يكفل تمثيل المؤسسة المركزية في مختلف المناطق .

3) خلايا تلميذية داخل المعاهد.

# وظائف هذا الجهاز

- المؤسسة المركزية كان لها دور متابعة أعمال اللجان الجهوية للعمل التلمذي وتقييم مدى نجاحها في استقطاب العناصر وتوسيع قاعدة المتعاطفين مع التنظيم كما كان من مسؤوليتها القيام بزيارات للجهات للتوجيه والتفقد والاتصال بالخلايا الأستاذية التي تكونت ببعض الجهات.

- أما اللجان الجهوية فمن وظائفها إعداد برامج النشاط بالنسبة لكل معهد ووضع خطط الإستمالة وتجميع المادة التي تعتمد في تكوين العناصر التي يجري استقطابها.

الخلايا التلميذية: هذه الخلايا حلت محل الحلقة المسجدية في المعاهد وأصبحت هي الأداة لتأطير التلميذ واستقطابه وتكوينه. ومن مسؤولية هذه الخلايا الاستمرار في تأطير التلميذ على طول فترات السنة ليكون في كل ظرف "جزء من الرصيد الجماهيري للحركة".

هذا الأمر يفترض عند تكوين الخلية مراعاة بعض المقاييس وأهمها:

– الانتماء الجغرافي لأفراد الخلية (حتى لا تنفصم الصلة في العطل)

– المستوى العمري لأفراد الخلية

وإجمالا فإن الخلايا ذات ثلاثة أصناف:

* خلايا تلاميذ المرحلة الأولى من التعليم الثانوي

* خلايا تلاميذ المرحلة الثانية حتى السنة السادسة

* خلايا تلاميذ السنة السابعة من التعليم الثانوي

وقد تدخل على هذا التصنيف استثناءات حسب الضرورة مثل قبول عنصر من السنة السادسة في التنظيم الخاص بالسنة السابعة.

*لكن ما هي البرامج التي ستعتمد في تكوين عناصر هذه الخلايا؟*

تدور البرامج حول أربعة محاور رئيسية وهي:

**1) محور عقائدي**

وهو المحور الأهم لأنه مفتاح كل التكوين لذلك نجده محورا قارا في مختلف الخلايا والأهم فيه انه يعمل على تكوين الشبان المنخرطين في هذه الخلايا وفقا لنظريات وآراء سيد قطب. فكتاب "معالم في الطريق" هو قرآن الجيل الذي مر بجهاز التكوين الاصولي كذلك كتاب "هل نحن مسلمون" لمحمد قطب شقيق الاول الذي سخّر، وهو في السجن ايضا، مالديه من ملكة في التعبير لتنشئة اجيال على روح الغضب والتمرد وإرادة الحرق والتدمير. فمسؤولية الخلايا هي السهر على التأكد من ان أتباعها شربوا من هذه المنابع وتوصلوا الى مفهوم للحاكمية وتأويل للألوهية يقتضي تدمير ما هو موجود لإقامة "المجتمع الاسلامي مقام المجتمع الجاهلي" مع ما يقتضيه ذلك من خلق جو روحي حولهم عن طريق الصوم

الجماعي وترتيل القرآن والتمشي بهم تدريجيا الى الخروج من الواقع الاجتماعي وفقدان القدرة على مفارقة هذا الجو.

### 2) محور تاريخي

تقدم ضمن هذا المحور قراءة للتاريخ الانساني قديمه وحديثه بعيدة كل البعد عما هو متعارف من المعلومات التاريخية.

والمأساة في هذا المحور هو أن يجري التركيز خلاله على فكرة مفادها أن الحضارات الغربية بصدد الانهيار وأنه لا يليق بالانسان أن يتلهى بها أو يعتني بشؤونها لأنها في سقوط سريع. لكن ما لم يقع التنبيه اليه هو أن هذا الرأي يردد منذ مائتي سنة عند دخول نابليون الى مصر ومازلنا ننتظر لحظة السقوط.

### 3) محور فكري ثقافي:

يشتمل هذا المحور على تحليل لقضايا سياسية واجتماعية واقتصادية بما يتفق والنظرية الاصولية ويقع التركيز فيه لدى تقديم هذه القضايا على اختلافها على التمييز بين موقف حزب الشيطان المتمثل في الحزب الجاهلي الكافر أي المجتمع وبين حزب الله المنحصر في اعضاء التنظيم.

### 4) محور نضالي:

يهم هذا المحور الجانب الامني والتنظيمي والجهادي في تكوين أعضاء الخلايا.

ففي الجانب الأمني تتمثل الغاية من التكوين في زرع حسّ أمني يقع اعتماده في النشاط المتصل بحضور اللقاءات أو المشاركة في المظاهرات مع ما يقتضيه ذلك من قدرة على التصرف عند المداهمة ومواظبة على حضور اللقاءات السرية ومعرفة بأساليب تمريرالوثائق وتوزيع المناشير الى

غير ذلك مما يحقق القدرة على التحرك المثمر دون الانكشاف أو البروز. اما في الجانب التنظيمي من التكوين فان الغاية هي زرع حسّ السرية والكتمان لتصبح طاغية على السلوك. ويجري في هذا الباب التذكير المتواصل بالحديث النبوي "استعينوا على قضاء حوائجكم بالسر والكتمان". كما يقع السعي الى ترسيخ روح الانضباط والتأكيد على متابعة انجاز الاعمال. وفي النقطة المتعلقة بالجهاد تكون الغاية هي تهيئة الفرد نفسيا وجسديا ليكون قادرا على مواجهة الاخطار التي ترتبط دوما بالعمل السري ومهيأ للاشتراك في كل عمل إرهابي يدعى للقيام به. وستدعو الحاجة هنا الى الانخراط ضمن رواد قاعات "الكاراتي"، هذا اذا لم تحدث الحركة قاعات خاصة بها لتلبية هذه الحاجة يتولى تنشيطها أخصائيون في المصارعة اليابانية ثم تاتي الخرجات التي تنظم بعنوان زيارة بعض الاماكن الطبيعية الجبلية فرصة للتدرب على سيناريوهات المداهمة.

ذلك هو البرنامج التكويني للخلايا التلميذية ولا بد من التنبيه هنا الى ان هذه الخلايا لها وظيفة تكميلية أوكلتها لها الحركة وتتمثل في الهيمنة على النشاط الثقافي في الجهات.

فخلايا المعاهد مطالبة ضمن الوظائف المركزية الموكولة اليها باكتساح الأنشطة الثقافية المتواجدة بالمعهد واستعمال تلك الانشطة كوسيلة إشعاع للاستقطاب من جهة ولفرض جو عام موال لها من جهة ثانية.

ثم هي مطالبة على مستوى الجهة باكتساح النوادي الثقافية ودور الشباب والسيطرة على نشاطها طبقا لنفس الغاية. وتجدر الاشارة الى بعض الأساليب التي كانت تعتمد للانتشار والتوسع في المعاهد ومنها تنظيم "اسبوع الدعوة".

أسبوع الدعوة يتغير محوره الا انه في الغالب ينظم تحت شعار الصلاة ويكون الأساتذة المنضوون في الحركة ضالعين في هذا الموضوع، واذا كان الدافع لتنظيم مثل هذه الحملات في ظاهره بريئا فهو بالنسبة للحركة فرصة للتحريض والضغط. وليس من الصدفة ان يرتفع عدد الفتيات المرتديات للخمار بعد تنظيم كل اسبوع من هذا القبيل.

اشارة ثانية تهم الخصوصية التي كانت للعاصمة في هذا الهيكل وفعلا فان الحركة احدثت جهازا عرف باسم المكتب التلمذي للعاصمة يخضع لإشراف مباشر من اللجنة المركزية للعمل التلمذي ومهمته إيصال التعليمات وضبط برنامج النشاط ومتابعة خلايا المعاهد ومدها برزنامة التحرك ليتسنى للقيادة المركزية بهذه الطريقة تسخين الجو متى شاءت وتحريك رصيدها الجماهيري وفق مصالحها خاصة وأنها تعرف أن التحرك على مستوى العاصمة يكتسي إعلاميا وبالتالي سياسيا أهمية تتجاوز أهمية التحرك في المدن الداخلية.

لكن هذا النشاط المكثف والهياكل الكثيرة ماذا أفرزت في النهاية؟. إن المؤتمر الذي عقده التنظيم الإخواني سنة 1984 يجيبنا عن هذا ونستنتج من الجواب ان الحركة التي ظلت على مدى 20 سنة تنتدب وتؤطر كان محصولها هزيلا. نستنتج من *الاحصائيات والارقام التي ابلغتها* الحركة الى مؤتمرها المنعقد وقتها في ارياف بلدة سليمان ان خطر التنظيم الأصولي لا يكمن في قدرته على الاستقطاب أو في احتمال التحول الى حركة شعبية بل يكمن في طابعه السري وتوجهه الارهابي وادبياته *المحرضة على العنف والمبشرة بالانقلاب*.

ففي الوثيقة الحاملة لعنوان "المعاهد" نجد ما يلي: عدد المعاهد العمومية على مستوى البلاد 380 موزعة الى 174 معهدا بها مرحلة اولى و206 تتضمن المرحلتين :

عدد المدارس الحــــــرة 126 مدرســــــة

عدد المعاهد التي بها مساجـــــــــد 106

نسبة المعاهد المرتبطة تنظيميا بالحركة 36٪

نسبة القاعدة التلمذية للحركـــــة 5,54 ٪

نسبة القاعدة الاستاذية للحركـــــة 6,51 ٪

وما يستنتج هو انه اذا كانت الحركة توصلت الى ان تزرع بذور وجودها في ثلث المعاهد وذلك حسب الاحصائيات التي اعطتها هي نفسها فان هذه البذور تبقي في حدود إمكانيات المحاصرة والاجتثاث.

## الوجود في الجامعة:

كان الغنوشي يقول في الثمانينات : "الطائر لا بد له لكي يطير من جناحين. لقد اكتسبنا الجناح الاول بالسيطرة على الجامعة فلا بد لنا من الجناح الثاني وهو السيطرة على اتحاد الشغل". انه لن يكسب جناحه الثاني فكيف كسب الاول؟

كانت أولى المؤسسات التي استفحل فيها التسرب الاخواني ضمن المؤسسة الجامعية المعهد الوطني للبحوث الفلاحية بتونس فمدرسة المهندسين بتونس، فكلية العلوم ثم كلية الطب. ثم بدأ بعد ذلك التسرب يصل إلى هياكل كانت تحت اليسار مثل الحقوق وكلية الآداب.

ولئن كان الهدف هو "أسلمة الجامعة" كمهمة مركزية منوطة بعهدة التنظيم موكولة من حيث الانجاز الى الهياكل الطلابية فان هذه الهياكل لن ترفع اطلاقا شعار الأسلمة بل ان العمل سيتخفى وراء شعارات "المطالبة بالحرية" والمطالبة برفع الوصاية على الجماهير" و"الالتحام بالحركة الشعبية" وهي كلها شعارات طرحت كمستلزمات للهجمة على الجامعة.

# التحرك في الجامعة

كان من صيغ التنظيم الحركي التي اتبعها الاتجاه في الجامعة صيغة الحلقات العشرية، ومعنى هذا أن المنضوين في مؤسسة جامعية يتوزعون إلى خلايا تسمى اصطلاحا حلقات، تضم من 8 إلى 10 أفراد. هذه الحلقات على خلاف الحلقات المسجدية لا تتناول عند اجتماعاتها بالدرس قضايا دينية وعظية بل كتبا يوجهها لها مكتب الدراسات التابع للحركة وهي أساسا لعلي كوراني وفتحي يكن، عن أساليب التحصن الفكري وصيغ النضال الحركي.

هذه الحلقات العشرية في الكلية أو المعهد العالي ترأسها القيادة المسؤولة في مستوى تلك الكلية.

**مجلس الجامعة**: ويأتي هذا المجلس كحلقة وسطى ضمن القيادة الطالبية ويضم كل مجلس جامعة مشرفي 6 كليات ومعاهد أو مدارس عليا.

وفي مرحلة موالية سوف يعدّل هذا التنظيم ويقع إقرار بديل له ممثل

في مجالس جهوية يضم كل واحد مشرفين على عدد من المؤسسات الجامعية وتأتي فوقها القيادة المركزية الطالبية. ومن خصائص هذا التنظيم فرض مبدأ سرّية الحلقات فليست هناك حلقة على صلة بأخرى.

فرض الإنضباط مبدأ أساسي تقتضيه البيعة بالنسبة لمن وصلوا بعد مرحلة الإلتزام ويفترضه بالنسبة للآخرين جو التعصب والكفالة الذي يسود كل حلقة.

*إذا* كان *التلاميذ* في *الثانوي* يستقطبون بخلق جوّ روحي حولهم ينطلق من تعريفهم بالأيام الزاهرة وبمواقف خالدة في السيرة النبوية وفي سلوك الصحابة مع دفعهم إلى مقارنة سلبية مع الحاضر وإشعارهم بأن المجد كله في *الماضي* وحده وأنه لا بد من *السير* على نهج *القدامى* من *السلف* الصّالح في الصوم التطوعي وفي القيام والتهجد وترتيل القرآن ويسمح هذا التمشي تدريجيا بإخراج التلميذ عن الواقع الإجتماعي ليصبح أداة *طيعة تفتقد حتى القدرة على مفارقة هذا الجوّ، فإن الأمر بالنسبة للأتباع* في الجامعة يختلف، فالشاب في هذا المستوى من العمر ومن التكوين في حاجة *إلى* أن يكون حركيا أكثر. ومن هنا *فإن التركيز* سيكون *في الجامعة على التغذية السياسية فالحلقات العشرية* مثلا *لن* تنعقد *للذكر أو الترتيل* بل للمناقشة السياسية والتدبير لضرب الخصوم وإيجاد صيغ لتوظيف الجامعة لخدمة أغراض الحركة سواء داخل الجامعة أو خارجها هذا التوظيف سيتمثل خلال النصف الأوّل من السبعينات في لمّ الصفوف واستقطاب المتعاطفين والترصّد للبروز في هذه الكلية أو تلك كلما تجمعت الأعداد الكافية وإذا كانت الخطة في البداية تقوم على المسالمة واجتناب الصدام مع أي طرف فإن الأمر سينقلب حالما تصل الحشود المستوى المناسب للمنازلة والحرب.

عندها ستكون الحرب مطلقة وموجهة على السواء ضد النظام وضد التيارات السياسية الأخرى المتواجدة بالجامعة.

الغاية هي أن تسقط الجامعة كلها في يد الحركة، الوسيلة هي الإرهاب "المشروع" أي العنف الطالبي الذي تكوّن في شأنه شيئا فشيئا نوع من التسليم بحتميته. فهذا العنف ظاهرة قديمة أفرزتها الجامعة وتولّدت على يد اليسار. هذه الظاهرة المرضية كان الجميع يعرف أن لها دواءها الممكن من خلال انعقاد المؤتمر 18 الإستثنائي للإتحاد الطلابي. لذلك فإن برنامج العمل لدى الهياكل الطلابية الإسلامية خلال السبعينات والثمانينات على السواء هو إحباط كل محاولة إنجاز المؤتمر لتبقى القاعدة في الجامعة هي العنف والحركة تعرف فلسفته وأساليبه.

## الموقف من الإدارة:

إنّ فلسفة القطيعة مع النظام التي برزت في أواسط السبعينات كمرتكز للعمل الطلابي الإخواني ستأخذ أبعادا معبرة فعلا عن شمولية العداء للدولة في كل مؤسسة من مؤسساتها بما في ذلك أقرب هذه المؤسسات إلى الطلبة وهي الإدارة في الكلية والمدارس العليا. وسيذهب بهم الأمر إلى حد إعلان العداء والإنفصال عن ممثلي الإدارة، هذا إذا لم يصل إلى احتجاز العميد وتعنيف الأعوان. **أما الأساتذة** فحظهم ليس أفضل حالا إلا النزر القليل جدّا من المتعاطفين أو النهضويين. أما البقية فقد نالوا جميعا نصيبهم من الإهانة أو التعنيف وأحيانا الإعتداء.

**الطلبة**: تحت شعار أسلمة الجامعة أوكلت قيادة الحركة إلى أتباعها في الجامعة مهمة إخضاع المجموعة الطلابية بإجبار أوسع الجماهير

الممكنة من الطلبة على تبنّي برنامج الحركة في المجالات السياسية والفكرية والثقافية وتحويلها إلى أداة لضرب النظام. إن البرنامج يعني بتوضيح أكبر أن تسود في الجامعة إرادة الحركة سيادة كاملة وأن تسود مفاهيمها والرؤى الإجتماعية والثقافية التي تدعو إليها وتوظيف المجموعة الطلابية لمحاصرة النظام والإنطلاق ابتداء من الجامعة في تحقيق الشعار الأكبر وهو أسلمة الحركة الشعبية والذي يتحقق بالتلاقي بين أسلمة الجامعة وأسلمة المنظمة الشغيلة الإتحاد العام التونسي للشغل.

بالرغم من هذا التركيز على الجامعة نلاحظ أن الحركة أفادت في تقييم لأتباعها في الجامعة في الثمانينات أن هؤلاء يمثلون إجمالا 10٪ من الطلبة. هذه النسبة قد تكون مبالغا فيها لأنها جاءت في وقت توقّف فيه العمل بالبيعة بالنسبة للأتباع في الجامعة لما لوحظ من تبرم لدى البعض من أسلوب لا يتفق دائما مع عقلية الشباب وما فطرت عليه من تبرم بكل ما هو سمع وطاعة. ولما كانت البيعة هي أداة الإحتساب للملتزمين فإن انتفاءها يزيل الفواصل بين الملتزم والمتعاطف لذلك تبقى هذه النسبة المائوية التي تمثل النسبة القصوى مما اكتسبته الحركة من الأنصار محل تساؤل وهي على أي حال تثبت أن الحركة لم تصل إلى هدفها وهو اكتساح الجامعة. نعم، إنها سيطرت على تكييف الجو العام من حيث الهدوء أو الإضطراب ونجحت إلى حد بعيد في شل الرسالة التربوية وفي استمرار ذلك النزيف الشديد من الإضرابات وتوقيف الدروس. لكنها لم تفلح في كسب العقول أو في تعبئة جمهورالطلبة وتجنيدهم لصالحها وظلّت بالنسبة لأعداد هائلة من الطلاّب موسومة بالعنف لدى البعض وبالتعصّب والرجعية لدى البعض الآخر.

# التعليم هدف مبكّر

رأينا مدى الأهمية التي أولتها الحركة لموضوع تربية أتباعها والنهج الذي اتبعته في تكوينهم حسب مسار يمتد إلى عدة سنوات يتحوّلون في آخره إلى نمط موحد في الفكر والسلوك مع بقائهم دائما خاضعين للمراقبة المستمرة والإحاطة الشاملة التي تفقد الفرد حقه في التميز عن الجماعة فيخضع في جزئيات حياته إلى المقاييس التي يحددها التنظيم.

لكن هذا التكوين يبقى مهما توسعت رقعته، محصورا ضمن حدود التنظيم، أما خارج هذه الحدود فهناك في السبعينات مليون ونصف من المتعلّمين ينهلون من برامج تسودها روح مغايرة ويرتوون من معرفة تسهم في تكوين الحس النقدي لديهم ومن البد يهي أن المجتمع الذي تتخرّج نسبة من أبنائه مسلحة بهذا الحس النقدي لن يقع بسهولة تحت كلكل الفكر الظلامي.

لذلك كان لا بد في الإستراتيجية الأصولية أن يقرأ حساب لهذا الأمر. والإستنتاج البديهي في هذا المستوى هو أنه لا بد من تغيير المدرسة ومن

إبدال روحها العامة حتى يجف نبع الفكر النقدي ويسود العقليات تسليم مطلق للرداءة والحطة الفكرية.

وستلتقي هنا الحسابات الخسيسة لبعض رجال الحكم مع الحسابات الطموحة لجماعة التنظيم.

وإذا كان من الحتمي الوقوف على التواطؤ السياسي لهذا أو ذاك فإنه يحسن أن نتابع الأمر أولا في مستوى الحركة الأصولية فهذه ركزت كل حملتها في مرحلة أولى على مادة الفلسفة مطالبة بتحويرها وبإجراء المراجعات التي تفقد هذه المادة كل ما هو جوهري فيها.

تعدّدت مقالات مجلة "المعرفة" في هذا الباب ونشر الغنوشي نفسه سلسلة من المقالات تحت عنوان "برامج الفلسفة وجيل الضياع" ونزلت هند شلبي صاحبة أول خمار إلى الحلبة لتسهم في هذه الحملة. إلا أن الأهم من مقالات "المعرفة" هي الحملة المسجدية التي تركزت سواء في الحلقات التي تديرها جماعة التنظيم أو في الخطب الجمعية للتشهير بالفلسفة التي "تهوّد وتنصّر جيل أبنائنا".

المهم في مادة الفلسفة أنها تربي الإنسان على روح التسامح لأنها من خلال مجمل برنامج السنة السابعة تفضي إلى الإقناع بنسبية الحقائق وإفهام المتعلم أنه يبقى رغم خصوصياته التراثية قريبا من الإنسان في أي وطن من الأرض لاشتراكه معه في الآدمية التي تعني لا الإشتراك في الجنس فقط بل أيضا في جملة من القيم والمثل فالفلسفة هي جماع البعد الإنساني العام والبعد التراثي الخاص من خلالها نفهم الكون ونحس بقربنا من مجتمعنا وقربنا من الآخرين.

عن هذه المادة كما كانت تدرس يقول الغنوشي تحت عنوان "الفلسفة تدمير وتخريب": «إن درس الفلسفة ليس عديم الفائدة في علاج ما نعانيه من مشكلات فحسب بل عنصر تخريب وتدمير وتشتيت في ميدان النفس والمجتمع. وهذا هو الحال الذي نحن عليه الآن» (المعرفة، عدد 2 سنة 3).

والأخطر من هذا أن الحملة عند الغنّوشي لم تشمل الفلسفة العامة فحسب بل حتى الفلسفة الإسلامية، فهو يقول في نفس المقال: «أما عن دروس الفلسفة المدعوة إسلامية فهي حقا مهزلة المهازل ... ماذا يهمنا أن نعرف موقف المعتزلة من صفات الله! وموقف ابن رشد من الكون هل هو قديم أم محدث ورأي ابن سينا في النفس وخلودها وموقف الأشعري من الكسب والقضاء والقدر وقضية هل القرآن قديم أم محدث... ألم يأت الإسلام ليقدّم للناس حلولا عملية».

هكذا يستثني الغنوشي كل حق للجدل الفكري. فرياضة العقل وإعمال الفكر لمحاولة الوصول إلى فهم مستقل لقضية من قضايا الوجود أمر مرفوض بدعوى أن الإسلام جاء بالحلول العملية وهذه الحلول يعرفها الغنوشي وحده وهو يرشح نفسه ليدل الناس إليها.

إن من الأدبيات الأصولية ترديد عبارة مشهورة وردت على لسان عمر التلمساني في حديثه عن العلاقة التي كانت بينه وبين حسن البنا. فقد كان يقول إنه كان في علاقته بهذا الأخير كالميت بين يدي مغسله، تعبيرا عن حالة الإستسلام المطلق التي انتهى إليها وقد كان الغنوشي نفسه يدعو إلى أن تكون هذه العلاقة المبنية على الإستسلام قائمة بين الأتباع والأمير إلا أنه من خلال هذا التحليل لمادة الفلسفة نستنتج أن المجتمع قاطبة مطالب بأن يكون على هذه الحالة النفسية من الإستسلام لممثل الإله في الأرض.

التغيير في المدرسة لا بد له لكي يؤدي غايته أن يكون أشمل من التغيير في الفلسفة لذلك ستمتد الحملة إلى كل بقية من فكر نير وهكذا بعد تغيير مادة الفلسفة سيرتكز الجهد على مادة الآداب.

إن أهداف الحملة في هذه المادة هو محو كل دعوة متفتحة تبشر بفكرة الإقتباس من الغرب للنهوض وإعادة البناء الحضاري في العالم الإسلامي، فهذه الدعوة لا يمكن أن تتفق مع ذلك الإنغلاق الذي أغرق في التحجر إلى حد تكفير المجتمع المسلم ودعوة الأتباع إلى عزلة هذا المجتمع والإنفصال عنه واجتناب التأثر به، فكيف عندما يتعلق الأمر بالتأثر بالغرب؟

صلاح الدين الجورشي يعبّر عن هذا الموقف بجلاء في "المعرفة" (عدد 5 السنة الثالثة ـ 1976) عندما يؤكد أن «رفع شعار الإلتحاق بركب الحضارة إنما هو تعميق للتخلف ووسيلة للإنتحار» ويضيف «إن الشلل لا يكمن في قلّة مال ولا قلة رجال ولكنّه كامن في جرثومة تسمّى الإلتحاق بركب الحضارة».

وكان من الطبيعي بعد هذا أن يركز الهجوم في مادة الآداب على طه حسين الرجل الذي يمثل فكريا زعامة التيار الذي ينادي "بمشاطرة الغرب حضارته وعدم التردد في الإقتباس من مؤسساته وقيمه".

ففي "المعرفة" ( العدد 7 السنة 3) تتوقف المجلة عند تأليف طه حسين مستقبل الثقافة في مصر" وإلى دعوته «أن نسير في العالم الإسلامي سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ونكون لهم شركاء في الحضارة» وتعلق على هذه الدعوة في جملة بسيطة: «عجبا من العقل الذي استوت فيه الأضداد».

وعن دعوة طه حسين لتقليد الغرب في نظامه الديمقراطي ورد في المعرفة. «كنا نظن أن الديمقراطية ولدت في أثينا وقبرت هناك فما هالنا

إلا والديمقراطية بطاقات انتخاب وصناديق اقتراع يتلهى بها "الأحرار" في كل مكان».

ومن دواعي هذا التحامل طبعا على نظرية طه حسين التي يلتقي فيها مع علي عبد الرازق ومجموع ممثلي التيار الفكري للنهضة العربية الحديثة حول موضوع الخلافة والعلاقة بين الدين والسياسة إذ يؤكد طه حسين في نفس الكتاب «أن المسلمين قد فطنوا منذ عهد بعيد إلى أصل من أصول الحياة الحديثة وهو أن السياسة شيء والدين شيء آخر». وفي ردها على ذلك تقول "المعرفة":

«ألا تعرفون من هو الدكتور طه حسين؟ إنه ليس صاحب النظارات السوداء والجبهة العريضة إنه كل شخص تربى في المحاضن الأروبية مع أكياس من الشهائد والأوسمة وهؤلاء حملة أكياس الثقافة والعلم هم حملة الحلول المجانية المستوردة التي توهم بالغنى وأفضل بدونها الفقر».

هكذا يقع الرد على الفكر بالهجوم الشخصي الرخيص.

إن التعريف بهذه الظواهر راجع لارتباطها بتلك المراجعات التي حدثت في برامج التعليم فانطلاقا من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات، سجلت مراجعات عديدة تدرّجت بهذه البرامج من سيء إلى أسوأ. أما الذريعة فهي كالعادة تونسة البرنامج وهي شرعية في مبدئها على شرط أن ننظر إلى التونسة نظرة تشريف وعلوّ لا نظرة ضحالة وحطة فنزيح رجل الفكر لنعوضه بناظم المدح، ونقحم في الكتب المدرسية مقالا صحفيا من هنا وخطبة من هناك وكأن هذا وحده لم يكف حتى نجد أن الفترة صادفت انحصارا متزايدا لرواج الكتاب مع استثناء وحيد يهم الكتاب الديني الذي يحمل السّمة الظلامية، أما الكتاب الآخر فقد كان

موضوع الترصد وكان الرأي العام التونسي يحمل شعورا فعليا بأن التنظيم الإخواني يعمد إلى إفراغ السوق من المؤلفات النيرة والآثار النقدية ولازال رواد المكتباب يذكرون الهجوم الذي كان يقع على المعرض السنوي للكتاب من طرف جماعة التنظيم لاقتناء ما يعرض فيه من كتب "غير صالحة" قصد إتلافها.

اعتراف في هذا الباب ورد على لسان صلاح الدين الجورشي يذكر كيف أن الأمر صدر لتعقب أحد الكتب بعد نزوله إلى السوق للمبادرة بشرائه وإتلافه لأن الكتاب يقدم حقائق عن نشأة التنظيم الإخواني في مصر وعن سيرة حسن البنا ومواقفه بصورة قد تزعزع عقيدة الأتباع وإيمانهم بتنظيمهم فالمهم هو أن لا تعرض عن الحركة الإخوانية كتب ذات سمة نقدية وذلك ما حصل مثلا عندما عرض في المكتبات كتاب رفعت السعيد بعنوان: "حسن البناء متى وكيف ولماذا". هذا الكتاب اعتبر خطرا لأنه يثير الشك في الثوابت فصدر الأمر بجمع كل النسخ الموجودة بالسوق وإتلافها حتى لا تصل إلى أيدي الملتزمين فتفسد أمرهم (صلاح الدين الجورشي، "الحركة الإسلامية في الدوامة").

هكذا تختتم الصورة وتتفاعل كل العوامل للتآمر على عبقرية شعب لم يخل بالإسهام بالمنارات الفكرية في التاريخ الإنساني ومحاولة إشاعة جوّ من الرداءة فتح الطريق لحزب الظلام ليجاوز مرحلة الإعداد والدخول في مرحلة المواجهة والتحدي للوصول إلى مرحلة التمكين.

لقدحللنا دور التنظيم الإخواني في خلق هذا الجو العام وفي السير تدريجيا بالبلاد إلى وضع كان يخشى لو استمر أن تسود فيه روح التنظيم لا بين الأتباع الملتزمين فحسب بل بين المجتمع بأسره ومن البديهي أن



*هذا الأمر ما كان ليتحقق لولا تواطؤات مؤكدة من بعض رجال الحكم* وتسهيل مبيت ضمن لعبة سياسية لا نجد تفسيرا لسطحيتها إلا في ذلك الإهتراء العام الذي أصاب الجهازالسياسي برمته.

دليلنا في البحث عن هذه التواطؤات هي "المعرفة" نفسها فقد تعرفنا على التطرف الفكري والعنف اللفظي الذي انبنى عليه مضمونها ومع ذلك فإن في هذا المضمون استثناء من المديح والتهليل وذلك كلما تعلق الأمر بالحديث عن محمد مزالي. فمنذ أوائل السبعينات سيكون خط المجلة في هذا الباب قاراً إن "الأستاذ محمد مزالي" سيكون له مع كل عدد ركن للتعريف برأي من آرائه أو الإستشهاد بمقولة من مقولاته وإن صادف أن لم يسجّل له شيء جديد مرتبط بصدور العدد يقع اللجوء إلى البحث في مجلة الفكر عن "مقالة قديمة حديثة" أو إعادة نشر حديث صحفي صدر في مجلة أجنبية.

عينات من ذلك توجد في كل عدد أصدرته المجلة وذلك إلى أن غادر الرجل مهام وزارة التربية ليتقلد الوزارة الأولى والأهم من التعريف بآراء محمد مزالي هو الإستشهاد أحيانا ببعض كتاباته للتدليل على صحة النظريات التي تبشر بها الجماعة الأصولية ففي خصوص موضوع المرأة مثلا لم تر المجلة حرجا في إيراد مقال لمحمد مزالي بعنوان :«لا حرية للمرأة دون تحرر الرجل» مع استنتاج ضمني بأن طرح موضوع حرية المرأة بالشكل الذي وقع اعتماده في مجلة الأحوال الشخصية طرح مخطئ يستوجب المراجعة (المعرفة عدد 3 سنة 3).

في نفس العدد مقال بعنوان "أطول حديث صحفي مع المفكر محمد مزالي" فيه توقف واجترار لتصريحات صحفية للرجل. أما في العدد

السادس من نفس السنة فـ"المعرفة" تخصص صفحاتها الرابعة والخامسة والسادسة لنشر خطاب ألقاه بمناسبة انتهاء السنة الدراسية ونشر . منذ أسبوعين بالصحف الأخرى لا لسبب، إلاّ لتحية "جدّية الرجل وشجاعته" إذ كان فيما يطرحه من تصور قريب من ذلك النفس العام الذي يحاول التنظيم الإخواني نفخه في سائر المجتمع.

وقد أنست "المعرفة" بالقرب من الرجل إلى حد أن اقترحت عليه بعد مراجعة برامج الفلسفة مباشرة أن يراجع أيضا شكل تدريسها ذلك أنها تعتبر أن دور الأساتذة سيكون سلبيا في تدريس البرامج الجديدة وأنهم سيحاولون الإستمرار في تكوين التلاميذ على النهج القديم وبالتالي وجب إلغاء شكل القسم وتحويل درس الفلسفة إلى "حلقة تضم ثلاثة أو أربعة أقسام ليكون كل أستاذ رقيبا على زميله" (المعرفة عدد 3 سنة 3).

إنّ هذا التواطؤ لم ينتبه إليه الرأي العام في ذلك الظرف لأن الناس خلال السنوات الأولى من السبعينات لم يكونوا على بيّنة من خصا ئص الظاهرة الأصولية ولم تكن مرتبطة في أذهانهم بقواعد اللعبة السياسية التي كانوا يعتقدون أنها تستثني بطبيعتها حشر الظواهر الدينية ضمن فروعها إلا أن الرجوع إلى ما كان يوجد من تقارب بين وزير التعليم وقتها والجماعة الأصولية يوضح أن مزالي راهن من الأول على التيار الأصولي كما أن التيار الأصولي راهن من جهته على محمد مزالي.

هذا الضلوع في المسؤولية لم يكن شأن محمد مزالي وحده بل يجاوزه إلى غيره وخاصة إلى الرجل الذي يعود إليه الإشراف على الجهاز السياسي في البلاد وهو محمد الصياح. فقد خيم خلال السبعينات نوع من التقسيم للأدوار بين الوزير الأول آنذاك السيد الهادي نويرة صاحب

التصرّف الإداري والمشاريع الإنمائية وبين محمد الصياح صاحب الإشراف على جهاز الحزب وقد عرف هذا الرجل بشغفه بالتأطير فالمجتمع عنده لم يخلق إلا ليكون مؤطرا كل مجموعة فيه مهما كانت صغيرة يكون لها هيكل انتظامها ورعاة يتابعون حالها.

هذا الرجل ستنمو الظاهرة الإسلامية أمامه وستنشأ نواتها على مرمى البصر من مكتبه بالقصبة. ففي جامع حمودة باشا والجامع اليوسفي ستنعقد حلقات التأسيس فتكبر الحركة وتتوسّع قبل أن تُمتد إلى جامع سيدي محرز وجامع صاحب الطابع وجامع سبحان الله ثم تقفز إلى أحياء أخرى مثل الزرارعية وباردو وابن خلدون وحمام الأنف. إلا أن الرجل ومن ورائه مجمل الجهاز السياسي سيتعامى عن الظاهرة لمقاومة اليسار خاصة في الجامعة.

أكثر من ذلك أن التعامل الذي سيتبعه الحزب مع هذه الظاهرة هو الإحتضان، وذلك على الأقل خلال السبعينات، وهي الفترة الراجعة بالإشراف إلى محمد الصياح.

من الطبيعي أن يرعى حزب حاكم شؤون الدين لكنه ليس من الطبيعي أن يغفل عن محاولة استخدام الدين والرجل يعلم إن لم يكن بحسه السياسي فعلى الأقل بتكوينه الثقافي أن من اليسير اتخاذ الدين حجة لمقاومة الخصوم وذريعة لاستعمال العنف في المجتمعات الإسلامية.

والظاهرة كانت كما أسلفنا من الوضوح بحيث لا يمكن جهلها خاصة وأن التنظيم لم يكن في أواخر السبعينات قد استوفى الكثرة في الأتباع فقط بل إنه تضخم على عدة أصعدة. لقد حرصت هذه الجماعة الإسلامية حال تأسيسها سنة 1972 بمرناق على أن تتحوّل شيئا فشيئا إلى دولة

موازية للدولة فبدأت انطلاقا من سنة 1975 تنتدب جيشها، كما بدأت تبني جهاز بوليسها وشبكة استعلاماتها وعملت في الآن نفسه على أن تكون لها مدارسها فبعثت معهدين اثنين للتعليم الخاص كانا ظاهريا ملكية فردية، وهما في الحقيقة ملكية للتنظيم، هما معهد "الغزالي" و"الهدى"، وتوجهت في الآن نفسه إلى تكوين بعض الشركات لتوفير المداخيل المالية الوافرة وفرضت على أتباعها ضريبة شهرية تتمثّل في 5٪ من الدخل تخصم حتى من منح الطلبة المنضوين في التنظيم وتصل تلك النسبة وقت الأزمات إلى نصف الدخل. كان كل هذا بصدد التكون وكان الخطاب على تلك السمة من العنف والوعيد وكانت الخلايا تتألف في كل ولاية دون تسجيل رد فعل من الجهاز السياسي وهو أمر ليس له تفسير إلا الإستنتاج البديهي بأن الظاهرة نشأت ونمت بقبول أن لم نقل بإرادة من هذا الجهاز الذي ظن ربما أنه سيجد فيها عنصر الموازنة في التعامل مع تيار اليسار أولا ثم مع التيار النقابي ثانيا وهو ما يؤكد أن الإهتراء لم يصب الحكم السياسي في قمته فحسب بل تسرّب إلى بقية الأعضاء حتى من كان ينسب منها إلى الفطنة والدّهاء.

# الإنشقـــــــاق

ظل التنظيم ينعم بحياد الجهاز السياسي ويغتنم فرصة التغافل عن وجوده قرابة تسع سنوات يركّز فيها على تربية أتباعه على روح العدوان والهجوم يغذّيهم بكراهية المجتمع ويحرضهم على التحيّن للمواجهة ومن أمثال ذلك «أن سبيل هذا الدين هو أن يتحرّك ليهاجم الجاهلية وسبيل أوليائه أن يتحرّكوا لتحطيم قدرة الجاهلية على العدوان ثم لإعلاء راية الله حتى لا يجرؤ عليها الطاغوت» (المعرفة عدد 5 سنة 3)

في نفس المعنى التحريضي يقول الغنوشي "**من الواجب علينا أن نباشر بالهجوم لأن الهجوم أحيانا هو وسيلة الدفاع ذلك أن مجرد الإستمرارفي العملية الدفاعية يصرف الطاقات ويفقد الأفراد العاملين الشعور بأنهم هم أساس العمل والحركة**». (المعرفة عدد 8 سنة 3)

نحن الآن في سنة 1977 وهي مرحلة بدأت فيها بعض الشقوق تتسرب الى التنظيم بسبب بروز جناح أخذ يضع بعض المقولات موضع التساؤل

والحيرة. سوف يستفيد التنظيم من هذه المرحلة فيعمد بالنسبة للمستقبل الى وضع المراجع واعتماد الاساليب التي تجنبه الشروخ الجديدة معتمدا في ذلك على وثيقة الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لمؤتمر 1986. أما حاليا فان الحرج بالنسبة اليه كبير خاصة وأن الانشقاق يقوده نائب الامير احميدة النيفر.

الجماعة المنشقة بدأت تحترز من التقديس الذي يحظى به الامير ومن المسار العام الذي تتبعه الحركة في سعيها لتحقيق الانقلاب الجذري، هذا المسار أصبح غير قابل للنقاش والحال انها تشعر انها سجلت عليه عدة مآخذ لكن منطق الحركة يجعله غير قابل للطعن لان من خصوصيات التنظيم السري ان يروض أصحابه على الطاعة والانضباط. لا يمكن ان يتصور الانسان وجود تنظيم سري يكون شعار التعامل داخله هو شعار الحرية وابداء الرأي ومناقشة الأوامر فضلا عن محاسبة القيادة، فلكل تنظيم منطقه الخاص ومنطق السرية يقتضي الطاعة والتنفيذ للاوامر العلوية خاصة اذا وقع التركيز في تربية الاتباع على ان المنهج مستوحى من المسار الذي اتخذه الرسول (صلعم). واصحاب النظرية التي تخلط بين كل الأشياء فتحل المجتمع الإسلامي الحالي محل المجتمع الجاهلي وتنظر بين أمير الحركة وبين الرسول نفسه وتوازي بين اتباع الحركة وبين الصحابة الأول هم في النهاية يقرون قدسية الهدف الذي تسعى اليه الحركة، فهو رسالة بالمفهوم الديني والبعد المطلق لهذه العبارة.

هذا هو الوضع الذي انتهت اليه الحركة فيما روجته من ادبيات وما خلقته من ردود فعل خاصة لدى العناصر الاكثر ثقافة وهو ما حدث فعلا.

نحن في شهر رمضان من سنة 1977، كان العدد الرابع من مجلة المعرفة بصدد الاعداد وقد قدم له رئيس تحريرها احميدة النفير

بافتتاحية ضمنها من الافكارما لم يعد يطيق عليه صبرا، فجاء مقاله منكرا للوضع الذي آل اليه التنظيم من تقديس لشخص الامير وتكريس الطاعة على حساب الحوار والتشاور والفكر.

فهو يذكر: «لقد كان للرسول (صلى الله عليه وسلم) القيادة ولكنه لم يحطم شخصيات الصحابة ... وهذا مظهر من مظاهر صدق نبوته وعظمته الكاملة في الدعوة الى الله أما في عصرنا فلقد كوّن كل قائد أو شيخ باسم مبدأ الامارة مدرسة طبعها بطابعه وفكره ومزاجه وكان المطلوب شيئا آخر. كان المطلوب ايجاد تيار اجتماعي وفكري لكن هذا التيار وقع عن طريق عقلية المدرسة الخاضعة خضوعا مطلقا لهيمنة الشيخ المربي ..وهيمنة الامير».

ويردّ الغنوشي في نفس العدد على هذا المقال بقوله الى صاحبه: "اذا مسك بعنوان القلم صال وجال لايستنكف ولا يتقي الله ان يوغر بالحقد صدور فتية صغار".

ثم يعمم في الاشارة الى معارضيه: "لا يلبث اولئك حتى يتسلحوا بسيوف الكيد والدس يضربون بها في الصّدور فيملؤونها ظنونا سيئة واتهامات ليس لهم عليها حجة"، ويختم مقاله متوعدا: "ان الخطر قد يستفحل ان لم نبادر الى اقتلاعه من جذوره واقامة علاقات بين العاملين للاسلام على اختلاف مشاربهم ونزعاتهم على اسس ومبادئ واضحة". فحتى مع الاسلاميين لا يتصور الغنوشي الخلاف الا مفضيا الى اقتلاع الجذور.

الى جانب موضوع التشخيص هناك سبب آخر لهذا الخلاف مرتبط بما شعر به المنشقون الذين تبعوا احميدة النيفر مثل صلاح الدين الجورشي

وزياد كريشان ومعظم خلية التنظيم لمدينة تونس من قصور وعجز في تفكير الحركة وقد تجلى ذلك خلال اجتماع دعا الى عقده احميدة النيفر والتأم هذه المرة ايضا بمرناق بضيعة الصيدلي زياد الدولاتلي، طرح خلاله نائب الامير حتى ذلك اليوم مو ضوعين هما:

1 ـ مراجعة مقولة المجتمع الجاهلي.

2 ـ مراجعة الارتباطات التي كانت للتنظيم مع الحركة الاخوانية العالمية وهي الارتباطات المعتمدة على البيعة.

هذا الإجتماع انعقد بعد جدل كبير وانتهى الى تهميش مجموعة النيفر خلال 1980. وحتى تتضح خيارات كل فرد فقد طلب من أفراد التنظيم تجديد البيعة للأمير مع التنصيص في هذه البيعة على الوفاء لمبدأ الارتباط بالاخوان المسلمين. كل ذلك بعد حملة وقع تركيزها على شعار: الاسلام هو الحل لسد المنافذ امام دعوات المراجعات، وذلك في الوقت نفسه الذي تجلى فيه قصور الجماعة عن تقديم اي فكرة يمكن ان تساعد على مواجهة التحديات التي يطرحها العصر والاقتصار على اجترار التراث مع العجز عن الظفر من خلاله بالحل الذي يساعد على حل المشاكل اليومية.

يمكن أن نعتبر ان هذا الاجتماع كان آخر فرصة للحركة كي تراجع إيديولوجيتها وتخرج من المسار الذي بدأ يقحمها في دوامة العنف داخل الجامعة ويهيئها لعنف اشد واشمل ضد المجتمع. يومها خرج من التنظيم من خرج وقد كانوا أقلية لا يصل عددهم العشرين، اما البقية فقد انغلق عليها باب التنظيم وصارت أسيرة لروح الغضب وإرادة الهدم.

ولما كان من طبيعة التنظيمات السرية أن تفرز لدى أصحابها مظاهر من الهوس التي يبلغ معها التعصب الى حالة تقارب الجنون فان

الانسلاخات القليلة التي كانت تحدث من حين لحين تاتي نتيجة لتعطش أكبر الى العنف ولأجواء أشد مفارقة للواقع فكان الملجأ هو حزب التحرير، هذا الحزب الذي بلغت به السباحة في الخيال والمفاصلة للحياة اليومية الى حد اعتماده دستورا ينص على تحريم زيادات الموظفين السنوية وذلك بدعوى ان المجتمع الاسلامي الاول، مجتمع الرسول (صلعم)، لم يعرف نظاما لأجراء من هذا القبيل مثلما حرم اعتمادا على الحجة نفسها مبدأ الاستناد في تحديد مقدار المرتب على الشهائد لان في ذلك ايضا بدعة، على اي حال فان هذه الانسلاخات ستكون قليلة لان تنظيم الجماعة الاسلامية بدأ مع انتشار اصداء الثورة الايرانية يصعد خطابه ويكتسب اعتدادا وجرأة جعلا الانظار تتحول إليه ولعل بداية التحول بالنسبة اليه تمثلت في أحداث جانفي 1978.

# الظهور العلني

أحداث جانفي 1978 وقعت بالشارع بمعزل عن التنظيم وكانت شاهدا على ان الحركة لم تحقق لنفسها البعد الجماهيري الذي كانت تحلم باكتسابه وجاءت بعد ذلك احداث ايران لتقوم مقام المثال على نجاح حركة اسلامية عبر أسلمة الشارع والنجاح في كسب الجماهير.

هذه الأحداث كانت مبعثا لعدة تساؤلات في الحركة، فكيف يمكن الوصول الى أسلمة الشارع كما في ايران، كيف يمكن التوفيق بين هذا الهدف وبين الطابع السري للحركة، فالسرية تقتضي انحصار العدد، أما كسب الشارع فيقتضي الحصول على تعاطف الجماهير واكتساب القدرة على تحريكها والوصول الى مرحلة توظيفها في الوقت المناسب.

للفصل في هذه القضايا وتحديد الخطة الجديدة التي تاخذ بالاعتبارما جد في تونس وفي ايران من احداث انعقد مؤتمر 1981.

الخطة سوف لن تأتي بمراجعات أساسية، فالتنظيم تعوّد السرية ولنبنى من اصله على نمط في الفكر ومنطق في الهيكلة جعلت السرية

طابعا ملازما له. والخروج منها يكاد يكون خروجا من الاسلام لان أفراد التنظيم هم الذين يمثلون المجتمع الاسلامي الحقيقي الذي "لا يتعايش مع المجتمع الجاهلي الاّ لغاية هدمه وتقويضه".

سبيل التوفيق بين هذه الغايات المتناقضة هي التي خرج بها مؤتمر 1981 ممثلة في قيادة علنية توازيها قيادة سرية.

موضوع الخروج إلى العلنية، ولو كانت هذه محصورة فقط في هيكل مصغر، كان يستوجب التوضيح حتى لا يدخل البلبلة في صفوف المنتظمين، لذلك اقر المؤتمر التمشي التالي:

تمثلت الخطوة الاولى في تعيين قيادة مزدوجة:

في مستوى التنظيم السري الاصلي لم يتغير شئ، ومعنى هذا ان الحركة حافظت على هياكلها التقليدية السرية ممثلة في المؤتمر وفي مجلس الشورى وفي المكتب التنفيذي وفي الامير.

وفي مستوى الجهات حافظ التنظيم ايضا على نمط التمثيل الذي اعتمده من قبل في نشاطه الحركي عبر تراب الجمهورية، الا ان التقسيم هو الذي دخلت عليه بعض التحويرات فاقليم العاصمة مثلا اصبح ابتداء من سنة 1981 مقسما الى اربع مناطق هي تونس المدينة، تونس الشمالية والغربية وتونس الجنوبية مع وجود هيكل للتسيير الجهوي في كل منطقة ممثلا في مكتب تنفيذي يرأسه عامل.

العنصر الجديد تمثل في تكوين مكتب سياسيّ علني ناطق باسم الحركة ومؤلف من خمسة اشخاص هم:

راشد الغنوشـــــي : رئيس

عبد الفاتح مــــورو : امين عام

حمادي الجبالــــي : علاقات سياسية

الحبيــــب اللــــوز : مسؤول عن الدعوة

الحبيب السويـسي : مسؤول عن الاعلام

هذا الهيكل الظاهري يوازيه المكتب التنفيذي السري بفروعه الاتية:

مكتب التنظيم والادارة

مكتب الدراسات

مكتب المالية

مكتب العمل الاجتماعي والدعوة

مكتب التربية والتكوين

وفي طابق تحتي من السرية المطلقة يوجد الجهاز العسكري والامني الاستعلامي، وهذا معناه ان التنظيم كان في الوقت نفسه الذي يمارس فيه مناورة الظهور من خلال الخروج على الناس بخمسة رؤوس علنية يحافظ على هيكله القديم الذي يمكن تصور بنيته من خلال عمارة حفرت طوابقها تحت الارض واحتل فيها الجهاز العسكري الطابق التحتي، بينما توزعت لمصالح الاخرى على الطوابق الوسيطة ويقتصر الطابق الظاهر الى لعيان على مجموعة قليلة تقدم نفسها على انها الممثلة للحساسية لاسلامية لدى عموم الشعب.

وبناء على هذه الازدواجية في الهيكلة سيكون لدى الحركة محوران ئيسيان للنشاط: الاول محور تقليدي يهدف الى التغلغل والانتشار حسب وسائل المعتادة لدى التنظيم السري من تاكيد على المعاهد والكليات

وتغلغل في الكشافة والنوادي الثقافية، اما المحور الثاني فيستهدف نشاطه الشارع التونسي بما يقتضيه ذلك من محاولة لاستمالة الرأي العام مع توجه خاص للعاطلين عن العمل والى الفئات المهمّشة وجميع الناقمين كالتركيز على محاولات التسرب والتغلغل داخل المنظمة النقابية.

وبالطبع سيساير خطاب الحركة متطلبات هذه المرحلة لذلك سوف تتعدد في البيانات والمقالات الصحفية عبارات المستكبرين والمستضعفين وستتجه الحركة الى استثمار كل مظاهر التدين في المنشآت الاقتصادية والمؤسسات المهنية بتوظيف ما يبعث فيها من مساجد وستحاول استمالة العناصر النقابية المتدينة لتخلق لديها نوعا من الولاء الفكري الممهّد للولاء السياسي، الا ان النجاح في ذلك كان نسبيا جدًا. وسيكون للحركة في هذه الفترة نشاط اجتماعي الا انه نشاط خاص يخضع لمنطق عصبية التنظيم.

من خصوصيات هذه المرحلة ايضا انها ستشهد اهتماما بالمنظمات المستقلة وقد كان الرهان في هذا المستوى هاما جدا بالنسبة للحركة الاخوانية لان التسرب الى هذه المنظمات والحضور المكثف فيها معناه ابطال تلك المقاومة التقليدية التي تجدها دوما كل حركة ظلامية لدى النخبة المثقفة التي تحتل عادة مثل هذه المنظمات وتوظفها للدفاع عما تتبناه من رؤى وقيم.

وقد كانت المناورات عديدة من قبل الحركة للسيطرة مثلا على رابطة حقوق الإنسان ومحاولة غزوها في مستوى الإنخراط والعضوية لابدال الموازين القائمة عند الإنتخاب وهنا ايضا ظل النجاح نسبيا جدا لأن الرابطة التي تعاملت مع الإسلاميين وفق فلسفتها اي على أساس الإنفتاح نجحت مع ذلك في ابقاء الوجود الأخواني في حدوده الضيقة.

وهكذا يتضح ان الحركة لم تصل الى غاياتها سواء عبر الحضور الشعبي من خلال النقابات أو عبر الحضور النخبوي من خلال رابطة حقوق الإنسان فتفشل في تحقيق ما كانت تنادي به من اسلمة الحركة الشعبية وتعجز عن تكوين ذلك المد الثلاثي الموحد بين الطلبة والعمال والمثقفين اسوة بالثورة الإيرانية .

## أسباب الفشل:

أسباب الفشل عديدة:

أولها يكمن في طبيعة التنظيم نفسه فهو في الأصل تنظيم سري انبعث على أسس سرية وبقي حتى بعد العلنية سريا في جوهره، فآليات تفكيره وطبيعة تصرفه وخصائص جهازه معدّة كلها للعمل التحتي الذي لا تمتد اليه ابصار الناس بل ان هذه السرية ستصل في الهوس والمبالغة حدا ستكون فيه الحركة محكومة بامير سري لا يعلم امره المنضوون بل حتى جزء هام من القيادة.

ومن الطبيعي ان حركة كهذه لن توفق في التعامل مع المجتمع على الأسس التي تحقق لها الحضور الشعبي الدائم فحتّى من والاها من الناس في موقف معين لجهل بطبيعة تركيبتها وحقيقة مشروعها ينفض حتما من حولها عندما يدرك ماهية هذا المشروع .

وهذا هو دوما الفرق بين الحزب التقليدي وبين الحركة العلنية السرية فالأول يمكن ان يكون قليل الإتباع من بين المواطنين العاديين الا أنه يحافظ عادة عليهم. اما الحركة المزدوجة التركيب والتي لا يعلم الناس منها الاالراس البارز فهي تفقد دوما كل ولاء شعبي حالما ينكشف امرها ولا

يبقى لها من الأتباع الا ما وفره جهازها السري فتكون المرحلة العلنية لديها مرحلة محكومة بالفشل والإجهاض.

ذلك أن المرحلة العلنية عندها ليست علنية بالكامل فالمراجع الفكرية التي تعتمدها تقوم على تكفير الناس، والأهداف التي رسمتها لنفسها انقلابية بطبعها وهو ما لا يمكنها المجاهرة به ممّا يجعل السرّية صفة ملازمة لها وذلك في الجزء الأوفر من نشاطها.

السبب الثاني لهذا الفشل راجع الى المضمون الفكري الذي اعتمدته الحركة فقد صيغ هذا المضمون على نحو من التطرف يجعله مرفوضا إلاّ من قبل بعض النفوس المتوترة مما سيجعل روافد الإنتداب مقصورة تقريبا على بعض الشباب او العناصر المهمّشة وهذا ما سيجعل الحركة موسومة بالعقم الفكري ورغم مرور عشرين سنة على انبعاثها فإنها ستظل متغذية اساسا بالمراجع الشرقية. ولن يبرز فيها قلم وحتى تلك المؤلفات القليلة التي عرفت لراشد الغنوشي حول المنهج الاسلامي أو لصالح كركر حول المسألة الاقتصادية في المجتمع الاسلامي فان حظ الاجتهاد فيها لا يكاد يذكر.

وقد اقر راشد الغنوشي نفسه بهذه الحقيقة خلال محاضرة القاها في الجزائر خلال سنة 1990 ونشرتها جريدة "الانسان" التي يتولى الحبيب المكني اصدارها في باريس، فهو يقول: "لقد كان لسيد قطب التاثير الكبير على الحركة الاسلامية في تونس بما حمله هذا الفكر من تركيز على المسالة العقائدية والخلقية واهمال يكاد يكون كاملا لمسالة الثروة ومسالة الديمقراطية والحريات العامة".

ويضيف "لم يكن هذا الفكر قادرا على احداث تفاعل بيننا وبين الحركة السياسية او الحركة النقابية، كنا ننظر الى قضية الاحزاب وكانها قضية عابثة لا تستحق من المؤمنين ان يشاركوا فيها خاصة وان الذين يقودونها هم اما من ذوي التوجه الليبيرالي او الشيوعي، فلم تجد قضية الديمقراطية لدينا صدى كما لم تجد قضية الثروة اهتماما، لم نفهم ان قضية الحرية وقضية العدالة ليست قضية فئة اجتماعية أو فكرية بل قضية اجتماعية".

هذا النقد الذاتي يبدو وكانه ايجابي ولكنه في النهاية جد سلبي فالرجل يعيب على الحركة التي قام بدور اساسي في توليدها ثم تولى قيادتها، اهمالها للحرية والديمقراطية وعدم تفاعلها مع الحركة السياسية والنقابية لكنه لم ينقد حركته لا في مستوى طابعها السري ولا توجهها الانقلابي.

فما معنى بالنسبة لحركة تدّعي أنها تكتسي صبغة سياسية ان تقول عن نفسها انها اهملت الحرية والديمقراطية؟ لم تفعل ذلك، لانها ترى "ان الحكم لا ياتي عن طريق الانتخابات" ثم لماذا هي لم تتفاعل مع الحركة السياسية والحركة النقابية، اليس لانها حركة انقلابية لا تتصور العمل السياسي من خلال التفاعل مع القوى الاخرى المؤلفة للمجتمع بل من خلال السعي التآمري والجهاز السري؟.

هذا بالنسبة للجانب الاول، اما الجانب الثاني من هذا الإعتراض فهو ما جاء فيه من ان الجماعة في تونس اهملوا كل هذه القضايا وركزوا مع سيد قطب على المسألة العقائدية والخلقيّة. فماذا يعني ذلك؟

سيد قطب هو امتداد لتيار فكري وجد منذ القديم في الحضارة الاسلامية ومثل قوى الاحباط والاجهاض هو تيار يعتبر الزمن لعنة لانه

منها مبررا لرفض كل تصور للحياة يقارب النمط الغربي وذهبوا في ذلك حتى الى انكار بعض القيم المتصلة بالحرية والديمقراطية لانها قيم دخيلة مستوردة من الغرب، فكل من حسن البنا والمودودي والخميني جعل من فكرة انهيار الحضارة الغربية فكرة مركزية في اطروحته.

وقد تفاعلت في الحقيقة عدة عناصر في ترسيخ فكرة الايمان بانهيار الحضارة الغربية، منها التسليم ببيت أحمد شوقي "انما الامم الاخلاق مابقيت، فان هم ذهبت اخلاقهم ذهبوا". ومنها نظرية ابن خلدون التي ترى ان انتشار الترف منذر دائما بسقوط الدول.

ويضيف مفكرو المنهج الاصولي الى ذلك مبدأ الاعتقاد بان كل عمل ارتكز على العقل لابد له من الانهيار، ويعبر الغنوشي عن ذلك بقوله «ان الحضارة الغربية تقوم على فكرة مركزية وهي الايمان بالانسان كسيد يحكم عالمه بما يملكه من ارادة وعقل وتقنيات» ويوضح ان الارتكاز على هذه الاسس هو سبب الانهيار.

وتتعدد مقالات "المعرفة" حول هذه المعاني مستشفة مظاهر الانهيار في كل نبأصحفي عن استفحال اعراض السكتة القلبية في المجتمعات الغربية أو بروز ازمة اقتصادية حادة في امريكا الى غير ذلك مما له صلة بابراز فكرة الغرب: الرجل المريض.

السطحية في هذا التحليل انه يستقرئ المستقبل من خلال ضرب من التنجيم مغرق في السذاجة.

إنه قصور في فهم حقيقة العالم بتياراته الفكرية المعقدة وانظمته المتصارعة وعجز عن الخروج من القوالب التي رسمها قادة الحركة الاصولية ولو بعد خمسين سنة تعاقبت فيها الاحداث الدالة على خطأ هذه

الآراء، ولكن التنظيم الاصولي يفرز بطبعه ضربا من التقليد المضاعف فلا يكفي الحركات الاصولية ان تكون مكرسة للتراث مقدسة للماضي بل هي مدعوة في مستوى التنظيمات الاخوانية الى أن يكون التقليد ملزما نحو الامير أو المرشد.

كيف يمكن بعد هذا لتلك التنظيمات ان تدرك ان المجتمع الغربي ليس مجتمع الانهيار والفراغ؟

هذا ما فهمه رواد الاصلاح الأول وأكّدته الجامعة الاسلامية ممثلة في الافغاني وعبده الذي كان يقول عن بلدان أروبا انه وجد فيها مجتمعات اتفقت في نواميس عيشها مع مقاصد الاسلام ونظرته للكون وللانسان وهو راي ما كان محمد عبده ليجهر به لولا اعتقاده ان الاسلام في جوهره يجب ان يعيشه اهله كدين في تحرك مستمر يفهمونه من خلال تقدم علومهم وينظرون اليه نظرة ابن خلدون الذي يعطي مسألة استخلاف الانسان على الارض مدلولة مفادها ان الانسان مدعو للنهوض بوزر هذا الاستخلاف الى ان يكون في اقامة عمرانه صانعا مبدعا يحاكي الصانع الكبير في خلقه وابداعه.

# الباب الثاني

# الإتجاه الإسلامي

## مرحلة التعبئة والتحضير "لمشروع البدائل"

1981 - 1987

توقفنا عند خصائص الحركة التي ولدت في الأسبوع الأخير من شهر أفريل 1972 كما تجلّت في مراجعها المذهبية وفي هيكلها الحركي وفي علاقاتها مع الغير سواء كان هذا الغير المجتمع التونسي نفسه أو المجتمع الإنساني العام.

إنهاحركة تتراءى لنا مع نهاية السبعينات وقد استكملت بنيتها التنظيمية واستوفت عناصر التوسع والإنتشار وبدأت تخرج من مرحلة الدعوة إلى مرحلة التحدّي أو الإنتقال حسب تعبيرهم من المرحلة المكية إلى مرحلة يثرب.

ولقد كان هذا التعبير كثير التداول بينهم تجسيما لما يسود الأعضاء من تصوّر مفاده أنهم يمثلون وحدهم المجتمع الإسلامي وأنهم سيمرّون حتما في نشوئهم وتطوّرهم بنفس المراحل التي مرّ بها المجتمع الإسلامي الأوّل زمن الرسول (صلعم) مرحلة القلّة المتستّرة ثم مرحلة الكثرة المجاهدة المتحدّية.

وبديهي أن هذه الحركة التي ولدت منذ الأصل بمفعول تاثر خارجي وكانت منذ يومها الأوّل ظاهرة مجسمة لعملية الزرع من خلال استقطاب

ومذهبة الغنوشي في الخارج وعملية النشوء الطبيعي المحلي من خلال عبد الفتاح مورو، سوف لن تبقى بعد ذلك في منأى عن التأثر الخارجي وستكون دوما مشرئبّة للمنبع الذي تغذت منه فكريا تأخذ منه المثل وتنسج على خطاه.

هذا المحيط الخارجي بدأ يتبدّل، فالساحة الفكرية التي تعامل معها الغنوشي في آخر الستينات طرأت عليها تحوّلات كثيرة والهياكل التي خبرها الرجل وعمل على أن ينسج على منوالها بإنشائه تنظيمه السري "الجماعة الإسلامية" بدأت تتغيّر إلى حد أوجب على التنظيم التوقّف وإعادة التقييم وعن هذه الحاجة سيتولد مؤتمر سوسة لسنة 1981.

أربعة محاور رئيسية ستكون مطروحة على البحث في هذا المؤتمر هي على التوالي:

- قضية الثورة الإيرانية وما تمثله من رصيد للتعبئة الجماهيرية.

- موضوع التنظيمات الإسلامية الجديدة في مصر وما رسمته من خط متعارض مع خط المنظمة الأمّ للإخوان المسلمين.

- التجربة السودانية وما تمثله من فوائد على مستوى الإستلهام لأساليب الإختراق وخلق المنظمات التي تستعمل كـ "فترينات" للعمل الشعبي.

- الوضع الداخلي في تونس وصيغ الإستفادة من صعود محمد مزالي إلى رئاسة الحكومة بالشكل الذي يضمن توسيع الفائدة الحاصلة من التعامل معه لما كان وزيرا للتعليم.

# الثـــورة الإيرانيـــة
# أو
# الرصيـــد التعبـــوي

لا شك أن الثورة الإيرانية أعطت للتنظيمات الدينية في العالم الإسلامي مدًا لم تكن تحلم به، فالحركات التي كانت صغيرة الحجم متواضعة الآمال قانعة بدور جزئي وجدت نفسها بين عشية وضحاها مشحونة بطاقة لا حدّ لها.

أحدث انكسار الشاه ودخول الخميني الى طهران، مع ذلك التركيز الذي لعب فيه التلفزيون الدور الأساسي، تحولا في النفوس لعله لم يكن له مثيل في الناس إلا ذلك الإنهيار الذي سيشهده الإتحاد السوفياتي بعد عشرية الثمانينات.

وكان من آثار هذا الحدث على التنظيم في تونس اكتساب الحركة اعتدادا سيصل بسرعة الى حدّ المجازفة. فبدأت الحركة التي غلب عليها

من قبل الحذر والتوجس تبرز وتستقطب الأنظار وأخذت لغة الخطاب عندها تمتدّ من التجذر الديني الى التحدي السياسي.

وكان واضحا أن تحليل الحركة للثورة الإيرانية يغفل كلّ العناصر الموضوعية والخصائص الذاتية التي جعلت هذه الثورة أمرا ممكنا في إيران لإعتماد تفسير غيبي مفاده أن الثورة تعبير عن إرادة الهيّة بدأت بالتجسيم في ايران وستتنقل بسرعة الى سائر الأقطار الأخرى، وقد عبّر عن ذلك راشد الغنوشي عند إعلانه «أن الله الذي وهب الخميني لإيران سيهب لكلّ أوطان الإسلام الأخرى خمينيها» (المعرفة) وبالمقابل كانت الثورة الإيرانية توظف نفسها منذ يومها الأول للتصدير وتحرّض كلّ أمير محلّي على الدخول في دوامة التمرّد والعصيان، وقد توالت تصريحات الخميني في هذا الشأن وتسارع نسق التبشير من خلال الكتب التي بدأ تسريبها بعد إصدارها من قبل وزارة الإرشاد الإسلامي بطهران. وكان من أهم ما تداوله التنظيم في تونس من المنشورات الإيرانية كتاب "جوانب من أفكار الإمام الخميني" لمحمد جواد مهري ومن إصدار وزارة الإرشاد وفيه إعلان الخميني "أن البشرية اليوم تعاني من تنازع القوى الشيطانية العظمى على افتراس الشعوب المستضعفة التي تحنّ الى إمام حنون يقطع أيدي المستكبرين".

وكان من طبيعة المنطق الذي يسود الجماعات الإسلامية، أن يترسّخ في ذهن كلّ أمير أنه  هو الإمام المنتظر وأن تداعب مخيّلته صورة الخميني وانتصاره في نزوع الى تقمص الدور والإضطلاع برسالة الإمامة كتكليف من الله ووزر قضت به الأقدار.

هذا التقارب بين تنظيمات الجماعات الإسلامية ذات الفكرالمتجذّر وبين الثورة الإيرانية هو المظهر المعاصر للتواصل التاريخي الذي ساد بين

حركات العنف في العالم الإسلامي عبر العصور، فكل حركة تحرص لامحالة على التميّز النسبي لكنها تبدأ بالأخذ عن سابقتها، فيأتي بناؤها قائما على أساس من الرصيد السابق والإحتضان أحيانا لفلول متبقيّة من أحزاب وتنظيمات أخرى، وسجّل الخوارج حافل بهذا التفاعل تأثرا وتأثيرا بين مختلف الفرق.

وإدراك القيادة الإيرانية لهذه الحقيقة سيدفعها الى المبادرة باتخاذ جملة من الإجراءات الهادفة الى اقناع الجماعات الإسلامية بأن التقارب لا يتمّ على حساب طرف واحد.

من ظواهر التمشي الإيراني في هذا المجال، الإقدام على إعطاء أسماء إخوانية الى عدد من الشوارع الرئيسية في طهران مثل شارع حسن البنا، شارع سيد قطب، وحتّى شارع خالد الإسلامبولي.

وإذا كان الأوّل هو المؤسس للحركة الإخوانية وكان الثاني هو المنظر لمنهج العنف والإرهاب فإن الثالث يظل بقتله الرئيس المصري أنور السادات في حادث المنصة الشهير في السادس من أكتوبر 1981 رمزا لآلية التنفيذ التي ستنتدب من الشباب في جلّ الأقطار الإسلامية لتكون في خدمة أهداف حسن البنا وفكر سيد قطب.

وكان من مظاهر هذا التقرّب الإيراني أيضا تولي علي خاميني، مرشد الثورة الحالي، ترجمة عدد من كتب سيد قطب الى الفارسية وهو عمل يتجه بوضوح الى الجماعات الإسلامية للإقناع بأن التواصل بين الطرفين يخضع فعلا للتأثير والتأثر و ألاّ حاجز نفسي أو شرعي بين فرعي الإسلام الشيعي والسني.

وهذا الحرص الإيراني على اتخاذ اجراءات تكتسي معنى الرمز يهدف الى محاولة تجاوز الصفة الشيعية التي ظلّت تمنع ايران الى حدّ من الإستفادة كليا من وقع ثورتها.

هموم ايران في هذا المجال كانت هي نفسها هموم التنظيم في تونس، لقد كان التنظيم يدرك جيّدا أنه غنم الكثير من الثورة الإيرانية لكنه يدرك أيضا أن الغنم حتما سيكون أعمق لولا هذا اللون الشيعي الذي يترأى وكأنه وصمة، وهذا حتّى في بعض صفوف التنظيم فمابالك بالرأي العام الوطني في عمومه.

وفعلا فقد برزت في داخل التنظيم تيارات ثلاثة في شأن التعامل مع الثورة الإيرانية:

1) تيار أول هو تيار الوجد والصبابة متى تكلّم أصحابه في ايران اظهروا الحماس والعشق. ما جعلهم ينعتون لدى بعض خصومهم بحكومة الخميني. هذا التيار الذي مثل الأغلبية الساحقة من أعضاء التنظيم تزعمه كل من راشد الغنوشي والحبيب المكني وصالح كركر.

2) تيار سنيّ تقليدي جمع بعض الشيوخ أو الكهول من المنتسبين للتنظيم من أمثال عبد القادر سلامة الذي تفاعل عمره مع ثقافته السنية الزيتونية ليحول دون انقلابه الى "تابع من أتباع الشيعة" حسب تعبيره في الدفاع عن وجهة نظره وقد كان ردّ الحبيب المكني على هذا الموقف خلال اجتماع بمقر مجلة المعرفة "إن الشيوخ قلوبهم منكوسة" وهو قول مشهور ورد على لسان عبد السلام فرج زعيم تنظيم الجهاد الذي سئل عند مقاضاته بعد مقتل السادات عن سبب اقتصار تنظيمه على انتداب عناصره ضمن الشباب فكان له هذا التفسير "إن الشيوخ قلوبهم منكوسة"

كناية عن أن الإستقطاب لا يسهل لدى تنظيمات العنف الا في الشباب الذي تستغل فيه هذه الجماعات اندفاعا طبيعيا وحماسة فطرية.

3) تيار الكاسات: صاحب هذا التيار هو احميدة النيفر الذي كان في حديثه عن الظاهرة الإيرانية يلفت نظر جماعة التنظيم الي تقنيات الثورة الخمينية في مجال الدعاية ويعبّر عن اعجاب كبير بما استحدثه الخميني من أساليب جديدة في الدعوة مكنت الواعظ أو الداعية من كسر جدار المسجد والدخول على الناس في بيوتهم حاثا على ضرورة دراسة هذه الظواهر والإستفادة منها والتعمق في بحث أساليب توظيف التقنيات الإعلامية الحديثة سواء في مستوى الوسيلة الإعلامية أو في مستوى مضمون الخطاب.

فالقاموس السياسي الإسلامي مدعو في نظره الى استحداث مصطلحاته باستيحاء التجربة الإيرانية فيما أدخلته من العناصر الجديدة وباستلهام التراث في كل ما يمكن أن يوحي به من الشعارات المؤثرة في الجماهير.

سيقع بعد ذلك إقصاء احميدة النفير لكن الحركة لن تتأخر عن تلبية هذه الدعوة لإعطاء الخطاب الإسلامي معادلاته المقابلة لمعادلات الخطاب السياسي العلماني. فالمقابلة بين المستكبرين والمستضعفين ستحل محل الرأسمالية والإشتراكية وستنشأ شيئا فشيئا معادلات جديدة مثل الهوية والتغريب بدل الأصالة والتفتح والخلافة الراشدة أو الحكم الإسلامي كبديل عن ظلم الطغاة وسيحدثون الناس عن البركة كبديل عن الجدوى الإقتصادية.

هذه المعادلات الجديدة التي تشمل مجالات السياسة والثقافة والإجتماع والإقتصاد ستكون مراجع الخطاب السياسي الجديد في استلهام بين تراث قطب ودروس الثورة الإيرانية.

التيارات التي جرى عرضها كانت تصوّر حالة قائمة زمن أحداث الثورة نفسها وخاصة خلال سنة 1978، ذلك أن انتصار الثورة فيما بعد ادى الى إسكات كل احتراز داخل التنظيم بما في ذلك صوت صاحب "القلب المنكوس" عبد القادر سلامة الذي سيجري هو الآخر تهميشه بعد استنفاد خدماته للتنظيم خاصة بعد ايقاف مجلة المعرفة عن الصدور.

وبعد ما كان عبد القادر سلامة هو مستضيف المؤتمر التأسيسي في ضيعته في مرناق سنة 1972 فأنه لن يكون حاضرا في مؤتمر سوسة. هذا المؤتمر انعقد اذن وقد تبلور الإتجاه من حيث الموالاة الكاملة للثورة الإيرانية والدخول في خطّ من التبعية لأطروحاتها، والحقيقة أن التيار الجارف داخل التنظيم لم ينتظر المؤتمر ليصب في هذا المجرى لأن المسألة كانت محسومة في مستوى القيادات الفاعلة منذ اندلاع الأحداث في ايران أما في مستوى الهياكل القاعدية فالحماس للثورة كان هو الطاغي وقد تجلّى ذلك من خلال قيام هياكل التنظيم في الجامعة باغتنام فرصة عطلة الشتاء لشهر جانفي 1979 لتنظيم رحلة طلابية الى باريس لملاقاة الخميني أو على الأصح للحصول على شرف رؤيته والصلاة وراءه.

كان الخميني وقتها في باريس نازلا بضاحية "نوفل الشاتو" Nauphle le Château حيث وضعت الحكومة الفرنسية على ذمته دارا للإقامة وحرص هو على أن تضرب له في حديقتها خيمة فسيحة يخرج فيها كل يوم ليستقبل الوافدين ممن جاءوا عطشى "يرتوون من البركة" ويشاهدون

بأعينهم الإمام المنقذ الذي سيجدد للمسلمين عهد المجد والعزّة فيصيح الحجاب قبل دخوله "تكبير" ويبدأ الحاضرون في ترديد "الله أكبر" ثم يدخل هو محفوفا محروسا فيرفع يده مفتوحة تجاه الحاضرين ويبدأ في استدارة بطيئة من اليمين الى الشمال في حركة هي ضرب من المباركة.

بعثة التنظيم التونسي ستقيم في باريس أسبوعا، وستنعم بالدخول الى خيمة الخميني وتلقى بركته، وستلتقي بعد ذلك بقطب زاده، الذي كان في باريس معاضدا لبني صدر وبقية البعثة الإيرانية التي تدير شؤون الخميني في جوانبها الإعلامية والسياسية. وقد اختص قطب زاده بموضوع الطلبة لأنه كان في الولايات المتحدة صاحب الإشراف على الجمعية الطلابية الإسلامية التي سيكون لها أثرها الهام في تأطير البعثات الطلابية الى أمريكا وفي تمثيل تيار الإسلام الأصولي هناك.

الوفد الطلابي التونسي جرى تركيبه على النحو الذي يوفر تمثيل كلّ مؤسسة جامعية حتّى يتسنى بعد ذلك لكل عضو القيام بالنشاط الدعائي من خلال محاضرات تلقى في الكلية والمبيت وقد كان الحماس من التنظيم شديدا على النحو الذي فرض الخروج بهذه المحاضرات من الكليات والمعاهد العليا الى المساجد خاصة وقد وجدت الحركة سبيلها الى السيطرة على بيوت العبادة بما في ذلك البيوت التي تقع داخل بنايات رسمية. ومن مظاهر ذلك أن دعي اتباع التنظيم في حي باب الجزيرة الى محاضرة عن اللقاء مع الخميني ألقيت في المسجد الواقع داخل وزارة البريد والمواصلات وهو مسجد سيكون له دور نشيط في ايواء الكثير من اللقاءات وذلك لبعده عن العيون المتطفلة وتوفيره فرصة الدخول من شارع والخروج من آخر (شارع انقلترا - نهج اسبانيا).

ثمّ ستأتي بعد ذلك زيارة القيادات الى ايران وسيكون الحبيب المكني من المبادرين ضمن الحركة ثمّ يأتي دور الغنوشي وتسعد القيادة أيّما سعادة بالخطوات ذات الدلالة الرمزية التي خطتها ايران. فمشاهدة نصوص سيد قطب صادرة باللغة الفارسية عن مطبعة وزارة الإرشاد الإيرانية والتجوال في شوارع البنا وقطب والإسلامبولي هي ظواهر لها وقع بليغ.

تلك هي الروح العامة التي اكتنفت بالبحث المحور الإيراني، وكان المحور المعروض على النقاش هو "رصيد الثورة الإيرانية وصيغ التوظيف المكنة" وذلك كباب فرعي لموضوع أشمل هو "علاقة المدّ الإسلامي في تونس بالحركات الإسلامية في العالم والإستفادة من نماذجها".

ومن استنتاجات التنظيم اذ ذاك أن الإستفادة من الثورة الإيرانية كان محدودا في تونس، وأن جزءا من السلبية في هذا الباب يقع على هياكل التنظيم نفسه لأنها لم توفق في التعريف بفتوى الشيخ شلتوت كما سيأتي.

الإتهام الأخير ورد على لسان راشد الغنوشي نفسه في ضرب من النقد الضمني لصالح كركر الذي تولى سنوات عديدة مسؤولية الإشراف على إدارة التنظيم وكان بمقتضى هذا الإشراف على الجهاز الإداري السري مدعوا الى بذل الجهد الكافي للتعريف بهذه الفتوى والتمهيد للتصالح والتقارب بين الرأي العام والمذهب الشيعي.

# فتوى الشيخ محمود شلتوت

الشيخ محمود شلتوت من اعلام الأزهر، توفي قبل الثورة الإيرانية بنحو خمس عشرة سنة وهو يمثل ضمن التيارات الفكرية في الأزهر امتدادا متواضعا ومحتشما لفكر محمد عبده فيما مثله من تيار مستنير.

الشيخ محمود شلتوت كان أحد كبار "مجموعة التقريب بين المذاهب" التي تمثل زمرة من الشيوخ الذين نذروا انفسهم لخدمة فكرة التقارب الإسلامي بإصدار الفتاوي ووضع المصنفات العلمية التي تكون جسرا بين مختلف الفرق والمذاهب تحقيقا لنوع من المصالحة التي تنتفي معها أسباب الجفوة بين أطراف العالم الإسلامي.

وكان الشيخ شلتوت يدرك أن هذا العمل لن يكون ممكنا إلا متى أقلع المسلمون في العصر الحديث عن أمرين:

1) الأوّل: الكف عن توظيف آيات القرآن لتأييد الفرق والمذاهب لأن كل طرف يظفر في القرآن بضالته ويجعل من الآيات تبريرا للتعصب لرأيه في الدين وفي السياسة، وتوجيه اللعنة للخصم والحكم بتكفيره.

2) الثاني: الكف عن محاولة استنباط الإكتشافات الحديثة والنظريات العلمية من القرآن بحجة قوله تعالى "ما فرطنا في الكتاب من شيء" (سورة النحل) لأن الأصل عنده أن القرآن أنزل للناس ليكون هداية ودعوة وانه لم يفرط من شيء في شؤون العبادة.

على أساس هذا التصور الرافض للتعصب في مبدئه ووسائله أصدر الشيخ شلتوت فتواه التي تجيز لأهل السنة التعبد على المذهب الفقهي للشيعة الامامية.

كل ما يهم التنظيم من آثار الشيخ شلتوت وأفكاره هو هذه الفتوى فهي جسر لم يتردد التنظيم في ركوبه وظلّ يرقب اللحظة التي يشهد فيها جموع الناس يتبعونه في العبور.

من هنا كان تأكيد المؤتمر كبيرا على التعريف بالفتوى ونشرها بين الناس لأن كلّ اقتراب من الشيعة كمذهب سيدعم التنظيم في مساره الجديد في الثمانينات ويسوّغ لدى الأتباع الإقتراب من النظام الإيراني واقتباس آليات عمل الثورة الإيرانية.

قبل ذلك وبمناسبة مناقشة لموضوع الدعوة أبدى المؤتمر نفس التأكيد على مواصلة التمشّي المتبع في مجال الدعوة وفيما تعتمده من وسائل من ضمنها الإعجاز العلمي في القرآن وهو فن وظّفته التنظيمات الأخوانية يقوم على كسب عقول التلاميذ من خلال إقناعهم بأن ما يدرسونه من علوم ونظريات وجد أصلا في القرآن قبل اهتداء الإنسان اليه إبتداء من نظريّة النسبية عند أينشتاين وانتهاء بعلم الجيولوجيا وحقائقه والطب وفروعه وأنه ما من سمكة أو قطرة من بحر أو محيط أوهباءة في الزهرة أو المريخ الاّ وجاءت حقيقتها في كتاب الله، ويصل الإسفاف عند البعض الى حدّ

التأكيد أن مشروب "كوكا" ورد في القرآن بدليل قوله تعالى في مخاطبة رسوله "وتركُوكَ قائما" فيكون الجزء الثاني من كلمة تر - كوك - برهانا على أن الله عزّ وجل اعلن للملأ وجود الشركة الأمريكية منذ الأزل.

أما عن الإحتجاج بالآيات القرآنية لتكفير الآخرين والإنفراد بالحقيقة دون كل الأطراف الأخرى هل وجد تنظيم اسلامي لم ينهج هذا النهج؟

هكذا نشهد مرّة أخرى تكرار المأساة اذ يوظف الفكر الأسلامي في ومضاته المجدّدة وروحه المتسامحة كما تجلت عند الشيخ شلتوت لخدمة اغراض التعصب وتكريس منزع الظلام.

والمهم هو أن تكون ارادة التنظيم هي النافذة ومن هنا فإن الموقف سيكون واضحا في مؤتمر سوسة فيما ينبغي الوصول اليه من اهداف ليحكم التنظيم قبضته على المجتمع ويتهيأ له المناخ للوصول الى السلطة.

انتهى التنظيم من بحثه للمحور الإيراني الى جملة من الإستنتاجات الا أن هذه لم تستخلص الا بارتباط مع قراءة أشمل لساحة النشاط الإسلامي جاوزت ايران لتشمل كلا من مصر والسودان.

# الوضع في مصر

في مصر منظمة الأخوان، وهي أمّ ولود لم تبخل بأبنائها على كلّ دول العالم الإسلامي. إنّها تفرّخ وتنتشر ، دورها في الثمانينات هو دورها في الأربعينات وهو في عهد عمر التلمساني كما كان عهد حسن البنا. التغيير الوحيد الذي طرأ هو أن المنظمة أثرت او أن أهلها على الأصح أثروا وباتوا من اغنياء القوم ، تلقوا مع خروجهم من السجن ابتداء من سنة 1971 عطايا الخليج وإتاواته واستثمروا ماضيهم في مقاومة الناصريّة ليتقربوا للحكم الجديد وتوزعوا على الدّول البترولية في المنابر والمحاضرات وعادوا لإقامة العمارات والشركات والمشاريع الإستثمارية.

يقول المثل التونسي "الخير يطرّي" فركوب سيارات المرسيدس وامتلاك الشقق والعزب والحسابات البنكية الثخنة الدسمة سيباعد بين قيادة الحركة وبين المغامرة. بئست تلك الأيام السوداء التي كانت خلالها قيادات المنظمة وشيوخها الموقرون وعلماؤها الأجلاّء يبيتون في السجن لمجرّد أن أميرا طائشا حاول قتل رئيس الدولة او اغتيال رئيس الحكومة.

صحيح انهم كانوا يقولون لما كانوا في السجن أن البلاء والمحنة مثابة وأجر، لكنهم رصدوا من الأجر ما يكفي وهم احوج ما يكونون الى البدء في انفاق ما رصدوا من المال.

منظمة الأخوان المسلمين، هذه العجوز التي مضى على انشائها حوالي اربع وستون سنة والتي تأسست بمساعدة مالية أسندت الى حسن البنا من طرف شركة قنال سويس العالمية بمبلغ خمسمائة جنيه، طلبها البنا لتكون عونا له في تنظيم المؤتمر التأسيسي والصرف على مستلزمات المنظمة قبل أن تتوفر لها المداخيل، بدأ يصيبها مع السبعينات شيء من الإعياء.

*فماذا كانت مظاهره؟*

التحول في المنظمة سينال الشكل اكثر مما ينال الجوهر.

معنى هذا أن منظمة الأخوان ستضع حدا لجناحها السري. لقد تفاعلت عدّة عناصر في اتخاذ هذا القرار منها تلك البلايا العديدة التي سببها هذا الجناح للمنظمة ومنها شخصية حسن الهضيبي رجل القضاء الذي وجد نفسه دون تطلع منه، مرشدا عاما في وقت تزاحمت فيه الترشحات على خلافة البنا. وكان لا بد من درء الانشقاق بإسناد الخلافة الى طرف محايد فاستعمل الهضيبي كل نفوذه لأنهاء الجناح العسكري السري واصدر كتابه "دعاة لا قضاة" معلنا ومرددا "ان لا سرية في خدمة اللـه ... لا سرية في الرسالة ولا ارهاب في الدين".

تفاعلت هذه العوامل كلّها مع عنصر الثراء الجديد والحياة المترفة الناعمة لترسم للمنظمة الاخوانية مجرى جديدا ظنت معه انها قطعت الصلة بينها وبين العنف.

والحقيقة ان العنف المرتبط بالإخوان لم ينته ولم يضعف وغاية ما هناك أنه غيّر صفته، فبعد أن كان ابنا شرعيا للمنظمة أصبح ابنها غير الشرعي أو اللقيط.

ان الذي سقط في النهاية، هو الصفة الرسمية للأبوة لا واقع هذه الأبوة وحقيقتها لأن العنف والإرهاب صفتان ملازمتان للفكر الأصولي المتطرّف ونقطة محورية في كل موقف يحاول تغييب البعد الزمني وآثاره في تكييف المعتقدات وتطوير المفاهيم .

معنى هذا أن العنف سيظل مستمرا لكنه، بدل أن يأتي على أيدي جناح سرّى متفرّع عن المنظمة، فإنه سيأتي على أيدي تنظيمات خرجت من البطن المختص في تفريخ تنظيمات الإسلام السياسي.

فالعناصر الشّابة التي يجري تكوينها بالاستناد الى نفس المراجع الدينية والفكرية والتي اعتادت تاريخيا أن تجد في الجناح السري متنفسا للتعبير عما يفور في نفوسها من اندفاع، ستلجأ بعد تجميد الأخوان لجناحهم السري المسلح الى ان تنهض هي بدور هذا الجناح فتتكوّن هكذا على مرّ السبعينات ثم الثمانينات جماعات عديدة اطلقت على نفسها اسم الجماعات الإسلامية وأخذت اسما موازيا تتميّز به عن غيرها .

حظّ البلدان الإسلامية من هذه الجماعات كان مختلفا فمنها من شهد ميلاد جماعة واحدة ومنها من انتشر لديه الداء وتفرّعت عنده هذه الجماعات الى أعداد يتخاصم الدارسون في حصرها من اربعين الى تسعين .

الأصل في تسمية كل واحدة نفسها بانها الجماعة الإسلامية وأحيانا جماعة المسلمين هو أنها اختارت اسما يتضمن تعريفا لها مثلما هو

طبيعي بالنسبة لكل جمعية وفي هذا التعريف اعتمدت مبدءا عقيديا أساسه انها هي التي تمثل الإسلام أما ما حولها من محيط فهو يمثل الجاهلية أوْ الردّة والكفر .

والجماعة الإسلامية بتونس، التي تأسست سنة 1972 وظلت حاملة هذا الأسم حتى مؤتمر جوان 1981 عند ما اصبحت الإتجاه الإسلامي ثم تحولّت بعد ذلك الى النهضة عندما اعادت بعد السابع من نوفمبر طرح موضوع طلبها الحصول على التأشيرة الحزبية فأسقطت منْ اسمها صفة "اسلامية" أو "اسلامي"، هذه الجماعة لم تختلف في النشأة عن كل الجماعات الأخرى التي شهدتها الساحة الإسلامية في السبعينات والثمانينات.

ولأنّها تشترك مع هذه الجماعات في الفكر والنْشأة ولأنها خرجت مثلها من بطن واحد واعتمدت في تحليلها للواقع الإسلامي على نفس الأطروحات والمراجع فقد كان لا بد لها في مؤتمر سوسة وضمن بحث موضوع علاقاتها مع التنظيمات والحركات الأخرى أن تستقرئ الساحة لاستلهام ما يمكنها تبنيه والتفتح على ما يمكنها توظيفه.

# الجماعات الإسلامية
# في
# السبعينات والثمانينات

ليس المقصود من هذا الفصل عرضا تفصيليا لمجموع الجماعات الإسلامية التي برزت كتنظيمات ارهابية خلال العشرين سنة الماضية، وإن كان هذا العرض لا يخلو من فائدة لأن الصلات التي تجمع بين هذه التنظيمات والتوحّد في الأسس والمراجع والتشابه في الحكم بالتكفير ثم التماثل في الوسائل هو من الظواهر التي أثبتتها كل الدراسات، إلاّ أن محور البحث في هذا العمل يفرض التوقف عند ما هو اساسي في شرح ظاهرة الإسلام السياسي بتونس ووضعها بجانب شقيقاتها الكبرى الناشئة في مصر والتي تفاعلت معها الحركة التونسية كعادتها تفاعل الإستقبال والتبني كما تجلى ذلك من خلال مؤتمر سوسة 1981.

في هذا المؤتمر كانت هناك ثلاثة أسماء تتردد على ألسنة الحاضرين في مناقشتهم للوضع الأسلامي في مصر هي اسماء شكري مصطفى وصالح سريّة وعبد السلام فرج .

إثنان من أصحاب هذه الأسماء وهما شكري مصطفى وعبد السلام فرج خرجا من البطن المشترك أما صالح سرية الفلسطيني الأصل فقد تأثر في مساره الأول بتقيّ الدين النبهاني وتنظيمه حزب التحرير الإسلامي الا أنه بعد طواف بين مصر والعراق واستقراره اخيرا في القاهرة عدّل من أفكاره وصار قطبّي التوجه .

فرسان ثلاثة كانوا قادة الإرهاب الديني في مصر خلال العقدين الأخيرين من السنين. انّه ستعقبهم لا محالة كواكب اخرى من القيادات الإرهابية الاّ أن الثالوث الأوّل سيظلّ هو المؤثر خاصّة وأن كلّ واحد منهم ضمن لنفسه الريادة الفكرية الموفرة للإستمرار من خلال مصنفات صغيرة وضعوها لأتباعهم، لكنها سرعان ما تسرّبت خارج دائرة الأتباع لتجتذب في هذا البلد أو ذاك مجموعات من الشباب وقعت في سحر مغناطيس العنف وقوع الفراشات التي تأبى الاّ أن تحترق بالنار.

الرجل المتمّم لفرسان الإرهاب في تونس كان راشد الغنوشي، لقد تغذى معهم من نفس الثدي وشرب منه حتّى استقطره دما ثم عاد الى تونس ليبدأ النشاط الذي نذر نفسه له.

وفي هذا المستوى من البحث، نجد أنفسنا أمام ظاهرة تلفت الإنتباه وهي الظاهرة التالية:

بدأ راشد الغنوشي نشاطه بتونس في سنة 1969 وبدأ شكري مصطفى زعيم جماعة التكفير والهجرة نشاطه في نفس السنة.

أطلق راشد الغنوشي على تنظيمه عند نشأته اسم الجماعة الإسلامية وأطلق شكري مصطفى على مجموعته نفس التّسمية.

في مرحلة ثانية، أبدل راشد الغنوشي اسم تنظيمه وأطلق عليه اسم الإتجاه الإسلامي وابدل شكري مصطفى هو الآخر اسم تنظيمه واطلق عليه اسم الإتجاه الإسلامي.

أخيراسجّل راشد الغنوشي بوصفه طالبا اسمه عند مجيئه الى القاهرة بالكلية الزراعية على أمل ان يصبح مهندسا زراعيا وكان خلال نفس الفترة شكري مصطفى، الذي سيصبح زعيم التكفير والهجرة فيما بعد، طالبا بكلية الزراعة في أسيوط .

انها اربع ظواهر من التطابق في مسار راشد الغنوشي وشكري مصطفى وعند ما يرتقي عدد الصدف الى هذا الحد فلا أقل من أن يكون هناك سؤال شرعي:

ما السرّ في هذا التلاقي بين حركتين نشأتا في القاهرة وتونس وحملت الأولى اسماء الجماعة الإسلامية، الإتجاه الإسلامي، وعرفت بعد ذلك إعلاميا بالتكفير والهجرة، والثانية الجماعة الإسلامية، الإتجاه الإسلامي، ثم تبنت اعلاميا اسم النهضة، أليس هو في الأصل اشتراكا بين شكري مصطفى وراشد الغنوشي في نواة أولى ثم توزعهما بعد ذلك للعمل في مصر وتونس؟.

هذا الباب من البحث سيظل مفتوحا الى أن تتظافر عناصر أخرى لتعميقه، وحسبنا أن نلاحظ أن هذه الحركات هي في النهاية توائم تكوّنت في بطن واحد، وفي هذا الشأن تعدّدت شهادات مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام الذي مانفك يرصد ظاهرة الجماعات

لإسلامية في مختلف البلدان وقد جاء في آخر منشوراته (الإسلام لسياسي في مصر –هالة مصطفى ص 138) "كانت الستينات هي الحقبة لتي شهدت التشكيل الجنيني للجماعات الإسلامية ، غير أنه بالرغم من مو هذه الجماعات خارج نطاق جماعة الأخوان المسلمين، إلا أنها ظلّت ي الجماعة الأم التي خرجت من تحت عباءتها الجماعات الراديكالية... ن كتابات سيد قطب المنظر الأخواني ظلت في مقدّمة المراجع الفكرية لتي تأثرت بها الجماعات الجديدة" .

*هذه الجماعات ما هي؟*

# التكفير والهجرة والتنظيم التونسي

في عرضه ودراسته لهذه الجماعات لغاية الإستلهام والإستفادة، توقف مؤتمر سوسة عند جماعة التكفير والهجرة وكانت هذه الجماعة انحلّت عمليا وتشتّتت فلولها باعدام شكري مصطفى وأربعة من رفاقه ممن اختطفوا ثم اغتالوا الشيخ الذهبي وزير الأوقاف المصري سابقا باعتباره رمزا مشتركا للسلطة السياسية والسلطة الدينية الرسمية ممثلة في الأزهر.

إن الدراسة النقدية التي أخضع لها جماعة مؤتمر سوسة تجربة التكفير والهجرة افضت بهم الى استنتاجات مفادها أن افلاس هذه الجماعة كان نتيجة اغراقها في البعد عن الواقع واسرافها في تطبيق مبدأ اعتزال المجتمع والخروج عنه وقد كان من آراء شكري مصطفى في هذا الصدد أن المسلم مدعو في هذا العصر الى الهجرة الى الكهوف والجبال كي لا يختلط بالمجتمع الكافر والمرور بمرحلة استضعاف تأتي بعدها مرحلة التمكن عندما يستشري الفساد ويطغى الشر الذي سيفضى الى

# جماعة "الفنية العسكرية" والتنظيم التونسي

هذه الجماعة التي تزعمها صالح سرية وهو من مواليد حيفا اشتهرت بهذا الإسم بعدما خططت سنة 1974 لقتل الرئيس المصري انور السادات ومجموع القيادة المصرية، وتمهيدا لهذا المشروع بدأ بالهجوم صحبة مجموعة من الشبان الذين استقطبهم وعددهم ثمانية عشر فردا على كلية الفنية العسكرية للإستيلاء على ما فيها من اسلحة قصد التوجه مباشرة بعد ذلك الى قاعة اللجنة المركزية للحزب الحاكم حيث كان السادات يلقي خطابا بحضور قيادات النظام لقتل الجميع والإستيلاء على السلطة.

بين هذا الهجوم وبين مجئ الرجل الى مصر لم تمض اكثر من ثلاث سنوات اعتبر سريّة أنها كانت كافية لأداء الغرض وهو في تقديره هذا لم يخطئ كثيرا لأن الإغتيال السياسي ليس قضيّة عدد وعدّة بقدر ما هو

قضيّة مرتبطة بموقع ايدي الإغتيال وحظها من احتلال المكان المناسب في الوقت المناسب.

إن تأليف صالح سريّة "رسالة الإيمان" وتجربته العملية على رأس تنظيمه ستكون مصدر استيحاء عند كل التنظيمات التي ستتوالى بعد ذلك.

ان تنظيم الجهاد بفروعه المختلفة في مصر وتنظيم النهضة في تونس وجبهة الإنقاذ في الجزائر وغيرها من التنظيمات الأخرى ستجد كلها في جماعة الفنيّة العسكرية وفي "رسالة الإيمان" ما تتبناه وتأخذ منه.

من البديهي اوّلا أن تنظيم جماعة الفنيّة العسكرية يقوم مثل كل الجماعات الإسلامية الأخرى على تكفير المجتمع وتكفير الحاكم و"رسالة الإيمان" التي تولى نشرها اتحاد طلاب جامعة القاهرة تعلن "أن الحكم القائم في جميع بلاد الإسلام هو حكم كافر" وتعلن الرسالة ايضا "أن الديمقراطية منهاج للحياة مخالف لمنهاج الإسلام ، ففي الديمقراطية إن الشعب هو صاحب السلطة في التشريع يحلل ويحرّم ما يشاء في حين أن الشعب لا صلاحية له في ذلك ... وقل مثل ذلك على جميع المناهج الأرضية الأخرى اذ لا منهاج الا منهاج السماء".

هذه المقولات المبدئية هي جذع مشترك بين جميع حركات الإرهاب في الإسلام السياسي، فلا جديد فيها ولا إضافه الا أن الإضافة موجودة عند صالح سريّة في إفتائه شرعا لاختراق اجهزة الدولة.

"رسالة الإيمان" أجازت دينيا لأعوان الدولة وموظفيها أن يخونوا الأجهزة التي يعملون فيها. إنها ازاحت عنهم وخز الضمير والشعور بالذنب وقالت لهم إن الإسلام يجيز خيانة الدولة واشاعة اسرار المؤسسات

انطلاقا من أن الدولة في كل البلاد الإسلامية كافرة، ومن أن مؤسساتها تعمل لصالح مجتمع كافر. ويقول صالح سريّة في ذلك: "إذا كان العلن غير ممكن فإنه يجوز "للمسلم" أن يدخل مختلف اختصاصات الدولة بأمر من الجماعة الإسلامية ليستعين بخطّته في خدمة الجماعة تحقيقا لغرضها في الوصول الى الحكم او للتخفيف عنها وقت المحنة". ويضيف صالح سرية : "أنه لا مانع عند الحاجة من ان يصبح وزيرا في حكومة طاغية كافرة" (مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام - الإسلام السياسي في مصر ص 36 - 37 مصدر سابق).

عند اصداره هذه الفتاوي لم يقم صالح سرية بمجرّد عملية تنظير، بل اعطى مظهرا عمليا لأفكاره، إذ أننا نجد أن مساعده في الهجوم على مبنى الفنية العسكرية هو كارم الإناضولي وهو من التلاميذ الضباط في هذه الكلية وقد تولّى التمهيد للهجوم ومعاضدته من الداخل وأعدم بعد ذلك مع صالح سريّة.

لعله ليس من الصدفة بعد هذا أن نجد أن تركيز الأضواء خلال سنة 1974 على جماعة الفنية العسكرية وعلى فتاوي زعيمها صالح سرية كان متبوعا سنة 1975 في تونس ببداية الإنتداب للجناح العسكري في التنظيم الأصولي التونسي الذي كان مازال يسمّى وقتها بالجماعة الإسلامية في تونس. فلن يأتي شهر سبتمبر سنة 1975 حتّى تكوّنت النواة الاولى من التلاميذ الذين جرى استقطابهم في المعاهد الثانوية ثمّ ترشحوا للأكاديمية العسكرية وتقدّموا الى الأمير لآداء البيعة في الطاعة على المنشط والمكره قبل التحاقهم بكلياتهم التي سيؤدون فيها قسما آخر يعلمون سلفا أنهم سيخونونه.

إن فكر صالح سريّة غني بالفتاوي التي سنقف عند بعضها في محاور أخرى ولاسيما منها تلك الفتوى التي تعلن "أن كلّ من ينفذ أوامر الحكومة الكافرة عن طواعية ودون إكراه فهو كافر، ومعنى ذلك أن دمه حلال" وهذا الحكم الذي يهدر دم الخصوم من أعوان الحكومة الكافرة، سيكون سند الجماعات التي بدأت بالتحرك بالجامعة قبل أن تجد سبيلها بعد سنوات الى الشارع وتدخل طور العمل الجدي للتآمر مرارا وتكرارا للإطاحة بالنظام والإستيلاء على الحكم.

# جمـاعـــات الجهـــاد والتـنظيـم التـونسي

تنظيم الجهاد في مصر كان له ضرب من التأثير السحري على الجماعات الإسلامية في سائر الأقطار وذلك حتّى من قبل واقعة المنصة التي سيهتزّ لها العالم عندما ينجح هذا التنظيم في اغتيال الرئيس السادات ويقدم بعد ذلك بيومين على الهجوم على مدينة أسيوط في محاولة لإتخاذها منطلقا للثورة الإسلامية.

هذه "المآثر" سوف تحدث بعد مؤتمر سوسة بحوالي ستة أشهر لذلك فهي لم تكن سبب العناية التي أحاط بها المؤتمرون موضوع تنظيم الجهاد.

الباعث على الإهتمام كان كتاب "الفريضة الغائبة" لصاحبه عبد السلام فرج أمير الجهاد، وهو كتاب عرف عنه أنه لم ينشر الا في خمسمائة نسخة، ومع ذلك فقد كان وصوله الى تونس سريعا وسيتضح أن انتشاره تم على نطاق واسع في خلايا التنظيم التونسي. من ذلك انه في منطقة باجة وبمناسبة تفتيشات وقع اجراؤها في الجهة في يوم 30 اكتوبر 1991

وقع الاهتداء الى المكتب الاداري الجهوي لحركة النهضة وسمح ذلك بمعرفة مخبأ ارشيف الحركة الذي كان مودعا عند المدعو محمد الناصر السكوحي، وعند تفتيش منزله اتضح انه اخفى الارشيف تحت مدرج بحديقة منزله وبنى عليها حائطا.

اخرجت من المخبأ ستة صناديق وبفتح احدها تم العثور على نسخة من "الفريضة الغائبة".

الامر ليس غريبا في ذاته لان هذا الكتاب سيتحول بسرعة الى دليل لكل الارهابيين الذين سيبحثون في الدين عن سند لجرائمهم.

وبالنسبة للتنظيم التونسي فان "الفريضة الغائبة" ستكون مادة الدرس والتكوين لمن يتهيؤون من قيادات التنظيم لتأطير الخلايا الجهادية.

لذلك لم يكن غريبا ان يقع التركيز عليها في مؤتمر سوسة فالوثيقة تطور وتعمق ما قدمه صالح سرية من فتاوى في "رسالة الايمان" وهي بذلك تمد الحركات الارهابية بآخر ما انتهت اليه موضة الافتاء بالقتل والحرق وإشعال الفتنة.

ولعل العنصر الاهم في هذه الوثيقة هو ادراجها فكرة الجهاد ضد المجتمع وضد الحكام ضمن خط يمثل امتدادا لابن تيمية الذي اشتهر بفتاواه الكبرى في مجال الجهاد ضد التتار وبصدور هذا الكتاب اصبحت فكرة اغتيال الحكام وقتل رجال الشرطة ومشاريع تثوير المدن واقتحام الثكنات واحراق مراكز البوليس اعمالا لا تستمد مشروعيتها من كتاب" معالم في الطريق" ومن الآثار الاخرى لسيد قطب او من صيحات الخميني وتحريضه على العنف بل اصبح للارهاب المتدثر بعباءة الدين خط موصول بابن تيميّة الذي مثل فيما بين القرنين السابع والثامن هجريا قمة التجذر

الفكري كرد فعل عما كان يتعرض له الاسلام من تدمير على يد التتار ويعيشه المسلمون احيانا من " إذلال وترويع".

فما شرّعه ابن تيميّة في فتاواه من ايجازات لتخليص المسلمين من القيود كلها في مقاومتهم للتتارالغزاة وجعل حربهم ضدهم حربا مطلقة تسقط معها القيود التي تقيمها الشرائع حفظا للانسان وابقاء لادميته، إن كل هذا سيسقطه محمد عبد السلام فرج على المجتمعات الحديثة فيعطي للجماعات الاسلامية صكا على بياض يطلق يدها في التدمير والقتل بهدر دماء المسلمين ويعدها بالجنة.

كتاب عبد السلام فرج سيتعزز ضمن تنظيم الجهاد بوثيقة ثانية ممثلة في كتاب صادر عن دار الاعتصام بالقاهرة، بعنوان"كلمة حق" يتضمن المداخلات التي رافع بها عن نفسه عمر عبد الرحمان المتهم مع مصطفى فرج بالاشتراك في قتل السادات باصداره الفتوى التي اعتمدتها جماعة الجهاد في قيامها بعملية المنصة ثم أعيدت محاكمته ضمن المجموعة التي هاجمت أسيوط في المحاكمة التي ضمت اعضاء الجهاد برمّتهم.

هذه الوثيقة الثانية لم تكن محل درس مؤتمر سوسة لانها متأخرة عنه زمنيا، الا أن طبيعة العلاقة التي ستتكون بين تنظيم الجهاد والتنظيم التونسي ستجعل الاستلهام واضحا من هذه الوثيقة التي ستعرض عند صدورها بتفصيل ودقة نظرية عمر عبد الرحمان في خصوص تطبيق الشريعة وستكون في تصريحات راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو معبرة عن حقيقة التقارب في الفكر بين التنظيمين قبل ان يتوضح هذا التقارب على المستوى الميداني عندما تاتي بالنسبة للتنظيم التونسي ساعة الخروج الى الشارع واعلان الاستنفار بين الاتباع لشن الحملة المؤدية الى التمكين وتاسيس الدولة الاسلامية.

إن تنظيما كهذا سيستأثر أيضا بالاهتمام في مستوى بنيته الحركية، لكن هذه البنية لم تكن واضحة ولم يتيسر طرحها ومحاولة الاستفادة منها الا ان المؤتمر اوصى مكتب الدراسات في الحركة بالاهتمام بهذا الموضوع.

وأيا كان حظ هذه التوصية فان بنية الجهاد ستكون معلومة غداة السادس من اكتوبر 1981 تاريخ مقتل السادات وقد اتضح يومها ما يلي:

## البنية الحركية لتنظيم الجهاد

ان هذا التنظيم تكوّن من تآلف بين عدة جماعات اسلامية بعضها في القاهرة وبعضها في الجنوب "الوجه القبلي" اسيوط والمنيا وسوهاج وان خصائصه في مستوى البنية تتلخص في عنصرين:

أ) تكوّن الجهاد في القاهرة من اندماج تيارين كان يتزعم احدهما طالب اردني يدعى سالم الرحال ويعمل على احداث التغيير من خلالَ استقطابه العناصر العسكرية أي أنّ البديل الاسلامي بالنسبة اليه يمر عبر الاسلوب الانقلابي.

ب) تيار يتزعمه عبد السلام فرج ويعمل على تحقيق" الدولة الاسلامية " من خلال ثورة شعبية على النمط الايراني.

اهمية الجهاد تمثلت في اعطائه شكلا عمليا لحركة ذات بنية مزدوجة عسكرية ومدنية وذلك بعد اندماج التيارين في تنظيم واحد اثر طرد سالم الرحال من مصر واستئثار عبد السلام فرج بالامارة. وسيكون في هذا التنظيم توزيع للادوار على اساس تولي العسكريين ضرب رمز الدولة بينما يتولى المدنيون بعد اخضاعهم للتدريب والعسكرة شلّ المدن والسيطرة عليها تحقيقا للتمكين ولاعلان الدولة الاسلامية.

الموضوع الهام الذي استقطب فيما بعد اهتمام التنظيم التونسي هو موضوع لا مركزية التنظيم على اساس ان الجهاد خلافا للتكفير والهجرة مثلا اعتمد اسلوب العلاقات المرنة بين التنظيم المركزي في القاهرة وبين فروع التنظيم في المحافظات وهذا لسبب رئيسي هو انه تكون من تآلف بين جماعات كانت موجودة من قبل بقيادات امراء مثل كامل زهدي وناجح عبد الله وعلي الشريف من محافظات الوجه القبلي اي الجنوب المصري.

وكان الرأي الغالب بعد عرض خصائص هذه البنية ان التنظيم في تونس مع اعتماده التركيبة المزدوجة العسكرية والمدنية مطالب بان يتّبع اسلوب" المرونة التي لا تتضمن الاخلال" ومعنى هذا ان السلطة المركزية ستكون حريصة على تقييد مجالات المبادرة بالنسبة لقيادات المناطق في مستوى ما هو محلي او ضمن انشطة كجمع المال مع الالزام ببقاء هذه المبادرة ضمن التعليمات العامة.

ومن البديهي أنّ التنظيم التونسي كان في بحثه لأحوال هذه التنظيمات يستند الى مصادر ضمن الحركة الاخوانية التي ظل محافظا فيها على عضويته بمجلس الشورى وان كان يعتبر انها لم تعد تمثل بالنسبة اليه المرجع الفكري اوالسياسي، وقد حرصت الحركة الاخوانية بدورها على ان تظل هي الاخرى قوية الصلة بمختلف الجماعات تتبنى قضاياهم في جرائدها وتحاول استدراجهم للعودة اليها وتبني خطها.

# الوضع المغاربـــــي

هذا العرض للجماعات الاسلامية كمحور من محاور مؤتمر سوسة لايمكن بالنسبة للتنظيم التونسي ان يقتصر على المشرق العربي الاسلامي خاصة بعد ما تجلت حسب تعبير الغنوشي "اشارات واعدة" في الجزائر والمغرب. ففي الجزائر كانت أعداد الطلبة التونسيين الدراسين آخذة في الزيادة والتكثف وحيث يوجد الطلبة فلا بد ان يوجد تمثيل للتنظيم.

ثم ان الجزائر كما جرى تحليل اوضاعها في هذا المؤتمر ارض خصبة ومهيأة لازدهار الحركة الاسلامية، والادلة على ذلك كثيرة منها الثورة الجزائرية نفسها التي جردت خلال المناقشات من البعد الوطني ووقع حصرها في البعد الديني وحده وهو موقف يتناقض حتى مع ماهو مأثور عن زعيم التيار الديني في الجزائر لعهد ما بعد الاستقلال الشيخ عبد اللطيف سلطاني الذي لاقى القمع من سجن واقامة جبرية في عهد بن بلة وبومدين وبن جديد نظرا لتجذره الديني ودعوته الى دولة اسلامية واعلانه

من اعلى منابر الجوامع ان الجزائر لم يمت فيها شهيد واحد لأن من ماتوا زمن الثورة سقطوا تحت لواء الوطن وليس تحت لواء الاسلام.

وعلى اي حال فان نظرة التنظيم التونسي للجزائر كانت متفائلة لان الجزائر هيأت لنفسها فعلا كل العوامل التي ستجعل منها لقمة سهلة الابتلاع يسيرة التمثل داخل كيان الاخوانية العالمية.

كان التنظيم التونسي على دراية عميقة بما يجري في الجزائر فالصلة بين التيارات الاصولية في البلدين ليست من قبيل صلات التعاون والتضامن كما قد يحدث بين تنظيم واخر في بلدان مختلفة، بل هي صلة اتحاد وتماثل في مستوى الفكر وترابط وتشابك في مستوى المصالح.

عبد اللطيف سلطاني الذي كان محور التحرك الاسلامي في بوادره الاولى بعد استقلال الجزائر درس في تونس وتخرج من جامع الزيتونة شأنه في ذلك شان علي بلحاج الذي كان تونسي النشاة مولدا وتعليما. فمن شيوخها الى شبابها كانت الحركة الجزائرية متصلة ثقافيا وجغرافيا وتاريخيا بشقيقتها في تونس تشاطرها نفس التاثر بالعوامل الخارجية وتتلون بلون مشترك عبر الخضوع لمرجعية واحدة مثلها حديثاسيد قطب والجماعات الاسلامية التي عرضنا بعض خصائصها.

ثم ان للتنظيم التونسي ايضا "رفاق طريق" في الجزائر يشتركون معه في الانتماء الى الجهاز القيادي العالمي للحركة الاخوانية عبر العضوية في مجلس الشورى ولا ننسى هنا ان احميدة النيفر لما قدم الى القاهرة لاداء البيعة الى المرشد العام الجديد عمر التلمساني في صائفة 1974 وجد نفسه في جوار محفوظ نحناح اذ اعدت لهما الحركة الاخوانية إقامة مشتركة في نزل واحد ونقلا بعد ذلك معا للمثول امام المرشد واعطائه البيعة الواحد تلو الاخر.

محفوظ نحناح الذي أسس فيما بعد حركة المجتمع الإسلامي "حماس" انقطعت اخباره عن التنظيم التونسي في سنة 1976، لأن الرجل أقدم في تلك السنة على تفجير عمود كهربائي في عملية كان يظن انه سيدشن بها عهد الثورة الاسلامية مما ادخله السجن حتى سنة 1981، إلا ان الجزائر لم يعدم فيها وجود عناصر اخرى قريبة من التنظيم التونسي واهمها عبد اللطيف سلطاني نفسه ومن ضمنها ايضا بعض المدرسين الذين استعانت بهم الجزائر في خطة تعريب تعليمها دون ايلاء اهمية الى انتسابهم الاخواني واصولية فكرهم.

ومما كان يدعم شعور التفاؤل لدى التنظيم التونسي، ان مؤتمر سنة 1981 انعقد في الظرف نفسه الذي انفجرت فيه في الجزائر بوادر العنف الاولى ممثلة في الهجوم على بعض الحانات ومضايقة النساء السافرات في حملة وصلت حد رش بعض النسوة بماء النار وعرفت ذروتها من خلال قتل شرطي بعد اعتصام في جامع في عاصمة الجزائر.

ان تركيز التنظيم التونسي على ماكان يدور في الجزائر لن يضعف بعد هذا المؤتمر خاصة وان الاحداث بعد ذلك ستتوالى وفق خط تعلمه جيدا جماعة راشد الغنوشي فالكليات والمعاهد ستكون في الجزائر اول ما يسقط ثم تتوالى بعد ذلك المراكز الاخرى .

عدة عناصر ستتفاعل في اكساب التيار الاصولي الجزائري نمطا من الانتشار لا يمكن فهمه بمعزل عن الافلاس الاقتصادي والخراب الاجتماعي الذي فرضته على الشعب قيادات كان الحكم بالنسبة اليها مفاخرة و تعال مع الخارج اكثر مما كان بناء وتوليدا في الداخل.

وسيكون للجزائر "مزاليها" ممثلا في احمد طالب الابراهيمي الذي سيتولى الاشراف على وزارة التعليم سنوات عديدة في عهد بومدين فيتبنّى عن الاصوليين شعار الهوية ليجعل منه اداة تجهيل بتخريج مئات الالاف من الشباب الذين سيجدون انفسهم في آخر المطاف غير متأهلين لحياة عملية واختلطت لديهم مفاهيم التعريب بالانغلاق والتعصب ورفض الحداثة في ابسط مظاهرها كلما تعلقت بشان من شؤون المجتمع والمرأة بالخصوص.

الرجل كان يعتبر نفسه مطالبا بالوفاء لميراث عائلي لانه ابن الشيخ بشير الابراهيمي الذي كان الوجه الاول لجمعية علماء الجزائر عند الثورة وقد كان خطؤه يومها ان ظل ينظر في البداية الى الثورة نظرة تحفظ واحتراز لانها صدرت عن عامة الشعب ولم تكن بقرار من علماء الامة وعندما دفع بعد ذلك الى الخروج من صمته الاول جمع وفدا من جمعية العلماء وذهب الى مصر لمقابلة عبد الناصر ولقاء شيوخ الازهر في محاولة للبروز ولاحداث قيادة دينية الى جانب القيادة السياسية للثورة الجزائرية فما كان من عبد الناصر الا ان تحفظ عليه وبذلك انتهى كل دور للشيخ الابراهيمي وتواصلت الثورة الجزائرية "كثورة الدهماء والعامة" لم يكن لعلماء الدين فيها دخل مما سيحمل بعد ذلك الشيخ عبد اللطيف سلطاني الوريث الروحي لجمعية علماء الجزائر الى ان ينكر على ضحايا الثورة الجزائرية صفة الاستشهاد على اساس انهم ماتوا من اجل الوطن وليس من اجل الله.

هذه الجماعة ستبدأ مع اوائل الثمانينات تشعر ان الميزان بدأ يتعدل وان ساعتهم بدأت تقترب ولعل من اهم من قام بدور النذير بانقلاب

الاوضاع هو مصطفى بوعلي الذي دخل في اواخر سنة 1982 في حركة تمرد مسلح لغاية اقامة الدولة الاسلامية مؤسسا "الحركة الاسلامية المسلحة بالجزائر "التي سمى نفسه اميرا عليها بعد ما تتلمذ سنوات على عبد اللطيف سلطاني معتبرا نفسه ابنا روحيا له وقد جاء تمرّده كرد فعل على قرار الرئيس بن جديد سنة 1982 بوضع عبد اللطيف سلطاني في الاقامة الجبرية اثر توقيعه على الوثيقة التي عرفت بنداء 12 نوفمبر 1982 والتي اصدرهاسلطاني مع الشيخ سحنون وعباسي مدني وطالبوا فيها بنظام يعتمد الشريعة الاسلامية ويطبق حدودها.

عصابة بوعلي ستتحدى النظام الجزائري اكثر من اربع سنوات لان الرجل لن يسقط الا في شهر فيفري من سنة 1987 وظل طوال هذه الفترة يفرض نفسه على الساحة الاعلامية ينصب الكمائن لرجال الشرطة احيانا ويدخل خلسة الى المساجد في هذه المدينة او تلك ثم ينتصب محرضا المصلين على الثورة والعصيان قبل الاختفاء للظهور بعد ذلك في مكان آخر.

هذا الوضع الذي بدأ يتردى كيف عالجه الرئيس بن جديد؟ بدل مقاومة التيار والمبادرة بالاصلاحات التي تخرج بالجزائر من ازمتها الاقتصادية والاجتماعية الخانقة اختار الرئيس الشاذلي بن جديد ان ينزل الى ارضية الجماعات الاصولية. فما دامت هذه الجماعات تصعد في ضربها لنظامه فانه سيسحب من تحتها البساط وما دام لا بد للبلاد من مراجع دينية فانه سيستورد مرجعا دينيا يكون له من المنزلة ما لا يسمح بالطعن ويكون في الان نفسه مامون الجانب بالنسبة للنظام.

من هنا جاء استنجاد النظام الجزائري بالشيخ محمد الغزالي وهو من اقطاب القيادات الدينية الإخوانية في مصر، وتكليفه بمسؤولية الاشراف

على جامعة قسنطينة الاسلامية المعروفة باسم جامعة الامير عبد القادر ثمّ خلفه في هذه الخطة الشيخ يوسف القرضاوي الذي يعد هو أيضا من كبار قيادات الإخوان المسلمين حاليا.

قرار الرئيس بن جديد في هذا الشأن يستند الى تحليل مفاده ان الشيخ الغزالي ثم الشيخ القرضاوي من بعده لهما من المكانة ما يبوؤهما المقاعد الاولى ضمن قادة الفكر الاصولي ومن هنا فان ممثلي الافرازات المحلية للتيار المتطرف لا يستطيعون المزايدة عليهما ومن جهة ثانية فان الشيخ الغزالي يمثل الشق الذي يحترم الشرعية ومعنى هذا انه يعترض على الفكر الاسلامي الانقلابي ولا يجيز الفتنة. ومن توقعات هذا الحساب ان الامورستهدأ وأن الاسلام الذي يتخذ منه تيار الاسلام السياسي الجزائري سندا للعنف والعصيان سيصبح سندا للحاكم يثبت قدمه ويظهره على خصومه.

المشكلة في كل هذا هي ان الفكر الاصولي المتطرّف يفضي حتى في تياراته الموالية للسلطة دوما الى عكس نتائجه وذلك حالما يتسرب الضعف الى الانظمة التي يفترض ان يكون سندها ومثال السادات في هذا الشأن غني عن التعريف.

أما خارج مصر فان اوضاع الانظمة الخليجية تشهد ان الفكر الأصولي هناك لا يؤدي غايته الا بتوفر شرط الازدهار الاقتصادي وشرط العزلة عن العالم الخارجي اما اذا اضطرب احد الشرطين فان الفكر الأصولي الموالي للانظمة ينقلب الى فكر مشاكس لها وهناك على الاقل في الثمانينات مثالان يؤكد ان صحة هذا الرأي:

**الاول:** هو ثورة جهيمان بن سيف العتيبي الذي شن مع جماعته الاسلامية هجومه الشهير على الحرم الشريف في مكة خلال موسم الحج

لسنة 1979 لا لشيء سوى ان الرّجة التي احدثها مجيء الخميني الى الحكم كسرت عمليا العزلة السياسية في الجزيرة العربية، والمعروف عن جهيمان ابن سيف العتيبي أنه تلميذ ابن باز رمز النظرية السلفية التي تستثني فكرة عصيان الحاكم وتستبعد الثورة والتمرد على السلطة.

اما الثاني فهو يتمثل فيما عقب حرب الخليج من تصاعد للغضب الديني وهو غضب ما كان ليحصل لولا خروج المنطقة اثناء تلك الحرب عن العزلة التي تفرضها على نفسها. هذا التقييم لم يكن هو السائد في الجزائر لذلك ظنت القيادة الجزائرية انها ظفرت بالحل لمجرد استنجادها بالشيخين الغزالي والقرضاوي ولم تدر يومها انها اعطت للتطرف معولا جديدا لا ستكمال عملية وأد النظام ولم تفهم ان الاصولية كفكر تعتمد منطقا يفضي حتما الى العنف وذلك حتى اذا ما كان هدفها المعلن عن حسن نية هو الحياد السياسي والالتزام بالشرعية او حتى مساندة الانظمة القائمة ولعل أكبر دليل على ذلك يتمثل في منظمة الاخوان المسلمين نفسها فاتخاذ هذه المنظمة قرارا بالتزام الشرعية وعزوفها عن التآمر والانقلاب وانهائها لجناحها السري لم يوقف افراز العنف لديها فظلت لمجرد مواصلتها عملها الدعوي على اساس من الفكر الاصولي تلد تنظيمات الإرهاب في جماعات تبدأ بالارتواء من معين الفكر الاخواني فتتحول لمجرد ارتيادها هذا الماء الى عصابات الارهاب المسلح الذي يروع اليوم المجتمعات الاسلامية.

مثال اخير عن هذا يتعلق بتجربة الشيخ الغزالي نفسه في الجزائر. فليس من شك ان الرجل كانت تشده مودة كبيرة للرئيس بن جديد افصح عنها في عبارات بليغة في مقال بجريدة الشعب المصرية ذات النزعة الاصولية غداة ابعاد الرئيس الجزائري الا ان الاحداث اثبتت مع ذلك ان

اقرب تلاميذ الغزالي اليه وهو عبد الله جاب الله صاحب حزب النهضة المنتشر في الولايات المحاذية للحدود التونسية كان من انشط من تآمروا على النظام الجزائري من خلال تنظيم سري رفع منذ اواسط الثمانينات شعار الدولة الاسلامية في الجزائر.

البطن الاخواني يلد حيث تتوفر له الخصوبة من خلال شيوع الفكر الاصولي ووجود الشيخ الغزالي بالجزائر كان سيفضي حتما الى هذه النتيجة فبذل الجهد طيلة سنوات في تكوين الاطفال والشبان حسب مناهج في التعليم مبنية على النقل وشدهم الى برامج توهم بان الخير كله في اتباع السلف وتقليده والسير على منواله دون اعطاء الزمن حقه في عملية فهم التراث او ردّ الاعتبار للعقل ليكون له دوره في تثبيت نسبية الحقائق التي لا تتحقق بدونها نظرة متسامحة. إن كل هذا افضى في النهاية الى حادثة يمكن ان تكون رمزا للروح التي تفشت لدى التنظيم الاصولي الجزائري وهي تتمثل في الفضاعة التي أتتها جماعة الطيب الافغاني عند مهاجمتها لمركز قمار الحدودي بين تونس والجزائر بقصد الاستيلاء على ما فيه من اسلحة والانطلاق من خلال هذه العملية في ثورة اسلامية مسلحة.

اعوان المركز الثلاثة الذين قتلوا في هذه العملية لم تصبهم رصاصة واحدة فقد وقعوا في الأسر وبعد شد وثاقهم تم ذبحهم. وما دام الارهابي الاصولي لا ياتي اعماله الا بالاستناد الى نص فقد استند الطيب الافغاني الى حديث ضعيف يقول فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: يا معشر قريش، اما والذي نفس محمد بيده لقد جئتكم بالذبح.

ليس مهما ان يكون هذا الحديث ضعيفا فالمناهج النقلية تربى الانسان على عبادة النص والبحث عن فتوى تبرر اعماله مهما بلغت من شناعة

وليس المهم ايضا ان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يات مثل هذه الاعمال المنسوبة اليه قولا، لأن مدرسة الارهاب الفكري التي تهيء للارهاب الميداني وتعبد له الطريق تعلن منذ القرن الثالث والرابع هجريا" ان العبرة بعموم اللفظ و لا بخصوص السبب". ومعنى هذا ان الايات القرآنية والاحاديث النبوية لا يجب ان تفهم بالاستناد الى اسباب نزولها وانما باعتبار ان نصوصها ذات قيمة مطلقة وان مجالات الأحكام التي تستنبط منها لا ترتبط باسباب النزول، لان هذه النصوص ناشئة عن وحي والوحي مطلق لا مقيّد.

هذه الاحداث كانت متأخرة عن مؤتمر سوسة، لكنه لا بد من الاعتراف ان تحليل التنظيم التونسي لمآل الاوضاع في الجزائر كان في مجمله سليما في توقعه ان المد الاصولي سيستفحل ويتفاقم وأن موجة عالية عاتية آخذة في التجمع والتكون لتزحف بعد ذلك لمحاولة إغراق كل شيء.

تقارير التنظيم التونسي عن اوضاع الجزائر كانت تاتيه من مصادر عدة، وخاصة من مكتبه في العاصمة الجزائرية حيث كان يوجد عامل التنظيم المشرف على القطاع الطلابي التونسي وهو المدعو احمد الجربي. وقد كان صالح كركر في مرحلة اولى ثم حمادي الجبالي في مرحلة ثانية على اتصال دائم باحمد الجربي وكان محمد العكروت الرجل الثاني في التنظيم بعد دخول كركر السجن في شهر جويلية 1981، يقوم من حين لاخر بزيارات للجزائر.

التنسيق كان قائما منذ البداية بين الحركتين الا انه لم يصل في مرحلة أولى الى المدى الذي كانت تتطلع اليه جماعة راشد الغنوشي ذلك ان التيار الجزائري لم يفرز حتى اواخر الثمانينات قيادات واضحة وهيكلية تنظيمية جامعة ينطلق على اساسها عمل حركيّ ناجع.

وفعلا فان "جمعية القيم " التي هي الوريث الشرعي لجمعية علماء الجزائر كانت هُلامية تفتقد الجهاز الحركي يرتكز عملها على اصدار مجلة التهذيب الاسلامي في مهمة تقف عند حدود الدعوة خوفا من سحب الترخيص الذي أسند اليها سنة 1964 وظل الوضع متسما بالنسبة للتيار الجزائري بالعجز عن التنظيم وذلك حتى الخامس من شهر جويلية 1989 عندما اضطر النظام الجزائري للاعتراف بالتعددية فنشأت عن ذلك عديد الاحزاب كما نشأت عن هذا القرار"رابطة الدعوة" خلال 1989 برئاسة الشيخ احمد سحنون وعضوية ممثلي مختلف التيارات التي ستبرز بعد ذلك في شكل احزاب ومن ضمنها الجبهة الاسلامية للانقاذ فكان ذلك منطلقا لدخول طور التلاحم والترابط بين الحركتين.

## المغرب والتنظيمات الثلاثة

كثيرا ما يجري تقديم المغرب تقديما مطمئنا يوحي بان الاخطار التي يمكن ان تهدد دول المنطقة ستخفّ أو تزول كلما تعلق الامر به.

هذا الرأي يستند الى عدة ملاحظات أوّلها ان الانظمة الملكية عموما كانت اقل اهتزازا في تعاملها مع الظواهرالأصولية، وهذا على الاقل بالنسبة لدائرة العالم السّني، اما في الدائرة الشيعية فان احداث إيران اطاحت بآخر ما تبقى من عرش في هذا العالم الشيعي. في منطقة الخليج والشرق الاوسط والمغرب العربي كانت العروش أقلّ تضررا من الأنظمة الجمهورية وهذه الظاهرة ليست حديثة بل هي ربما من جوهر الفكر الذي يستند اليه التنظيم الاخواني لانه ليس من الصدفة ان تكونت الحركة في شكلها التنظيمي كما أسسها حسن البنا سنة 1928 اي بعد اربع سنوات فقط من سقوط الخلافة العثمانية.

ثم ان حسن البنا كان فكريا تلميذا لرشيد رضا الرجل الذي ارتدت معه الحركة الاصلاحية المؤسسة من قبل جمال الدين الافغاني ومحمد عبده من حركة تحديث واستنارة الى حركة سلفية رجعية وقد كان منطلق هذا التحول عند رشيد رضا سقوط الدولة العثمانية والاطاحة بالخلافة.

ومن البديهي ان نظام الحكم الذي يداعب مخيلة التنظيمات الاصولية ابعد ما يكون عن النظام الجمهوري بشكله الحديث. فطبيعة التصور الذي يسود هذه الجماعات عن مفهوم الحكم ونفورها من الديمقراطية على اساس انها تتيح للشعب حق الاختيار وتشريع القوانين في حين ان القوانين والتشريعات لا تكون في نظرها إلاّسماوية. ان مجمل هذا التصور يجعل هذه الجماعات اقرب بكثير الى حكم ملكي يعد في نظرها ألصق بالتراث وان ظل بعيدا نسبيا عن مفهـــوم الخلافة.

فليس غريبا ان نجد مثلا ان تاريخ الاخوان في مصر اقترن دائما بالتحالف مع القصر وان هذا التنظيم كان دوما يدا طيعة في يد الخديوي فمن عهد الملك فؤاد الى عهد فاروق كان هو السلاح المستعمل ضد الأحزاب الوطنية مثل الوفد والزعماء الكبار مثل سعد زغلول والنحاس باشا، كما نجده يوظف لمقاومة كل الذين يوجه القصر غضبه نحوهم ويجعل منهم أعداء مثل القاضي الجليل علي عبد الرّازق الذي اصدر سنة 1925 كتابه "الاسلام واصول الحكم " مثبتا ان الخلافة ليست خطة دينية وان الاسلام كدين لا يتضمن اسسا للحكم السياسي ولا يحتم نظاما محددا فاغاض ذلك الملك فؤاد الذي كان طامعا في الخلافة مؤملا ان يسندها له الانقليز بعد الغائها من طرف مصطفى كمال اتاتورك.

هذه العلاقة بقيت في مصر حميمة الى اخر ايام فاروق الذي كان يقول عنه حسن الهضيبي المرشد الثاني عند مقابلته: "حظيت بمقابلة كريمة مع ملك كريم .

في تونس سيتناول التنظيم الاخواني بحث موضوع المغرب من خلال النظر في تجربة تنظيمين انبعثا هناك الى حدود تاريخ انعقاد مؤتمر سوسة.

1) التنظيم الاول تكوّن في المغرب كجمعية خيرية في سنة 1972 وحمل اسم الشبيبة الاسلامية، هذا التنظيم سيحصل على ترخيص من السلطة المغربية ويكتسب بسهولة شرعية التحرك والنشاط والحقيقة انه انبعث في وقت مازالت فيه مختلف النظم السياسية في العالم الاسلامي تجرب لعبة التقارب مع التنظيمات الاسلامية وترى فيها حليفا ضد القوى الأخرى التي تهددها.

في مصر دشن الرئيس السادات هذه اللّعبة ابتداء من سنة 1971 عند افراجه عن الاسلاميين وعند دفعهم بعد ذلك الى المسرح السياسي لكسر خصومه وفي تونس كان محمد الصياح ومحمد مزالي يسيران في نفس الخط لغاية موحدة واطماع متضاربة.

أما في المغرب حيث انبعثت "الشبيبة الإسلامية" كجمعية لا كحزب بترخيص رسمي بالدار البيضاء سنة 1972 فإن هذا التنظيم الذي تأسس على يدي عبد الكريم مطيع الموجود حاليا بليبيا وكمال ابراهيم النزيل حتى الآن بأحد السجون المغربية قد اكتسى منذ البداية طابعا إرهابيا تفاقم في سنة 1975 باغتيال عمر بن جلون وهو أحد أقطاب حزب الإتحاد الإشتراكي

للقوات الشعبية ومدير جريدة "المحرر" التي أصبحت تسمى فيما بعد "الإتحاد الإشتراكي".

في سنة 1973 بادر عبد الكريم مطيع ببعث "خلية سرية" معظم أفرادها شباب طالبي وذلك بعد المصادمات العنيفة بين العناصر الطلابية المنتمية إلى حركته وأنصار التيارات الماركسية اللينينية.

وبعد إقدام "الشبيبة الإسلامية" على اغتيال عمر بن جلون التجأ عبد الكريم مطيع إلى المملكة العربية السعودية وحوكم غيابيا بالسجن المؤبد ولكن ميله إلى العمل الإرهابي جعله يتورط من جديد في الأحداث الدامية بمكة سنة 1979 ففر إلى الكويت ومنها انتقل إلى فرنسا حيث ربط صلة بالمكتب الشعبي الليبي بباريس، ثم تحول إلى طرابلس فأصدر مجلة "المجاهد" مناديا فيها بالإطاحة بالنظام الملكي عن طريق ثورة إسلامية وأخذ يدرب مجموعة من الشباب على استعمال السلاح.

ولّما أعلنت الوحدة بين الجماهيرية والمغرب في أواسط سنة 1984 انتقل إلى الجزائر وتمكّن تنظيمه من تهريب الأسلحة إلى المملكة وبعد إلغاء الوحدة الليبية المغربية عاد عبد الكريم مطيع إلى طرابلس.

حصلت خلافات وانشقاقات في صفوف تلك الحركة الإخوانية ولّدت ثلاثة تنظيمات أصولية هي:

**أ) الجماعة الإسلامية**: التي يقودها عبد الإله بنكيران وهو في علنه يهادن النظام ويعترف بالسلطة الروحية للملك (أمير المؤمنين) ويلقى الدعم المباشر من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التي تمنّ عليه بالمقر لجريدته "الراية" في "دار الحديث الحسنية" بالرباط وهذه الجماعة الإسلامية، التي غيرت اسمها في أوائل سنة 1972 فتسمّت "الإصلاح والتجديد" وتقدمت بطلب تأشيرة لحزب تحت اسم "حزب التجديد" تتعاطف

مع الحركات الأصولية بالمغرب العربي وتربط صلات وثيقة براشد الغنوشي وجماعته.

ب) "**منظمة المجاهدين**" بالمغرب ويتزعمها عبد العزيز النعماني.

ج) "**الحركة الثورية الإسلامية المغربية** ويرأسها الشرقاوي الرباطي خالد.

إنّ هذا التنظيم نشأ ولم يعمّر طويلا إذ تفطنت الأجهزة الأمنية في أواسط الثمانينات الى عمليات تهريب للسّلاح قام بها التنظيم من الجزائر الى المغرب فقبض على معظم خلايا التنظيم وزجّ بهم في السجون حيث يوجد العديد منهم الى حدّ الآن لذلك فان علاقته مع التنظيمات الاخوانية الاخرى كانت فيما يبدو هزيلة وهو في ذلك يختلف عن جماعة العدل والاحسان.

2) **العدل والاحسان:**

هذه الجماعة بدأ تاسيسها سنة 1975 اي في نفس السنة التي قتل فيها عمر بنجلّون وضربت فيه جماعة الشبيبة الاسلامية التي ستلتجئ بعض فلولها الى التنظيم الجديد.

إنّ التمشي المتبع من قبل «العدل والاحسان» قريب الى حد ما من التمشي الذي تتبعه في العادة التنظيمات الاخوانية من حيث السعي الى البدء بفرض سيطرتها على الجامعة، وقد كان لاتباعها جولات شهيرة في الثمانينات في العديد من الكليات المغربية.

هنا مثلما هو الشأن في البلدان الاخرى نجد ان حرفاء التنظيم او أتباعه ينتدبون ضمن الشباب، فالبلدان تختلف لكن السيناريو يظل دائما واحدا.

من مبادئ هذه الحركة اعلانها التمسّك بمبدأ الخلافة وضرورة إقامة الدولة الإسلامية مع ما ينشأ عن ذلك من تطبيق للشريعة الإسلامية ويرفض المرشد العام عبد السلام ياسين الإعتراف بالملك كأمير للمؤمنين كما يرفض مبدأ التعدديّة الحزبية.

وفي تصريح أدلى به مؤسس هذا التنظيم وزعيمه الشيخ عبد السلام ياسين الى وكالة الانباء العالمية رويتر بتاريخ 12 جانفي 1991 جاء توضيحه بان جهاد جماعة «العدل والاحسان» يتجه ضد الاحزاب وان العنف شرعي في مواجهتهم، وبعد ذلك بثلاثة اشهر وفي تصريح لمجلة "الطريق" بتاريخ 18 مارس 1991 يوضح الشيخ ياسين نظرته للاحزاب فيقول" إن الفوضى المسماة أحزابا هي في الحقيقة داء وبيل اورثوه لنا "مذكرا في هذا الخصوص بمقولة حسن البنا: " الوحدة لصيقة بالايمان والاختلاف لصيق بالكفر" ويلتقي الشيخ عبد السّلام ياسين تماما في هذا الموقف مع راشد الغنوشي فيما أعلن عنه من آراء في "المعرفة" خاصة وان الشيخ ياسين يضيف قوله: "في الخلافة الاسلامية لا يوجد تهافت على المناصب ولن يكون للمنصب الواحد مرشح ولا مرشحون ولن تنظم الغزوات الحزبية المسماة حملات انتخابية " نفس العبارات والمعاني نطق بها الغنوشي في المعرفة .

ويوجد عبد السلام ياسين رهن الإقامة الجبرية ببيته بسها منذ سنة 1989 إلا أن حركته تتحرّك بقوّة خاصة في الأوساط الشبابية المغربية وهو ما سيكون حاسما في جعل العلاقة وثيقة بين التنظيم التونسي وبين "العدل والاحسان" رغم أنها سوف لن ترتقي الى مستوى الصلة مع التيار الجزائري.

أخيرا فأن تنظيم «الجماعة الإسلامية» الذي سيؤسسه فيما بعد عبد الله بنكيران سيكون قريبا من النهضة في الكثير من اطروحاته وفي تمشيه السياسي إلا أن التنظيم التونسي سيحرص على أن تكون علاقته أوثق مع "العدل والإحسان" لقدم العلاقات بين التنظيمين وشعوره بأن أتباع عبد السلام ياسين أكثر حضورا وأوسع تحركا واعتباره أن "البديل الإسلامي" مرشح للتحقيق على ايديهم.

# المنهج التاليفي وأسلوب الإختراق

"سوداني" او "ايراني" هذا السؤال كان قبل مؤتمر سوسة محور الحديث بين الإخوان في تونس يستهلكون فيه الساعات الطويلة يتحدثون دون اعياء ولا كلل كل يدافع عن وجهة نظره وكل يحاول ان يثبت حسب قناعته انّ اتّباع المثال الايراني اجدى واصوب اوان اتباع المنهج السوداني اوفق واضمن.

وبما ان النقاش بين الاخوان لا يدور دون مراجع دينية فان كل طرف كان يستدل على صحة رأيه بآية او حديث والمشكلة ان هذا الامر لم يكن ليساعد على الاهتداء الى راي واحد لان القرآن حسب مقولة على بن ابي طالب رضي الله عنه "حمّال وجوه" ولقد خبر ذلك الصحابة الاول الذين اقتتلوا في فتن كان فيها كل طرف يؤكد ان كلمته هي الحق ويستند للتدليل على صحة موقفه الى آيات من الذكر الحكيم.

على اي حال فان الاعضاء كانوا مع ذلك يتفقون في قناعات مشتركة أوّلها انهم أولى بالحكم من أي طرف آخر فهم يمثلون حزب الله ويمثل غيرهم حزب الشيطان اما القناعة الثانية فهي احساس عميق لا يناقش بان الحكم سيكون لهم وان الله مثلما حقق التمكين والنصرللرسول وصحبه فانه سيحقق هذا التمكين للغنوشي وجماعته ويظهرهم على القوم المرتدّين الكافرين.

يبقى بعد هذاسؤال واحد فيه نقاش: هل يتبع التنظيم أسلوب الخميني ام أسلوب الترابي؟

الأسلوب الاول يقتضي الاعداد للثورة العارمة الشاملة التي لا تبقى ولا تذر ويفترض في اخر مراحله منهجا في العمل يقتضي المقاومة والصرا ع السافر المكشوف في عناد وتواصل لا ينتهي إلا بالتمكين.

الأسلوب الثاني هو الذي سماه الغنوشي بدود التمر كناية عن الفساد الذي يلحق عرجون التمر عندما يتكون داخل الثمرة الدود الذي ياكلها من الداخل، والرجل كان عازما على اي حال ان يأتي على النخلة كلها في اقرب وقت.

هل هو اسلوب المقاومة السافرة ام هو اسلوب الاختراق والدخول في السلطة والتعاون معها للاجهاز عليها؟

في نقاشه لهذا الموضوع كان مؤتمر سوسة شاعرا ان قراره الأخير في هذه القضية ستكون له نتائج لا تحصى، وعن الخيار الذي سيعتمد يتوقّف أسلوب العمل وتتوقف النتائج العاجلة لانه اذا لم يكن هناك شك في المآل النهائي فلم يكن هناك توقع ان الحكم سيأتي في بساطة وسهولة ساعيا للجماعة لمجرد اشارة من الغنوشي.

ومما زاد النقاش غموضا أحيانا الجهل لدى الكثيرين بخصائص التجربة السودانية فقد كان يجري الحديث عنها وكانها قابلة للاسقاط على الواقع التونسي والحال ان الفوارق جلية في طبائع الشعبين وخصائص النظامين السياسيين.

ثم إن تجربة الاختراق التي أقدم عليها التنظيم الاخواني السوداني بدأت في أوائل سنة 1978، اي قبل سنة من انتصار الثورة الخمينية وفي وقت لم تبلغ فيه بعد تيارات التصلب ونوازع التحدي ذروتها كما سيقع في صفوف الأصوليين غداة هذه الثورة.

إضافة الى ذلك فان الاختراق الذي حدث في السودان، كان من قبيل الاختراق العلني المكشوف اي ان التنظيم الاخواني هناك قرر ان ينحلّ وان يدخل برمته في الحزب الحاكم. ورغم ان التنظيم في تونس ما زال الى حد مؤتمر 1981 لم يخرج الى العلن ولم يعرف الرأي العام ولا السلطة عنه إلا النزر القليل، فان الاختراق بالطريقة السودانية والانضمام الجماعي إلى الحزب الدستوري مع إتمام هذا العمل في السرية والكتمان، أمر ليس بالهيّن تحقيقه.

إن العنصر الوحيد الذي كان يبدو مشجعا على المضي في هذا الاختيار هو وجود محمد مزالي على راس الحكومة. فالجماعة عرفت الرجل وخبرته من قديم وكان الإتفاق حاصلا بينهما على أنه على قياس النميري وان توظيفه في خدمة أغراض التنظيم سيكون سهلا، إلا ان وراء مزالي كان هناك بورقيبة الذي قال عنه صالح كركر انه " اذا انتبه لنا فإنه سيتعشّى بنا لذلك يجب ان نخرج من هذا اللقاء باسلوب في العمل يضمن لنا ان نفطر به قبل ان يتعشّى بنا ".

بورقيبة كان بلغ في تلك الفترة الحدّ الاقصى لما يمكن ان يصيب رجل الحكم من تآكل. كان للرجل دوره الكبير وعبقريته الفذة لكنه كانت له ايضا هناته واخطاؤه، وكانت له، وهو الاخطر، تلك الديمومة في الحكم التي لم يعد الجسم قادرا على الوفاء بمتطلباتها مما عرّض سلطة الدولة الى التأثر كل يوم بمأساة الشيخوخة ، وصارت الدولة مجسمة في رمزها المعروض كل يوم على التلفزيون في مشهد عجوز أثقلته الأيّام تاريخا وأثخنته الأعوام وهنا وعجزا.

هذا الشيخ الذي يحكي صورة مصغرة قديمة من بورقيبة الماضي، ظلت له نقاط تركيز يتمسّك بها في عناد اهمّها عداؤه" للخوانجية".

وفي مناقشة الخيار السوداني كان لا بد من أخذ هذا العامل بالاعتبار، لأن ما تيسر تمريره في السودان قد يتعذر في تونس مهما كان التواطؤ الذي يمكن ان تجده الحركة من محمد مزالي الا ان التحليل المعتمد لم يخل من تفاؤل لشعور الجماعة انها وصلت حتى الان الى التغلب على بورقيبة لانها تكونت ونمت وانتشرت رغم هذا العداء، ولأنها بدأت تندس في دولته تخترق اجهزتها، تكوّن خلاياها في الجيش وفي البوليس وفي الإدارة، ونجحت في تمرير افكارها في التعليم وفي تحويل المدرسة التونسية الى ورشة لتخريج فكر غيبي منفصل عن الواقع وفاقد للروح النقدية التي لم تستردها مجتمعاتنا الا منذ اقل من قرن بعدما افتقدتها حوالي ألف سنة.

## موجة الرفض:

ان عقدي السبعينات والثمانينات يمثلان في تاريخ العالم الاسلامي

ذروة موجة الرفض. ونعني بموجة الرفض الوجه الثالث من الوجوه التي ظهر بها العالم الاسلامي في تعامله مع الغرب.

هذا التحليل الذي تداولته كثير من الدراسات الحديثة ينطلق من بحث دقيق لعلاقة العالم الاسلامي مع العالم الغربي وموقف المجتمعات الاسلامية من التراث الغربي في مجمله.

ويستفاد من النتائج المستخلصة ان المجتمعات الاسلامية مرت في هذا التعامل بمرحلة أولى كانت مرحلة الإنبهار الذي يغرق في التقليد الاعمى والافتتان بمظاهر شكلية من الحضارة الغربية في نوع من العبودية والاسترقاق.

ثم جاءت مرحلة ثانية استيقظ فيها الفكر العربي الاسلامي فنظر الى الحضارة الغربية نظرة التقييم السليم معتبرا أولا انها ليست غربية بل هي نتاج كل الفكر الانساني استوعبت عبقرية كل الشعوب اخذت عن اثينا وروما وعن بغداد وقرطبة وعن عواصم الهند والصين. وقد مثل هذا التيار فكر الاسلام المستنير انطلاقا من محمد عبده الى رفاعة طهطاوي وطه حسين وقاسم امين والطاهر الحداد، فأصبح التوجه المعتمد هو توجه الاستعارة والاخذ عبر تقييم نقديّ لما يؤخذ ويستعار.

ثم جاءت بعد ذلك مرحلة ثالثة تأثرت فيها المجتمعات الاسلامية بما أصابها من هزائم في معاركها السياسية ومن إجهاض لجهودها الاقتصادية ومعاناة في اوضاعها الاجتماعية فتفاعل كل ذلك في تكوين القطرات التي ستتكون منها شيئا فشيئا موجة الرفض التي ستأخذ حسب البلدان والظروف أسماء مختلفة، لكنها تظل دائما مجسمة في جماعات تأخذ من الدين ذريعة للهروب ورفض الحضارة معبرة عن خذلان فكري هو

أشد ما يكون كفرا بالرسالات وعجزا عن النهوض بأمانة الاستخلاف في الارض.

## من التعاضد الى ثورة الخبـز:

ولتحليل ما سبق يحسن التذكير بان نشوء الجماعات الاسلامية جاء في كل بلد من بلدان العالم الاسلامي في اعقاب مظاهر من الفشل والاجهاض. فقيام حركة الاخوان المسلمين نفسها جاء في مصر كرد فعل عن فشل ثورة 1919 التي قادها فكريا سعد زغلول تلميذ محمد عبده وكنتيجة ـ بصورة أعمّ ـ لهزيمة اشمل اصابت الخلافة العثمانية وافضت الى سقوط الخلافة وانفصام روابط تلك الوحدة الهلامية التي كان يفترض انها تجمع بين أطراف العالم الاسلامي.

بعد ذلك ستتوالى الهزائم وستكون كل واحدة متبوعة باستفحال في الظاهرة الاخوانية. فنكبة 1948 في فلسطين وهزيمة 1967 ثم زيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقيات كامب دافيد، كانت كلها محطات انطلاق وتوسع للجماعات الاسلامية خاصة في مصر.

أمّا في تونس، فان إجهاض سياسة التعاضد وأزمة 1978، وأحداث الخبز لسنة 1984، كانت كلها محطات انتعاش وارتواء للحركة الاخوانية لأن الاجهاض والفشل هو وقود المحرك الأصولي .فاستفحال البطالة وتهميش جزء هام من المجتمع وإرضاع الأجيال من منهل في التعليم يغذّي التطرف والعنف وإطلاق أيدي المفسدين، يتحركون في بيوت الله ليحولوا منابرها الى لهب من الحقد والغضب، إن كل هذا كانت له نتائجه المحتومة . يضاف الى ذلك بالنسبة الى تونس، جهاز سياسي افتقدصلته بالناس وصار يدور

في حلقة مفرغة من العقم الاقتصادي والعجز الاجتماعي والوهن السياسي.

ومن تفاعل بين مجمل هذه العناصر، تآلفت ضمن الرأي العام التونسي جملة من التيارات يمكن تقديمها كالاتي:

تيّار فكري تقليدي، يمثل امتدادا للمدرسة الزيتونية ويجسم الى حد كبير الوجدان الديني العفوي لدى عموم التونسيين.

تيار انقلابي تآمري، هو تيّار التنظيم الذي لن يدخر جهدا في محاولة الظهور في مظهر الاحتكار والانفراد بالتعبير عن " الحساسية الدينية" لدى الشعب.

تيار ثالث يحترف السياسة ولا يستطيع تبعا لذلك ان يسقط عنصر الانتهازية من حساباته، فعمد بعدما يئس من المزايدة على الاسلاميين، الى التمسّح بهم.

تيار أخير جامع بين بعض المثقفين والسياسيين يحاول التصدي وفتح الاعين والابصار لكنه لا يفلح كثيرا في هذا العمل لأن ساعة الإدراك والوعي لدى الجمهور الغفير من الناس لم تأت بعد.

## الموقف الاخيــر:

ان استقراء التنظيم لهذه التجارب والاحوال وتناوله بالتحليل أوضاع مصر والجزائر والمغرب وبحثه لخصائص الوضع التونسي أفضى في النهاية الى منهاج أراده جامعا لكل ما بدا له ايجابيا في تجارب التنظيمات الاخرى .

هذا المنهاج سيأخذ أيضا بالإعتبار عنصر الإستفادة من الحدث الذي جدّ في افريل 1981 عند إعلان بورقيبة قبوله مبدأ التعدّدية السياسية واقراره حق القوى السياسية الأخرى في الوجود وفي النشاط الشرعي.

وعن هذه العناصر تولّدت بالنسبة للتنظيم خطّة يمثّل أهم جديد فيها توزيع للأدوار بالشكل الذي يضمن الإستفادة من كل ما بدا إيجابيا. وعلى هذا الأساس، تقرر مبدأ الإستفادة من العمل العلني المكشوف وخروج قيادة الى الناس لتخاطبهم وتستدرجهم وتقرر خاصّة أن التنظيم يجب ألاّ يتأثر بهذا البروز.

طبقا لهذه الخطّة ظهرت على الساحة مجموعة اديولوجية تقول للناس ان مرجعها هو الدّين، ومصدر وحيها هو التراث وتؤكد لهم اعتناقها للحرية والديمقراطية، وتحت السطح ظلّ التنظيم يتحرّك في شكل قوّة ضاربة يعد العدّة "للخلاص" ويتهيأ لساعة "التمكين".

وعلى هامش كل ذلك تكوّنت كالعادة مجموعة الإنتهازيين الذين يغازلون قيادات "الحساسية الإسلامية" ويساهمون في احتواء الضمير الوطني وتحويله تدريجيا الى رهينة بين أيدي الإسلاميين.

وفي تبنيه لهذا الخيار كان التنظيم متأثرا بالعوامل التالية:

1) في مصر طرأت تغييرات هامة على انماط النشاط الإسلامي انطلاقا من أواسط السبعينات فالحركة الأخوانية التي كانت زمن حسن البنا ترفض الحزبية والنشاط الحزبي ومالت مع الهضيبي ثم عمر التلمساني الى أنماط من النشاط الأصولي، تتمثل في التسرب الى الأحزاب ومحاولة احتوائها واتخاذها منطلقا لاختراق السلطة السياسية من برلمان وهيآت منتخبة. هذا التطوّر الذي جاء نتيجة طبيعية لحالة الثّراء الجديدة لم يسقط

الأهداف القارّة المتمثلة في إقامة الدولة الدينية التي لم يعرف الناس بعد مرور ستين سنة عن رفع شعارها، ماذا يمكن ان يكون برنامجها عدى إقامة الحدّ على السارق والزاني بقطع الأيدي والجلد بالسياط.

2) وجود هذا النشاط العلني الشرعي يوازيه في مصر وجود جماعات سرية تعسكر أتباعها مهنة أو تدريبا ووظفت نفسها لأداء فريضة الجهاد ضد المجتمع "المرتد والمؤسسات الكافرة".

3) إن التوزيع الجديد للأدوار جاء ملبيا لحاجيات خطّة رشّحت نفسها لأن تكون قريبة في الآن نفسه من المنهج الإيراني والمنهج السوداني وخاصّة منهج تنظيم الجهاد.

المنهج الإيراني يعتمد الثورة الشعبية، وهذه تفترض تهيئة للرأي العام وتعبئة لأقصى ما يمكن من الناس ومن هنا وجب أن تتوفر للتنظيم امكانية الخطاب الموجه لعموم الشعب وليس فقط لجمهور المصلين.

المنهج السوداني يعتمد الإختراق، وهو أسلوب في العمل كان متبعا من قبل فرضته من اليوم الأوّل طبيعة التنظيم السريّة مع حدود في هذا الأسلوب تقف دون المدى الذي وصلت اليه التجربة السودانية.

منهج تنظيم الجهاد: إن العملية التأليفية التي يقوم عليها تنظيم الجهاد تجمع بين فرعين من التصوّر.

أ) تصوّر عبد السلام فرج مهندس للكهرباء صاحب "الفريضة الغائبة" الهادف الى قيام الثورة الشعبية المسلحة عبر النشاط التعبوي في المساجد.

ب) تصوّر سالم الرحال الطالب الأزهري الهادف الى تحقيق البديل الاسلامي عن طريق الإنقلاب العسكري.

جاء منهاج الجماعة الإسلامية التي ستخرج من مؤتمرها في سوسة باسمها الجديد: الإتجاه الإسلامي، كمرحلة وسطى قبل انتحال اسم النهضة، جاء هذا المنهاج جامعا موفقا بين مختلف هذه الأساليب وذلك الى حدود سنة 1986 وإنهاء فترة محمد مزالي فيقع عندها تغليب اساليب تنظيم الجهاد، اعتبارا الى أن التسهيلات التي كانت متوفرة للجمع بين اعمال ميدانية مختلف النّفس والمجال، ستضيق فتبدأ بالنسبة للتنظيم مرحلة الخروج من الاعداد للدخول في المواجهة.

وهنا سيكون الإستلهام مركزا على تجربة الجهاد خاصّة وان التنظيم المصري، سيكون له اشعاعه الشديد منذ اللحظة التي سيغتال فيها الرئيس السادات وينجح لمدّة ساعات في اشاعة الإضطراب والفوضى والسيطرة على مواقع قيادية في مدينة أسيوط فيرتفع بذلك الى المثال الذي يحتذى وإلى رمز جذّاب للعمل الميداني الناجح.

# مــرحــلــة الــبـــروز

في السادس من جوان 1981 دعي ممثلو الصحافة الوطنية والعالمية الى ندوة صحفية اعلن فيها راشد الغنوشي وجماعته عما سموه ميلاد وتأسيس حركة الإتجاه الإسلامي، كحزب سياسي رشح نفسه للحصول على التأشيرة القانونية.

تصريحات راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو في هذه الندوة الصحفية كانت تدور حول أربعة محاور.

تعلق المحور الأول بتحليل مسهب لمشاكل المجتمع واستعراض لمعاناته وانتهى بترديد الشعار الفضفاض الذي يرفعه دائما الأصوليون كبديل عن كل برنامج بالقول أن الإسلام هو الحل دون ان يكلفوا أنفسهم مؤونة التوضيح أو التفصيل.

أما المحور الثاني فقد تركز على عذرية الحركة، وتطهّرها من كل هدف أو مسعى انقلابي. في نفس الوقت الذي كان فيه الغنوشي يقدم هذه

التطمينات كان الرجل يخفي صفته كأمير لحركة سريّة تكوّنت من خلايا مدنية وعسكرية وأمنية تلقى البيعة على المكره والمنشط من الضباط ورجال الشرطة وأعوان الإدارة، واشاع بين اعضاء التنظيم الإيمان بردّة المجتمع وتكفير الحاكم، وأعلن في مجلته أن الإسلام منهج انقلابي يرفض الإصلاح والترقيع، وأمضى بخط يده المقالات التي تعلن أن الديمقراطية وثنية جديدة، وان الإسلام يرفض تزكية قياداته للترشح والإنتخاب .

ويمضي بعد ذلك هذا اللقاء الصحافي الأول في حياة القيادة الإخوانية على نفس النمط. والمهم على أية حال هو أن التنظيم ظهر رغم محاولة التطمين شبيها كل الشبه بالجماعات الإسلامية الأخرى فيما عرضه من مطالب متعلقة بتطبيق الشريعة او إقامة الدولة الإسلامية.

وقد كان واضحا من التصريحات المسجلة يومها، ان التنظيم الإخواني في تونس يرفض جملة المكاسب الإجتماعية المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية والتي اضطلع فيها أعلام من علماء الزيتونة وشيوخها بدور ريادي في الإجتهاد وفق الخط الذي رسمته الجامعة الإسلامية الأولى ممثلة في جمال الدين الأفغاني والشيخ الأمام محمد عبده.

وكان واضحا من هذه التصريخات أن قيادة "الإتجاه الإسلامي" لا تناقش النظام القائم على أساس المراجع المتعارفة للطعن السياسي والمآخذ المتصلة بالدستور أو القانون بل رفعت شعار الهويّة لتؤكد من خلاله تنكر الدولة للدين وضرورة استبدالها بدولة دينية ترشح الحركة نفسها لتكون المشرفة عليها باعتبارها الممثلة للإتجاه الإسلامي المتميّز عن اتجاهات الكفر والتغريب.

بعد شهر من هذه الندوة الصحفية كان الغنوشي ومجموعة من رفاقه في السجن.

يومها كان النظام، ممثلا في رئيس دولته، يظنّ أنه أنهى موضوع الإسلاميين. وكانت القيادة السياسية على حدّ من الجهل بحقيقة التنظيم جعلها تعتقد حتى سنة 1986 أنها اغلقت الملف "وخلصت البلاد من شر الخوانجية". ذلك على الأقل هو الرأي الذي سيكون سائدا لدى بورقيبة الذي عرف بأنه لا يرضى بأنصاف الحلول في التعامل مع خصومه السياسيين خاصّة اذا ما كانوا ممن يلبسون عباءة الدين.

الحقيقة كانت طبعا خلاف ذلك، فالإعتقالات لم تشمل الا بعض العناصر في المكتب السياسي العلني والوجوه القريبة من هذه القيادة. أما الهيكل السرّي للتنظيم كما تكون في مؤسسته القديمة "الجماعة الإسلامية"، فإنه لم يشمله التحقيق وظلّ خافيا عن الأعين. والغريب أن هذه المرحلة الأوّلية من حياة "الجماعة الإسلامية" سوف لن يقع التفطن اليها إطلاقا إلا في أوائل التسعينات.

هكذا كان الإعتقاد السائد لدى القيادة السياسية في البلاد عند ضربها للتنظيم سنة 1981 أنها بصدد التعامل مع حركة، هي في طور التكوّن والميلاد، والحال انها أمام تنظيم عتيد توفّر له من الوقت طيلة تسع سنوات ليفرّخ في كلّ مكان ويضمن لنفسه الحضور في المؤسسات والأجهزة التي ستخفف عليه هذه المحنة الأولى وتمكنه من اختبار مجمل شبكته وتعهدها بالمراجعات.

الشبكة ستتجلّى نجاعتها من خلال علاقة التنظيم بقيادته المسجونة وفعلا فإن الجدار السميك الذي أودع وراءه جماعة التنظيم سيتحوّل

بمفعول الشبكة الى حاجز ملئ بالثقوب تعبر منه التعليمات وتصل عبره التقارير.

هذه الظاهرة ليست غريبة. فالمعروف عن التنظيمات الإرهابية أنها تضمن لنفسها في أحلك الظروف، وفي أشد حالات الإعتقال، مواصلة التعامل مع الخارج وتحريك الخيوط التي تكفل لها إمكانية التأثير والضغط. كان ذلك في أوروبا هو شأن الألوية الحمراء في إيطاليا وجماعة بادرماينهوف في ألمانيا وكان ذلك هو شأن تنظيم الجهاد في مصر، حيث نجد أن الرجل الثاني في هذا التنظيم عبود الزمر يتنازع بعدما حكم عليه بالسجن المؤبد على زعامة حركة الجهاد لأنه يصرّ على مواصلة تسيير ما تبقى من التنظيم في الخارج فيعترض على ذلك الشيخ الضرير عمر عبد الرحمان مفتي الجماعة الطامع هو أيضا في الإمارة ويفتي بأنه "لا إمارة لأسير" فيجيب عبود الزمر من وراء السجن بأنه "لا إمارة لضرير" وكل يحتج على صحة فتواه بأساليب شرعية وكأنما لم توجد جدران للسجن.

في تونس كان الوضع شبيها بذلك وكان التواصل قائما بين التنظيم وقيادته، ومما سهل ذلك أن الضربة التي وجهت للتنظيم كانت كما أسلفنا جلدية ولم تشمل خاصة النواة الأمنية التي بدأت تتكوّن والتي سيسعد الغنوشي أيما سعادة بمردودها وهو في السجن، وسيبادر باللقاء بها حال إطلاق سراحه في شهر أوت من سنة 1984 في حرص على التعبير عن العرفان ويلقى فيها خطابا كان دالا على نوعية الفكر الذي يتوصل بفضله إلى توظيف هؤلاء الأعوان.

سيؤكد لهم أن الرجل منهم "يعادل خمسين من أتباع التنظيم" وتشتدّ به الحماسة، فيضيف: "إن منزلتكم في التنظيم كمنزلة الملائكة في فتوحات

الرسول لقد أعز الله بكم حزب الإسلام كما أعز رسوله في غزوة بدر، توقعون بالعدو وتوجهون له الضربات ولا عين رأت ولا أذن سمعت، إنكم والله في منزلة ملائكة السّماء".

الحديث عن الملائكة والتشبه بهم قد يبدو غريبا للبعض، أما الدّارسون للظواهر الأصولية فيعرفون أن الظاهرة وجدت في كل الجماعات الإسلامية حالما تدخل هذه مرحلة العنف ومنطق المواجهة. والمعروف مثلا عن خالد الإسلامبولي أنه اتخذ قراره بقتل السادات وهو في المسجد بعدما بلغه إشعار بأنه سيشترك في العرض العسكري المقرر ليوم السادس من أكتوبر ثم خرج إلى أصحابه من جماعة التنظيم وقال لهم أنه سمع هاتفا من السماء يأمره بقتل السادات فأجابه بعضهم بأنه هاتف من الشيطان. لكن عبد السلام فرج زعيم الجماعة حسم الموقف بأن قرر أن الشيطان لا يدخل المسجد وأن الهاتف هو جبريل (قنابل ومصاحف : عادل حمودة) هكذا مات السادات بوحي نزل على الإسلامبولي وأبلغه إيّاه جبريل عليه السلام !!!

هذا الإغراق في الخيال المرضي لا يستبد بالجماعات الإسلامية إلا عند تبرير ما تقدم عليه من عمليات إرهاب وترويع. أما فيما عدا ذلك فإن الإحساس بالواقعية يكون شديدا في كل ما يتصل بضرورات النجاعة، والحقيقة أن التنظيم التونسي سيعرف كيف يستغل ضعف الدولة ليكون أحيانا في منتهى النجاعة سواء خلال السبعينات أو في النصف الأول من الثمانينات.

# التعبئــــــة

مع دخوله محنته الأولى وإدراكه أن الأنظار أصبحت مركزة عليه، شعر التنظيم أنه بات في سباق مع الزمن وأن المطلوب بالنسبة إليه هو استكمال قوّته وتعزيز صفوفه. وأوّل شيء سيبادر به هو تنشيط مسعى الإنتداب والعمل على تضخيم صفوفه دونما إخلال بقواعد الحذر المتبعة من قبل لأن السرّية الملاصقة للتنظيم منذ البداية يجب أن تتأكد بعد بروز الحركة من خلال بعض رموزها السياسية.

ومن هنا فإن التنظيم الذي ركز في البداية على الحلقات المسجدية ثم على العمل التلمذي، سيتوسع في توظيف أساليب أخرى بدأ يتدرّب عليها من قبل.

وما دامت التعبئة مطلوبة في أوساط الشباب فلا بد إذن من النزول إلى كل المجالات المحببة للشباب فالمعروف عن الشباب أنه محب للرياضة لذلك فإن التنظيم سينزل للرياضة والمعروف عن الشباب أنه يحب الفن والغناء

والحفلات وسينزل التنظيم إلى الفن والغناء والحفلات، وهكذا تعددت البوادر وتحرك جهاز التنظيم في كل مكان وفق استراتيجيته الجديدة.

## مجال الرياضة :

في أحياء المدن والقرى تكونت نواة لفرق رياضية ذات ثلاثة أو أربعة أو خمسة أنفار، أصبحت تنزل كل يوم لتلعب الكرة، فتجتذب الكرة الكثير من أبناء الحي وينزل تدريجيا بعضهم لمشاركة الفريق لعبته ، وعندما تتكون اللحمة وتتأكد الرابطة، يقرر الفريق أن تدريباته ستقع مستقبلا في الصباح الباكر، وذلك حفاظا على أوقات الأعضاء ليتفرّغ كل واحد لنشاطه. وفي الصباح الباكر يفاجأ الجدد بأن القدماء يبدؤون بإقامة صلاة الفجر، ويدعون بعد ذلك إلى المشاركة الجماعية في الصلاة، ويتواصل الأمر على هذا النحو إلى أن يأتي اليوم الذي تصبح فيه الدعوة موجهة لأداء الصلاة فقط دون مباراة رياضية، فيتخلف عنها من يتخلف، ويحضر من يحضر من الأعضاء الجدد وهؤلاء تبدأ معهم عملية الإعداد في تمش طويل غايته التدرّج بهم من مستوى العبادة إلى مستوى الإلتزام السياسي والبيعة للأمير والعسكرة في التنظيم.

## مجال الفن :

في مرحلة أولى، وخلال السبعينات، انصبّ همّ الحركة على تكوين فرق الإنشاد الإسلامي ظانة أنها ستتوصّل بهذا الأسلوب إلى زحزحة ألوان "الفن المائع" وتقديم البديل. ومع مرور الزمن اتضح أن الإنشاد لا يستهوي الكثيرين، فحتى المحافل التي تنتظم عند الإخوان بمناسبة فرح من عرس أو غيره، تأخذ لونا من الكآبة لأن لكل مقام مقال. هذا الأمر دفع بالتنظيم

إلى مراجعة تمثلت في تبني موسيقى الأغاني الرائجة حتى الأغاني السوقية الهابطة لأن المهم هو أن تكون ذات رواج شعبي مع إدخال مراجعة لمضمونها اللفظي لإكسابها صبغة "إسلامية". تكوّن هكذا سجل من الأغاني التي اشتهرت بتقديمها فرق جديدة تعرض خدماتها بمقابل زهيد أو بدون مقابل. وتحاول الإستمالة والإجتذاب فتشد إليها هنا وهناك بعض العناصر وتخترق في الأحياء والنوادي أوساط الشباب لتقوم ضمنهم بعملية الإختيار والإنتداب بوسائل تبدو عفوية بريئة في الأوّل، لكنها مفضية في النهاية بعد تمحيص ومسار طويل إلى العسكرة ثم الإرهاب.

## الكشافة :

هذا المجال كان هو الآخر محل اهتمام مبكر، إلا أنه سيحظى في النصف الأوّل من الثمانينات بتركيز أهم.

لقد ورثت الحركة اهتمامها بالكشافة من تاريخ الإخوان نفسه فما أن كوّن حسن البنّا حركته حتى أسس ضمنها ما سماه بـ "فريق الرحلات" وهو أوّل أداة لعسكرة التنظيم وعمل على أن يثير حماس الإخوان للإنضمام إلى هذه الفرق، فأصدر توجيهاته إلى جميع الخلايا بتخصيص يوم في الأسبوع، يكون يوم المعسكر، لغاية تدريب الإخوان على العمل المسلح، وهو يقول في ذلك :"الجندية والتدريب والإستعداد للجهاد المقدّس هو ما يعنى به الإخوان كل العناية، فيه يتكوّن الجيش الإسلامي وبه نستطيع أن نحقق الأمل ونرفع اللواء عاليا" (حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية ص 238).

وفي سنة 1940، وحتى يكتسب فريق الرحلات كل التسهيلات في ممارسة نشاطه، عمد الإخوان المسلمون إلى الإنضمام جماعيا إلى تنظيم الكشافة في عملية اختراق أسقطت هذا الجهاز في أيديهم. فاتخذوا منه أداة لتحقيق أغراضهم (الإسلام السياسي في مصر، هالة مصطفى ص 105 - 109).

في تونس عمد التنظيم كالعادة إلى اتباع نفس التمشي شعورا منه بأن الكشافة باعتبارها جهازا يستقطب الشبان تصلح لأن تكون مؤسسة موظفة لخدمة التنظيم، خاصة وأن تقاليدها في التأطير وأسلوبها في زرع روح الإنضباط، وتعويدها للنشئ على الخشونة والصرامة، تجعل منها أداة مثلى لخدمة الأغراض الإخوانية. فصدرت التعليمات باختراق الجهاز، وصار عمليا في العديد من الجهات فرع من فروع التنظيم يجري فيه هو الآخر تخيّر العناصر المدعوة للإلتحاق بالصفوف.

وبتواز مع هذه المجالات كلها استمرّ بالطبع توظيف المساجد، بل إن التنظيم أصبح في بعض الحالات ينزع إلى الإستئثار وحده ببيوت العبادة لأن كثافة النشاط وكثرة الحلقات التي كانت تنتظم، صارت تفرض نوعا من التفرغ في المسجد لهذه الغايات ولما كان المسجد كثيرا ما يكون معمورا ببعض الشيوخ، وكان شبان التنظيم يتحرجون من بقاء هؤلاء عند عقد حلقاتهم التي تكون حينا مخصصة للإستماع إلى تسجيل من القيادة وأحيانا لمناقشة كتاب إخواني لقطب أو سعيد حوا أو البوطي أو فتحي يكن، فإنهم كثيرا ما يعمدون إلى طرد الكهول والشيوخ، بدعوى أن الله يكره أن يمكث عباده في المساجد لأن الأصل هو السعي في الأرض وإفادة الناس. وكثيرا ما كانت تنشأ عن هذه الوضعيات مشاكل فتهب القيادة ممثلة في أحد رموزها للإجتماع برواد المسجد من الشيوخ للإقناع

بأنهم هم البركة وأن المطر لم يتواصل نزوله في البلاد إلا بفضل ورعهم وتقواهم، وأن أبناءهم من الشبان لا يرومون شيئا سوى السير على دربهم والأخذ من تقواهم وكثيرا ما كان ينتهي مثل هذا الإجتماع بتسليم خلية التنظيم مفتاحا من مفاتيح المسجد، فتصبح هي المتصرّفة في أمره ويوظف المسجد لإشاعة فكر الفتنة وزرع الحقد ونوازع التكفير.

## الجامـــعة :

عشرية الثمانينات هي عشرية السيطرة الإخوانية على الجامعة التونسية، فالحضور الإخواني المكثف لم يعد ظاهرة مميزة لبعض الكليات والمعاهد العليا، مثل المعهد القومي للفلاحة أو مدرسة المهندسين أو كلية العلوم، بل صار ظاهرة عامة شاملة اكتسحت مختلف الكليات وأتت على معظم المعاقل التقليدية التي كان يحاول أن يتشبث بها اليسار.

وكان من أهم العناصر التي ساعدت على استفحال الظاهرة، احتراف التيار لأساليب مجددة في خطابه السياسي، وخلطه شعاراته التقليدية بشعارات الحرية والكرامة وحقوق الإنسان. ومثلما هو معلوم عن تاريخ التنظيمات الطالبية فإن كل تيار يصبح مسيطرا إذا جاوز عتبة خمسة إلى ستة بالمائة من مجموع الطّلاب، وسيتعدّى التيار في تونس هذا الحد ليراوح بين سبعة إلى عشرة بالمائة وذلك كحد أقصى في أواخر الثمانينات.

ورغم أن فلول التنظيم أصبحت تتغذى بصورة عادية من الوافدين الجدد من التعليم الثانوي الذين مروا بطاحونـــة الإخوان في الإستقطاب والتكوين وغسل الدماغ وابتلعوا الطعم من استاذ إخواني أو صديق سبقهم في الوقوع في الشرك، فإن المنظومة المعدة للإنتداب والإستمالة لا تهدأ ولا تتوقّف.

ومن هنا يأتي التركيز على مشاكل الطلبة لاستغلالها في استقطابهم، فهذا الطالب الوافد من سليانة أو القصرين أو مدنين الذي أحرز في قريته أو مدينته على الباكالوريا، والذي سيجد نفسه حائرا متعثرا، سيشعر بارتياح كبير عندما يتقدّم إليه طالب يعلمه أنه من جهته وأنه سمع بقدومه وأنه جاء ليقدم له العون والمساعدة وتنشأ علاقة صداقة يعوّض بها الطالب الجديد ارتباطاته المقطوعة ويبدأ مسار التمحيص والتكوين ليفضي في بعض الأحيان إلى بيعة جديدة تؤدي بدورها إلى بيعات أخرى. وهكذا يتواصل النمط وتفد على التنظيم المركزي في تونس كل عام قائمة في الطلبة الجدد من عمال المناطق، مع بيانات عن المستوى المادي للعائلات وأحيانا عن بعض الخصائص والميولات التي يتميز بها طالب عن آخر.

ولما كان المسكن هو مشكلة الطالب وغمّه المتجدد فإن التنظيم سيحرص على أن يتخذ من هذه المشكلة منفذا للتأثير والإجتذاب، وسيقيم لهذه الغاية شبكة من المبيتات الصغيرة باكتراء العديد من المنازل من أصحابها في المناطق والأحياء الشعبية خاصة القريبة من المبيتات الجامعية، من ذلك أن عشرات الدور سيجري تسويغها بين رأس الطابية وباب سعدون وباردو وأحياء ابن خلدون والتحرير والزهور لتكون مبيتا لعدد من الطلبة يتراوح بين عشرة الى عشرين طالبا وبمعدل ثلاثة الى أربعة أفراد لكل غرفة.

والى حد هذا المستوى فإن البادرة ايجابية، إلا أن المشكلة أن هذه الدور كانت مصنفة، فمنها ما كان معدّا لمن هم في المرحلة الأولى من الإستقطاب ومنها ما هو خاص بالقيادات الطالبية، وكان النظام المعتمد يقتضي أن يكون في كل غرفة عضو في التنظيم متقدم في التكوين يتولّى مهمة التدرج بالأعضاء الجدد في مسار الإنضواء – وقد برزت الطبيعة الساخرة للشباب في إعطاء تسميات لهذه المقرات حسب نوعية الأفراد

الذين تأويهم فمحلات الطلبة الجدد الذين يخطون المراحل الأولى في الإستمالة كانت تسمّى "بيت البارد" أما المشرف على مهمة التكوين فهو "الطيّاب" كناية عن الشخص الذي يعرك الأجسام في الحمام ليزيل ما علق بها من أوساخ ويرمز الى مقرات العناصر القيادية "ببيت السخون".

منافع كثيرة يجنيها التنظيم من هذا الوضع أولها أنه يبعده عن العيون المتطفلة التي كانت تركّز اهتمامها عليه في المبيتات العامة وإنه لن يكون في حاجة إلا لعدد من عناصر الإتصال في صلته بهذه المبيتات، أما في ما عدا ذلك فهو يضمن لنفسه الإستقلال وحرية التنقل وحرية الإستقبال وفرصة الإجتماع والنقاش.

في هذه المنازل الصغيرة تدرس الأوضاع وتتخذ القرارات وتصدر التعليمات لعناصر الإتصال وفيها يجري إعداد المعلقات الحائطية واختيار محاور الشعارات الدعائية والبت في مضمون نشرية "الحدث السياسي" التي يصدرها التنظيم أسبوعيا في الجامعة، وفيها أيضا يجري حبك التحركات والتخطيط للإضرابات، وكم من انقطاع عن الدروس يدوم أسابيع وأحيانا أشهرا لا لشيء سوى أن التنظيم قرّر أن "يحمّر عينيه" وأن يرد عن طريق الجامعة على اعتقال شمل عضوا من قياداته أو على شأن لم يستسغه من الشؤون العامة للبلاد.

أما في ردّه على الشؤون الكبرى، فإنه لن يكتفي طبعا بالجامعة بل يضيف الى ذلك المعاهد الثانوية التي سيحوّلها الى جزء أساسي ضمن قوته الضاربة في حربه ضد الدولة والمجتمع.

طيلة عشر سنوات أو أكثر، كانت الجامعة في منزلة الرهينة تدرس عندما يقرّر التنظيم الإخوآني أنها تدرس وتعطل عندما يقرّر أنها تعطّل،

فكان في ذلك إهدار شنيع ومتجدد، كل عام، لإمكانيات كبيرة وطاقات موفرة واسراف في تبذير أعزّ ما يمكن أن يتاح للإنسان في حياته، والمأساة أن القائمين على هذا الإسراف كانوا يمارسونه باسم الدين ويصفونه بالإيمان ويسمون كل ذلك "اسلام".

إن الإحتجاج هنا ليس مأتاه تصرّف الشباب ولا مبعثه التدمير الذي أتى مرارا على أيدى مراهقين من التلاميذ. فالشباب ثورة وتمرّد واندفاع وحماس والمرارة التي تترسب في النفس مع ملاحظة ما كان يجري في الجامعة عاما بعد عام، لا علاقة له بانسياب الآلاف من الشباب في المجرى الذي يرسمه خطيب مهوّس في الإجتماعات الطالبية.

أما أن يعمد تنظيم، ينسب نفسه الى الدين، وينعت الناس بالكفر ويتخذ من الجامعة حضيرة لمارساته يهدم، ويمنع غيره من البناء، يعطل الدروس ويضعف المستوى ويقلّص حظوظ النجاح، فهو أمر لا نجرؤ على أن نسميه بالكفر فذلك حكم ليس من حقّ أحد تقريره وحسبنا أن نقول عنه أنه سلوك متخلّف، بل اجرام في حقّ الناشئة وتعفين للقوى الواعدة في البلاد.

وهل التنظيمات الإخوانية في النهاية شئ آخر غير قوى التخلّف التي تريد أن تشدنا بأي ثمن الى الوراء؟

## التعبئة وفروعها

كان النصف الأول من عشرية الثمانينات من أكبر الفترات مدًّا وأشدها خطورة على النظام المدني في تونس.

فبعد الضربة التي وجهت إلى بعض الرموز والأتباع في صائفة 1981، استسلم النظام إلى نوع من الإسترخاء خاصة وأنه لم يقع التفطن وقتها إلى وجود التنظيم كظاهرة سرية، ولم تشعر الجماعة المعتقلة، في أي لحظة، أنها في خطر. فالتهمة الموجهة إليها تتعلق بإنشاء جمعية غير مرخص فيها وهي الإتجاه الإسلامي، وهذا أمر علني لا يمكن من خلاله أن ينكشف في شأنه سر.

والحقيقة أنه كثيرا ما تتعامل السلطة مع التنظيمات الأصولية في البداية بنوع من الغفلة أو حتى السذاجة، وأمر السادات في هذا الشأن معروف وحتى عبد الناصر فإن غفلته كانت أحيانا لا تغتفر. فالمعروف أنه حرص بعدما حاول الإخوان المسلمون قتله على أن يباشر بنفسه كل ما يتعلّق بملفهم لذلك كانت تعرض عليه بصورة متواصلة مستجدات هذا الملف. وقد عرض عليه يوما طلب في الطبع لكتاب "معالم في الطريق"

بعدما فرغ سيد قطب من تحريره، ولعل الشعور الذي كان سائدا لدى عبد الناصر وقتها، هو أنه ضرب الإخوان بما فيه الكفاية. هذا فضلا عن أن سيد قطب لم يكن حركيا، ولم يلفت النظر إليه بصورة خاصة، فوقع عبد الناصر بالموافقة على طلب الطبع ونزل الكتاب إلى السوق. ثم أعيد طلب الطبع فوقّع عبد الناصر ثانية وثالثة وفي المرّة الرابعة، وهي الأولى فيما يبدو التي قرأ فيها عبد الناصر الكتاب وقع عليه عبارته الشهيرة "هذا الكتاب وراءه تنظيم".

في تونس كانت نفس الغفلة تسود طيلة السبعينات والنصف الأول من الثمانينات. فالماء بدأ يجد فتحات ينساب منها تحت أرجل رجال النظام وهؤلاء في غفلة عنه رؤوسهم معلقة إلى السماء يحاولون أن يقرؤوا فيه مدى حظهم من الرضا أو الغضب لدى صاحب الأمر.

أما في السجن، فكانت الجماعة المعتقلة تنعم بسيدي الشيخ من هنا وسيدي الشيخ من هناك، تخطط وتقرر وتحول الجدران السميكة إلى ثقوب تنفذ منها إرادتها وتمرّ عبرها الأوامر والتعليمات.

لقد كانت حقا المرحلة التي حقّقت فيها الجماعة أوسع كسب في مجال التوسّع والإحتواء. إذ أن الحركة خلال هذه السنوات الخمس الأولى من الثمانينات، كانت بمثابة الدائرة التي تتكوّن على سطح الماء عند وقوع حجر عليه فهي في انتشار متسع الى أن يأتي ما يكسر تيّارها.

لقد عرفنا مدى النشاط الذي دخل على رافد التعبئة المدنية بتوظيف كلّ عناصر الإستمالة من رياضة وكشافة وفنّ وثقافة وهي كلها أدوات اجتذاب وزرع في أرض اصبحت أكثر خصوبة بمفعول الثورة الإيرانية وبروز قيادات التنظيم الى العلن.

وكان من الطبيعي أن يمتد النشاط نفسه الى النواة التي بدأت تتكوّن منذ 1975 وهي النواة العسكرية والأمنية.

## الثكنة والمسجد:

أحدثت الإعتقلات التي أجريت في جويلية 1981 رجة في صفوف العسكريين ورجال الأمن الذين كان شملهم الإحتواء. إنهم عاهدوا الله على الولاء لأميرهم وأدّوا يمين البيعة على المنشط والمكره، فلا أقل من أن ينهضوا في هذا الظرف بمسؤوليتهم، ومسؤوليتهم هي العمل على أن لا تتكرّر المحنة وأن تكون الضربة الثانية صادرة عنهم هم، لا عن النظام.

ومن هنا تحرّك في المؤسسة العسكرية والأمنية نشاط الإستقطاب، ولعل الظاهرة اتخذت أحيانا في الثكنات مظهرا أكثر وضوحا مما كانت عليه في المؤسسة الأمنية. ذلك أن الثكنات تتوفّر لها مساجدها. والمسجد مجال يعرف التنظيم استغلاله، لذلك فإن النواة الأولى التي تكوّنت من تلاميذ، تمّ في السبعنيات توجيههم الى الأكاديمية العسكريّة ستنشط كثيرا في هذا المجال.

إن رجلا مثل عبد السلام الخماري المسؤول عن جيش البر في الجناح العسكري للتنظيم سيتخذ اسما حركيا هو خالد، تشبها بخالد بن الوليد، وفي انتظار أن يتمّ الله نعمته عليه بفتح كبير فإنه سيعمل على فتح القلوب. أما جمعة العوني المسؤول عن قطاع الطيران فهو سيتخذ اسم سعد، تشبها بسعد ابن أبي وقاص وسيظل يحلم بقادسية جديدة يكسب مجدها في تونس بالنصر على دولة الجاهلية والردّة، في حين أن سيد فرجاني سيتخد لنفسه اسم "الأمين" وفي الحقيقة فإنه لن يكون أمينا لأن تخصّصه بعد ذلك في تجارة التهريب لصالح التنظيم ستدفعه الى ملء جيوبه انطلاقا من أن الأقربين أولى بالمعروف ولن يستطيع التنظيم أن يفعل شيئا لأن الرجل ماهر في اختصاصه الجديد، هذا فضلا عن أن "وسخ الدنيا" يزيد دائما في الوفاء ويعطي للنشاط طعم البركة.

كما سينشط في الثكنات رجال مثل أحمد الحجري وسامي الغربي وصالح العابدي وإبراهيم العموري وعبدالله الحريزي والأزهر خليفة، وبفضل نشاطهم ستتكوّن في مساجد الثكنات مكتبات مؤلفة من آثار سيد قطب ومحمد سعيد رمضان البوطي وفتحي يكن وسعيد حوا والشيخ يوسف القرضاوي والشيخ محمد الغزالي ويقع استدراج البعض ممن يرتادون المسجد الى مطالعة هذه الكتب في عمليات سبر حذرة.

عمليات الإستقطاب كانت متّجهة الى الضباط والجنود معا، كان السبيل بالنسبة للصنف الأول هو ربط اتصالات الصداقة مع كلّ من يستشعر لديه حس ديني عميق لمحاولة ايقاعه في التنظيم حسب خطّة اتبعها تنظيم الجهاد في مصر وأمكنه بفضلها انتداب خالد الأسلامبولي بتوظيف روابط الصداقة ومدّ جسور المودّة الى كلّ من يلمس لديه استعداد لكي يصبح شريكا.

وكانت العناية متجهة أيضا الى التلاميذ في أكاديمية فندق الجديد التي تولّى فيها التدريس الصادق شورو كأستاذ كيمياء. كان هناك سيناريو يعلمه التلاميذ الجدد بعد أسبوع من دخولهم الأكاديمية.

ذلك أن من يؤدي منهم صلاتي العشاء والفجر يعفى من التدريبات الليلية المفاجئة والمضنية التي تجري خلال فترة التدريب الأولى حيث يفاجأ التلاميذ بايقاضهم بعد ساعتين من النوم فقط ويتلقون الأمر بالمثول في الساحة بعد خمس دقائق للشروع في تدريبات يهرولون فيها المسافات الطويلة ويزحفون أحيانا فوق الطين وعلى الحصا وبرك الماء المثلجة في الشتاء.

فكان الإعفاء من هذه التدريبات طريقة الى دفع التلاميذ الى ارتياد المسجد أولا ولاستدارج من يمكن استدراجهم ثانيا لإيقاعه بين براثن التنظيم.

## الشرطة والوجه الثاني من الإختراق

لعل من أهم ما يميّز التنظيم التونسي عن التنظيمات الإرهابية الأخرى في العالم الإسلامي، الشغف الذي تكوّن لديه منذ البداية باختراق المؤسسة الأمنية فلم يعرف عن التنظيمات التي تكوّنت في الجزائر أو في المغرب حرص على هذا النوع من الإختراق. أما تنظيمات المشرق وخاصة المصرية منها مثل التكفير والهجرة والفنية العسكرية والجهاد فإن من اهتم بالإختراق منها ركز كلّ عنايته على المؤسسة العسكرية.

وهنا أيضا يلعب المسجد الدور الأول في الإستمالة لإنه يتيح فرصة سبر الأشخاص والتعرّف على ميولهم والتأكد من عمق الوجدان الديني لديهم وبعدها يقع مدّ جسور المودّة والصداقة ويأخذ الحديث شيئا فشيئا المنحى الذي يهيئ للإنضواء وفي الأغلبية الساحقة من الحالات ينقطع المسار فجأة لأن الوجدان لا يعني الإستعداد للخيانة وفي حالات أخرى قليلة يكون المسار لزجا وينتهي بالبيعة.

ولما كانت عمليات الإحتواء قليلة ولا تفي بالحاجة، فإنه كان من الطبيعي أن يقع التفكير في مراجعة الأسلوب والإتجاه الى اختراق المؤسسة من خلال العناصر الجديدة الذين تنتدبهم، فصار هكذا بعض الشباب يرشحون لما ينظم من مناظرات.

ونظرا الى أن مصالح الأمن بدأت مع أوائل الثمانينات تنظر بعين الحذر والمراقبة للظاهرة الجديدة، فقد بادر التنظيم بإشاعة أسلوب التقيّة بين العناصر المرشحة لهذا الإختراق مستلهما أساليب غلاة الشيعة في الكتمان والتدرّج في الإحتواء، ولما كانت الثورة الإيرانية في أوجها والإعجاب بها كبيرا فإنه لم يعدم من العناصر من صار يرتاد الخمارات بدعوى ابعاد الشبهة والتفاني بهذه الصورة الى أقصى حد في خدمة الإسلام.

كان هدف التنظيم أن يكون له مؤسسة موازية تعمل لصالحه ضمن المؤسسات الرسمية للشرطة ورغم أن نجاحه سيكون نسبيا جدّا بالنظر الى طموحاته، فإنه سيحصل لامحالة على نتائج هامّة لإن شخصا واحدا يمكن أن يؤدي في مجال الإستعلام أكبر الخدمات إذا ما وجد في المكان المناسب.

## الإعلام والقلم الخفي:

من صيغ الإختراق التي وضع لها التنظيم خطة استغرقت عنده زمنا طويلا من التنفيذ والمتابعة، التسلل الى ميدان الإعلام والحرص على أن يكتسب ضمنه مواقع من خلال أشخاص يوالونه وأتباع تربطهم به البيعة.

إن حساسية التنظيم كانت مرهفة لهذا الموضوع منذ اليوم الأول الذي تكوّن فيه، إذ حرص على أن تكون له حال انبعاثه المجلة التي تقدّم أطروحاته وتعرض أفكاره على الناس، ومن هنا جاء تقريب الشيخ عبد القادر سلامة صاحب "المعرفة" الذي سيقع تهميشه حال ايقاف مجلة المعرفة. وما انفك التنظيم بعد ذلك يسعى لإكتساب عناوين جديدة وتوصل بالفعل الى تحقيق توظيف كامل لأسبوعيتي المجتمع والحبيب.

وكان التنظيم في الآن نفسه يسعى لإكتساب مواقع في دور الصحافة اليومية والمؤسسات الإعلامية الرسمية وكالعادة فإنه سيفكّر في هذا المجال أيضا في توظيف مراكز التكوين فيتجه اهتمامه الى معهد الصحافة وسيعمل على ربط الصلة بالطلبة الدارسين فيه والمعروفين بوجدانهم الديني، وتظلّ صلته وثيقة بهم عندما يتخرّجون الى مجالات عملهم، وكان احميدة النّيفر أكثر الناس اهتماما بهذا الوجه من الإختراق ضمن قيادات التنظيم الى حدود سنة 1980.

ومن المعروف عنه أنه كان يتدخّل من حين الى حين لدى إدارة معهد الصحافة ساعيا الى ترسيم هذا الطالب أو ذاك ممن يستنجبهم مستغلا ما يتيحه نظام المعهد من امكانيات لتجاوز النظام المعمول به في تونس لتوزيع الطلاب على المعاهدبالإعتماد على الكمبيوتر.

وقد أمكن فعلا لبعض هذه العناصر أن تؤدي في الثمانينات خدمات جليلة للتنظيم ونجحت في تقديمه في صورة ايجابية ساهمت في تكييف الرأي العام، وكان لبعض الصحافيين شأن في هذا الأمر، كما كان لبعض الصحف المستقلة تطوّع وتسابق لخدمة "الإتجاه الإسلامي".

ومن البديهي أن حسن النية والدافع المهني النبيل والحماس الطبيعي للدفاع عن قضايا الحرية لدى الصحفي ورجل الإعلام عموما، كانت وراء هذه المواقف. إلا أنه يمكن التأكيد أيضا أن القطاع كان مخترقا من قبل عناصر قبلت أن تكون موظفة من قبل التنظيم.

## التعليم والإختراق السهل:

أقرب صورة مادية للتنظيم الإخواني، هي جهاز ضخم يشتغل بكل جزئية من آلياته في عملية غسل الدماغ ومن هنا كان لا بد أن يكون قلب الجهاز ومحوره الأول قطاع التعليم.

أول المندسين كان راشد الغنوشي نفسه بعدما تمّ انتدابه واحتواؤه في القاهرة ثمّ دمشق وتلاه احميدة النفير وتلاهما بعد ذلك كل من أمكن ادماجه في جهاز الغسيل.

كان من الطبيعي أن يتركّز الإهتمام على كلية الشريعة، وأن يتجه السعي الى تحويل الروح العامة التي تسود برامج هذه المؤسسة العتيدة من الإعتدال والسماحة الى التوتّر والشدّة. وقد ظلّ فيها الصراع مستمرا بين الإتجاهين حتّى أواخر السبعينات ثمّ رجحت كفة التصلب لما انتصرت

الإدارة نفسها الى هذا الصف بدعوى أنها تنجح بذلك في تحييده وتنتصر عليه في أرضيته. وبدأت مهزلة بعض شهادات الدكتوراه الفضفاضة التي اسندت أحيانا مجازاة لرسائل كان أصحابها لا يعلمون أصلا مفهوم كلمة اشكالية، فضلا عن أن يخصّصوا عملهم لإثارة اشكالية معينة ومحاولة التقدم في شأنها بعمل علمي يقترح إفتراضات ومعلومات جديدة. ووقع بذلك تكريس الخط النقلي الذي يخلط بين مفهوم العلم ومفهوم الذاكرة ويعجز عن التمييز بين مدلول الثقافة ومدلول السرد، إلا أن هذا لا يمنع من القول أن الإتجاه العقلاني ظلّ حتّى النهاية يقاوم ويصارع ويحاول أن يكون له أثره في تكوين الطلاب مما حدّ في هذه الكلية كما في غيرها، من المجازين الذين تهيؤوا فكريا ليكونوا أيادي التنظيم وأدواته المنفذة. وعندما أتت ساعة الإحصاء اتضح أن الضالعين في المشروع الإخواني بذلوا كلّ جهودهم ليجعلوا من المؤسسة التعليمية وكرا رئيسيا من أوكارهم.

## الدماغ والأعضاء:

مجالات الإختراق التي ركّز عليها التنظيم طيلة عشرين سنة كانت هي المجالات الأربعة التي استعرضناها، وهي الجيش والشرطة والإعلام والتعليم وهي مؤسسات تمثّل في الكيان الإجتماعي وظيفة الحركة ووظيفة الفكر. إنها أعضاء المجتمع ودماغه.

وإذا لم يفلح التنظيم بعد عشرين سنة من الجهد في السيطرة على هذه الوظائف ولم ينجح في شلّ المجتمع من خلال افتكاك أعضائه ولا وفّق في وضع ختم على دماغه فلأن للمجتمعات كما للأفراد ملكات في الحصانة الذاتية تقوى وتضعف من مجتمع الى الآخر، ولم يكن مقبولا أن المجتمع الذي تميّز عبر التاريخ بتوليد عبقريات فذّة وأعطى للإنسانية ومضات من الذكاء أضاءت الدرب الإنساني في فترات داجنة لم يكن مقبولا أن يقع هذا المجتمع في قبر مظلم.

# متممات التعبئة

في تخطيطه لصراعه مع المجتمع ومع النظام كان التنظيم يعلم أن طريقه مليئ بالحواجز والصعاب، وكانت ذاكرة الأتباع مزودة بتاريخ الحركة الأمّ فيما نالته من محن وما لحقها من بلايا لذلك سيكون حرص القيادة شديدا على توجيه الأتباع الى تحقيق نوع من الإستقلالية المادية.

ولما كان العدد الأوفر من الأتباع هم من الموظفين وأعوان الدولة، فإن التنظيم سيحرص على حثّهم جميعا على توفير مصدر ثان للرزق، مع التأكيد على أن يكون المصدر الثاني مرتبطا بالزوجة، وستأتي نصائح التنظيم واضحة لتوجيه أتباعه الى استغلال أقاربهم إذا كانوا من المسؤولين الكبار في جهاز الدولة أو في جهاز الحزب الإشتراكي الدستوري كي يحصلوا عن طريقهم على رخصة لسيارة أجرة أو كشك دخان أو مقهى أو غير ذلك مما يتيسر تحويله الى دخل لا يتأثر بمجريات الأمور وتقلبات الظروف.

وإذا تعذّر ذلك فإن التنظيم كان ينصح أتباعه بإقامة مشاريع صغيرة كمحلات لكراء لوازم الأفراح أو المآتم أو ورشات صغيرة للنسيج تعمل بعدد قليل من آلات الخياطة ويتطوّر الأمر أحيانا الى إنشاء شركات خدمات مثل الشركة التي تكوّنت في نابل وازدهرت كمزود للنزل لحاجاتها من الخضر والفواكه ومن البديهي أن النجاح في هذا المجال يكون سهلا لمن يجد هنا وهناك من الحرفاء من يتعاطف معه ويكون قريبا من خطه.

كلّ ذلك حتّى تنتفي لدى الأعضاء فكرة الخوف على مصير الأسرة، وحتّى لا يضعفوا فيما سيدخلونه من مخططات تآمرية ومشاريع انقلابية، هذا فضلا عن أن تلك المشاريع كانت تجد في الحال انعكاسها الإيجابي على الأسرة وفي ذلك تثبيت لعزم الأتباع الذين سيبرهنون أحيانا على ضروب من التهوّر لا يمكن فهمها إلا بالرجوع الى خلفية الإطمئنان التي تحقّقت لعدد وافر منهم.

ذلك هو المستوى الأول من الربح بالنسبة للتنظيم، أما المستوى الثاني فيتمثّل في عائدات التنظيم من هذه المشاريع لأن القاعدة هي تخصيص خمسة بالمائة من دخل كل عضو لميزانية التنظيم وعندما يصبح هذا الدخل مضاعفا فإن النسبة تتضاعف بطبعها وبهذه الطريقة سيتوصّل التنظيم الى تنويع مصادر أتاواته ومضاعفة مصبّاتها، فالمال سيأتي من المنحة المسندة للطالب ومن مرتب الموظف ومن السلع المهربة ومن المشاريع المسجّلة باسم زوجات الأعضاء، هذا فضلا عن العطايا السخيّة التي يجنيها الأتباع بعنوان جمع الزكاة وعن لفتة أطراف كريمة تعوّدت ألا تشحّ برذاذ من مال البترول.

هذا ما يفسّر الإزدهار الفعلي الذي كان ينعم به التنظيم وسيتضح فيما بعد أن كثيرا من هذا المال كان يصرف لصالح القطط السمان من قيادات التنظيم.

فالقاعدة هي تمتيع هذه القيادات بمرتبات تصل بالنسبة لأعضاء المكتب التنفيذي الى مرتب رئيس مدير عام وتصل الى مرتب مدير بالنسبة لأعضاء مجلس الشورى وتمتيعهم بسيارات مسندة لهم شخصيا وتسويغ المحلات وتوظيفها لاقامتهم مع التنويع أحيانا في هذه المحلات لاسباب أمنية من ذلك مثلا أن حمادي الجبالي سيتصرّف في ثلاثة منازل موزعة بين الحي الأولمبي وأريانة ومنوبة حسب قاعدة تقتضي الاّ يبيت في منزل واحد ليلتين متتاليتين.

كذلك الشأن بالنسبة لعلي العريض الذي سيبدأ في التنظيم صغيرا، ينتقل بدراجة ناريّة ثم يصعد بسرعة فتسند له سيارة "رينو 4" ثم بيجو 305 ويسند له التنظيم منزلين. أما عبد الله الطرابلسي فإنه سينتقل بسرعة من السكنى في حي فطومة بورقيبة في باردو الى حي المنزه حالما يعينه راشد الغنوشي مسؤولا على ادارة التنظيم ضمن القيادة الجديدة التي أفرزها مؤتمر سليمان سنة 1984 وسيكون المنزل الجديد على قدر من الإتساع يؤهلة لأحتضان مؤتمر 1986 الذي انعقد بصورة عاجلة بعد ابعاد محمد مزالي لتحديد أولويات التنظيم على ضوء الوضع السياسي الجديد في البلاد .

ولما كانت القاعدة في الحياة العادية هي دائما تقسيم المال "بالوجوه"، فإن نصيب الغنوشي سيكون هو الأوفر على اساس أن الرجل رمز الحركة وبالتالي فإن حظه سيكون مضاعفا. هذا فضلا عن ان الرجل سيكون كثير

الترحال في فترات سراحه وسيحضر في المؤتمرات التي اعتاد منظموها أن يجعلوا منها مناسبة لتقديم الهبات لمن يأتيهم من قيادات التنظيمات الدينية وسيثير هذا الموضوع مشكلا في أوائل الثمانينات بين راشد الغنوشي وصالح كركر لما شاع من خبر عن تلقي راشد الغنوشي هبة باربعين ألف دولار من إيران بمناسبة اشتراكه في وفد أسلامي زار العاصمة الإيرانية في مسعى لدعم التضامن مع افغانستان وإغفاله عن تقديم تلك الهبة الى صندوق التنظيم.

# الثمانينات
# والجديد في توزيع الأدوار

كان دخول عدد من رموز قيادة التنظيم للسجن حافزا لجهاز الحركة على تكثيف التعبئة وقد استعرضنا المجالات التي تم توظيفها في عملية احتواء واسعة استعدادا للجولة القادمة، الاّ أن التعبئة كانت بطبعها سرية، وبالمقابل فإنه كان لا بد في نظر الحركة من مواصلة السعي الى الأهداف التي رسمها التنظيم لنفسه من خلال قراره بالخروج الى العلن عبر بعض رموزه. وهذه الأهداف هي طبعا احداث صلة للتخاطب مع الرأي العام والعمل على كسبه لصالح التنظيم عبر بلاغات توجه للصحف ووكالات الأنباء ومناشير توزع بصورة مباشرة وتتضمن كلّها بيانات إنشائية موجّهة الى الشعب للتظلم من استبداد الحاكم والتأكيد أن الحل لكل المعاناة يكمن في العودة الى الإسلام وبالتالي الى من يمثله أي "الإتجاه الإسلامي" .

فاضل البلدي، الرجل الذي خلف راشد الغنوشي أميرا على الحركة، لن يوفق كثيرا في أداء المهمة بوجهيها السري والعلني أو التعبوي والدعائي لذلك فإنه سرعان ما سيعوّض بحمادي الجبالي بمقدرة ومردود أفضل.

حمادي الجبالي مهندس ينتمي الى القيادات التكنوقراطية التي مثلت في المجتمعات الإسلامية الجيل الثاني لظاهرة الإرهاب السياسي المتدثر بعباءة الدين.

انه يشترك في هذه الصفة مع شكري مصطفي زعيم التكفير والهجرة وخريج كلية الزراعة وعبد السلام فرج زعيم الجهاد ومهندس الكهرباء، كما يشترك في هذه الصفة مع عبد القادر الحشاني مهندس الكيمياء الذي خلف قيادة الإنقاذ في الجزائر بعد دخولها السجن قبل إلحاقه بها في مرحلة ثانية.

هؤلاء وأشباههم، مثلوا في المجتمعات الإسلامية نمطا من الفكر تكوّن في مناهج للتعليم أقرب ما تكون الى تخريج الإنسان الآلي، لأنها تعمل على طمس كلّ إحساس بنسبية الحقائق وكلّ بذرة من فكر نقدي فيصبح كل شيء في الحياة بعد إقصاء الإنسانيات من التكوين من نوع: واحد مع واحد يساوي إثنان، ويغرق أصحاب التكوين التكنوقراطي في نقل بداهة الحقائق الحسابية الى كلّ شأن من شؤون الإنسان في بعده المادي وفي بعده الغيبي فينشأ عن ذلك صلف واعتداد يتحوّل بسرعة الى عدوان وعنف.

حمادي الجبالي سيصرف كل ما تحقق له من ملكات وتكوين ليحول التنظيم من ظاهرة ارتبطت خاصة بالمساجد إلى ظاهرة جاثمة على صدور الناس في الشوارع.

أهداف التنظيم من العمل العلني سرعان ما اتضحت لكلّ الذين يحترفون السياسة، فالغاية هي ملء الشارع بل محاولة احتكاره والعمل بصيغ مختلفة على شد الإهتمام وتحويل أخبار التنظيم الى شأن من الشؤون اليومية في حياة المواطنين.

صحف الثمانينات وخاصة المستقلّة منها، ستتعوّد على زيارات يومية تؤديها عناصر "قريبة من الحساسية الإسلامية" لتسليم بيان أو لفت النظر الى "حادث خطير" أو طلب نشر مقال "للمساهمة في النقاش حول الخيارات الوطنية".

إن كلّ هذه الأنشطة مشروعة من حيث المبدأ، لكنها تفقد هذه الشرعية عندما تكون أداة للتستّر عن عمل تحتيّ وتوظف لصرف النظر عما كان يجري وراء الستار. فهناك كانت تطبخ المؤامرة وفي العلن يجري التحرك في نشاط سياسي. هذاالنشاط السياسي العلني كان يدور حول ثلاثة محاور:

## 1) الأحزاب السياسية

إن المعروف عن الجماعات الإسلامية أنها تتفق جميعا في إدانتها للظاهرة الحزبية، ذلك أن الأحزاب السياسية تضع نفسها بمقتضى برامجها الوضعية في مجرى يتعارض مع ما يسمّيه التنظيم "بالنهج الرباني" الذي تحترف هذه الجماعات الدعوة إليه. لذلك فإن الجماعات القليلة التي تظاهرت بقبول الحياة الحزبية، فإن قبولها للصفة الحزبية كان نتيجة صراعات مريرة وتصدعات هامة مثلما تجلى ذلك في المثال الجزائري. أما في مصر فإن الجماعات الحديثة، التي عاصرت الظاهرة الإسلامية في تونس، فإنها كانت كلها رافضة لمبدأ الحياة الحزبية. وفي

المغرب كان الموقف واضحا ومقتل بنجلون كان الإعلان الأول عن الرفض الذي تواصل فيما بعد مع جماعة العدل والإحسان وزعيمها عبد السلام ياسين.

ومن هنا فإن قانون اللعبة مع الأحزاب في تونس سيكون واضحا بطبعه، فالحركة لن تقبل التعامل إلا في حدود مقيدة بشرطين: الأوّل أن تكون هي المستفيدة، والثاني أن يكون هذا التعامل مانعا لتلك الأحزاب من التقرّب للحكومة. أما فيما عدا ذلك فإن الحركة ستتصرّف على أساس أنها هي وحدها صاحبة الشرعية.

انطلاقا من هذا التحليل ستسعى الحركة إلى الإستفادة من منابر الأحزاب وصحفها وتتحادث مع كل طرف مشيعة الأمل عند الجميع أنها ستكون في خدمته عند الحاجة، ولم تتردد في إبداء هذا الإستعداد حتى مع الحزب الشيوعي، خاصة وأنها مازالت حديثة عهد بدروس الثورة الإيرانية التي تحالف فيها الخمينيون مع حزب تودة الشيوعي قبل أن يفتكوا به ويسارعوا بتصفيته حال الإنتصار لأن الدولة الدينية لا تتسع إلاّ لحزب الله الذي يمثل الدين ويدافع عن شريعته.

## 2) الحكومة

كانت للتنظيم علاقاته القديمة مع محمد مزالي. لقد أشبعته أقلام "المعرفة" إطراءا ومديحا وكان من ناحيته وهّابا معطاءا سعى بإخلاص وجدّ طيلة الفترة التي قضاها على رأس وزارة التربية، ليختم مناهج التعليم بختم الضحالة والرداءة كرّس الفكر الغيبي وتعقب كل منهج أو نص فيه تفتيح للعقول وعون على الإدراك.

الرجل كان يشعر أنه قريب جدا من الجماعة، إلا أنه كان يعتبر في البداية أنه في غير حاجة إليها، فالحكم يقترن في ذهنه بصورة السلطان الذي ينزل من حين لآخر إلى الناس يوزّع العطايا وينشر المال فتهدأ الخواطر ويعم الرضا ويظل الناس مهللين إلى أن يحين موعد توزيع جديد.

ومن البديهي أن الترضية الإجتماعية هي من أولى غايات الحكم ووظائفه، لكن على شرط أن تأتي استكمالا لنمو في الثروة وزيادة في الإنتاج وأن لا يكون ذلك مؤديا إلى تآكل الجهاز الإقتصادي وتراجع في نسق النمو إلا أن الرجل الذي لم ينبت حرثه إلا حطّة في الفكر على مستوى الوزارة الواحدة لا يمكن أن يكون رجل التقدّم عندما يتولى الوزارة الأولى.

الرجل لم يمض على حكمه أكثر من ستة شهور، حتّى كان قد فقد كل الحظوظ التي تنسب لكل قادم جديد ولم يكد يصل إلى هذا المستوى حتى تطوّر ملف التنظيم الإخواني تطوّرا سريعا بدخول جزء من قيادته إلى السجن. يومها لم يكن محمد مزالي طرفا في هذا القرار بل اجتهد لكي يظهر في مظهر الحياد تاركا للودّ بابه في علاقته بالجماعة.

ولعل جزءا كبيرا من القوة التي اكتسبها التنظيم في أوائل الثمانينات كان مرده تلك السلبية التي ستلازمها الوزارة الأولى إزاء الجماعة وهي سلبية ستتطوّر شيئا فشيئا إلى نوع من التواطؤ الفعلي خاصة بعد ثورة الخبز في جانفي 1984 وشعور مزالي بأن الزلزال الذي هزّه في شكل ثورة شعبية عارمة يوجب عليه تنشيط علاقاته التقليدية والتماس المناصرة من الإتجاه الإسلامي.

عندها سيجري تحريك بعض الوسطاء ممن سيمهدون للإرتباط الرسمي والتحالف العلني. كان اللجوء إلى الوسطاء ضروريا لإن الإعتقالات الجزئية التي أجريت جعلت بقية القيادة تغطس للتخفي.

قائمة الوسطاء ستزداد طولا بحسب الاحوال والظروف الا أن أعضاء القائمة لن يكونوا على نمط واحد في مستوى البواعث والغايات فبعضهم كان ممن جاوز مرحلة الاطماع وبلغ سن الزهد في المناصب السياسية أما البعض الآخر فقد كان ممن أعياه الانتظار لكرسي وثير فبدأ بالانسحاب من حزب المعارضة الذي ينتمي إليه وهو حزب حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ورشح نفسه بعد ذلك لدور الوساطة بين الحركة الاصولية وحكومة مزالي ليتخذ من ذلك مدخلا للتسلل إلى جهاز الحكم في عملية ظنها البعض مناورة مكيافيلية ناجحة والحال أنها سمسرة سياسية رخيصة لأن المكيافيليّة ليست على ذلك النحو من الابتذال الذي يظنه البعض. فقرّاء كتاب "الامير" يعلمون أن مكيافيل لا يشرّع المبدأ الذي يقرر ان الغاية تبرر الوسيلة الا في حدود شروط تستوفي علوّ الهمة ونبل المقصد وسموّ الهدف.

على أي حال نشط الوسيط بين الطرفين وبدأت ترتسم من خلال المفاوضات معالم معادلة يمكن إختزالها في المقايضة التالية:

مزالي يفرج عن القيادة الأصولية - الإتجاه الإسلامي يدعم مزالي في صراعه مع القوى السياسية وخاصة مع الحركة النقابية التي بدأت تعكر عليه صفو حياته.

كان التنظيم يدرك أن المقايضة المطروحة تجعله رابحا في جميع المستويات فهو سيستعيد رموزه المحبوسين بمقتضى الطرف الأول من

المعادلة وهو مطالب بمقتضى الطرف الثاني بالعمل على إضعاف القوى الأخرى في البلاد وخاصة اتحاد الشغل الذي كان يحلم التنظيم باكتساحه ولم يتوصل إلى أن يكتسب فيه المواقع القوية التي تؤهله للسيطرة على الشارع.

فالتحالف كله ربح، لذلك تسارع نسق الأحداث وبدأ كل طرف يتهيأ للطور الجديد، ومادام الإفراج لا يتم إلا باستصدار طلب للعفو موجه إلى بورقيبة فإن التنظيم بعد مشاورات بين قيادته، أقر مبدأ توجيه الرسالة رغم ما سيسببه ذلك من مصاعب مع بعض الخلايا وهو أمر سيأتي التعريف به لاحقا.

تمّ بالفعل تسريح القيادة وخرج الغنوشي من السجن في شهر أوت من سنة 1984 بعد ثلاث سنوات من الحبس بدل العشرة التي كان محكوما بها عليه وأحس مزالي عندها أن أرضيته أصبحت صلبة وأن الوقت موات للدخول في المواجهة مع المنظمة النقابية لتصفيتها كليا كشرط لإستمرار بقائه مادام عقم سياسته الإقتصادية أفضى بالبلاد إلى ما يشبه الإفلاس وأوقع الدولة في حالة من العجز.

استمر السيناريو الذي اعتمده مزالي لضرب المنظمة الشغيلة حوالي سنتين من صائفة 1984 إلى صائفة 1986، كانت خلالها قيادات التنظيم تنعم بحريتها كاملة، تعقد ندواتها الصحفية وتصدر البيانات تشهر بكل شأن من شؤون البلاد لا ترضاه، وتستغل تواطؤ الوزير الأول وتقدم على المبادرة التي لم تجرؤ عليها من قبل وذلك بتنظيم المؤتمر التأسيسي للإتحاد العام التونسي للطلبة الذي تكوّن كهيكل مركزي لجمع شتات الجماعات الإسلامية التي تكوّنت في مختلف الكليات في تمش شبيه جدا بالإتحاد الذي تكوّن في مصر للتنسيق بين الجماعات التي تكوّنت في مختلف

الجامعات. وانعقد فعلا هذا المؤتمر سنة 1985 وشعر التنظيم أن أرجله ترسخت وصارت بياناته شاملة للقضايا الداخلية والخارجية إلا أنه كان دائم الحياد إزاء الملف النقابي.

هذا الموقف لم يخرج عنه التنظيم إلا في مناسبتين: الأولى عند تنظيم كل أحزاب المعارضة ندوة صحفية مشتركة للتشهير بتصفية الإتحاد والثانية بمناسبة توقيع راشد الغنوشي بيانا في المعنى نفسه.

والحقيقة أن للتنظيم كل المصلحة فيما كان يجري ويحدث، فعملية تفكيك الهياكل النقابية تتيح للتنظيم أحسن فرصة لاكتساب المواقع والتسلل إلى الهيكل النقابي في بنائه الجديد وحتى القديم ذلك أن سياسة القمع التي سلطت على المنظمة تجعل ابتلاعها واردا من طرف كل الذين يتمحور فكرهم حول التطرّف والعنف وفعلا كانت المكاسب القليلة التي جناها التنظيم في الهيكل النقابي راجعة إلى هذه الفترة بالذات.

## 3) التنظيم وأهل الكتاب

في محاولته البروز وفرض نفسه على الشارع السياسي وجد التنظيم عونا من طرف لعله لم يقرأ له حسابا في البداية يتمثل في بعض السفارات الأجنبية التي بدأت تتابعه باهتمام حال ظهوره.

لقد درجت في البداية بعض السفارات الخليجية على دعوة بعض رموز الحركة، ثم تحركت بعد ذلك سفارة الولايات المتحدة وكانت متبوعة بالسفارة الفرنسية، وصار من مقتضيات الموضة في الحفلات الديبلوماسية أن يتخلل صفوف المدعوين التقليديين مشهد قيادة التنظيم في لباسها التقليدي الذي يجعل منها الظاهرة البارزة في الحفل. ثم انتقل التنظيم بعد ذلك من مجرد حضور حفل بمناسبة عيد وطني إلى حضور ندوات

للنقاش وتلبية دعوة عشاء من هذا السفير أو ذاك والدخول في ملتقيات للحوار داخل مباني السفارات الأجنبية حول خصائص الوضع في تونس والإفتراضات الواردة بالنسبة لتطوّره.

هذا الإهتمام الذي أولته سفارات أمريكا وأوروبا إلى التنظيم الإخواني في تونس، لم يكن ظاهرة منعزلة، بل جاء كنتيجة لقيام الثورة الإيرانية التي جعلت من تيارات الجماعات الإسلامية مصدر اهتمام ومثلما هو الشأن دائما في مثل هذه الأحوال، فإن كل طرف سيفكر ابتداء في توظيف الظاهرة لصالحه. وفعلا لم يمض على قيام الثورة الإيرانية غير عشرة شهور، حتى كشفت صحيفة واشنطون بوست الأمريكية عن وثيقة وجهتها وكالة المخابرات الأمريكية (س-أي-أي) إلى السفارة الأمريكية بالقاهرة لتطلب منها إجراء دراسة عن الصيغ الممكنة لتوظيف الجماعات الإسلامية لصالح الأهداف الأمريكية. وبالفعل تألف فريق عمل برئاسة الأستاذ الجامعي "ريتشارد ميتشال" وشرع في إجراء هذه الدراسة.

ولم يَكُن الفريق قد أنهى عمله في نوفمبر 1979 حتّى افتضح أمر هذه الدراسة، فتهافتت الصحف العربية على نشر الخبر الوارد في واشنطون بوست، وبعد ملازمة فترة من السكوت اضطرّت مجلة "الدعوة" التابعة للإخوان المسلمين إلى أن تنشره هي بدورها، لكنها تجنبت كل نقد للسفارة مقتصرة على التهجّم على رئيس فريق البحث ريتشارد ميتشال مركّزة على أصله اليهودي.

هذه الحادثة فرضت على التنظيم الإخواني في مصر أن يبيّن وجهة نظره الرسمية من موضوع التعاون مع الولايات المتحدة والخروج من الإبهام الذي لازمه حتى ذلك الوقت عندما كان يقتصر على بيانات إنشائية

تدين قوى الإستكبار في العالم وتلعن من يريد التعامل معها من أنصار التغريب ومحبّي العمالة.

عندها جاء تصريح عمر التلمساني المرشد العام للإخوان في حديث لمجلة الدعوة في عددها 43 لشهر ديسمبر 1979 وقد قال فيه:

"الأمريكيون هم أهل كتاب إنهم أقوى دول الأرض من الناحية المادية وعيونهم نافذة إلى أعمق أسرار دول الأرض ولا شيء يمنع الولايات المتحدة أن تبني تصرّفاتها على أساس العدالة الطيبة والإنصاف النزيه".

وكان سلفه حسن الهضيبي صرّح قبل ذلك في سنة 1954، بأنه على ثقة من أن الغرب سينعم بمزايا الإخوان المسلمين ويعرض عن اعتبارهم شبحا مفزعا كما يحاول البعض أن يصوّرهم.

فالموقف واضح وفتوى التقرب من السفارات الأجنبية والدخول معها عند الحاجة ـ لعبة التوظيف ـ فتوى مفتوحة فلا يبقى إلا السير على هديها ومن هنا جاء تهافت التنظيم على الظهور في كل الحفلات والمآدب والملتقيات لمد الجسور والإقناع بعدم الخوف من الدولة الدينية.

وليس من شك أن هذا التحرك الذي كانت الصحافة تنشر أصداءه كان يسبب للتنظيم بعض الصعوبات في هياكله القاعدية التي يمنعها تجذرها من استساغة مثل هذا التقرب من "قوى الشر والإستكبار"، وهو ما فرض على راشد الغنوشي جولات عبر الولايات للقاء أتباع التنظيم في اجتماعات سرية اعتاد أن يبدأها في وصف الحالة العامة في البلاد بقول أبي حامد الغزالي "لقد عمّ الداء ومرض الأطباء وأشرف الخلق على الهلاك"، كناية عن أن فساد الأوضاع يبيح التعامل مع كل طرف ولو كان كافرا للتعجيل بإقامة الدولة الدينية.

هذا التبرّم من الأتباع لم يوقف بالطبع مسار التنظيم في محاولاته مد الجسور مع كل الأطراف الغربية وسيجد عونا في ذلك من قبل بعض الهيئات التي كثيرا ما تتخذ أداة للتوظيف والإحتواء.

في الولايات المتحدة، تكوّنت سنة 1963 منظمة أعطت لنفسها اسم الجمعية الطلابية الإسلامية. المبادرة جاءت من منظمة الإخوان المسلمين الذين لجأ عدد منهم إلى أمريكا منذ خلافهم مع عبد الناصر، فكان إنشاء هذا الهيكل هو الأداة للعمل محليا والسعي لاستقطاب الشباب العربي الإسلامي الذي بدأت أفواجه تتدفّق بكثافة على الجامعات الأمريكية.

الجمعية ستكون طيلة سنوات محل صراع بين سنيين وشيعيين. لقد أنشئت في البداية من طرف الجناح الأوّل إلا أن كثرة الطلبة الشيعيين في الستينات وأهمية القيادات التي وجدت على رأسهم من أمثال ابراهيم يازدي وصادق قطب زاده الذين سيكونان بعد ذلك من أعضاد الخميني، جعل الكف تميل لصالح الفرع الشيعي، وهو ما سيحمل البلدان الخليجية على أن تأخذ الموضوع بجد ابتداء من سنة 1979 بعد قيام الثورة الإيرانية لافتكاك المنظمة ووضعها تحت قيادة سنية قريبة من هذه البلدان وإعطائها من الإمكانيات ومن المؤسسات والمصارف المالية ما سيجعلها تستقر في أيدي قيادتها الجديدة حتى نهاية الثمانينات.

القيادة الجديدة ضمت رجلين سيتعاون معهما التنظيم التونسي تعاونا وثيقا هما: محمود أبو سعود والتيجاني بوجديري.

الأول مصري النشأة تحوّل وهو شاب إلى ليبيا في عمل دعوي واقترب من الملك إدريس حتى صار مستشارا له إلى أن قامت ثورة الفاتح من سبتمبر فرحل إلى الخليج ومنه إلى الولايات المتحدة حيث تم تكليفه بالإشراف على الجمعية الطلابية الإسلامية.

أما الثاني فهو سوداني، جاء للدراسة في اختصاص الفلاحة بجامعتي تكسن ومادسون Tucson وMadison ثم أصبح عضدا للأول مكلفا بالإشراف على المركز الإسلامي في انديانابوليس Indianapolis وأقام سنوات عديدة في أمريكا إلى أن عاد الى السودان بعد تولي الجبهة القومية الإسلامية الحكم فأصبح من أعضاد حسن الترابي يشرف على منظمة الدعوة الإسلامية وعلى المركز الإسلامي الإفريقي وهما من المؤسسات المختصة في تنظيم عمليات التسرب والإختراق في إفريقيا.

الجمعية الإسلامية الطلابية في أمريكا سيبعث لها التنظيم التونسي كل سنة بقائمة في الطلاب المعينين لمتابعة دراستهم في الولايات المتحدة. والمعروف عن هؤلاء الطلاب أنه يقع توزيعهم على العديد من الجامعات إلا أنه مهما كان مركز التعيين، فإن الطالب الوافد على هذه المدينة أو تلك سيفاجأ عند وصوله بوجود من ينتظره من ممثلي الجمعية الطلابية، وتبدأ عملية تعارف وتسهيل وإحاطة. فما كان جاثما من المخاوف يتبدد وتنشأ الحالة النفسية المرتبطة بدفء العشيرة والإطمئنان إلى الأهل في محيط يبدو غامضا مجهولا وينطلق هكذا مسار الإنتداب الذي ينجح حينا ويفشل أحيانا.

ومن البديهي أن العناصر التي سيتم احتواؤها ستصبح بدورها مكلفة بالإحتواء والإنتداب ضمن الجمعية ترفع تقاريرها إلى التيجاني بوحديري المهندس السوداني وإلى التنظيم في تونس.

هؤلاء الطلاب سيستقر منهم من يستقر في الولايات المتحدة ويتحوّلوا إلى أدوات تسخير يستعملهم التنظيم في أغراضه الدعائية والتقرّب إلى اللوبيات الكثيرة العديدة في أمريكا.

# الكليات الخمس
# أو
# القيم الغائبة

هذه المسالك التي استعرضناها في التعبئة والإنتداب ماذا كانت تكوّن وحسب أي نمط كانت تخرّج أفواجا من الشباب؟

الفصل شتاء والوقت غروب والمكان هو دار المعلمين العليا للتعليم التقني بتونس العاصمة. الطلبة من أتباع التنظيم أو المتعاطفين معه كانوا في انتظار راشد الغنوشي الذي سيحاضر بينهم ضمن سلسلة اللقاءات التي اعتاد أن يجريها بين الطلاب خلال سنة 1979.

عندما قدم الأمير كان وقت صلاة المغرب قد حان منذ برهة، ومعلوم أن وقت هذه الصلاة قصير لأنه سرعان ما يدخل عليه وقت صلاة العشاء، لذلك كان لا بد من البدء بالصلاة، إلا أن المشكل هو أن قاعات المدرسة

كانت مغلقة ما عدا قاعة واحدة معدّة للإجتماع وهذه بها طاولات مثبتة مما يجعل الصلاة متعذرة داخلها أما فناء المدرسة فقد كان مبللا توزعت فيه برك صغيرة من الماء.

هذا الوضع أثار نقاشا، كيف يمكن إقامة الصلاة وهل تؤدى الصلاة بالأحذية أم بعد نزع الأحذية.

فرض هذا الموقف موضوع المحاضرة، فكانت يومها عن الكليات الخمس، وهو موضوع يلقن ويعاد لأتباع التنظيم في مختلف مراحل التكوين وبدرجات متفاوتة من التحليل.

والكليات الخمس هي المبادئ الخمسة التي تضبط سلوك الفرد في علاقاته بدينه وبمجتمعه والتي يمكنه على أساسها أن يكون رجل ورع وتقوى وهي كالتالي: حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ العرض، حفظ المال.

هذه المبادئ هي "القيم" الوحيدة التي يدعو التنظيم أتباعه إلى الإلتزام بها. ففي المرتبة الأولى يأتي حفظ الدين، وهو سابق عن المبادئ الأخرى بحيث أنه إذا اعترض المسلم حالة تضارب فيها مبدأ حفظ الدين مع مبدأ حفظ المال، وجب تقديم مبدأ حفظ الدين، وهكذا الشأن بالنسبة للبقية.

هذه المرجعية في تحديد السلوك الأمثل، تغيّب بالطبع المقاييس القانونية والأخلاقية الأخرى التي لا يمكن أن تنتظم بدونها حياة اجتماعية عصرية.

ولم يكن غائبا على التنظيم الإخواني التونسي أن المرجع الديني معتمدضمنيا في قوانين البلاد وتشريعاتها، ذلك أن القانون في النهاية ليس شيئا آخر غير مجمل المبادئ والقيم التي يفرزها المجتمع لتنتظم

حياته ويسهل تعايشه. والدين هو مصدر هام من مصادر هذه القيم إلا أن التنظيمات الإخوانية لا تقبل هذا التبرير وتفرض على أتباعها مرجعية جديدة تستأثر هي بوضعها لتقول للناس هذا حرام وهذا حلال، ولا يهم أن تتناقض في ذلك مع ما هو شرعي وما هو غير شرعي.

والخطر في هذا الوضع أن هذه الجماعات تحوّل نفسها إلى دار إفتاء، تستأثر بها وحدها وتقول للآخرين ليس لكم أن تقرّروا شأنا من شؤون دينكم، فأمر الإسلام ليس حقا مشاعا بين الشعب بل هو احتكار للجماعة الإسلامية.

فمحمد عبده رائد النهضة الفكرية الإسلامية ورمز جامعتها الأولى، يكون بذلك قد أثم في حق الإسلام عندما قرر أن لكل مسلم أن يفهم الله من كتاب الله وأن يفهم الرسول من كلام الرسول دون توسيط أحد من سلف أو خلف... لأنه ليس في الإسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه (المجلد الثالث من أعماله).

ومع محمد عبده نكون نحن قد أجرمنا كما أجرم مثلنا عبر الأجيال المختلفة كل الذين آمنوا أن الإيمان صلة مباشرة بين الإنسان وخالقه بدون وسيط ولا كهنوت وأن لا أحد يستطيع وفق ما جاء به الإسلام أن ينتصب حكما على إيمان العباد.

هذا في مستوى المبدأ.

أما في مستوى النتائج والإنعكاس على الحياة اليومية فماذا سيكون شأن المبادئ الخمسة؟

ويستغل الغنوشي هذا التصوّر القيمي العام في تلك المنظومة من الكليات الخمس المبنية على عبارة "حفظ" أي صيانة الدين والصحّة والعقل

والعرض والمال ليكرّس المفهوم الذي يريده وهو أنّ حفظ الدين ليس معناه فقط صيانته من خطر قد يتهدّده بل معناه أيضا صدّ الطريق أمام كل جديد والإعراض عن كلّ ما يخالف ما تقرّر الجماعة أنّه هو الدّين.

وهكذا يحرّف الغنوشي مفهوم الكليات الخمس الذي اعتمد عليه للإجتهاد ومجاراة العصر بما ليس في كتاب أو سنّة لتحقيق مصالح المسلمين ودرء المفاسد عنهم.

وسيثير هذا الموقف مشكلة للتنظيم عندما يفتي راشد الغنوشي سنة 1976 بتحريم الإدخار في صندوق الإسكان التونسي الذي تهافتت عليه على مدى عشرين سنة مئات الآلاف من العائلات تنجز من خلاله مشاريعها الإسكانية مما سيمكن البلاد من الرفع في عدد المالكين لمساكنهم في سنة 1988 إلى 78,6 بالمائة من المواطنين في واحدة من أنجح الثورات العمرانية الإجتماعية في العالم الثالث.

ولما كانت المزايدة والتصعيد صفة ملازمة للمنطق الأصولي، فإن حفظ المال لن يكون ذريعة فقط لتحريم التعامل مع البنوك في الإدخار والتوفير، بل الأمر سيصل عند البعض حدا من الهوس يفضي إلى تحريم التعامل مع البنوك حتى في المعاملات العادية واكتساب حساب جار فيها، وذلك بتعلة أن الأموال التي توضع في البنك تدعم الحكومة الكافرة.

على هذه الصورة البائسة يتكوّن خريجو المدرسة الإخوانية وعلى هذا الشكل يتربى فكرهم.

الصورة المكملة لهذه السلبية تكمن في الإنغلاق الذي يسود هذا الفكر إزاء كل قيمة حديثة أو مبدأ مستحدث مهما كان نبل المفاهيم والمقاصد التي جسمها هذا المبدأ، ومن ضمنها مفهوم الوطن.

في المحاضرة التي ألقاها يومها راشد الغنوشي في مدرسة دار المعلمين العليا للعلوم التقنية، وضمن عرضه للكليات الخمس التي تحكم سلوك الفرد المسلم، أوضح راشد نظرته لمفهوم الوطن وذلك من خلال تحليله لمبدأ حفظ الدين وما "يحتمه هذا المبدأ من انتصار للإسلام حيثما كانت له قضية"، والقضية المطروحة يومها هي قضية إيران.

وكان في تحامله على مفهوم الوطن أشد من مجلة المعرفة التي نعتت الوطن والقومية والإشتراكية بالوثنيات الجديدة استلهاما من سيد قطب، موضحا أن "لا تضامن للمسلم إلا مع دينه فهو يقف لنصرته حيث ظهر، ويهبّ لمقاومة أعدائه حيث وجدوا"، والإشارة واضحة للخلاف الذي بدأ يبرز بين تونس وإيران ومناصرة إيران على تونس.

ولكن أعظم البلية في تحامله على مفهوم الوطن واعتباره إياه من عمل الشيطان وصنع الإستعمار، أن ذلك النسف للقيمة الوطنية يصنع نفوساً ناشئة سهلة الإنقياد والإستدراج إذ لا ترتبط بوطن مجسّم واقعي، بل تظل مخدوعة بانتماء طوبائي إلى وطن أشمل هو دار الإسلام حيثما وجدت سواء في جزر المالايو وأقاصي الهند وأدغال إفريقيا متناسيا هكذا منطلقه الوطني التونسي الأصلي الذي بدونه تبقى العالمية الإسلامية أو إسلامستان، حسب تعبيرهم، مجرّد وهم.

ظاهرة التحامل على المفاهيم الجديدة ظاهرة عامة في التنظيمات الإخوانية، فالمرجعية الفكرية التي تنتسب إليها هذه الجماعات تحددت في وقت لم تبرز فيه بعد هذه المفاهيم فلا أقل من أن تنعت بالبدعة، هذا إذا لم تتحوّل إلى صنم وثني، وقد تجلى ذلك لدى كل التنظيمات دون استثناء. فحتى التنظيمات الإخوانية الفلسطينية التي كان ينتظر أن تكون نظرتها

إلى مفهوم الوطن أصوب وأعدل لحرمان شعبها من هذا الكيان الذي يكفل وحده للمجتمعات الحديثة حدا أدنى من العزّة والسيادة، فإنها لاتقوى على مخالفة الفكر الإخواني. فهذا مثلا صبري أبو ذياب وهو من قيادات الحركة الإخوانية الفلسطينية يصدر بيانا أحدث رجة سنة 1982 حلل فيه نظرة الإخوان إلى الأرض قائلا : "الأرض كل الأرض إما أن تكون أرض كفر أو أرض إسلام، فلا وجود لأرض عربية أو فلسطينية أو يهودية لأن الأرض كلها لله ولا مكان لتقديس الأرض، لأن التقديس لله وحده" أما عن الوطنية فهو يقول عنها إنها "لا تظهر إلا في الوسط الذي يغلب عليه الإنحطاط الفكري"(الهدف – دمشق 2-4-1984).

في مصر، أقدم عبد الناصر سنة 1956 على تأميم قناة السويس، فاستثار ذلك في الشعب المصري حماسة وعزة لا حد لها، وبدأ بعد هذا الإجراء عدوان ثلاثي على مصر اشتركت فيه اسرائيل وبريطانيا وفرنسا وهب الشعب المصري للدفاع عن أرضه إلا في مكان واحد هو سجن أبو زعبل حيث أودع أتباع تنظيم الإخوان المسلمين بعدما حاولوا قتل الزعيم المصري فهناك تجمع الإخوان في فناء السجن يهللون ويكبرون مرددين شعارا واحدا "الله أكبر ولا عدوان إلا على الظالم" (حماس: حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين – عبد القادر ياسين).

وبعد هزيمة 1967 واحتلال اسرائيل لسيناء مصر وجولان سوريا وقطاع غزة والضفة الغربية كان تعليق الشيخ أحمد ياسين زعيم الحركة الإخوانية في غزة "إن الهزيمة التي عاقت بالجيش المصري لم تكن إلاّ ثأرا لسيد قطب". (الأصولية الإسلامية – حسن حنفي).

لكن إذا صح أن مفهوم الوطن هو على هذا النحو من التصوّر عند التنظيمات الأصولية فكيف يمكن أن نفسر ظاهرة المقاومة التي تشنها

حاليا حركة حماس الإخوانية ضد قوات الإحتلال الإسرائيلي خاصة في غزة؟

هنا لا بد من التذكير أن التنظيم الإخواني الفلسطيني ظل منذ قيام إسرائيل سلبيا في موقفه من الإحتلال، وأن عرفات نفسه بدأ حياته بالإنضمام إلى التنظيم ثم خرج منه لأنه لم يَقْوَ على الصبر على الموقف، وظلت منظمة التحرير الفلسطينية التي مثلت تيارا علمانيا انصهر فيه المسلمون والمسيحيون من الفلسطينيين في عمل يستمد خلفيته الفكرية من المبادئ الوطنية وليس من المبادئ الدينية، ظلت هذه المنظمة تناضل وحدها بمختلف فصائلها إلى أن قامت ثورة أطفال الحجارة. وهذه الإنتفاضة أخرجت كظاهرة شعبية المقاومة من الإحتراف السياسي إلى نوع من التمرّد الشعبي المطلق، وعندها لم يقو التنظيم الإخواني على مواصلة التفرّج، فأعلن في بيان أصدره يوم 16-1-1988 انضمامه إلى المقاومة ونشأة حماس، فكان بذلك متأخرا عن قيام الإنتفاضة بحوالي أربعين يوما إذ بدأت يوم 8-12-1987.

وضربت حماس منذ نشأتها المقاومة الفلسطينية من خلف، إذ أصدرت ميثاقا جاء في شرحها الأسباب الموجبة للمقاومة "إذا وطئت قوات العدو أرض المسلمين، فقد صار جهاده فرض عين على كل مسلم ومسلمة تخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها والعبد بغير إذن سيده".

ولنتصوّر بعد هذا ما فعلته الصحافة الإسرائيلية بهذا النص: "والعبد بغير إذن سيّده" (حماس – حركة المقاومة الفلسطينية – عبد القادر ياسين).

لم يخف بالطبع على السلطات الإسرائيلية الغنم الذي يمكن لها أن تجنيه من بروز حركة في مجال المقاومة، تستند إلى مثل هذه الخلفية

الفكرية. لذلك فهي ستعمل جهدها لتعبّد الطريق أمام الحركة الجديدة، وذلك بقطع النظر عما يمكن أن تصل إليه هذه الحركة من عنف لأنها تعرف أن العنف الذي سيصيبها من هذا الجانب سيكون مردوده إيجابيا عليها، لأن المجتمعات الحديثة تقبل وفقا لقيم العصر الكفاح باسم الوطنية، أما الجهاد باسم الدين فإن اسرائيل تعرف أنها هي التي ستكون مستفيدة منه، وحماس تقدّم هدية نادرة لإسرائيل، لأنها أعطت مظهرا طائفيا لصراع سياسي.

والحقيقة أن الدعم الإسرائيلي للحركة الإخوانية في فلسطين بدأ منذ اليوم الأوّل للإحتلال. لأن المصالح الإسرائيلية لم تعدم الباحثين والإخصائيين العارفين بما يمكن أن تمثله هذه الحركات من توظيف غير مباشر لإسرائيل، وهل مأساة العالم العربي الإسلامي ترجع عموما إلى شيء آخر غير التوظيف لنقاط ضعفه من قبل القوى التي اكتسبت قوّتها من تغليب العقلانية والإحتراف الذكي لاستغلال نقاط ضعف الآخرين!

من هذا المنطلق نسجّل إقدام الحركة الإخوانية الفلسطينية سنة 1973 على إنشاء المجمع الإسلامي في غزة ليكون أداة إشراف على جميع المؤسسات والجمعيات الإسلامية وخاصة جامعة غزة الإسلامية.

وإزاء ذلك، "كانت سلطات الإحتلال ترعى المجمع في نشاطه فمنحته ترخيصا قانونيا وساعدته على مد نفوذه (حركة المقاومة الفلسطينية – عبد القادر ياسين).

أما عن حماس نفسها، فإن المعروف أن الحاكم العسكري الإسرائيلي الذي يرجع إليه بالنظر البت في أتاوات دائرة الأوقاف الفلسطينية، قد خصص الجزء الأوفر من هذه الموارد لحركة حماس.

ومن هذه الأمثلة وغيرها يتضح ذلك الإنغلاق المطلق الذي برهنت عنه الحركة الأصولية في تونس في رفضها للقيم والمفاهيم الحديثة، وشأن راشد الغنوشي في هذا هو شأن عبد اللطيف سلطاني الذي ينفي عن شهداء الجزائر صفة الإستشهاد لأنهم ماتوا من أجل الوطن وليس من أجل الله، وهو شأن صبري أبو ذياب الفلسطيني الذي يعتبر أن الأرض كلها لله وأن الوطنية انحطاط فكري.

ومن البديهي، أن ما قيل عن مفهوم الوطن يشمل في النهاية كل المفاهيم الحديثة الأخرى.

# بين السر والعلانيــــة

المرأة هي عقدة التنظيمات الإسلامية، بل هي ربما عقدة الفكر العربي الإسلامي. فقليل هم المفكرون في العصر الحديث ممن استطاعوا أن يتحدوا الصنم وأن يجهروا بمواقف تتعارض مع الرأي السائد وحتى الذين عرفوا بانتسابهم إلى تيار الفكر المستنير فإنهم كثيرا ما يركنون إلى مواقف تغلب عليها المجاراة والمسالمة وكم كانت حاجة العالم العربي الإسلامي شديدة خلال السنين الماضية إلى رجال من طينة قاسم أمين ونسيج طاهر الحداد تحدوهم الإرادة القوية وتملأ نفوسهم روح التحدي.

لقد عز الزمن برجال من هذا الحجم فسهّل ذلك في بلدان عديدة تحرّك الجماعات الإخوانية في خطة مشتركة غايتها إخلاء الشوارع من كل امرأة سافرة وملؤها بمشهد حجاب حزين يظنه أصحابه عنوان فضيلة وعفة.

في سعيه إلى هذه الغاية، تبنى التنظيم خطة كانت جمعا بين السر والعلانية ومعنى ذلك أنه سيتحرك على مستويين:

**المستوى الأول:** يقترن بالجهر، ويتجلى من خلال مواقف رسمية اتخذها التنظيم في أوّل ندوة صحفية عقدها يوم السادس من جوان 1981 وأعلن فيها أنه يطالب بصفته الممثل للإتجاه الذي يتطابق مع الإسلام، بمراجعة كل شأن من شؤون البلاد بما يتفق مع الهوية العربية والإسلامية ويتطابق مع الدين. وكان واضحا بالنسبة إليه يومها أنه يضع في مقدّمة ما يجب مراجعته مجلة الإحوال الشخصية وما تضمنته من تشريعات لفائدة المرأة.

يدخل أيضا في عداد العمل العلني، ذلك التوظيف الذي عمد إليه التنظيم للمساجد ليتخذ منها منابر للتشهير "باللباس المتفسخ والأجساد العارية" كما ورد على لسان الغنوشي نفسه خلال خطب جمعية متتالية في الفترة التي تولى فيها الإمامة بمسجد الحفصي بالعاصمة.

ودوما في عداد هذا الصنف العلني هناك تلك الضغوط التي مارستها الجماعات الإسلامية في الجامعة في سلوك يلجأ إلى البذاءة والترهيب للدفع إلى ما يسمّونه بـ "الزي الإسلامي" وفرض ما تسميه الجماعات بأسلمة الجامعة.

إلا أن هذه المستويات من النشاط كانت بطبعها محدودة النتائج فعدد المحجبات ظل مقصورا على أعداد زهيدة والظاهرة التي اكتسحت في بلدان أخرى الشوارع ومواطن العمل والمدارس ظلت في تونس مهمشة نسبيا بحكم تأصيل الإصلاحات وتربية جيلين من النساء على روح الحقوق والمكاسب الجديدة. لذلك كان لا بد للتنظيم أن يلجأ إلى أساليب جديدة تحقق له أهدافه لأن المجتمع الذي لا تتنازل نساؤه لن يكون مؤهلا للسقوط في المشروع الأصولي.

**المستوى الثاني**: انطلاقا من هذا المبدأ تكوّن ضمن المكتب التنفيذي السري للحركة جهاز نسائي ملحق بالمكتب الإجتماعي ومعنى هذا أن الإشراف الفعلي على الجهاز لن يكون للنساء بل هو شأن الرجال فمدير المكتب الإجتماعي هو صاحب هذا الإشراف وسيكون الأمر موكولا سنوات عديدة لمحمد العكروت المكلف خلال الثمانينات بالمكتب الإجتماعي ضمن المكتب التنفيذي للحركة.

هذا الجهاز النسائي، من اشترك فيه؟ وماذا كان عمله؟

خمس نساء سيتوزعن العمل في الجهاز النسا ئي السري وهن نبيلة النجار ونائلة بوزويتة وفاطمة الدعداع وجميلة النجار وآمال العمري. ولما كان العمل سريا فهن ستتخذن أسماء حركية فتعرفن بالأسماء التالية: سلمى، حميدة، فائزة، إيمان، آمنة.

مثل هذه الخلايا النسائية وجدت منذ ستين سنة، لما أنشأ حسن البنا أول فرع نسائي لتنظيمه وتعوّد على أن يلقي درسا أسبوعيا في هذا الفرع. وتم بعد ذلك تجميع هذه الدّروس في كتاب حديث الثلاثاء (إصدار مكتبة القرآن). ومرّت السنون وظلت الفروع متشابهة تتغير الأجيال لكن الفرع باق بمواصفاته القديمة.

ولما كان حرص التنظيمات الإخوانية شديدا على إنشاء مثل هذه الفروع النسائية فإننا نجد تلك الفروع عامة شاملة في كل مكان تكوّن فيه تنظيم إخواني، من جيبوتي إلى الهند ومن المغرب إلى اليمن وجدت خلايا النساء بأنماط متشابهة من النشاط وبدرجات جد متفاوتة في التوسّع والإنتشار.

في تونس كان التنظيم النسائي الأصولي شبيها إلى حد كبير بأحوال التنظيم المماثل في مصر خلال الستينات عندما كانت قبضة عبد الناصر مستحكمة في البلاد. معنى هذا أن الخلايا النسائية كانت ضعيفة، وتقتصر في الغالب على زوجات الإخوان وبناتهم وإخواتهم. هذا الضعف لم يستطع التنظيم أن يخرج منه، رغم أنه أولى القضية النسائية درجة كبيرة من الأهمية، إذ بادر منذ أوائل السبعينات بنشر الكتب التي تعد مرجعا قارا للفكر الإخواني في هذا الموضوع، مثل حديث الثلاثاء لحسن البنا الذي نشر ضمن سلسلة دار الإستقامة المستحدثة في أوائل السبعينات لتكون، إلى جانب دار الراية، أداة إغراق للسوق المحلية بالكتب الأصولية. كما اجتهد التنظيم لترويج كتــــب ابن تيمية، ومن ضمنها فتاوي النساء وكتاب محمد البوطي: إلى كل فتاة تؤمن بالله.

ولعل من أسباب فشل التنظيم في هذا المجال، أنه لم يحاول أن يتبع منهجا مستقلا يأخذ فيه بالإعتبار خصوصيات المجتمع التونسي كما تجلت بعد مرور ثلاثين سنة على الإصلاحات الإجتماعية التي سنت في بداية الإستقلال، لكن هل تستطيع التنظيمات الإخوانية أن تكون مجددة وهي التي حكمت على نفسها من الأصل أن تكون مقلدة؟ هل يمكنها أن تجرؤ على الخروج عن الخط الذي مثل بؤرة العقدة ومركزها في الفكر العربي الإسلامي؟

كيف لها أن تتميز في النقطة بالذات التي تتغذى فيها تصورات الدين بهواجس الجنس ونزوع التسلط؟

لكل هذه الأسباب جاء الخطّ الإخواني في تونس مكرّسا الخط المتعارف الذي حدّده حسن البنا وسارت عليه بعد ذلك كل التنظيمات وهو يرسم

للمرأة منزلة دنيا مستنقصة مستمدة من آثار أبو حامد الغزالي وابن تيمية ومن مثل امتدادا لهما من أمثال المودودي ومحمد البوطي وبهي الخولي.

فيما تمثل هذا الخط ؟

عند انعقادها لمحاكمة جماعة الجهاد في مصر، رأت المحكمة ضرورة الإستماع إلى بعض الشهادات لتتبين موقف الشرع من آراء مفتي الجماعة عمر عبد الرحمان ومن الوثيقة النظرية التي تأسس عليها التنظيم وهي "الفريضة الغائبة" فكان اللجوء إلى الشيخ صلاح أبو اسماعيل وهو من القيادات الأصولية التي احتلت المكان البارز وتولت في مجلس الشعب المصري تمثيل التنظيم الإخواني عبر غطاء حزب العمل.

وتاه الحديث أمام المحكمة حول الأحكام الشرعية بما فيها الأحكام التي تخص المرأة، وإذا بالشيخ صلاح أبو اسماعيل يثير موضوع المرأة الإسرائيلية التي أغارت بطائراتها على المواقع المصرية خلال فترة حرب الإستنزاف التي تلت هزيمة جوان 1967. وقد تم وقتها إسقاط هذه الطائرة ونزلت صاحبتها "بالبراشيت". ويوضح الشيخ صلاح أبو اسماعيل أن أحكام الشريعة لا تتبدل وأن الأمر يقتضي في شأنها واحدا من الأحكام التالية: يضرب عنقها جزاء وفاقا بما أتت من عدوان أو يجري استبدالها بأسرى مصريين، أو تدفع فدية مقابل خلاصها أو تباع أمة لأحد المسلمين وتظل لديه في منزلة الإستعباد يتولى بيعها بدوره إن شاء إلا إذا أصبحت أم ولد وعندها يحجر شرعا بيعها وتظل لدى سيدها حتى يموت فيقع توريثها إلى ولدها ومادام لا يصح شرعا أن يكون الولد سيد أبويه لأن الفرع لا يملك الأصل فإنها تصبح حرة.

هذه النظرة التي تصور الى حد " الكريكاتور" تصور الاخوان للمرأة هي التي نجدها معتمدة لدى التنظيم الاخواني في تونس.

في جامع سبحان الله بتونس اعتاد راشد الغنوشي القاء درس كل ليلة جمعة في حلقة مفتوحة للرجال والنساء، وبالطبع فالحجاب قائم بين الجنسين ورغم ان الحاضرات من النساء في مقصورة المسجد تتابعن الدرس ليلة الجمعة فان امير التنظيم كان يحرص على اعطاء درس خاص بالنساء ليلة الاحد، اسوة بحسن البنا الذي كان شديد الحرص على دروس يوم الثلاثاء وذلك شعورا بان البرنامج الاخواني لن يستقر ولن ياخذ شكله العملي في الحياة اليومية الا عبر اقبال مكثف من النساء.

عن هذه القناعة نشأت الخلايا النسائية، ووجدت ظاهرة الاميرات وهنّ في العادة طالبات، مررن بحلقات التكوين النسائية التي تبدأ بدروس المسجد المفتوحة للجميع ثم يبدأ الاستقطاب والدخول في مسار الانخراط في التنظيم، فيخرج التكوين عن المسجد ويتركز على حلقات في البيوت، شأنه شأن التكوين الخاص بالفتيان مع خلاف في مستوى البيعة لانها تكون مستثناة من المصافحة التي تتم بين الامير وبين التابع الجديد.

كان الانطلاق في توضيح دور المرأة في التنظيم من تاريخ الغزوات عندما كانت تخرج النساء لشد ازر الرجال وحثهم على القتال والعناية بالجرحى وتدبر شؤون المقاتلين.

من هذا الاستقراء لتاريخ الغزوات، ومن تصوّره لمنزلة المرأة في الاسلام، سيحدد التنظيم للمرأة دورا مزدوجا:

### 1) - دور حركي:

سيعمل التنظيم على الاستفادة قدر الامكان ممن نجح في استقطابهن

من النساء بتوظيفهن في اعمال حركية، منها القيام بدور عنصر اتصال في الجامعة في الحالات التي يسهل فيها على الطالبات التحرك بسهولة اكبر من الطلاب، وكثيرا ما يطلب ممن خطت مراحل متقدمة في التكوين التخلي عن الحجاب كحيلة حرب في مواجهة قوى " الكفر والاستكبار".

ومن هذه المهام القيام بدور الاحتواء والاحاطة واستقطاب كل من امكن من النساء اللاتي كان التنظيم بصنفهن كالاتي: نساء مؤمنات اهتدين الى سواء السبيل، ونساء من المؤلفة قلوبهن وهن يمثلن طينة طيّعة يلتحقن بالتنظيم عندما تتركز جهود الدعوة عليهن، ونساء ختم على قلوبهن فلا تعامل معهن الا بالمقاومة والشدة.

### 2) - دور في المجتمع:

هذا المستوى هو الذي تنكشف فيه المنزلة المزرية التي تحتلها المرأة في نظر التنظيم وكالعادة فان الحالات المزرية تقدم بخطب انشائية. من ذلك اكثار التنظيم من الحديث عن اكرام الدين للمرأة واعلائه من شأنها حينما امر بسترها وصونها في البيت، وهو خطاب قديم تجاهل فيه اصحابه مقاصد الدين ليركزوا على قراء تهم وفهمهم الخاص ومن ذلك ايضا الظهور بمظهر الحرص على راحة النساء وايهامهن بان الخلاص من المتاعب اليومية سيتحقق متى اخترن " الحل الاسلامي" اي الحل الذي يقتضي البقاء في البيت.

في شأن هذه النقطة بالذات المتعلقة بعمل المرأة، نشط التنظيم كثيرا لينشر على اوسع نطاق فكرة مسؤولية المرأة في خلق البطالة، ودأب مدة سنتين على توزيع كراس من وضع المكتب الاجتماعي للتنظيم بعنوان "رسالة الى اختي المسلمة" يعرضه على الناس كل يوم جمعة عند الخروج

من الصلاة للتبشير بأهمية دور المرأة في تربية الابناء وفي تخريج اجيال من المسلمين المتمسكين بدينهم والتلميح الى ان هذا الواجب تهون ازاءه كل الاعمال الاخرى، وان الخروج الى الشغل يجب ان يكون مرتبطا بحالات الضرورة القصوى.

على ان التنظيم التونسي كان مغلوبا على امره في بعض المسائل، فلم يستطع مجاراة المنظمة الأم مثلا في النقطة المتعلقة بتعليم المرأة والمعلوم ان التيارات الاخوانية ركزت في البداية على هذا الموضوع رافضة مبدأ التساوي بين الجنسين في التعليم، وان من آراء حسن البنا في" حديث الثلاثاء": «ان مهمة المرأة زوجها وأولادها، اما ما يريده دعاة التفرنج واصحاب الهوى من حقوق الانتخاب والاشتغال بالمحاماة فنرد عليهم بان الرجال وهم اكمل عقلا من النساء لم يحسنوا اداء هذا الحق فكيف بالنساء وهن ناقصات عقلا ودينا»؟

وأما ايران فمعلوم ان الخميني أوقف فيها مناهج التعليم القديمة واحدث نموذجا خاصا بالفتيات يتركز على تعليم الخياطة والشؤون المنزلية ويقلّص تعليم الرياضيات والعلوم، ويستثني بالنسبة للمرأة كل حق في الالتحاق ببعض الكليات مثل كلية الحقوق.

الجماعة الاسلامية في تونس لم تستطع تبني مثل هذه الدعوة لان انفجار التعليم كظاهرة عامة اقبل عليها الناس بنهم واقترانه بالرقي الاجتماعي والرفاه المادي قطع على التنظيم كل امكانية لمناقشة حق أصبح بديهيا، الا انه سيناقش مع ذلك مجالات العمل ويحاول التقليص من حق عمل المرأة وحصره في وظائف التدريس والتمريض، والخدمات الاجتماعية والقاعدة لديه ان يكون العمل بقدر الضرورة وأن لا يكون قاعدة عامة وحقا شاملا يتساوى فيه الجنسان لان المكان الطبيعي للمرأة هو البيت الذي

يقدم على انه مملكة المرأة ومثابة النساء. ونظرا الى ان المنابع ظلت هزيلة في دفقها والصفوف ضعيفة في حجمها، فان التنظيم سيحاول الاستفادة من تجربة من يراهم نجحوا في هذا الباب ووفقوا في مسعاهم.

من هنا جاءت رحلة بعثة الجهاز النسائي الى السودان للتعرف على تجربة الجبهة القومية السودانية وسافر بالفعل وفد برئاسة محمد العكروت وعضوية كل من نبيهة النجار ونائلة بوزويتة وقد استمرت اقامة الوفد من الثامن والعشرين من سبتمبر الى السادس عشر من اكتوبر 1984 بعد ترتيب وتحضير من الحبيب المكني في باريس.

في الخرطوم التحق الوفد النسائي بمقر رائدات النهضة، وهو الواجهة النسائية لجبهة حسن الترابي وقضى بها اكثر من اسبوعين في تكوين سريع على الاساليب المتبعة في تأطير الوسط النسائي واحتوائه ولعل التنظيم التونسي اضاع في ذلك جهودا كان في غنى عنها لان الاساليب التي اثمرت في السودان في مجتمع تم اخضاعه لحكم تنظيم اصولي وفي وسط هيأته بساطته الى الخضوع والتسليم لم تكن مؤهلة لتثمر نفس النتائج في وسط عركته الحضارة وفي مجتمع انهكه الاحتكاك والتفاعل ايجابا وسلبا مع الغير.

ماذا كان يمكن ان تكون نتائج التتلمذ على مناهج تعتمد مبدأ دونية المرأة ونقصها عقلا ودينا وتتخذ من حديث الثلاثاء لحسن البنا دستورا يستمد فصوله من احاديث ضعيفة تنسب الى الرسول (ص) مثل " استوصوا بالنساء خيرا فانهن خلقن من ضلع اعوج فان ذهبت تقيمه كسرته فاستمتع بها على عوج ". ويعلق البنا على ذلك فيقول ان اعوج ما فيها رأسها او التأكيد بان "للمرأة عشر عورات، فاذا تزوجت ستر الرجل عورة واحدة فاذا ماتت ستر القبر العشر عورات".

كيف للتنظيم ان يكون ناجحا في دعوته وهو الذي كان مشدودا فكريا لاجتهادات غريبة لابن تيمية وكتابه فتاوي النساء، وقد سئل فيه ما حكم الاسلام في امرأة نصرانية بعلها مسلم توفيت وفي بطنها جنين له سبعة أشهر، فهل تدفن مع المسلمين أم مع النصارى؟

أجاب: لاتدفن في مقابر المسلمين ولا مقابر النصارى لانه اجتمع مسلم وكافر، فلا يدفن الكافر مع المسلم ولا المسلم مع الكافر، بل تدفن منفردة ويجعل ظهرها الى القبلة لان وجه الطفل الى ظهرها، فاذا دفنت كذلك كان وجه الصبي المسلم متجها للقبلة.

هذا الفكر المنغلق الذي انتفت فيه معاني الرحمة والاشفاق هو الذي اوقع الشعوب الاسلامية في قبر ظلت مدفونة فيه الف سنة، حتى اذا ما افاقت بعد ذلك وهمّت بان تنهض اصطدمت بهذا الغطاء السميك الذي نسميه جماعات اسلامية فانهارت من جديد.

# رؤيـــــة من الداخـــــل

حاولنا في الباب الاخير من الدراسة التعريف بالجانب التعبوي لنشاط التنظيم وصيغ تحركه في المجال القاعدي وفق البرنامج المرسوم لهياكل الدعوة وهو الاحتواء والاستقطاب.

ومن البديهي ان التنظيم كانت له حياته ونشاطه في مستوى القيادة. ورغم ان الحجب التي تحيط بهذا المستوى من الجهاز سميكة، فان المعلومات في شأنه لا تنعدم، وتصريحات العناصر التي نالها الاعياء من طول المسار، فانسحبت خاصة بعد سنة 1987 وتصالحها مع اوضاع البلاد في عهدها السياسي الجديد تسمح للناظر ان ينفذ لما كان يجري ويعتمل في صف القيادة من بداية الثمانينات الى خريف سنة 1987.

رجل هذه الفترة كان حمادي الجبالي الذي قفز الى القيادة بعدما كان مغمورا لان وجود الغنوشي في القيادة ووجود صالح كركر على راس ادارة التنظيم، لم يكن يتيح من قبل فرص البروز للجيل الثاني الذي تربى في حلقات التنظيم فمثل انموذج الانتاج المحلي للفكر الاصولي مختوما

بطابع مدرسة راشد في التعصب والعنف ومدرسة مزالي في تغييب البعد الانساني وتخريج الرّوبو.

حمادي الجبالي سيكون معاضدا بمكتب تنفيذي سيضم كلا من علي العريض والازهر نعمان ومحمد القلوي وعلي بوراوي وعلي الزروي ومحمد العكروت.

كل واحد من هؤلاء سيحمل اسما واحدا او اسمين حركيين. حمادي الجبالي سيعرف باسم وحيد ثم عبد الواحد وعلي العريض باسم جلال ثم فيصل اما الزروي فسيكون اسمه الحركي فارس ثم يتغير الى حامد في حين عرف العكروت باسم عياد ثم الحاج بينما حمل الازهر نعمان حركيا اسم صلاح وعرف على بوراوي باسم محفوظ.

هذه القيادة هي التي ستتولى تسيير الحركة من صائفة 1981 الى مؤتمر سليمان في سنة 1984. إنها ستجتمع سريا مرتين كل اسبوع برئاسة حمادي الجبالي واذا صادف ان تغيب هذا الاخير لسفر بالخارج او جولة في الداخل فان محمد العكروت هو الذي ينوبه في الرئاسة. أما اماكن الاجتماعات فكانت دوريا في منزل علي العريض بمنوبة او منزل الازهر نعمان بالمرسى.

من محاور النقاش في هذه الاجتماعات نشاط خلايا التنظيم في المناطق والاستماع الى عرض اسبوعي عن مسار العمل الدعوي في الجهات وحالات الاستقطاب وما يتبعها من إنشاء لخلايا جديدة خاصة في المعاهد التلميذية وفي الجامعة .

ونظرا الى ان الحركة تمثل القوة المؤثرة في المساجد، فانها اعتادت تخصيص باب من نقاشها الى الوضع المسجدي في البلاد مستعينة بما

كان يرد عليها من تقارير. وقد كان من خطتها في هذه الفترة العمل على توظيف عنصر او اثنين من عناصرها لربط علاقات صداقة مع امام كل مسجد، واتخاذ هذه العناصر اداة للإيحاء بمواضيع الخطب الجمعية، فاذا تحققت الاستجابة واصلت الحركة سعيها، وحوّلت المسجد تدريجيا الى مجال لنشاط التنظيم. وقد تصطدم الحركة احيانا بمعارضة من إمام المسجد فتلجأ عندها الى التصعيد باستعمال اساليب الضغط التي تصل احيانا الى عزله ومنعه من إمامة الصلاة.

من الخلايا التي كانت اعمالها تعرض بانتظام على هذه الاجتماعات، خلية الاعلام التي كونها التنظيم في بداية الثمانينات لاعداد البيانات التي توجه الى الصحف ونصوص المناشير التي توزع بصورة مباشرة، وذلك ضمن سياسة هدفها تكييف الرأي العام . هذه الخلية كان يشرف عليها علي بوراوي وهو عضو في المكتب التنفيذي ويساعده كل من عبد الوهاب الكافي ومحمد نجيب الخذيري.

قاعدة العمل في مستوى هذه الخلية، هي التعامل مع الرأي العام على أساس تغذية الشارع كل اسبوع بجملة من الشائعات التي يتوقع ان يكون لها وقع سلبي في تكييف الرأي العام بحسب ما يودّه التنظيم.

ولما كان المال والاتباع هما زينة الحياة عند التنظيمات فقد كان لابد للقيادة ان تكون لها اهتماماتها بالنواحي المالية، وكان محمد العكروت هو صاحب العرض الذي يقدم اسبوعيا في هذا الشان.

هذا المال توقفنا عند بعض مصادره من خلال التعريف بما كان يوظف على كل واحد من الاتباع، من اسهام في مال التنظيم بدفع خمس بالمائة من دخله الشهري او السنوي ودفع نسبة مماثلة من دخل المشاريع التي كان التنظيم يحث اتباعه على اقامتها وإسنادها قانونيا الى زوجاتهم

لتكون مصدر الدخل وقت المحن وعند انقطاع المرتبات. إلا ان كل ذلك وغيره من المصادر الاخرى لا يفي بالحاجة، لذلك كان من الطبيعي ان يفكر التنظيم في توظيف شبكاته ليقيم المشاريع الخاصة وكان من البديهي ان يتجه الى استغلال المناصب التي يحتلها اتباعه ليجعل منها مصدر ربح لان القاعدة هي ان كل تابع لابد ان يكون مفيدا للحركة يقدم لها جزءا من دخله ويسخر خدماته في المنصب الذي يحتله في الادارة لخدمة " الجماعة الاسلامية " وبذلك نشأت أكبر شبكة للتهريب في تونس.

وشبكات التهريب التي تقام على نطاق واسع، لا بد ان تتدخل فيها اطراف خارجية، وان تستدعي الاستعانة بمن عرف هذا الميدان واكتسب فيه الخبرة والعلاقات المطلوبة. وللتنظيم التونسي ارتباطاته القديمة مع التنظيم الاخواني العالمي لذلك كان لابد من ان يستعين بالتنظيم الأم ويمن يمثله في اوروبا. اما في تونس فالشبكة كانت جاهزة ومحورها هو البرني الورتاني رجل القمارق الذي كان يفاخر بانه قادر على ان يمرر كل يوم قطارا تركبه فيلة، كناية على ان مركزه في الجهاز القمرقي يسمح له ان يفعل ما يشاء اما رجل المهمات بين الداخل والخارج فسيكون في مرحلة اولى المدعو محمد صغير بكار، ثم يحل محلّه بعد ذلك المدعو سيد الفرجاني.

السيناريو المعتمد في هذه العمليات، كان ينطلق من تونس فباريس ثم فرانكفورت. ويتمثل في المبادرة عند الوصول الى العاصمة الفرنسية بالتزود بالمال لدى الحبيب المكني واحيانا لدى الازهر العبعاب، ثم التوجه الى المانيا حيث تكون هناك سيارة جاهزة أعدها المدعو كامل غضبان عضو التنظيم العالمي من ذوي الاصل الفلسطيني وصاحب التخصص في التعامل مع حركات الارهاب في شمال افريقيا .

السيارة ستحمل حسب الظروف والاحوال سلعا مختلفة من الالكترونيك الى الذهب وفي مرحلة اخيرة السلاح.

أصناف السيارات ستكون في الغالب من نوع "جيتا" و"اوبال" وذلك على الاقل بالنسبة لفرع الشبكة المتصلة بألمانيا، لان الشهية تكبر دائما في هذا المجال، والخطوات الاولى الحذرة تصبح اكثر جرأة عندما يتضح ان الطريق معبدة وان الربح الحاصل وفير. لذلك فان التوريد من المانيا سيضاف اليه توريد من فرنسا ثم من ايطاليا، وفي تونس تاخذ السلع مجراها في اسواق موازية وتنتهي أصنافها الثمينة لدى تجار من عائلة التنظيم وأتباعه، بينما يوجه الباقي الى اسواق التهريب التقليدية، مثل سوق نهج زرقون في العاصمة التونسية.

إن النشاط في هذه الشبكة سيكون مغريا الى حد ان ضابط المخابرات، عبد الله غريس، سينزل هو نفسه الى مجال التهريب، ويصبح مع سيد الفرجاني مورد بضاعة مهربة. والسيناريو هو التحول الى باريس والتزود بمال يدفعه بسخاء عناصر التنظيم هناك لشراء البضاعة التي تاخذ طريقها بعد ذلك الى تونس عبر نفس القناة.

المال الذي يقدم في باريس لتمويل هذه التجارة، كان دائما نقدا الا في حالة واحدة وذلك عندما سافر سيد الفرجاني الى باريس في شهر جانفي من سنة 1986 في مهمة كلفه بها محمد شمام لتوريد 500 مضغوطة غازية، وهي ضرب من ادوات الدفاع الفردي تستعمل من طرف اصحابها عند التعرض الى اعتداء فتؤدي الى اغماء الخصم بمجرد توجيه هذه المضغوطة نحوه والضغط على زر لرشه بغاز يفقد الوعي في الحال.

في باريس توجه سيد الفرجاني والحبيب المكني الى احدى المغازات المختصة في الحي التجاري في " اوبار فيلي" واشتريا سويا خمسين كيسا

يسع كل واحد عشرة مضغوطات غازية ودفع الحبيب المكني الثمن بواسطة صك بنكي وهي المرة الوحيدة التي غامر فيها الحبيب المكني بالدفع عن طريق صك بنكي في التعامل الخاص بالبضاعة المعدة للتهريب. وكالعادة وصلت البضاعة الى مرسيلية وهناك تولى البرني الورتاني ترتيب عملية تسريبها الى تونس.

أمر هذه الصفقة الاخيرة سينكشف عند افتضاح امر الشرطي يوسف الهمامي، لان تفتيش منزله سيؤدي الى العثور على كمية من هذه المضغوطات التي عهد له بإخفاء جزء منها على اساس ان منازل رجال الشرطة اماكن حصينة لا تثير الشبهات، مثلما سيتضح أن منازل بعض الاعوان من الحرس الوطني وضباط الصف في الجيش الذين وقع استقطابهم ستكون هي المخابئ لما سيحرص التنظيم على توفيره من اسلحة.

هكذا عملت شبكة التهريب على كل الاصعدة. أنشئت في البداية لتكون اداة لتوفير المال ثم تنوعت الخدمات وتاهلت الشبكة لوظائف جديدة متسعة سيكون من أهمها خلال سنة 1987 تهريب السلاح وتسريب القطع الحربية التي كان يشحنها كامل غضبان في سيارات موجهة الى تونس ويتولى البرني الورتاني تمريرها الى التنظيم الذي كان يجد فيها الرشاشات والبنادق المجهزة بالمرايا المكبّرة والمسدسات ذات الاجهزة الكاتمة للصوت.

هذا الجانب من نشاط التنظيم لم يكن يثيره حمادي الجبالي في الاجتماع الاسبوعي للمكتب التنفيذي لان القاعدة في توزيع الإعمال ضمن التنظيم هي قاعدة التخصص. ولعل من اهم الصعوبات التي تواجه الباحث عند محاولته فهم ما يجري في صلب التنظيم انه يجد نفسه ازاء هيكل خاضع في كل جزئية من جزئياته الى الشكل العنقودي، وهو يختلف كليا عن اجهزة التنظيمات التعبوية الحديثة. فرغم انه يشترك مثلا مع

بعض الاحزاب في اديولوجية ذات طابع دكتاتوري الا انه يظل مختلفا كليا معها في نوعية الجهاز الحركي. فالاحزاب اليسارية مثلا تخضع لتنظيم ذي طابع مركزي، تتوزع فروعه حسب أدراج هرمية وتكون كل درجة وثيقة الصلة بالدرجة التي تحتها أو التي فوقها. أمّا التنظيمات الاخوانية فان طابع السرية والصفة التآمرية وفلسفة الرفض للمجتمع وما يتبعها من شعور بالعيش في وسط معاد تظافر في مجمله ليولد عند هذه التنظيمات جهازا عنقوديا، تكون حبّاته مشدودة الى الغصن الام في العنقود، لكنها مؤلفة لخلايا صغيرة مفصولة عن الحبات الاخرى، وكل خلية مرتبطة بالعنقود بغصن صغير يسمى في التنظيم عنصر اتصال.

عنصر الاتصال بالجهاز العسكري سيكون منذ بداية الثمانينات محمد شمام.

محمد شمام خريج شعبة الرياضيات التي أعطت للتنظيم مع شعبة التقنية الأغلبية الساحقة من اتباعه. تم استقطابه منذ المرحلة الثانوية واختلطت لديه حقائق التنظيم بحقائق النظريات الحسابية في بداهتها وطابعها المطلق وتكرس هذا التكوين في كلية العلوم وافضى الى نحت عقلية سيعتبر راشد أنها مؤهلة كل الاهلية للقيام بدور عنصر الاتصال مع الجناح العسكري .

بدأ شمام خطته كعنصر اتصال ثم توسع دوره تدريجيا ليصبح صاحب الاشراف على هذا الجناح مع الاستمرار في اداء وظيفة الاتصال بين الجناح والقيادة.

لم يكن محمد شمام يحضر الاجتماعات الاسبوعية التي يعقدها المكتب التنفيذي، الاّ انه كان له لقاء أسبوعي مع حماد ي الجبالي في واحد من مقرات هذا الاخير في اريانة او منوبة او الحي الأولمبي.

المهندس حمادي الجبالي وأستاذ الرياضات محمد شمام كانا يجلسان ساعات للنقاش في تركيبة الجناح العسكري ضمن عنقود التنظيم ويبحثان بدقة نوعية الخلايا التي يتكون منها ويدرسان سويا عند نجاح عملية استقطاب جديدة قرار الالتحاق بهذه الخلية او تلك في شأن العنصر الجديد. كان كلاهما يكمّل الاخر في ملكات التنظيم والقدرة على التحرك السري، إلاّ ان حمادي الجبالي كان يشعر مع ذلك بالحاجة الى ان يكون له اتصال ومعرفة شخصية بافراد الجناح العسكري وربما لاعتقاده ان القيادة الجديدة في الحركة ينبغي الا تكون نكرة بالنسبة لاعضاء الجناح العسكري وان اتاحة فرصة للحديث مباشرة معهم من شانه ان يدعم الثقة، خاصة وان هذا الاتصال ياتي بعد مرور حوالي سنتين على سجن القيادة القديمة، وشعور الجبالي بانه قدم ما يكفي مما يثبت اهليته لقيادة الحركة وتحضيرا لهذا اللقاء تحرك محمد شمام في البحث عن المكان المناسب فكان اختياره على منزل في الزهروني تم تسويغه لهذه الغاية، واستقبل فيه الجبالي اعضاء الجناح العسكري في خلايا صغيرة واحيانا تتم المقابلة مع فرد واحد اذا كان يؤلف وحده خلية بحالها.

كان التنظيم يسير على هذه الحال وينشط في التعبئة وفي التهريب وجمع المال وفي تعميق الاختراق للمؤسسات العسكرية والامنية وكان في الآن نفسه يسعى لمد الجسور نحو محمد مزالي للاستفادة منه في تسريح قيادته المسجونة إلى أن تحقق له ذلك غداة أحداث الخبز، التي اندلعت في الثالث من جانفي 1984، رفضا للزيادات المشطة الطارئة على أسعاره.

بعد سبعة أشهر من هذه الأحداث خرجت القيادة القديمة وبهذا الخروج تكشفت بعض الحزازات والخلافات.

# مؤتمر سليمان

إن الإفراج عن راشد الغنوشي وأصحابه الذين رافقوه إلى السجن أفضى إلى وجود قيادتين في التنظيم: قيادة الجيل الأول التي مثلها راشد وكركر ومن معهما، وقيادة الجيل الثاني التي قادها حمادي الجبالي. الأولى تعتبر نفسها هي الشرعية وهي الممثلة لقرارات مؤتمر 1981 والثانية تعتبر أنها اكتسبت شرعية ميدانية وأن الجهاز القاعدي الموزع في الجهات أنس العمل معها وأصبح تماسك التنظيم مهددا بتواجد الفريقين جنبا إلى جنب دون حسم في الأمر والخروج بموقف واضح.

ومما زاد الأمور تعقيدا أن القيادة الأصلية تشكو في حد ذاتها شروخا بين أعضائها، ذلك أن خلافات حادة حصلت في السجن بين راشد الغنوشي وصالح كركر، نتيجة للمساعي التي بذلت لدى محمد مزالي للحصول على الإفراج ولرسالة الإستعطاف التي تم توجيهها إلى الرئيس السابق الحبيب بورقيبة لطلب العفو للمسجونين.

الرّسالة حررها عبد الفتاح مورو إلا أنه لم ينجز ذلك بصورة إنفرادية بل إن كل عبارة فيها جاءت نتيجة تشاور ونقاش بين العناصر القيادية الموجودة خارج السجن وبين راشد الغنوشي الذي تمتع طيلة بقائه في السجن بإمكانية التخاطب مع القيادة الجديدة لذلك اعتبر اصحابه المعتقلون معه أن الرسالة كانت صادرة عنه ومن هؤلاء صالح كركر فكانت هذه الرسالة سبب شجار حاد بين الغنوشي وكركر استعمل فيه الثاني ألفاظا نابية ضد الأمير وتعامل معه بعد ذلك بتحقير وازدراء ثم طلب من مدير السجن إسعافه بالسجن الإنفرادي حتى يبتعد عن الغنوشي.

هذه الخصومات هي التي فرضت مؤتمر 1984 الذي انعقد في سليمان.

## الأقنعة والأرقام:

مؤتمر سليمان ضم سبعين عضوا، حضروا كلهم إلى البلدة بصورة انفرادية وتم نقلهم إلى ضيعة زراعية على متن شاحنات صغيرة من نوع "404 باشي". كل عضو كان مطالبا أثناء الطريق بإغماض عينيه وعند الوصول يضع قناعا ويتسلم رقما يكون بمثابة الإسم بالنسبة له إلى أن يغادر المؤتمر.

في الخارج كان أعضاء الجناح العسكري والأمني يتولون تأمين اللقاء وكان لهم في الآن نفسه من يمثلهم في المؤتمر لأن الجماعات الإسلامية لا تفصل بين الدين والسياسة وبالتالي بين المدني والعسكري فالجهاد صفة مشتركة بين الجميع.

رئيس هذا المؤتمر هو علي العريض، وقد كان يسند الكلمة إلى الأعضاء بمناداتهم بأرقامهم فيتعارف بعض الأعضاء بأصواتهم أما

الأعضاء الذين يوجدون في خلايا موغلة في السرية مثل الخلايا الأمنية والعسكرية فإن الستار يبقى مسدولا عليهم.

صوت الشيخ مورو تردد في هذه القاعة مثلما تردد بالطبع صوت راشد وصالح كركر وفاضل البلدي وصالح بن عبد الله ومحمد شمام وعلي نوير وعبد الله الزواري ووليد البناني ومبروك الزرن والهادي الحاجي وعلي الساسي وعلي الحرابي، كما ترددت أصوات ممثلي الجهات مثل الحبيب اللوز عن صفاقس.

مشهد هذا الجمع الملثّم الذي يتعامل أصحابه بالأرقام، سوف لن يحرج الشيخ مورو. إن عفته لن يستفزها هذا المؤتمرمثلما أنه لن يستفز الشيخ فاضل البلدي الذي كان من أوّل من ارتبط ضمن التنظيم التونسي مع كامل غضبان تاجر الأسلحة الإخواني المستقر في ألمانيا.

الإثنان سيضمّان إليهما بن عيسى الدمني الذي كان يعمل في المكتب الإجتماعي ويشترك مع محمد العكروت في تنظيم رحلة النساء التونسيات إلى السودان لتتعلمن طرق الإحتواء والإستقطاب التي مكنت منظمة رائدات النهضة من بسط سلطانها على المرأة السودانية عندها سيعلن الثلاثة أن عفتهم استفاقت وأنهم يريدون إنشاء تنظيم يستثني العنف مع التظاهر بأنهم لم يكونوا على علم بحقيقة النهضة ولا اشتركوا ضمنها في أي عمل سري.

المجموعة الملثمة في سليمان، ستنصب قيادة جديدة وتعيد التنظيم إلى أيدي راشد الغنوشي وتتخذ عدة قرارات سيكون لها بعد ذلك أهمية كبرى خاصة قرار إحداث مركز شرعي في صلب الحركة للنظر في مدى تطابق قراراتها مع الشريعة الإسلامية.

## المركز الشرعي ومرجع الإفتاء:

منذ بدء الرسالات يحاول الإنسان أن يفهم دينه فيتيسر له ذلك زمن حياة الأنبياء والرسل لأنهم يتولون بأنفسهم شرح الدين الذي جاؤوا يبشرون به ثم تأتي بعد ذلك أزمنة متأخرة يقف فيها الإنسان بمفرده محاولا تدبر شؤون دينه. وعن هذا الموقف الأخير تولدت كل الحروب والفتن التي عرفت في التاريخ الإنساني بالحروب الدينية ومثلت مرحلة في مسار التطور البشري استمرت إلى أكثر من ألف سنة في تاريخ الشعوب المسيحية ولازالت مستمرة عندنا إلى هذا اليوم.

إن الخلاص لدى الشعوب التي اعتقت نفسها من هذه المرحلة اقتضى غلق الباب الذي كان يصل السياسة بالدين ويربط بين المصالح الدنيوية والمقاصد الدينية. لأنه لم يوجد في الماضي ولن يوجد في المستقبل خلط بين البعدين المادي والروحي إلا ويكون ذلك مؤديا إلى المحن التي أثخنت الإنسانية جراحا وأوقعت على الشعوب أشد مأساتها هولا.

آخر مثال عن هذا كان مطروحا على الجماعة الإسلامية في تونس من خلال الحرب بين العراق وإيران ومن خلال ما جد في مصر من هزات تمثلت في مقتل الرئيس السادات وفي أحداث أسيوط.

هذه الأحداث وغيرها أثارت مواقف دينية متناقضة ضمن علماء الإسلام، فمنهم من أفتى بشرعية موقف العراق ومنهم من أفتى بشرعية موقف إيران ومنهم من أفتى بكفر الفريقين.

وفي مصر وقف من العلماء من أفتى بتكفير السادات، ومنهم من نفى كفره وأكد إسلامه، ومن العلماء في الأزهر الشريف من أقرّ قوانين الأحوال الشخصية التي سنت في آخر عهد السادات ومن ضمنهم شيخ

الأزهر نفسه، ومنهم من أفتى بتناقضها مع الشرع نصا ومقصدا وحكم بخروج صاحبها عن الملّة.

وبديهي أن الحركة الإسلامية في تونس لم يغب عنها هذا الجدل بل إنها كانت في صلبه لأنها منذ البداية كانت وليدة تيار نشأ في المشرق، شأنها في ذلك شأن تيارات أخرى تمثلت في القومية والبعثية وكل الفروع المنشقة والمتفرّعة عن المنشقة، فنحن محكوم علينا في منطقة المغرب العربي أن نعيش مع شيء من التأخيرفي الزمن التيارات الناشئة في المشرق وأن نندفع فيها أحيانا اندفاع من يريد اللحاق بالأمام المعلم مع ما ينشأ عن ذلك من طفرة و غلوّ، وهو أمر لن نوفق إلى الحد منه الا بإنضاج العقول وتعميق الإدراك بنسبية الحق في دعوة كل إمام.

كان التنظيم يدرك أن أتباعه اختلطت عليهم السبل، وتسللت إليهم بذور الفرقة خاصة وأن الجدل تغذّى أيضا بشؤون داخلية تتعلق بالتفاوض مع مزالي، وبرسالة الإستعطاف التي كانت ثمن سراح القيادة. فكان لا بد من التعجيل بغلق الباب والعودة بالقطيع إلى الحالة البدائية التي يركن فيها الإنسان إلى حقيقة واحدة وينغلق عن غيرها من الحقائق. وسعيا لذلك تقدمّت القيادة إلى المؤتمر بمشروع إنشاء مركز شرعي، يكون مرجعا للبت في تطابق مسار التنظيم مع الشرع ومعنى هذا أن التنظيم أغلق باب الجدل والنقاش فيما يجد من أحداث، وسحب من أتباعه حرية التعامل مع وقائع الحياة اليومية وفق المنظور الشخصي والقناعة الذاتية لكل فرد فالقفل الذي أداره عضو التنظيم عند أدائه البيعة تعزز بقفل ثان اسمه المركز الشرعي.

هذا الإجراء سيكون بالغ الخطورة، لأنه سيسدّ الباب أمام كل تراجع ويغلق الفتحات القليلة التي تتسرّب منها بقايا رياح خارجية، مثل التي

مثلتها في المشرق جماعة مجلة "المسلم المعاصر" التي كان لها امتدادها في تونس من خلال جماعة مجلـــة 15 / 21 المنشقة عن التنظيم التونسي مع بداية الثمانينات.

ومعنى هذا الإجراء أن كل عضو في التنظيم سيتنازل عن حقه الطبيعي كإنسان في التفكير وإبداء الرأي والإهتداء إلى موقف شخصي بل سيتنازل حتى عن وجدانه وهو ميل غريزي حيواني له أثر في تكييف تفاعل كل كائن حي مع محيطه الخارجي.

والحقيقة أن المراجع الشرعية اقترنت بتاريخ كل دين بما في ذلك الدين الإسلامي الذي اعتمد في الأصل على رفض كل كهنوت وأتاح للمؤمن فرصة التعامل المباشر مع الوحي في نصه القرآني أو في نصه السني من أقوال الرسول صلعم وأعماله. لكن المؤسسة الدينية فرضت نفسها عبر التاريخ من خلال تلك الخطط المعروفة من إفتاء وقضاء وحسبة فضلا عن الإمامة وما أثارته من نقاش إلا أن بروز هذه المؤسسات عبر أحقاب من التاريخ الإسلامي أبقى للإنسان مجالا من الحريات لا ينكر، لأن هذه المؤسسات أبقت على حق الإختلاف وتركت للمسلم إمكانية الإختيار والإصطفاء وفرصة التبنى في كل قضية من القضايا لما يتناسب مع طبيعته ويتفق مع مصالحه. فكان المسلم يجد في اختلاف المذاهب وتنوع الإجتهاد يسرا ورحمة. تلك الرحمة التي وردت عبارتها في القرآن الكريم 79 مرّة هذا دون اعتبار لورودها بتصريفاتها اللغوية الأخرى في حين أن عبارة شريعة التي بنت عليها التنظيمات الأصولية كل مفاهيمها وتصوّراتها لم ترد مع تصريفاتها اللغوية إلا أربع مرات ضمن سياقات دالة على ارتباطها بمعنى النهج أو الطريق بمفهوم عام وليس اصطلاحيا.

إن التذكير بهذه الخصائص هام لأنه يتيح وحده فهم ما سيجري بعد ذلك من دخول التنظيم مرحلة الجهاد الممهدة للتمكين. لأن إنشاء هذا الهيكل معناه إعطاء التنظيم وحده حق تقرير ما هو شرعي وما هو غير شرعي في كل شأن من شؤون الحياة، وتجريد الأتباع من حق الإختلاف أو التميز في التقييم، ووضع نقطة النهاية لما كان يجد أحيانا داخل التنظيم من اختلافات في الرأي قد تكون ظاهرة صحية في أحزاب عادية ولكنها تتحول إلى ضعف خطير في جهاز سري.

ومن الواضح أن رسالة الإستعطاف التي وجهها التنظيم إلى الرئيس السابق الحبيب بورقيبة كان لها أثر مباشر في بعث الهيكل الشرعي الذي سيكون له وحده في المستقبل حق البت في شرعية مسار التنظيم أو عدم شرعيته. لكنه من البديهي أيضا أن بعث هذا الهيكل هو من طبيعة التنظيم ومن المتممات الحتمية للمنطق الذي يسوده. فالرسالة أحدثت لا محالة ردود فعل سلبية بالنسبة للتنظيم في عدة مستويات منها مستوى القيادة من خلال الخصومة التي أنشأتها بين راشد الغنوشي وصالح كركر، وفي مستوى هياكل التنظيم في الجامعة حيث اتخذ طلبة اليسار من هذه الرسالة فرصة لتعيير الجماعات الإسلامية بالكليات ورميهم بالتخاذل والعمالة. أمّا في مستوى الجهات فإن ردود الفعل كانت أحيانا عنيفة كما في جهة قفصة التي تحول إليها محمد العكروت للتهدئة والتذكير بأن الرسول نفسه عقد أحيانا صلحا مؤقتا مع الكفار والمشركين من الوثنيين واليهود إلا أن راشد الغنوشي وجد في هذه الإختلافات نفسها ذريعة لوضع الحجر الأخير في البناء الذي ما انفك يقيمه منذ 1969 ليجعل منه أداة للإنقلاب الإجتماعي والسياسي وفق المنظور الإخواني الذي بشر به حسن البنا ووضع برنامجه سيد قطب.

ولأن منطق الإنغلاق يتغذى من ذاته ويفرز حالات أكثر انغلاقا فإن التنظيم المنعقد في سليمان سنة 1984 سوف لن يكتفي بإحداث المرجع الشرعي الذي سيقول للأتباع أن له وحده حق تقرير ما هو حلال وما هو حرام وما هو صواب وما هو خطأ وما هو نافع وما هو مضر ويعطي لذلك أسماء "شرعي وغير شرعي"، بل إن التنظيم سيوصي أيضا، من خلال مؤتمره، بإعداد وثيقة تكون "هديا" للهيكل الشرعي في أعماله وأحكامه.

هذه الوثيقة عرفت فيما بعد باسم "الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي" للتنظيم الإخواني بتونس ويمكن اعتبارها القفل الثالث الذي سيختم على قلوب كل الأتباع في منظومة لن يكون فيها الإنسان إلا مجرّد "روبو" يتحرك عندما يعنّ للقيادة تحريكه ويفكر إذا كان لا بد من تسمية ذلك تفكيرا ضمن الدائرة التي رسمها التنظيم.

# الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي

ان وجه الاهمية في هذه الوثيقة يكمن في انها ستكون اول محاولة في تونس لتنظير فكر اصولي بعد ما كانت مهمة التنظير معهودة الى الكتب والاثار التي تبناها المؤتمر التاسيسي المنعقد سنة 1972 وابرزها "معالم في الطريق" وكذلك "في ظلال القرآن" وجل كتب سيد قطب وآثار حسن البنا .

ومعنى هذا ان الفكر الاصولي الذي نشأ في تونس كفرع من اصل مصري كان يعترف له بالتبعية والولاء سيكتسب من خلال هذه الوثيقة مرجعه الذاتي.

هذا المرجع الذاتي كيف سيكون؟

ان وثيقة "الرؤية الفكرية والمنهج الاصولي لحركة الاتجاه الاسلامي" هي من الوثائق القليلة التي تسربت من خزانات الحركة وخرجت عن إطار التوزيع السري على اعتبار انها خالية من كل طابع حركي، وأنها من نظير الكتب التي جرى تداولها عند الناس مثل "معالم في الطريق". وأنّ نشرها

والتعريف بها يمكن ان يكون من قبيل العمل الدعوي لذلك كانت الوثيقة الوحيدة التي جرى في شأنها جدال في الصحافة. إلا انه ليس من شك ان الوثيقة لم تسترع اهتماما كبيرا لأن جهل الراي العام بما كان يختفي وراء الرموز القليلة التي تعطي لنفسها اسم الاتجاه الاسلامي من حركة سرية وعدم المعرفة بظواهر الحركات الاسلامية وتاريخها في المشرق العربي لم يساعد على تكثيف الانظارعلى هذه الوثيقة وتركيز الاهتمام عليها .

"الرؤية الفكرية والمنهج الاصولي لحركة الاتجاه الاسلامي" هي من اشد ما اهتدى اليه الفكر الانساني من تنظير للعنف على اساس ديني. فهي استجماع لكل الطفرات القديمة والحديثة في مجالات التكفير، وكل التبريرات المبيحة للجهاد ضد المجتمع. ونظرا الى ان العنف الفكري يتغذى دوما من ذاته، فانه سوف لن يرحم أحد ا لا من الأحياء ولا من الاموات اذ سيشمل التكفير فرقا ونحلا اسلامية عديدة ويمتد ضمنيا الى دعاة ومفكرين ينزلهم التاريخ منزلة المنارات الهادية.

ماذا جاء في الوثيقة؟

- "الرؤية الفكرية والمنهج الاصولي لحركة الاتجاه الاسلامي" ضمت محورين. يتعلق الاول بتعريف مفهوم الإيمان عند الحركة ويتعلق الثاني بتوضيح تصورها للعلاقة بين الوحي والعقل أو بمعنى آخر بين النص وبين التطبيق.

في مستوى التفريق بين الايمان والكفر جاء في الوثيقة ما يلي:

"اننا لا نكفر مسلما اقر بالشهادتين وما يتبعها من ايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر وعمل بمقتضاها وادى

الفرائض( لا نكفره) برأي او معصية الا اذا اقر بكلمة الكفر او انكر معلوما من الدين بالضرورة او كذب صريح القرآن او فسره على وجه لا تحتمله اساليب اللغه العربية بحال أو عمل عملا لا يحتمل تأويلا غير الكفر".

النتيجة الاولى التي تستخلص من هذا التعريف هي أن المسلم الذي تلتزم الحركة بعدم تكفيره، هو المسلم الذي تجمعت فيه جملة من الشروط يمكن عرضها كالاتي:

1)- المسلم الذي اقر بالشهادتين وتوابعهما وعمل بمقتضاها وأدى الفرائض. ومعنى هذا ان ملايين التونسيين الذين لا يؤدون الزكاة أو لا يقيمون الصلاة هم كفار، تحق في شانهم اللّعنة ويتوجّب في خصوصهم الجهاد .

2)- الكفر هو حكم من أنكر معلوما من الدّين بالضرورة. لكن ما هو هذا المعلوم وأين تنتهي حدوده؟ فالمشكلة هنا أن المجال واسع وأن الحركة لم تتقيد بقائمة تضبط ما هو معلوم بالضرورة، وغفلت عمدا عن استعمال عبارة اصطلاحية، مثل أركان او التقيد بمجال مثل عبادات، وأبقت الامر عاما شاملا ليتيسر عند الحاجة تطويع هذا المبدأ واعتماده في التكفير الفردي والجماعي.

3)- الكفر هو حكم من كذب صريح القرآن. لكن ماذا نفعل في هذه الحالة مع كل الذين اهتد وا بدافع الغيرة على الاسلام نفسه الى اراء ومواقف جاءت مناقضة احيانا للنص القرآني ؟ فالشيخ محمد عبده الذي دأب رواد النهضة على تسميته بالشيخ الامام له أراؤه المعروفة التي تنفي وجود السحر، وتتناقض بالتالي مع حرفية النص القرآني. فهل يغرق الفكر في التطرف الى حد تكفير الشيخ الامام؟

4)- الكفر هوحكم من فسر القرآن على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية. إن النتيجة التي تستخلص من هذا الحكم شديدة في بساطتها لأنها تتمثل في تكفير ملايين من الأجيال المتعاقبة التي انتمت الى هذا المذهب أو ذاك من المذاهب الباطنية، وهي مذاهب عرف عن أئمتها انهم لا يقفون عند المعني الظاهري للنص ولا يرضون بالتفسير اللغوي في تحديد مدلول الايات، بل يلجؤون الى الاستنباط للانتهاء الى المعاني التي يرتضونها، وفق قراءة أنسها اتباعهم وتفاعل معها وجدانهم الديني على مدى قرون من أمثال الاسماعيلية والصوفية وغيرهم.

بل ان المذاهب السنية نفسها تصبح في عداد المذاهب الكافرة، لان الكثير من اهل السنة من يلجأ الى التأويل والاستبطان، خاصة في تفسير الايات المتعلقة بصفات الله والتي اتى فيها التشبيه مخلا بمبدأ التنزيه مما فرض التأويل إلاّعلى جماعة المذهب الظاهري.

ثم ما القول مرة اخرى في شان محمد عبده نفسه الذي فسر الطير الأبابيل على انها الجراثيم التي تفتك بالجسم وتتخذ بمناسبة الاوبئة شكل الابادة الجماعية فهل نكفره لموقفه الاول ام لموقفه الثاني!

5) – الكفر هو حكم من عمل عملا لا يحتمل تاويلا غير الكفر.

في هذا المستوى ينفتح الباب على مصراعيه لان التكفير اكتسب شرعيته لمجرد تاويل هذا العمل أو ذاك بأنه كفر وستدخل في هذا العداد كل الاعمال الموجهة ضد الحركة. وعلى هذا الأساس فان إمام المسجد الذي لا يساير الحركة، مثل إمام مسجد الكرم، والقاضي الذي يحكم في قضايا اتباعها، ورجل الشرطة وعمدة الحي كلهم ستوصف اعمالهم بالكفر ويستوجب الجهاد لمقاومة الرّدة.

ومن البديهي ان هذا المبدأ الاخير هو بيت القصيد في بنية التكفير التي اعتمدتها الحركة، لانه أسهلها توظيفا ضمن خطة سياسية استغلت الدين لصالحها واعطت لنفسها وحدها حق التحدّث باسمه. وعندها انقلبت المقاييس فبدل ان تكون مراجع التقييم السياسي هي مراجع الخطأ والصواب، تصبح هذه المراجع هي الكفر والإيمان.

فالخصم السياسي لن يقال له اخطأت او فشلت او تنكرت لعهودك وعجزت عن التسيير، بل يقال له لقد اتيت اثما وارتكبت معصية ووقعت في الكفر.

ذلك ما حدث يوم الثاني من اكتوبر1989 عند اصدار التنظيم بلاغا حكم فيه بتكفير وزير التربية لانه عقد ندوة صحفية شرح فيها مثلما اقتضت العادة مع بداية كل سنة دراسية الظروف المادية المتعلقة بالمجال التربوي والاصلاحات المزمع ادخالها على هذا القطاع، مع مايتبع ذلك من نقد للسلبيات وعرض للاخطاء. فاعتبر التنظيم ان عرض الوزير على الرأي العام نماذج مما كان يدرّس من نصوص موغلة في الانغلاق وحاثة على التباغض والحقد مع تجاهل روح الرحمة والتسامح، ضرب من السخرية بالدين، لانه ليس من حق الانسان ان يخاطب المسلمين بان دينهم ديـن رحمة وان فعل أصبح مستهترا بالدين مفصحا ضمنيا عن كفره ( جريدة الصباح 3 اكتوبر 1989).

هكذا أفضت عملية التنظير الى قرار التكفير، وأصبحت وثيقة "الرؤية الفكرية والمنهج الاصولي" المرجع في الحكم على الناس بانهم من المسلمين أو الكفار. فالانسان لكي يكون مسلما لم يعد تكفيه قناعاته الذاتية، لكنه لا بد ان يشهد له التنظيم بان اسلامه صحيح وفق التعريف الذي حدده والشروط التي وضعها.

صحيح أن التنظيم لم يصنّع مفاتيح للجنّة ليوزعها على اتباعه، لكنه وضع صكّا للايمان وفوّض لنفسه الحق في تقرير من المسلم ومن الكافر وسيتضح من خلال بقايا فصول الوثيقة ان زمرة الكفار في البلاد كثيرة، بل إن كل الناس من الذين لم يلتحقوا بالتنظيم هم كفار وما دام لكل زمرة زعاماتها فإن الريادة في هذا المجال ترجع في نظر التنظيم الى اللائكيين.

لفظ اللائكية جرى تعريبه في المشرق العربي بالعلمانية، إلاّ ان التنظيم في تونس سيحرص على الابقاء دائما في بياناته وتصريحات قياداته على اللفظ الأعجمي في سياق يتجه الى التحريف والإيهام بانه مرادف للإلحاد. والحال ان اللائكية او العلمانية هي تعبير اصطلاحي عن الفصل بين الدّين والدولة.

لقد ظهرت العلمانية منذ فجر النهضة العربية الاسلامية واكتسبت مراجعها الفكرية لدى علي عبد الرّازق منذ سنة 1925، وتواصلت مع تيار التنوير ممثلا في قيادات فكرية وفي زعامات سياسية. ولقد انفرد هذا التيار او يكاد بقيادة حركات التحرر في جل البلاد العربية الاسلامية وأعاد اصحابه للاسلام عزته في السيادة على أرضه بعد دحر المستعمر الأجنبي، واشتركوا اجمالا في تصور واحد يقوم على اعتبار ان الدين تتحقق غايته اذا ما ابتعد عن التسييس، لأن تسييس الدين معناه توظيفه للا نتهازية وخدمة الاغراض الشخصية فيصبح مطية للكراسي ويتلوث بمفاسد السياسة ويتأثر سلبيا باخطائها ودسائسها وتنعكس عليه جرائمها وقذارتها. وهل خسر المسلمون في الصورة اكثرمن الخسارة التي نالتهم من قيام الثورة الخمينية من خلال تلك المشاهد التي كانت تبث عن القاضي خلخالي وهو يبت في الجلسة الواحدة في عشرات القضايا دون نقض او تعقيب ولا يخجل من تسمية نفسه بالقاضي الاسلامي. كما لا

يخجل زعيمه الخميني نفسه من التصريح بان المحاكم الاسلامية لا تضيع حق احد، لان الذي يحكم عليه ظلما بالاعدام يكون مآله الجنة.

ان هذا التوقع للظلّم والفساد الذي ينشأ عن الخلط بين السياسة والدين، هو الذي دفع مثلا في مصر النحاس باشا الى ان يعترض على الطلب الذي تقدم به الشيخ المراغي شيخ الازهر في ان ينتظم في الازهر الشريف حفل تنصيب الملك فاروق عند توليه العرش بدعوى ان اليمين التقليدي الذي يؤديه الملك في هذه المناسبة يكون اشد دلالة من خلال هذا الموقع. فكان موقف النحاس باشا ان الملك فاروق سيؤدي اليمين تحت قبة البرلمان امام نواب الشعب ورئيس الوزراء المنتخب.

كان ذلك استبعادا للخلط بين السياسة والدين لأن الدين علاقة بين المخلوق والخالق والسياسة علاقة بين الحاكم والمحكوم. الدّين سمو وإطلاق ورحمة والسياسة مفاهيم ظرفية ومصالح ذاتية ومياه دكنة.

هذا الخلط افضى في تونس الى وثيقة "الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي" التي اعطت للتطرف الفكري حدا جاوز كل مظاهر العهر والدعارة التي وقع ويقع فيها الفكر الانساني من حين لآخر، ولنتابع ذلك في هذا الموقف الوارد في نفس الوثيقة التي جاء فيها ما يلي:

"على اساس الايمان بالتوحيد نحن لا نفّرق بين التوجه لله بالشعائر والتلقي منه في الشرائع، لا نفرق بينهما بوصفهما من مقتضيات توحيد الله وافراده سبحانه بالالوهية والحاكمية ولا نفرق بينهما لأن الانحراف عن اي منهما يخرج صاحبه من الايمان والاسلام قطعا".

ومعنى هذا أنه يخرج عن الاسلام بصورة قطعية لا تبقي مجالا للريبة والشك كل الذين اقاموا نظرتهم للدين على اساس تصور لوحدانية الله من

خلال افراده بالعبادة والسجود له وحده والتطهر من كل شرك واعتقدوا أنهم من المسلمين.

لقد افادنا التنظيم ان عبادتنا لا تجدينا نفعا وأننا في حكم من خرج عن الاسلام لاننا لم نجمع بين الشعائر والشرائع، اي اساسا بين العبادة وإقامة الحدود.

انها فكرة قديمة اعتمدها التنظيم منذ اليوم الأول من قيامه، عندما تبنت جماعة الاربعين في المؤتمر التاسيسي للحركة بمرناق كتاب "معالم في الطريق" مرجعا فكريا لها وتبنت الفكرة القائلة ان المجتمعات الحديثة مجتمعات كافرة وإن صلّت وصامت وحجّت الى البيت الحرام وذلك لانها مجتمعات اكتفت بالعبادات ولم تطبق الشريعة بما تضمنته من حدود واعطت لنفسها حق تشريع للقوانين، فكانت نظرا لقيامها بدور المشرّع في مقام من اشرك بالله ورفض مبدأ الحاكمية خارجا بذلك عن الإسلام.

لقد مضى على رجوع راشد الغنوشي من الشرق خمس عشرة سنة عاش فيها ضمن المجتمع التونسي بخصوصياته وادرك من خلال كل مشهد من مشاهد الحياة اليومية ان الوجدان الديني في المستوى الشعبي يجمع بين تجذر الايمان وبين التفاعل الايجابي مع الحداثة. إلا ان ذلك لم يغير شيئا من قناعاته الاولى لان من طبيعة الانغلاق الفكري ان يكتسب على الدوام مبرراته الذاتية، ثم ماذا يبقى لجماعة الغنوشي من مشروع تبشر به اذا توقفت عن اختزال الاسلام في الزواج بالأربع وقطع يد السارق ورجم الزانية المحصنة وجلد الزاني غير المحصن.

ولقد كانت الجماعة تلاحظ مع ذلك ان افكارها بعيدة عن الواقع وان الحياة اليومية تجري بحسب سنن مغايرة لاطروحات وثيقة "الرؤية الفكرية

والمنهج الاصولي " لذلك كان لابد للجماعة ان تكون اوضح في تحديد موقفها من هذا الواقع، فجاء في الوثيقة "نحن نرى ان الاوضاع السائدة بقيمها ومفاهيمها لا تحدد اوجه الفهم في النصوص القطعية كالتعدد في الزواج واقامة الحدود ومنع الربا".

ومعنى هذا ان الاجتهادات والفتاوي التي اعتمدت في تونس لاصدار مجلة الاحوال الشخصية بما تضمنته من حقوق للمرأة لا تندرج ضمن " اوجه الفهم " التي يقّرها التنظيم في تاويله للنصوص القطعية وكذلك الامر بالنسبة لاقامة الحدود او منع الربا حتى اذا ما اقتضى الحال غلق بنك الاسكان كما طالب بذلك راشد الغنوشي رغم ان فتاوي عديدة صادرة عن علماء اجلاّء في تونس او في مصر وآخرها الفتوى الصادرة عن دار الافتاء في مصر استبعدت صفة الربا عن الفائض البنكي العادي لما هو واضح من ان هذا التعامل ينفي صفة الاستغلال الموجبة للتحريم.

واذا كانت مثل هذه الجماعات التي تنفي على مجتمعاتها حق الرقي والنهضة وأهلية التجديد وصلاحية الفهم الذاتي لنصوص دينها، لا تجد حرجا في الاعتراض على كل رأي ورمي كل تحديث بالزيغ والكفر فما هو موقفها من تعامل الاقدمين مع النص؟

إن هذه القضية على جانب كبير من الخطورة لان الجماعات الاسلامية بما فيها الجماعة التي ظهرت في تونس اعتادت الظهور بمظهر المستأثر بالدين المنفرد بالتراث. إنها فكريا تمثل الماضي لكنها لا تمثل كل الماضي لان الحضارة العربية الاسلامية ما كانت لتشعّ وتصل الى تلك المراتب التي عرفتها من النور والاشراق لو اختنق فيها الفكر وذبل فيها العقل ذبوله عند هذه الجماعات. في العصور الاولى اعتاد المسلم على مدى ثلاثة قرون ان يتعامل مع دينه بتلقائية وجرأة كان اثرهما كبيرا في اذكاء الوجدان الديني

فتكونت تلك المدارس التي اعطت الاسلام ابلغ ابعاده الروحية والانسانية لانها انبنت على الايمان بنسبية الحقائق فهذا الامام الشافعي يسن فقها يعرف باسمه في العراق ثم يرحل الى مصر فيسن فقها جديدا لادراكه ان ما انتهى اليه من اجتهاد في وسط معين لا يصلح للوسط الجديد وهذا الامام ابو حنيفة يسال من قبل احد تلاميذه هل ان ما انتهى اليه من آراء يمثل وحده الصواب فيجيب انه ليس متاكدا من انه توفق الى الصواب في راي واحد من آرائه، وهذا ابن حزم وابن عربي يصلان في وصفهما للحب بمفهوم الوصال المادي بين الرجل والمرأة عند الاول وبالمفهوم الروحي الصوفي عند الثاني الى درجات من السمو والكمال قلما ارتقى اليها الفكر البشري.

إن هذا الدفق الرائع للفكر الديني كان يستمد مثله من الجيل الاسلامي الاول الذي تعامل مع النص الديني تعامل الاجتهاد والتوفيق مع الواقع اسوة بالقرآن نفسه في ظاهرة النسخ.

وقد مثل الخلفاء الراشدون قمة الاجتهاد، فكانوا أحق من يفهم روح الاسلام في الحركة والتجديد لمواكبة الواقع و متابعة احوال الناس واحتساب المستقبل فكان حرصهم دائما على قراءة النص وفقا لمقتضيات الواقع. فهذا عمر مثلا يلغي زواج المتعة وهو الغاء سيسري مفعوله على سائر العالم السنّي مع استثناء بالنسبة للشيعة الذين واصلوا تشريعه على اعتبار الاية "فما استمتعتم به منهن فأتوهن اجورهن" وقد اعتبر عمر ان احوال المسلمين قد تغيرت وان الاسباب الموجبة لتحليل زواج المتعة قد انتفت فشرّع التحريم رغم ان الاية لم تنسخ.

كذلك الامر بالنسبة للمؤلفة قلوبهم الذين خصهم القرآن بحكم ورد في سورة "التوبة" "انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة

قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله، والله عليم حكيم".

هذه الاية لم تنسخ في القرآن وقد عمل الرسول بمقتضاها باسناد جزء من الصدقات الى المؤلفة قلوبهم وهم حسب بعض المؤرخين من اهل الكتاب الذين لم يتخذوا موقفا معاديا من الاسلام في حين راى البعض الاخر ان التسمية تطلق على من هو حديث عهد بالاسلام، والمهم على اي حال ان جزءا من الصدقات كان يصرف لهم حتى قويت شوكة الاسلام زمن الخلفاء الراشدين فتم ايقاف العمل بهذا الحكم على اساس ان الاسلام لم يعد في حاجة الى الترشي حسب تعبير الطبري، اي دفع الرشوة استرضاء لهؤلاء القوم.

ومن اجتهادات عمر ايقاف العمل بآية الغنائم التي تخول للفاتحين الاستيلاء على الاراضي المفتوحة وكان من تطبيقاتها أراضي خيبر، فلما تم فتح اراضي السواد، أي اراضي العراق ومصر، التي تستند فلا حتها الى الري اتضح ان توزيعها على الفاتحين سيفضي الى نتائج سلبية واختلف الصحابة في الامر بين اهل النقل المطالبين بتنفيذ حكم القرآن وسنة الرسول وبين اهل الاجتهاد ممن راوا ان واقع اراضي العراق يختلف عن واقع اراضي خيبر وكان عمر الى جانب الرأي الثاني مع علي ابن ابى طالب ومعاذ بن جبل فتوقف العمل باية سورة الانفال التي جاء فيها " واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله" وذلك تطبيقا لمبدأ " جلب المصالح ودرء المفاسد " على اعتبار ان الشريعة لا تطبق لذاتها بل لتكريس مبدأ المصلحة.

وكذلك الشأن في حكم ايقافِ العمل بالآية التي تقتضي قطع يد السارق "والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بماكسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم". وقد اجتهدت الجماعات الاسلامية في دفاعها على العمل بقطع اليد في التذكير بان عمر بن الخطاب اوقف العمل بهذه الاية في عام الرّمادة الذي ساءت فيه احوال الناس وانتشرت المجاعة. إلاّ ان هذه الجماعات التي لم تجد في العادة ما ترد به على الحالات الاخرى اغفلت بالنسبة للحالة الاخيرة ان عمر لم يوقف تطبيق حكم قطع اليد على السارق الجائع وحده بل اوقفه على الجميع، وعهد عمر هو تاريخيا عهد الفتوحات الكبرى المتبوعة بالثراء والغنائم المتدفقة على الحجاز.

ان هذا الجيل الاسلامي الاول كان في تعامله مع النص القرآني يرجع الى أسباب النزول ويقارنها بالواقع المتغير، ويقرر ما اذا كان الحكم الوارد في النص مؤقتا تجري عليه قاعدة النسخ أو دائما.

هذه الجرأة التي برهن عليها الخلفاء الراشدون من خلال مواقف واجتهادات عديدة كيف سيقف منها التنظيم التونسي.

لقد اعتاد التنظيم ادانة حكام اليوم، شانه في ذلك شان كل الجماعات الاسلامية الاخرى الرافعة للواء الارهاب بصوره الفكرية واشكاله المادية لكن ماذا يمكن ان يكون موقفه في وثيقة تنظيرية من اجتهادات الخلفاء الراشدين؟

ان وثيقة "الرؤ ية الفكرية والمنهج الاصولي" ستجيب بصورة غير مباشرة عن هذا السؤال وستقر في هذه الاجابة مبدأين اساسيين يتولد الثاني عن الاول:

لقد جاء في الوثيقة، "نحن نؤمن بعمومية الخطاب التشريعي ولا نرى اختصاص النص بظروف نزوله واسبابه".

كما جاء فيها ايضا "ان عمومية الخطاب بالوحي تقتضي ان يتعامل المكلفون به في كل زمن مع مقتضيات اللسان العربي الذي جاء في ضبط التكاليف بما يفيد العموم الزاما للانسان مطلقا في الزمان والمكان".

ان ما يستخلص من هذا النص ان التنظيم يعترض ضمنيا على كل البوادر الصادرة عن الخلفاء الراشدين في ايقاف العمل بهذه الاية او تلك من الايات القرآنية على اعتبار ان ما فيها من احكام يرتبط باسباب النزول ولا يتفق من حيث المقصد مع أوضاع طارئة وأحوال جديدة.

فالمبدأ واضح وهو يقتضي اضفاء الصّبغة المطلقة على كل كلمة وكل حرف ولا يبقى الا ان نستغفر لعمر بن الخطاب ونستغفر لبقية الخلفاء الذين اعطوا للاسلام فهما يقوم على اعتبار عامل المكان وعامل الزمان، ونستغفر للزبير بن العوام وبلال بن رباح الذين ناقشا عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وعلى بن ابي طالب موقفهم في رفض توزيع أراضي العراق ومصر على الفاتحين ثم انتهى بهما الموقف الى التسليم بصحة الرأي الاول، واعتبار ان النص القرآني الذي طبق على اراضي خيبر في خصوصياتها الضيقة لا يمكن ان يطبق على اراضي دجلة والفرات والنيل وأن النص كان مقيّدا بظروف نزوله ولا يتعداها الى ظروف اخرى.

ويقي ان نستغفر اخيرا للجيل الاول من المسلمين الذين حرموا من زواج المتعة وملكية اراضي مصر والعراق ومن مشهد الأيادي المقطوعة وصدقات المؤلفة قلوبهم ثم لم يتحركوا في ثورة ولم يعلنوا عصيانا ولا رموا عمر بن الخطاب بردة أو كفر.

هذه الشمولية التي تشبثت بها تنظيمات الجماعات الاسلامية في موقفها من النص دون اعتبار لموقف المسلمين الاوائل وما انبنى عليه من تفتح ورحابة وتلقائية هي التي توضح ان الاصولية عند الجماعات

الاسلامية الحديثة هي أصولية القشور التي تقف عند الشكل ولا تتعداه الى الجوهر، لان الاصولية في مفهومها الحقيقي تقتضي ان يعيش المسلم اسلامه كما عاشه الجيل الاول، اي بنفس الحالة الفكرية ونفس الحس العملي، وعدم التفريط في تلك الملكة الرائعة التي كانت لهذا الجيل في التعامل مع الواقع واعتبار ان الدين لا يمكن ان يتعارض مع الذكاء او يتجه الى كبت العقل.

إلاّ ان منطق الجماعات الاسلامية لا يتيه في هذه المزالق، إنه منطق "الربو" او الانسان الصناعي الذي يخضع كليا الى مبدأ الالية، فهو يرفض التعقيد ويرفض الخصوصيات والاستثناءات ويعتمد القواعد العامة ولا شيءغير القواعد العامة.

ومن هنا فان القاعدة العامة الاولى ان الاحكام لا تخضع لمفهوم الزمان والمكان ولا ترتبط باسباب نزولها.

القاعدة الثانية هي التي وردت في الوثيقة في الجملة التالية "إن العبرة في الخطاب بعموم اللفظ لا بخصوص السبب".

وهذا معناه ان كل ما ورد في القرآن والحديث من أحكام يعتبر نافذ المفعول حتى اذا كان في الاصل متعلقا بغير المسلمين، لان العبرة كما تقول القاعدة بعموم اللفظ.

ان الامر يتعلق هنا بقاعدة أصولية متأخرة زمنيًا ومرتبطة ببداية التراجع الذي سيصيب الفكر الاسلامي مع أواخر القرن الثالث، ومفادها ان الاحكام الواردة في القرآن والسنة تكتسي، إضافة الى شموليتها في الزمان والمكان، شمولية في التطبيق حتى اذا ما كانت واردة في مخاطبة أقوام من غير المسلمين.

ان هذه القاعدة ستكون حجر الزاوية في بناء التنظيمات الارهابية لان هذه التنظيمات ستوظف، انطلاقا من هذه القاعدة، آيات وردت في مخاطبة اليهود لتوسع حكمها على المسلمين ومن ضمنها الحكم الوارد في سورة المائدة التي جاءت فيها "ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون".

ان التنظيم التونسي لا يختلف في هذا عن تنظيم الجهاد في مصر وراشد الغنوشي منظر الجماعة الاسلامية في تونس، يلتقي على مستوى واحد مع عمر عبد الرحمان مفتي الجماعةالمصرية، فكلاهما اقر القاعدة المعلنة "ان العبرة في الخطاب القرآني بعموم اللفظ لا بخصوص السبب". ويلتقي الاثنان مع ذلك الفريق الذي ادمى المجتمعات الاسلامية ولا يزال بكل قطر من أقطارها.

الآية التي ستعتمدها هذه التنظيمات لتشريع الاغتيال السياسي والثورة على الحكام وتدبير المؤامرات، نزلت بمناسبة حادثة معينة، اتفق كل المفسرين في اثباتها وهي تتعلق بطلب توجه به اليهود الى النبي، صل الله عليه وسلم، كي يقضي في واقعة احتكموا اليه فيها ولكنهم اخفوا عليه حكم رجم الزاني الوارد في التوراة فنزل قوله تعالى " ومن لم يحكم بما أنزل الله فاولئك هم الكافرون". وقد اجمع القرطبي وابو الحسن الواحدي والسيوطي والبيضاوي والطبري على اعتبار ان الحكم نزل في اهل الكتاب، وانهم وحدهم المقصودون به. الاّ ان القاعدة المعلنة أنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، ستتخذ سندا لتعميم حكم هذه الاية وعند ذلك سيصبح حكام المجتمعات الاسلامية كفارا على أساس انهم يحكمون بدون تطبيق الشريعة كما تتصورها هذه الجماعات ويكونون بذلك مرشحين للاغتيال تحقيقا لارادة الله وتنفيذا لحكمه.

ان اعلان هذه القاعدة في تونس كان حريًا أن يوضح الموقف ويزيل الغموض لولا التأخير الذي عرفته البلاد في مجال الدراسات المختصة في التنظيمات الاسلامية والجهل بخصائص ومكونات الفكر الارهابي بدءا من مبرراته واسانيده الدينية الى مواصفات بنيته الحركية.

اخيرا كان لابد لهذه الوثيقة ـ لكي تكمل مفعولها ـ من ان تطمس دور العقل وتحد من تاثيره داخل التنظيم، فجاء باب العلاقة بين الوحي والعقل مؤديا هذا الدور محقرا قدرات الانسان في الانتهاء الى حقائق بملكاته الذاتية، موضحا ان الوصول الى الحقيقة يبقى مرتبطا عند الانسان بفهم نظام الكون وما تخضع له مكوناته من علاقة سببية في صلة بعضها ببعض، وان الله الذي انشأ هذا الكون على هذا النحو واخضعه لنظام السببية ينشئ ايضا الخوارق التي تبطل هذه العلاقة، الى غير ذلك مما هو اجترار لابي حامد الغزالي الذي رد عليه منذ القرن السادس ابن رشد، عند التذكير بان القول بامكانية نقض الله لنظام الكون في مستوى السببية، معناه في النهاية نفي لذات الالهية نفسها.

من هذا العرض يتضح ان وثيقة "الرؤية الفكرية والمنهج الوصولي لحركة الاتجاه الاسلامي" جاءت متممة للغايات التي بعث من اجلها المركز الشرعي المستحدث في مؤتمر 1984.

انها توفر ايديولوجيا تكرّس معاني التكفير وتمكن جماعة التنظيم من اقامة نظرية ذاتية تخولها وحدها الاستئثار بالإسلام.

اعطت الوثيقة لقيادة التنظيم صلاحية الإفتاء بتكفير من تشاء من خلال اعطاء تعريف للايمان يسمح باخراج من يريد التنظيم إخراجهم من الدين.

اتجهت الوثيقة الى طمس دور العقل لان الفكر عدو التطرف وعدو السرية لتشجيعه على الاختلاف وترجيحه للاعتدال.

وثيقة الرؤية الفكرية والمنهج الاصولي تتفاعل مع المركز الشرعي لتوفر الظروف للأمير للجمع وحده بين السلطة المادية والروحية وإعطاء الامارة مفهوم الإمامة فيمارس الامير سلطة الخليفة في التنظيم قبل ان يمارسها في صلب المجتمع.

اخيرا، تضمنت الوثيقة مبادئ كانت بمثابة جسور جامعة بينها وبين تنظيمات مثل التكفير والهجرة والفنية العسكرية والجهاد، مما يثبت انها في النهاية تعبير محلي يستجمع كلاً من "التوسمات" في تحقيرها وتغييبها العقل و"رسالة الايمان" في ادعاء الانفراد بالإسلام و"الفريضة الغائبة" في تبرير فكرة الجهاد. اما واضعها فهو الذي وقف فكريا وعمليا وراء اغتيال إمام جامع الكرم وجريمة باب سويقة ليحتلّ منزلة هي نفس منزلة عبد الكريم مطيع قاتل عمر بنجلون في المغرب والطيب الافغاني صاحب مذبحة قمار في الجزائر وعبد السلام فرج قاتل السادات وشكري مصطفى صاحب اختطاف ومقتل الشيخ الذهبي .

انها وثيقة معبرة احتوت من العنف ما سيضمن لها تاج الدم الذي يبقى في النهاية غاية كل فكر مريض.

# مـرحلة الخصوبة و مـرض القيـادة

مؤتمر 1984 أغلق كما اسلفنا كل الفتحات المتبقية في بناء التنظيم وسمح للغنوشي باستيفاء الشروط التي تهيئ له الامامة بمفهومها الديني المطلق لجماعة التنظيم. هذا الامر كان لا بد أن ينعكس على تركيبة القيادة الجديدة للحركة ممثلة في مكتبها التنفيذي فكيف كانت هذه التركيبة؟

أخذ راشد الإمارة وهو أمر طبيعي ومتوقع لكنه لمخذ في الآن نفسه رئاسة المكتب التنفيذي وهو أمر مغاير تماما لتقاليد الحركة التي كانت تحرص من قبل على الفصل بين خطة الإمارة وبين المكتب التنفيذي كجهاز سري للتسيير والادارة وأخذ أيضا قيادة المكتب السياسي العلني الذي مازال الرأي العام يعتقد أنه الهيكل الوحيد لمايسمّى بالاتجاه الاسلامي.

ان إقدام راشد الغنوشي على المغامرة بكسر النظام القديم وتجاوز الاحتياطات التي اعتاد التنظيم الالتزام بها، له بعض تفسيره في روح الاطمئنان التي بدأت تسود الحركة منذ أن نجحت في الحصول على

صراع قيادتها وفي المناخ العام الذي ساد الحركة منذ أن استعادت جسورها مع محمد مزالي ودخولها معه في تعاون وثيق سيتجلى خاصة عند انطلاق محاولة تفكيك منظمة الاتحاد العام التونسي للشغل. الا أنه ليس من شك في أن عناصر هذا التفسير تكمن أيضا في حرص الغنوشي على أن يكون في المستقبل "العرف" الوحيد، وأن لا تتكرر تلك الحالات التي يُجَادِلُهُ فيها هذا العنصر القيادي أو ذاك في شأن قرارات يرى هو ضرورة اتخاذها.

ومن هنا سيحرص الغنوشي أيضا على استبعاد العناصر النجومية من قيادة الحركة فالمكتب التنفيذي لن تسند فيه مسؤوليات لصالح كركر الرجل القوي في السبعينات ولا الى حمادي الجبالي رجل التنظيم فيما بين مؤتمر سوسة ومؤتمر سليمان، بل سيقتصر الغنوشي على أن يحيط نفسه في المكتب التنفيذي بعناصر من الصف الثاني، مع استثناء وحيد يتعلق بمحمد شمام الذي سيظل هو صاحب الاشراف على الجناح الخاص المؤلف من الجهاز العسكري والجهاز الامني والخلية القمرقية. أما بقية أعضاء المكتب فسيكونون على النحو التالي:

محمد الطرابلسي واسمه الحركي عبد الله سيكون مساعدا للغنوشي في الاشراف على ادارة التنظيم، وقد تولى نفس المهام قبل ذلك مع حمادي الجبالي. ومحمد القلوي عرف حركيا باسم بوزيد ثم نبيل وتولى مسؤولية الاشراف على العمل النقابي وعبر هذا العضو ستتواطأ الحركة في كل الاعمال التي قادها محمد مزالي بصورة مباشرة أو عن طريق صهره رفعت الدالي لضرب الحركة النقابية التونسية وسيتظاهر التنظيم الاخواني مرتين على التوالي بالاحتجاج على عملية التفكيك لكن كل هياكل التنظيم بالجهات كانت في الآن نفسه تصدر تعليماتها الى اتباعها بالتحرك

للمساعدة على انجاز هذا التفكيك والدفع الى خلق النقابات الموازية، وقد كان هذا التحرك جليا مثلا في مصانع المركب الكيمياوي لولاية قابس حيث ساهم اتباع التنظيم في ضرب الهياكل الشرعية بتسريب الشائعات وإحداث الانشقاقات بما يسر فيما بعد للحركة أن تتسرب للهياكل النقابية في هذا المركب وان تكون مشاركة في تأطير حوالي خمسة آلاف عامل وهو أمر لم يتحقق لها في منطقة أخرى خاصة بعد فشل محاولة التفكيك واستعادة الاتحاد هياكله الشرعية غداة السابع من نوفمبر.

بقية الوظائف والمهام الراجعة للمكتب التنفيذي لن تكون مسندة لأشخاص بل للجان من ذلك أنه ستتكون لجنة للدعوة ولجنة للعمل الثقافي ولجنة للعمل التلمذي ولجنة للعمل الاجتماعي. وتسند رئاسة هذه اللجان الى كل من زياد الدولاتلي المعروف حركيا باسم نجيب ثم بلقاسم والى جمال العوى (حركيا العفيف) ومحمد عون (يوسف) ومحمد العكروت (الحاج). وسيكون نسق التداول على رئاسة هذه اللجان سريعا بالشكل الذي لن يسمح لأي عضو من القيادة بالتحوّل الى مركز قوّة مع استثناء وحيد بالنسبة لمحمد العكروت الذي ستتأكد الحاجة لابقائه في مهامه نظرا لمعرفته بالشؤون المالية للتنظيم التي الحقت بالمكتب الاجتماعي.

بقي للغنوشي بعد أن إستعاد سيطرته الكاملة على القيادة، أن يتمم هذا العمل بإحكام سلطانه على القواعد في الجهات. ومن هنا شرع في بداية سنة 1985 في التجوال عبر مناطق البلاد للاتصال بعماله والتحدث الى قواعده. فزار كلاّ من سوسة وصفاقس وقابس ومدنين وقفصة والكاف وعمل خلال لقاءاته على اشاعة روح التعبئة والاستنفار مبشرا الأتباع بأن "النّصر آت لأن الله لن يخذل حزبه في جهاده ضد قرية كافرة وهو الذي حدثنا القرآن الكريم عن تدميره لقرى البغي والكفر".

حساباتها في مواصلة استثمار اجواء الرداءة والعقم والافلاس التي ميزت هذه الفترة من تاريخ البلاد. لقد عششت الحركة في اوضاع توفرت فيها كل الاسباب الموضوعية لنموّها لان نداءات الظلام لاتجتذب الشعوب الا في ساعات افلاسها وسنوات الثمانينات التي انتشرت فيها الحركة ونمت كانت سنوات الانهيار الاقتصادي والاحباط الاجتماعي الذي تجلت مظاهره من خلال تراجع قيمة الدينار وفراغ خزائن الدولة وغلق المصانع وتفاقم البطالة واللجوء الى فرض الزيادات المشطة في الأسعار وانتشار شعور الخوف من المستقبل وتضخم اعداد الشباب المتروكة على الرصيف لأن الدورة الاقتصادية دخلت بيت الإنعاش ولم تعد قادرة على جهد الاستيعاب. هذه الازمة بلغت درجة من الحدة كانت لابد أن تؤدي الى الإستفاقة.

بدأت الإستفاقة في شهر جويلية 1986 عندما اضطر بورقيبة الى ابعاد وزيره الاول ولم تشفع لهذا الاخير صفته المنستيرية التي اهلته وحدها طيلة ست سنوات لتقلد مسؤولية الحكم فالرجل لم يدفع ثمن احداث ثورة الخبز وماجاءت منذرة به من أفلاس وظل في الحكم رغم عقمه وعجزه لأنه كان آخر "آل البيت" وفق منطق سياسي غلبت فيه على النظام الجمهوري خصائص السلطان لكن السلطان نفسه لابد له من محاولة التصالح مع الواقع عندما تتعفّن الأوضاع وتصبح منذرة بالإنفجار.

عمال المناطق سيجدون في هذه الفترة من الثمانينات التي جاءت بعد سراح قيادة التنظيم وتزامنت مع عملية تفكيك المنظمة العمالية أخصب فترة بالنسبة اليهم، ومن هنا فإن خالد بوعصيدة ثم عبد الله الزواري سينشطان في الكاف بينما يتحرك في بنزرت عبد الرؤوف الماجري ثم عبد الكريم العباسي اما في تونس الجنوبية فنجد شكري بحرية ونجد الحبيب اللوز في صفاقس ووليد البناني ثم الصادق الصغيري في القصرين ومحمد الهادي بن مسعود في قابس وضو صويد في مدنين. هؤلاء وزملاؤهم في المناطق الاخرى سينشطون في مجالات الاحتواء والتعبئة وجمع المال وتكوين الخلايا مستمدّين من التحالف مع مزالي اسباب الاطمئنان خاصة وأن الرجل لم يتردد في الامر بايقاف العمل بالمنشور 108 الذي يمنع الزي الطائفي في المدارس وذلك على إثر المقابلة التي جمعته براشد الغنوشي" ورموز القيادة السياسية للاتجاه الاسلامي" في شهر اكتوبر لسنة 1985 فكان في هذه المقابلة وفي الإجراء الذي تلاها تعبير عن مدلول رمزي باطلاق يد الحركة وتكبيل الادارة ومنعها من التحرك.

إنها فترة كان فيها المجتمع التونسي مريضا مصابا في جهازه السياسي. فبدل أن تكون الدولة سفينة الأمان يستمد منها المواطنون الاعتداد والجرأة والاطمئنان، أضحت الدولة هيكلا مشرفا على الغرق لأن القائمين عليها أضاع بعضهم مع توالي السنين القدرة على القيادة وافتقر من يليهم في المسؤولية الى ابسط الخصائص والملكات الضروريّة لرجل الحكم، تلك فترة التعايش الثنائي بين الرئيس السابق الحبيب بورقيبة ووزيره الاول محمد مزالي.

من البديهي ان كل اختلال في علاقات هذا الثنائي كان من طبيعتها أن تغيّر جذريا الوضع السياسي العام في البلاد وأن تفسد على الحركة

حساباتها في مواصلة استثمار اجواء الرداءة والعقم والافلاس التي ميزت هذه الفترة من تاريخ البلاد. لقد عششت الحركة في اوضاع توفرت فيها كل الاسباب الموضوعية لنموّها لان نداءات الظلام لاتجتذب الشعوب الا في ساعات افلاسها وسنوات الثمانينات التي انتشرت فيها الحركة ونمت كانت سنوات الانهيار الاقتصادي والاحباط الاجتماعي الذي تجلت مظاهره من خلال تراجع قيمة الدينار وفراغ خزائن الدولة وغلق المصانع وتفاقم البطالة واللجوء الى فرض الزيادات المشطة في الأسعار وانتشار شعور الخوف من المستقبل وتضخم اعداد الشباب المتروكة على الرصيف لأن الدورة الاقتصادية دخلت بيت الإنعاش ولم تعد قادرة على جهد الاستيعاب. هذه الازمة بلغت درجة من الحدة كانت لابد أن تؤدي الى الإستفاقة.

بدأت الإستفاقة في شهر جويلية 1986 عندما اضطر بورقيبة الى ابعاد وزيره الاول ولم تشفع لهذا الاخير صفته المنستيرية التي اهلته وحدها طيلة ست سنوات لتقلد مسؤولية الحكم فالرجل لم يدفع ثمن احداث ثورة الخبز وماجاءت منذرة به من أفلاس وظل في الحكم رغم عقمه وعجزه لأنه كان آخر "آل البيت" وفق منطق سياسي غلبت فيه على النظام الجمهوري خصائص السلطان لكن السلطان نفسه لابد له من محاولة التصالح مع الواقع عندما تتعفّن الأوضاع وتصبح منذرة بالإنفجار.

# الجماعة الاسلامية و مشروع البدائل

اليوم كان شديد الحر بمدينة المنستير التي اعتاد بورقيبة ان يقضي بها فترة الصيف من كل سنة.

كان كل شيء يسير كعادته في صائفة سنة 1986 الى أن حزم بعض اعضاء الحكومة أمرهم وخرجوا من فترة التردد التي لا زمتهم على مدى سنتين فتوجهوا الى المنستير وطلبو التحدث الى الرئيس بورقيبة فيما لم يجرؤوا من قبل على محادثته فيه وفيما لم يعد بورقيبة قادرا على التنبه اليه بمفرده.

استعرضوا أمامه الارقام وكشفوا له صورة الانهيار الذي آلت اليه البلاد في اوضاعها الاقتصادية وعجزها المالي، وأطلعوه على انذارات المؤسسات الدولية وتقارير البنك العالمي، وأبلغوه آراءهم فيما ينبغي اتخاذه من تدابير لمحاولة التدارك وعجزهم في تحويل هذه التدابير الى مستوى التنفيذ، لأن وزيره الاول لا يؤمن بالارقام ويهزأ علانية من كل من يخاطبه بلغة المعادلات والخطوط البيانية وكشوف الأرصدة وآجال الديون.

تم الاعلان يومها عن إقالة محمد مزالي. هذه الإقالة مثلت بداية مرحلة جديدة في تاريخ تنظيم الجماعة الاسلامية التي اتخذت اسما علنيا هو الاتجاه الاسلامي.

البادرة الاولى التي سجلت عن التنظيم بعد إعلان خبر الاقالة تمثلت في اجتماع ثنائي انعقد على عجل بين رجلين من قيادة الحركة هما راشد الغنوشي الأمير ومحمد شمام صاحب الاشراف على الجناح الخاص.

ابتداء من هذه اللحظة، سيتحرك الرجلان سويا ويبادران بدعوة عمال المناطق الى اجتماع عاجل في تونس لم يحضره من القيادة سوى الأمير ورئيس الجناح الخاص، أمّا بقية القيادة من مكتب تنفيذي ومجلس شورى، فقد صدرت اليها الدعوة للتفرغ الى تنظيم مؤتمر جديد في أسرع وقت وانعقد المؤتمر فعلا بعد اسابيع بضاحية المنزه.

التحليل الذي اعتمد في المؤتمر هو ان الحركة غنمت كثيرا في الفترة الماضية، لكنها انتهت سياسيا الى مأزق ومعنى ذلك ان الوضع الجديد الناشئ عن خروج مزالي من جهاز الحكم يضع حدا لحظوظها في مواصلة الانتشار والاستفادة من ذلك التحالف الضمني الذي كان سائدا بين الطرفين.

دور محمد شمام في هذا المؤتمر كان رئيسيا، فهو الذي تولى طرح نظريات الأمير إزاء الوضع الجديد وما يمليه من مستجدات على الحركة. فذكّر ان هذا الوضع لا يفاجئ الحركة ولا يرهبها لانها ادخلت دوما في حسابها حصول تصادم جديد بينها وبين السلطة وان التحرك داخل التنظيم كان يتم دوما على ثلاثة أصعدة: هي العمل العلني عن طريق بعض الرموز القيادية، والعمل التعبوي عن طريق المكتب التنفيذي ومشروع البدائل في مستوى الجناح الخاص.

وفسّر محمد شمام ان هذا الجناح كان بطبيعته مبعدا عن الانشطة العادية التي يتحرك التنظيم في إطارها لكن هذا الجناح لم يكن مجمد النشاط بل كان يتحرك ضمن مستويين الاول هو مستوى الاستقطاب للاتباع الجدد والثاني هو مستوى الاعداد للبدائل التي ستعتمد عندما يدخل التنظيم الى مأزق في مستوى نشاطه التعبوي السري وتحركه العلني. وكان الجناح العسكري يعد على هذا الاساس البدائل الممكنة في صيغ متعددة تتلاءم مع مختلف الافتراضات.

مؤتمر المنزه لسنة 1986 سيتخذ قرارين:

الأول: المصادقة على وثيقة "الرؤية الفكرية والمنهج الاصولي لحركة الاتجاه الاسلامي" على اساس ان هذه المصادقة هي من اولويات الحركة لان المرحلة الجديدة التي تبدأ ستقترن بكثير من المصاعب وهو امر يحتم تجميع الصفوف وسد كل الفتحات الممكنة وهو ما لا يتحقق الا بالاستناد الى مرجع فكري واحد يرص الصفوف الى بعضها حتى في غياب القيادة.

الثاني: اعتماد الخطة البديلة المقترحة من الجناح الخاص المتعلقة بمشروع انقلابي للاطاحة بالنظام.

التوصية الصادرة عن المؤتمر في خصوص المشروع البديل تضمنت توضيحا في خصوص سبل الانجاز يقتضي تشريك الروافد الثلاثة لاتباع الحركة من عسكريين واعوان امن ومدنيين.

ومن البديهي ان هذا التصور لسبل الانجاز يستمد مبرراته من نقطتين الاولى ان العسكريين وحدهم لا يمثلون الكفاية والثانية ان القيادة الاصولية تحتفظ ذاكرتها بامثلة حديثة عن جماعات اسلامية اعتمدت مثلما حدث ذلك في باكستان على العسكريين وحدهم ثم وجدت نفسها بعد ذلك مهمشة لفائدة هؤلاء.

التوصية الثانية تعلقت بتعيين لجنة متابعة واشراف من المدنيين ضمّت كلا من محمد شمام والمنصف بن سالم وبلقاسم الفرشيشي وسيد الفرجاني. وذلك للتنسيق بين القيادة المدنية والجهاز العسكري ومتابعة عملية التحضير للمشروع الإنقلابي.

انطلاقا من هذه التوصيات جمع محمد شمام الجناح العسكري وابلغ اعضاءه قرارات القيادة المدنية وطلب تشكيل لجنة فنية تتولى وضع تفاصيل الخطة والبت في لمساتها الاخيرة انطلاقا من قرارات المؤتمر والاستعانة بالمشاريع القديمة التي بدأ طبخها منذ سنوات.

تكونت على هذا الاساس لجنة عسكرية فنية ضمت ضابطين من الجيش هما سامي الغربي والبشير بن احمد ومن ملازم من الحرس الوطني يدعى توفيق الماجري.

في الاثناء لجأ راشد الغنوشي الى تجميد نشاطه بشعوره ان تحركاته اصبحت مراقبة وان استمراره في التحرك يمكن ان يكون وخيما في عواقبه وافضى هذا الوضع الى عودة قيادة الصف الاول من امثال صالح كركر وحمادي الجبالي.

ولم تمض إلاّ بضعة أسابيع حتى فرض على راشد الغنوشي نظام الاقامة الجبرية خلال شهر اكتوبر من سنة 1986 فتاكدت سلطة القيادة الجديدة التي تالفت بسرعة في شكل مكتب تنفيذي جديد ضم كلا من حمادي الجبالي وصالح كركر وعلي العريض والفاضل البلدي ومحمد شمام وعلي الزروي.

عقدت القيادة الجديدة اجتماعها الاول في الاسبوع الاول من نوفمبر بمنزل حمادي الجبالي بالحي الاولمبي.

هذا الاجتماع ظل مفتوحا خلال 4 جلسات أفضى إلى جملة من القرارات الخطيرة اهمها اعتبار القيادة نفسها ملزمة بتحقيق مشروع

البديل الانقلابي الذي اقره المؤتمر في ظرف سنة انطلاقا من نهاية الاسبوع الاول من شهر نوفمبر 1986 وتولى محمد شمام في الحال ابلاغ اللجنة العسكرية الفنية هذا القرار كي تعتمده في خطتها.

المحور الثاني لهذا الاجتماع تركز على درس سبل تحريك الجهاز المدني السري للتشويش على النظام وجعل انظاره تتجه الى اضطرابات الشارع وتغفل عما يعده الجناح الخاص.

المحور الثالث تعلق بضبط خطة سماها صالح كركر خطة تنضيج الثمرة كناية عن خلق الشروط المناسبة لسقوط الحكم في ايدي التنظيم وتم في هذا المستوى ضبط مجالات التحرك فتقرر مثلما هو الحال دائما وقت الازمات تحريك الجامعة والمعاهد، كما تقرر ضرب الاقتصاد وافشال الموسم السياحي وتعبئة كل طاقات التنظيم. في حملة اعلامية تسهل على الحركة الصعود الى الحكم عند اقتناع كل الاطراف داخليا وخارجيا ان مفتاح الامن والاستقرار خرج من يد الدولة واصبح في ايدي التنظيم وعندما يشيع هذا الاعتقاد ويترسخ في الاذهان، يتحرك الجهاز العسكري لانجاز الخطة الانقلابية، وأعطى التنظيم لنفسه مهلة للانجاز اقصاها الثامن من نوفمبر 1987.

صدرت التعليمات الى عمال المناطق للاعداد لليوم الموعود واعلن علي الزروي المشرف الجديد على ادارة التنظيم النفير بين اتباع الحركة المدنيين من الذين مروا بمراحل التكوين الرياضي والعسكري او ادوا على الاقل الخدمة العسكرية وتم في العاصمة وحدها تسويغ ثلاثة منازل فسيحة يتسع كل واحد بإيواء 40 نفرا لتجميع العناصر المدنية المدعوة للمشاركة في العملية كما تم توظيف منازل بعض الاتباع خاصة منها الواقعة في مناطق منعزلة نسبيا مثل منزل البرني الورتاني في عين زغوان قرب مطار تونس قرطاج.

# تثويـــــر المـــــدن

في الجامعة وفي المعاهد تحركت خلايا التنظيم منذ ديسمبر 1986 في عملية تسخين تدريجي كانت غايتها فرض سنة بيضاء على الجامعة والتشويش على بقية الامتحانات في التعليم الثانوي وخاصة امتحان البكالوريا وجعل نواة الفوضى في التعليم منطلقا لفوضى اشمل في الشوارع حسب ذلك التصور الايراني الذي كان يداعب بعض القياديين.

سيناريو العصيان الشعبي، كما خطط له التنظيم، كان محددا ليوم 23 افريل 1987 على اساس ان ذلك التاريخ سيشهد مظاهرات في كل مدينة وفي كل قرية وان التظاهر سيكتسب ديناميكية ذاتيةتجعله يستفحل ويتجدد كل يوم ويساهم مع مرور الايام في توفير ظروف التمكين.

هذا السيناريو كان نجاحه محدودا جدا فموجة المظاهرات العارمة التي كانت تتسم في مخيلة القياديين تمثلت في مظاهرات صغيرة يتجمع فيها بعض المئات من الشباب عند الخروج من الكليات او المعاهد في تحرك

سريع عبر الشوارع ثم ان هذه المظاهرات اقتصرت خلال ذلك اليوم على مدن العاصمة وسوسة وقابس.

الا أن الخطر في هذا التحرك هو ان الرأي العام ظهر خلاله في موقف الجالس على الربوة وذلك لأسباب، منها:

أ) عدم افتضاح حقيقة التنظيم الاصولي كحركة سرية تعتمد المناهج الانقلابية وتقوم على جهاز حركي يعمل في الخفاء ويجمع بين الحركيين من المدنيين والعسكريين ورجال الشرطة واعوان القمارق واعتقاد الرأي العام ان الاتجاه الاسلامي هو مجرد تيار علني لظاهرة عامة هي ظاهرة الصحوة الاسلامية.

ب) شعور بالاعياء والاحباط ازاء تلك المشاهد المتكرّرة كل يوم والناطقة بعجز الحكم وافتقاده القدرة عن تصريف شؤون البلاد وتأمين حاجة المواطن الى الطمأنينة وعدم الخوف مما تخبئه الأيام لان الحكم غرق الى قمة رأسه في مأساة الشيخوخة بما فيها من وهن جسدي وضعف في الذاكرة وتقلص لملكات الفطنة والذكاء.

ج) من الأسباب التي أفسدت على التنظيم حساباته في جرّ البلاد إلى برك من الدماء واتخاذ تلك البرك منطلقا لتوسع جديد ملازمة جهاز الأمن موقفا يعتمد حفظ النظام مع استبعاد العنف الدموي وإبقاء التعامل مع المظاهرات في صيغ مقبولة كان لها أثرها الإيجابي على الرأي العام.

وقلماسجل في الان في العالم الثالث مثال عن بلد يتجدد فيه الاضطراب السياسي كل يوم على مدي الشهور وتخرج فيه المظاهرات أحيانا حتى بالليل كما حدث خلال شهر ماي من سنة 1987 والذي وافق شهر رمضان دون ان تسقط ضحية واحدة بين المتظاهرين او تحصل تلك

السيول من الدماء التي كانت دافعا في بلدان اخرى الى ارتماء الجماهير في احضان تنظيمات التطرف التي تعرف كيف تستغل الاحداث الدموية وتوظفها لصالحها.

هذا التعامل مع الظاهرة هو الذي أفضى الى افشال خطة تثوير المدن التي كان في حساب القيادة انها ستحصل باتساع دائرة التظاهر وانتشار العصيان المدني.

وكان من نتائج هذا الفشل، ان فقد التنظيم سيطرته على مجرى الأمور حتى في الكليات والمعاهد التي كان يظن انه سيحقق داخلها اهدافه في فرض سنة بيضاء يكون لها اثرها في إشاعة السخط بين الاولياء وبين الطلبة والتلاميذ وإقامة البرهان على عجز النظام عن ضمان دورية الامتحانات.

ولقد خسر التنظيم يومها الكثير من مواقعه، لان تطرفه في فرض حلول قصوى تفرض على جمهور الطلبة والتلاميذ التضحية بسنة دراسية كاملة لم يكن أمرا هينا. الاّ ان مشكلة جماعات التطرف الديني تكمن في الميل الى مفارقة الواقع والاعتقاد مثلا في مثل هذه الحالة ان الطلبة الذين يسهل جرهم الى اضراب قد يطول او يقصر يمكن اقناعهم بسنة بيضاء وعند ما تصل الامور الى هذا الحد تبرز موازين القوى الحقيقية في الجامعة ويتضح ان الاقلية تبقى في النهاية اقلية.

# الجهاز الاقتصادي وعقدة السياحة

تعليمات التنظيم الى خلاياه المدنية في الجهات يمكن اختصارها في عبارة وجيزة: "تعفين الوضع". ومن هنا كان المطلوب من هذه الخلايا ان تتحرك جميعا لاشاعة الفوضى وكان المطلوب منها ايضا اعطاء تحركها صيغا واشكالا تكون مؤثرة في النفوس لان الحرب القائمة كانت حربا سيكولوجية تمهد السبيل لمشروع انقلابي يطمح اصحابه الى تقويض النظام القائم ونسف المجتمع المدني.

ومن هنا كان من البديهي ان يقع التفكير في مدينة المنستير، فهي مسقط راس الرئيس بورقيبة وقرة عينه، وكان من المفروض لدى الراي العام ان المدينة تدين له بالولاء المطلق ومن هنا يترشح أيّ تحرك للتنظيم داخلها الى اكتساب قيمة الرمز التي لها مدلولها في الحرب النفسية ضد النظام.

على هذا الاساس جرى تحريك فصيل من شباب التنظيم ضمن الذين شملهم الاستقطاب وبدأ الاعداد في صائفة 1987 لعملية اراد لها اصحابها ان تكون جامعة لكل الرموز الممكنة. فالظرف المكاني هو المنستير، والظرف

الزماني هو الثاني من اوت الموافق لعيد ميلاد الرئيس بورقيبة والهدف المباشر هو أربعة من اهم النزل السياحية.

إن ما اصطلح على تسميته بعصابة محرز بودقة هو مجموعة من الشبان الذين ابتلعتهم طاحونة التنظيم في الإحتواء وغسل الدماغ. انهم في مجموعهم لا يشكون أوضاعا اجتماعية بائسة بل كانوا ضحية تنظيم اتقن توظيف عواطف الشباب في اندفاعه وحماسه، كما كانوا ضحية مدرسة تخلت عن مهمة التكوين الفكري وافقدت جيلا كاملا من التونسيين ملكة التوازن التي لا تنشأ إلاّ بتربية الروح النقدية وكانوا في النهاية ضحية لروح الرفض التي بدات تتكون ازاء مظاهر للحكم اقترنت بالعجز والإحباط.

تفاعلت كل هذه العوامل لتسهل على التنظيم تعبئة هذه المجموعة المؤلفة من: محرز بودقّة، فوزي سرّاج، فتحي جبران ومحمد شرادة، لدفعهم الى عمل ارهابي تمثل في تفجير قنابل موقوتة في اربعة من نزل مدينتي المنستير وسوسة مما افضى الى عدد من الضحايا بين التونسيين والسياح الاجانب.

تفجير هذه القنابل حدث يومها في كلّ من نزل الهناء بيتش، وقصر حنبعل وقصر قوريا وصحراء بيتش وكان ذلك بمثابة البرقية الموجهة الى شركات السياحة في العالم بالكف عن توجيه افواجها الى تونس وهكذا يتحقق الى جانب الغنم النفساني المرتبط بالظرف الزماني والمكاني غنم اخر مضاعف هو تجفيف خزائن الدولة من جهة وضرب قطاع تجمع كل التنظيمات الاصولية على رفضه وهو قطاع السياحة.

هذا الرفض للسياحة نتيجة طبيعية للفكر الذي قامت عليه هذه الجماعات لان التصوّر الذي يرسم للمجتمع نموذجا للحياة اليومية يقوم

على ملازمة المرأة بيتها والدعوة الى نمط من العيش اقرب ما يكون الى مظاهر الحياة في السنين الغابرة لا يمكن ان يقبل مشاهد تلك الجموع الزاحفة طوال العام من السياح الاجانب الذين يمثلون رمزا حيا للتغريب والكفر.

الا ان هذه التنظيمات وقفت عادة عند مستوى الرفض المبدئي لشعورها بما ترتبط به السياحة من منافع وإحساسها ان الظاهرة من خصائص العصر وانه لا سبيل لردها.

كان الامر كذلك الى ان اقدم التنظيم التونسي على هذه التفجيرات، فافصح عن غلو وتطرف وصل إلى مداه الاخير عن طريق الارهاب الاعمى الذي لا يكلف اصحابه انفسهم مؤنة تحديد الضحية ويقفون عند اختيار جنس الضحية وقديما كانت شعوب التخوم التي تعيش في أطراف العالم الاسلامي اكثر حكمة في تدبر علاقتها بمن يعيش قبالتها من الشعوب.

أما حديثا فان الامثلة متعددة عن نجاح بعض البلدان في تحقيق تنميتها بركوب السياحة واتخاذها قاطرة تجر الاقتصاد مثلما حدث في اسبانيا وقبلها في ايطاليا فهي بلدان توصلت بين الخمسينات والستينات الى تحقيق نهضتها دون اللجوء الى نمط في التنمية شبيه بمثال كوريا وتايوان اللتين ضحتا بجيلين واعتمدتا الستين ساعة عمل في الأسبوع.

هذه الشؤون تظل أبعد ما يكون عن تفكير الجماعة فمن طغى عليه الماضي لا يمكن ان ينظر بحكمة الى الحاضر، والحاضر لا تتصوره الجماعة الا من خلال صراع دموي يضرب فيه السائح الغريب والمواطن الآمن تحقيقا لساعة التمكين التي يقترب موعدها في عدّ عكسي يبدو للجماعة طويلا او قصيرا حسب الظروف والأحوال.

هذه الفترة الفاصلة بين صائفتي سنة 1986 و1987 هي التي شهدت وصول الأسلحة التي كان يشحنها من المانيا كامل غضبان ويتولى البرني الورتاني تمريرها الى التنظيم.

هذه الاسلحة تم تخزينها في اربعة اماكن اذ وزعت بين بيت النقيب السلايمي ومنزل العريف اول صالح العابدي وبيت عون الشرطة يوسف الهمامي ورجل القمارق البرني الورتاني الذي دأب على ترشيح نفسه لاداء كل الخدمات وقد نشط التنظيم في الان نفسه لتجميع اسلحة محليّة من مسدسات وبنادق .

في الأثناء كان الأعضاء القياديون قد تلقوا الامر باخلاء منازلهم والتثبت من انهم لم يتركوا وراءهم اي اثر يمكن أن يستغلّه البوليس، بل ان محمد شمام ذهب الى ابعد من ذلك إذ كوّن خلية للتفتيش عهد اليها بمهمة مراقبة المنازل وتدارك حالات الغفلة والنسيان التي يمكن ان يقع فيها هذا العضو او ذاك من التنظيم .

إلاّ أنه من البديهي أن الشرطة لها هي الاخرى في مثل هذه الحالات من الوسائل ما يسمح بتحقيق النتائج وقد تمثلت في اعتقال حوالي مائة من القياديين من بينهم راشد الغنوشي وإحالتهم على محكمة امن الدولة .

والملاحظ ان الاعتقال لم يشمل في مرحلة اولى العناصر التي كان يمكن ان يكون اعتقالها خطرا على التنظيم وذلك لان كل الاشخاص المرتبطين بعملية تحضير الخطّة الانقلابية كانوا تحت تغطية مكثفة من الجهاز الاستعلامي الذي زرعه التنظيم ضمن مؤسسة الامن ووظفه لغاياته. ومن هنا فان اعتقال شخص مثل محمد شمام الذي يعتبر قائد اركسترا الجناح الخاص، سوف لن يتحقق الا في يوم 27 اكتوبر 1987، أي

قبل عشرة ايام من اليوم المحدد لتنفيذ الخطة التي كان يسهر على إعدادها كل من سامي الغربي والبشير بن احمدوتوفيق الماجري.

وحتى هذا الإعتقال الاخير فإنه لم يدخل ارتباكا على الجماعة، لأن روح الثقة والاطمئنان ظلت سائدة، ذلك أن عبد الله غريس ضابط المخابرات وجماعته ثابتون في مواقعهم يمدون التنظيم بالمعلومات ويطلعونه على سير الابحاث في المصالح المختصة.

ومن اسباب هذه الثقة ايضا معرفة الجماعة ان الجهاز الخاص الذي يؤلفونه هو على حد من السرية والعزلة عن بقية الهياكل بحيث لا يمكن الاهتداء اليه الا بصعوبة كبيرة جدا لان اعتماد الشكل العنقودي يجعل الصلة بين اجزاء التنظيم محصورة في عدد قليل من عناصر الإتصال.

كان الامر كذلك الى ان برز مع قرب موعد التنفيذ جدل يرتبط بالعقيدة اكثر مما يرتبط بالثقة.

ولفهم هذا الجدل لابد من التذكير ان الجناح الخاص هو في مجمله جهاز تنفيذ والعناصر التي يتالف منها هم في العادة محدودو الثقافة والعلم. فهم قوم تبّع جرى استقطابهم باستعمال عاطفتهم الدينية، وتواصل تكوينهم على مدى سنوات ليكونوا اداة طيعة تأتمر بأوامر الامير "في غير معصية"، وهم يعلمون أن الامر الذي يقدمون على انجازه يتطلب مداهمة عدد من الثكنات والسيطرة على عدة بنايات رسمية منها وزارة الداخلية ومبنى الاذاعة والتلفزة كما يستوجب السيطرة على العديد من مقرات السيادة والعمل على احداث ما يلزم من شغب وتشويش في المدن وفي الختام اقتحام قصر الرئاسة بقرطاج .

هذا كله سيؤدي الى القتل.

الضباط الذين سيقودون العملية يعلمون انها تبدأ بالسيطرة على ثكناتهم وهم يعلمون انهم يمثلون قلة زهيدة لذلك اختاروا يوم الاحد 8 نوفمبر موعدا لإنجاز خطتهم، لكنهم يدركون انهم سيكونون حتي في ذلك اليوم أنفارا قلائل داخل الثكنات، ومن هنا فان اسلحتهم ستوجه بالأول ضد زملائهم وربما اقتضى الامر قتل هؤلاء الزملاء، وهنا يتبادر الى الذهن الحديث النبوي الشريف: "اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار".

هذا الحديث كان خلال الثمانينات محل جدل كبير بين التنظيمات الإسلامية بسبب الحرب العراقية الإيرانية. وقد استشهد به أكثر من طرف في إدانة نظامي بغداد وإيران، ونال من التحليل والتركيز ما جعله حاضرا في أذهان كل المنتمين الى الجماعات الدينية.

لذلك كان لا بد لهم من فتوى تبيح ما سيقترفونه من قتل خاصة وان التنظيم استحدث منذ مؤتمر 1984 مركزا شرعيا وعهد له بمهمة المراقبة لاعمال التنظيم لتكون متفقة مع الشرع وأقر قاعدة تتمثل في الرجوع دوما الى المركز الشرعي للاهتداء بارشاده والسير حسب فتاويه، فكان من الطبيعي في مثل هذه الحالة إلتماس فتواه لتكون بمثابة صكّ للقتل يسمح لهم بالعبور الى الجنة في حالة " الاستشهاد" وعدم المساءلة في الاخرة مما سيأتونه من اثم بقتل أنفس تردد مثلهم شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله .

طرح موضوع هذه الفتوى في منتصف شهر اكتوبر 1987 في اجتماع انعقد في منزل العسكري احمد الحجري الذي جرى تحويله عمليا منذ صائفة 1987 الى مقر القيادة العسكرية السرية. وقد اعترض محمد شمام في البداية على الامر معتبرا ان التنظيم ليس له وقت يضيعه في مثل هذا

الامر وان "من شك في حلية قتل الطاغوت أخطأ المسار عند دخوله للتنظيم." وكان الرد ان المشكلة هي في قتل الزملاء سواء كانوا من الجيش او من الامن وتطوع محمد شمام عندها الى ان يصدر هو هذه الفتوى فرد عليه الجماعة بان هناك من هو افقه منه. وفي الاثناء اعتقل شمام يوم 27 أكتوبر فتقرر الإلتجاء الى صالح كركر لاستصدار هذه الفتوى باعتباره الرجل الثاني في التنظيم بعد الغنوشي.

صالح كركر كان يقيم في لندن بعد ما أمكنه مغادرة الأراضي التونسية باستعمال واحد من جوازات السفر العذراء التي اعتاد ضابط المخابرات عبد الله غريس اختلاسها من وزارة الداخلية وتسليمها الى حمادي الجبالي الذي اظهر بالمناسبة حنكة في تزوير الوثائق.

وما دامت القاعدة هي "الأقربون اولى بالمعروف" فان حمادي الجبالي حرص على ان يكون من اول المنتفعين بها ثم تلاه كركر وقد انتهى المطاف بالاول الى باريس بينما استقر الثاني في لندن حيث استضافه الهاشمي الحامدي العنصر القيادي الذي قاد في الجامعة على مدى سنوات حركة اكتساح الكليات وبسط النفوذ الاصولي عليها قبل ان يصبح معرّضا للتتبع فيقع تسريبه الى لندن ليضطلع هناك بالدور الذي ينهض به في باريس الحبيب المكني.

نزل سيد الفرجاني في لندن يوم 30 أكتوبر 1987 موفدا من الجناح الخاص لغاية الحصول على الفتوى التي اصبحت شرطا لانجاز العملية الانقلابية .

صالح كركر سوف لن يبخل بهذه الفتوى بل سيضيف اليها مشروع بيان انقلابي وتوصيات تتعلق بصيغ التصرّف بعد السيطرة على الوضع.

# من صالح سريّة إلى صالح كركر

الفتوى التي اصدرها صالح كركر هي جمع بين نصوص "الفريضة الغائبة" "ورسالة الايمان" مع استلهام من ابن تيميّة "في الفتاوي الكبرى". والمبدأ لديه ان من مات دفاعا عن حكومة كافرة ضد من يجاهدون لاقامة الدولة الاسلامية فهو كافر.

انها نظرية كان من اول المروجين لها في العصر الحديث صالح سرية زعيم تنظيم الفنية العسكرية وصاحب كتاب "رسالة الايمان" الذي عرف رواجا هاما بعدما نشره اتحاد طلاب جامعة القاهرة وهي تمثل امتدادا لفتوى ابن تيمية التي تبيح قتل جنود الاعداء المتواطئين مع حكومة كافرة حتى لو كان هولاءالجنود من المسلمين.

لكن الفارق بين فتوى ابن تيمية وفتوى صالح سرية ان ابن تيمية كان يعني بالحكومة الكافرة حكومة الغزاة التتار في حين انتهت الجماعات الاسلامية الحديثة الى ان الانظمة القائمة هي في حكم ملوك التتار.

لقد اورد ابن تيمية نصا يوضح الحدود التي يجيز فيها مقاتلة المسلم للمسلم فيقول متحدثا عن شؤون عصره في فتاويه الكبرى: "إن جيش الكفار، اذا تمترسوا واحتموا بمن عندهم من اسرى مسلمين وخيف على المسلمين الضرر اذا لم يقاتلوا فانهم يقاتلون وان افضى ذلك الى قتل المسلمين الذين تمترسوا بهم" .

فجاءت الجماعات الاسلامية وطوّعت هذه الفتوى لتعطي لارائها في إباحة القتل ترخيصا من التراث وذلك حسب نفس التمشي الذي اباح من قبل اسقاط الايات النازلة في خصوص اليهود على المسلمين استنادا الى المبدا القائل ان "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب" فما نزل في خصوص بني اسرائيل يصبح نافذا في خصوص المسلمين وما صدر من فتاوي في خصوص التتار يصبح نافذا أيضا في شان المسلمين.

فالقراءة للتراث واحدة وهي استجماع لكل ما فيه من مبررات لتبرير العنف وتوظيف كل حادثة وكل نص لتمرير اباحة الاغتيال ولا يهم ان تقوم هذه القراءة على اغتصاب فاحش للتاريخ وعدوان فاجر على الدين.

صالح كركر يعرف ابن تيمية جيدا، وقد افرد له بابا في الكتاب الذي نشره تحت عنوان "نظرية القيمة: العمل والعمال والعدالة الاجتماعية في الاسلام وفي المذاهب الوضعية" وتحدث في هذا الباب طويلا عن آراء ابن تيمية في موضوع التسعير كجزء من نظام المعاملات التجارية في الاسلام.

الا ان قراءة صالح كركر لابن تيمية هي قراءة سيدّ قطب لانها تعتمد تجريد نصوص ابن تيمية من خصوصيتها الزمنية وظرفها الذي كان شديدا على المسلمين نتيجة ما كانوا يتعرضون له من غزو. ثم ان ابن

تيمية لم يذهب حتى في ذلك الظرف الشديد الى اشاعة التكفير الذي سيكون في العصر الحديث موضة مهّد لها أبو الأعلى المودودي ورفع لواءها سيّد قطب متبوعا بكل الجماعات التي تبنت مذهبه.

صالح كركر سينطلق من فكرة ان الجهاد هو الطريق لاقامة الدولة الاسلامية وان هذه القاعدة ثابتة ومؤكدة بالقرآن والسنة وان الذين يعترضون على بناء الدولة الاسلامية وينفذون اوامر الحكومة الكافرة هم كفار وجب قتالهم وان كان فيهم المكره.

هذه الفتوى التي تاتي قريبة في مضمونها مما ورد في "رسالة الايمان" او في "الفريضة الغائبة" لعلها متأثرة ايضا بتلك الفترة التي قضاها صالح كركر بايران وهو طالب عندما انتقل في اوائل السبعينات الى العاصمة الايرانية للدراسة في مركز دولي للاعلامية حيث تشبّع بما كان يتهيأ زمن الشاه من موجات فكرية تقوم على تقسيم المجتمع الى حزب الله وحزب الشيطان.

رجع سيد الفرجاني من العاصمة البريطانية يوم الخامس من نوفمبر وانعقدت في اليوم الموالي اي الجمعة 6 نوفمبر، جلسة عامة أخيرة في مسكن العسكري احمد الحجري، حضرها الثالوث المساعد لمحمد شمام والمتألف من المنصف بن سالم وبلقاسم الفرشيشي وسيد الفرجاني وحضرها من العسكريين احمد الحجري (حركيا عبد الحفيظ) صالح العابدي (حركيا يحيى) ابراهيم العموري (سالم) جمعة العوني (سعد) عبد الله الحريزي (عمار) لزهر بن خليفة (حسين) وكمال الضيف وتغيب عن هذا الاجتماع لضرورة العمل الضابطان احمد السلايمي والبشير بن احمد.

بدأ الاجتماع بتقرير رفعه سيّد الفرجاني عن مهمته وتقديم الفتوى التي حفظها عن صالح كركر ثم عرض مشروع البيان الانقلابي الذي جاء به من لندن وقد تضمن تطمينا للجيران في المغرب العربي وتطمينا للرأي العام الدولي عن طريق التعهد باحترام العقود والمواثيق الدولية، وتطمينا لرؤوس الاموال على ممتلكاتهم. أما التوصية الاخيرة التي ابلغها كركر الى المجموعة الانقلابية فهي تتعلق بضرورة الاستفادة من اسلحة وفرها محفوظ نحناح على الحدود الجزائرية التونسية لتكون عونا للتنظيم التونسي في مشروعه الانقلابي.

قررت المجموعة الأخذ بالنقطة الاولى واعتبار موضوع الجدل حول حلّية القتل منتهيا. كما اخذت بالنقطة الثانية المتعلقة بالبيان الانقلابي. أما النقطة الاخيرة التي تخص الاسلحة فقد كان الرأي ان الوقت لم يعد يسمح بتمرير تلك الاسلحة من الجزائر الى تونس خاصة وان البديل متوفر، لأن بعض الضباط الاعضاء في التنظيم نجحوا في تكييف نظام المهمات اليومية في القاعدة العسكرية بسيدي احمد في بنزرت بالصورة التي تجعلهم مكلفين يوم السبت السابع من نوفمبر بحراسة مخزن الاسلحة والذخيرة التابع للقاعدة بما يسمح لهم باختلاس كميات من السلاح وتوجيهها الى العاصمة لسدّ النقص الحاصل في تسليح العناصر المدنية التي تلقت الامر بالتجمع في المنازل المسوغة لهذا الغرض وفي بيوت بعض الاتباع.

كان تقرير سيّد الفرجاني عن مهمته في لندن كاملا الا في نقطة واحدة آثر الرجل السكوت عنها وربما كان هذا السكوت راجعا الى ان هذه النقطة بالذات كانت محل خلاف بينه وبين كركر ذلك ان صالح كركر كان يرى وجوب مبادرة الفرق العسكرية التي ستشترك في العملية بالعودة الى

ثكناتها حال الانتهاء من عملها في تقويض النظام واحتلال مقرات السيادة وحسم الامر في مصير الرئيس بورقيبة "بالقتل او السجن حسب الظروف"، واسناد الامر الى القيادة المدنية التي عهد الامر الى فرقة من الانقلابيين بتسريحها حال بدء العملية الانقلابية. وليس من شك ان صالح كركر كان في تاكيده على هذا الانسحاب العسكري من الساحة يقرأ حساب لاحتمالات واردة يعرفها الرجل من خلال متابعته لتجارب جماعات اسلامية لعل آخرها تجربة السودان حيث كان في حساب حسن الترابي ان يكون هو صاحب الامر وحده بعد الانقلاب الذي قاده عمر البشير ثم اتضح ان صاحب الانقلاب له طموحه وانه متمسك بالصّدارة لذلك كان تاكيد صالح كركر كبيرا على ابلاغ توصية الانسحاب الى الانقلابيين من العسكر موضحا " ان العمل الذي تقدم عليه الحركة لن يكتب له النصر الا اذا خلصت فيه النوايا وكنا فيه مثل الصحابة في بدر اشداء على الاعداء زاهدين في الغنيمة".

اما سيّد الفرجاني فهو عسكري التكوين انتمى منذ سنة 1975 الى مدرسة ضباط الصف بعد فشله في الحصول على البكالوريا وعمل عدة سنوات في قاعدة سيدي أحمد ثم تفرغ لنشاط جمع بين التهريب وبين الاشراف على خلايا استعلامية لفائدة الحركة. لذلك كان من الطبيعي ان لا يحبذ فكرة اختزال دور العسكريين ضمن التصور الذي طرحه صالح كركر، فكان رده ان الانقلاب يمكن ان يثير ردود فعل في الداخل أو الخارج وان من مسؤولية الفرق التي قادته ان تاخذ الوقت الكافي لمواصلة مهامها. أجاب صالح كركر على هذا الاعتراض بان " النظام حرق أوراقه " وان ما بعد الانقلاب هو مسؤولية قيادة التنظيم.

هذه التوصية الاخيرة اغفلها سيّد الفرجاني وتوقف نقاش المجموعة

الانقلابية عند موضوع الفتوى والبيان الانقلابي والاسلحة الاضافية وبعد الحسم في هذه المواضيع الثلاثة بالصيغة التي ذكرت تولى النقيب سامي الغربي عضو اللجنة الانقلابية الفنية عرض الخطة التي وضعتها اللجنة في صيغتها النهائية.

عند توزيع المهام التي اقتضتها هذه الخطة سجل تراجع وحيد من قبل الضباط الانقلابيين، هذا التراجع صدر عن النقيب عبد السلام الخماري الذي لم يحضر الاجتماع ولكنه أبلغ الحاضرين طلبه في الاعفاء من المشاركة معهم في العملية الانقلابية مؤكدا التزامه بالقاعدة التي يتعاهد اعضاء التنظيم على اساسها "بان لا يفسد الخلاف لهم وداً"، وهي قاعدة تقتضي ان لا يكون الخلاف مدعاة لافشاء الاسرار.

هذا التخاذل استوجب تكليف العريف اول صالح العابدي بالحلول محل النقيب عبد السلام الخماري في مهمة الاستيلاء على ثكنة المخابرات العسكرية في باب سعدون.

# أمران كلاهما مرّ

كان ذلك هو الوضع يوم الجمعة السادس من نوفمبر 1987. في الثكنات كانت خطة مشروع البدائل تأخذ طريقها الى التنفيذ. في الشوارع كانت مظاهرات أتباع التنظيم تتجدد والتوتر يتصاعد متغذيا من الأجواء المتصلة بمحاكمة قيادة التنظيم أما الناس فكان يجمعهم شيء واحد هو الشعور أن البليّة مؤكدة سواء انتصر بورقيبة أو انتصر التنظيم.

كانت المعادلة في كلا طرفيها باعثة على الخوف فالطرف الأوّل المتعلق بانتصار بورقيبة كان معناه إستمرار القيادة السياسيّة في يد رجل قارب مشارف التسعين سنة وصار محل طعن تكثفت وجوهه مع توالي السنين لأنه لا يوجد مثال واحد لزعامة سياسيّة تمارس الحكم أكثر من ثلاثين سنة دون ان تفرز ظواهر الرفض ودون أن يتحوّل بقاؤها في السلطة الى سبب رئيسي من اسباب النقمة والانقسام السياسي والاجتماعي.

ثم إن هذا الانتصار معناه بقاء شؤون الدولة في أيد صارت منذ سنين عاجزة عن تدبيرها، فكل الضعف والوهن الذي اصاب الجهاز السياسي

التونسي كان ناشئا عن ارتباط هذا الجهاز بشخص يراهن الناس من وزرائه ومن أعدائه على موته كل حين. فتجري صياغة البرامج وتسيير شؤون الدولة على أساس الوجود في المكان المناسب عند حدوث الموت وحصول الشغور. إنها لعبة مقيتة مجّها التونسيون وأوقعت مفهوم كلمة سياسة في أحطّ ما يمكن أن تعبّر عنه من الدلائل.

ولا شكّ أن لبورقيبة في الضمير الوطني التونسي منزلة من العظمة قلّما ارتقى إلى مستواها قائد سياسي من القيادات التي مارست الحكم غداة استقلال بلدانها. إلا أن هذا الشعور كان يتغذّى من عبقرية الرجل كما تجلت خلال نضاله من أجل الإستقلال وكما تجلّت أيضا في التوجه الإصلاحي الذي أعطاه لحكمه منذ الخمسينات. إلا أن هذه العبقرية انطفأت مع السبعينات، ولم يبق من الرجل في الثمانينات إلا شبح خافت صار يمثل خطرا على الرجل الأول فيما حققه من مآثر ومكاسب.

لقد مثل بورقيبة ضمن المدرسة السياسية العربية فرع المدرسة العقلانية، وأعطى للحكم مفهوما من الإصلاح الإجتماعي الذي يجاوز المدلول النقابي المتداول لدى القيادات الأخرى ليعبر عن مضمون تحديثي يتّصل ببنية الأسرة ومنزلـة المرأة وتجديد الهيكلة الإجتماعية، إلا أنه ظل ماضويا في نقطة أساسية هي النقطة المتصلة بالحكم.

وعنصر التراث الذي كان مهزوما مع بورقيبة في النقاط الأخرى، أخذ ثأره كاملا في النقطة المتعلقة بالحكم، فالرجل لن يجسم، باعتباره حاكما، دور رئيس الجمهورية بقدر ما جسم دور السلطان. وقد أمكن لهذا الدور أن يؤدي وظيفته في الإصلاح والتسيير زمن الكفاءة الذهنية والقدرة الجسدية، لكنه استحال إلى كارثة سياسية مع استفحال العجز وتفاقم مأساة الشيخوخة.

عن هذا الوضع، تولدت تلك الأزمات التي ترجمت عن نفسها من خلال الإفلاس الإقتصادي الذي صاحب تلك المرحلة من الثمانينات ومن خلال شعور الإحباط والفشل الذي تفشى لدى عشرات الآلاف من الشباب الذين سيدركون أنهم سيبقون على الرصيف لأن مسيرة البناء والتنمية تعطلت في بلادهم بسبب تعفن لعبة السياسة وبسبب ما أوحى به هذا التعفن من حذر لأصحاب رؤوس الأموال الذين شحت استثماراتهم سواء كانوا من التونسيين أو الأجانب.

في الطرف المقابل من المعادلة كان هناك التنظيم الأصولي.

الرأي العام لم يعرف إلى حدود ذلك اليوم شيئا عن بنية التنظيم السرية، وكل ما يعلمه يقف عند مستوى النشاط العلني الذي تمارسه رموز القيادة السياسية للحركة. إلا أنه أدرك من خلال الخطاب الوارد على لسان هذه القيادة طبيعة المشروع الذي يدعو إليه الإتجاه الإسلامي.

إنه مشروع كان يرسم للحياة تصوّرا يجعل اليوم مطابقا للأمس ويجعل الحاضر ظلا للماضي. فغاية الوجود تتحقق عندما نلغي مفعول الزمن ونقترب كأشد ما يكون الإقتراب من صورة الحياة اليومية في العصر الإسلامي الأول. ولا بأس أن يتخذ هذا الإقتراب شكل "الإلتحاء وقضاء الحاجة البشرية في الخلاء" وهو شعار كان يروّج له التنظيم حتى أواخر السبعينات خلال الرحلة الكشفية التي ينظمها.

كانت قيادة الإتجاه الإسلامي تدعو الناس إلى "مشروع حضاري عظيم"، لكن هذا الشعار لم يستطع أن يترجم عن نفسه في أية صورة عملية ولا في أي برنامج مفصل. فغاية ما كان يدور عن المشروع الحضاري العظيم يقف عند تلك الدعوة إلى إقامة الحدود وإلى تصوّر

الحياة اليومية في المدن يكون متمثلا في تجمهر الناس أسبوعيا لمشاهدة قطع الأيدي وجلد الأجساد.

إن قيادة الإتجاه الإسلامي التي كانت ترشح نفسها للناس كقيادة بديلة لم تقدم لهم يوما برنامجا اقتصاديا واجتماعيا ولا كلّفت نفسها مؤونة الخوض في شأن من شؤون الميزانية فهذه شؤون دنيوية حقيرة سيجري البت فيها بعد الوصول إلى الحكم.

لم تتردد هذه القيادة بعد أقل من عام من تسريحها من السجن في الإعلان خلال ندوة صحفية عقدتها بمكتب المحامي عبد الفتاح مورو في السادس من جوان 1985، أنها تعتبر نفسها مؤهلة وحدها للبت فيما هو إسلامي وما هو غير إسلامي منتحلة بذلك دور الطرف الذي يسند صك الأيمان ويوجه تهمة الكفر.

كل هذه الخصائص التي تصدت لمقاومتها أطراف ثقافية وسياسية وجعلت منها مادة جدل ونقاش، لم تغبَ على الرأي العام التونسي وهو يتابع في خريف سنة 1987 مآل صراع بدت احتمالاته مقصورة على أمرين كلاهما مرّ.

# الباب الثالث

# النهضة

## مرحلة: - تفريخ العصابات..
## - تجديد محاولات الإنقلاب..

1987 - 1991

# تمهيـــد

جاء حدث التغيير يوم السابع من نوفمبر.

فجر ذلك اليوم، استمع الناس إلى بيان شعروا معه أنهم إزاء ميلاد جديد فانطلقت من الصدور المكبوتة زفرة شعر معها التونسيون أنهم جاوزوا مرحلة الأخطار المحدقة وأن بلادهم استرجعت قدرتها على السيطرة على الأحداث.

هذه الطمأنينة المكتسبة ستتدعم مع الأيام وتتغذى من الإصلاحات التي أقدم عليها النظام الجديد عندما توالت تباعا جملة من القرارات التي لم يكن يجرؤ على إتخاذها إلا نظام يستمد قوته من جدّته وفتوّته وجرأته، من تفاعل الناس معه وإجماعهم حوله.

وبدأ الإصلاح يأخذ مجراه في تمشّ سريع أتى على المشاكل المزمنة التي كان يتغذى منها التطرّف ويستمدّ منها أسباب وجوده. وكان من الطبيعي أن يكون أوّل عمل في هذا الباب هو تصالح الدولة مع الوجدان

الديني عند الشعب، فسنت الإجراءات التي محت الجفوة وأنهت القطيعة دون أن تنال من المكاسب التي حققها المجتمع أو من التصورالعام للإسلام الذي ارتبط دوما عند التونسيين بمشاريع حضارية وبمفاهيم التقدم والرقي.

وأقدمت الدولة على حل الأزمة النقابية وأعادت للإتحاد شرعيته وسلكت في الجامعة مسلك الحوار وساعدت على توفير الظروف الملائمة لانعقاد مؤتمر الإتحاد العام لطلبة تونس، كل ذلك مع التوجه إلى ترشيد العمل السياسي واتباع سياسة الحوار مع كل المجموعات دون استثناء أي طرف أو غبن أي جهة.

ولأنّ يد المصالحة لم تستثن أحدا، فإنها امتدت أيضا للتنظيم الإخواني.

قادة التنظيم كانوا على يقين يومها أنهم هالكون. إنهم لا يستمدون هذا الشعور من بدء تنفيذ الإعدام في العناصر المسؤولة عن تفجير القنابل في أربعة من نزل الساحل بل من إدراك عميق بأن المعادلة المطروحة لا تبقى للنظام خيارا سوى إعدام جماعي لقيادة الحركة.

تحدّثت الصحافة العالمية كثيرا وقتها عن إصرار بورقيبة على قطف ثلاثين رأسا فضلا عن من سينال المؤبد من السجن.

كل الأنظمة العربية التي اصطدمت بالظاهرة الإخوانية لم تخرج عن أسلوب من العلاج هو الذي لجأ إليه عبد الناصر عندما أرسل بقيادة التنظيم إلى المشنقة على مرحلتين، في سنة 1954 ثم في سنة 1966، وأسلوب حافظ الأسد في التعامل مع مدينة حماة كوكر للظاهرة الإخوانية ومركز للعصيان.

في فجر السابع من نوفمبر، كان النظام الجديد على بينة من حقيقة الحركة، وستتأكد هذه المعرفة عندما يقع الإنتباه بعد أسابيع قليلة إلى حجم الجناح الأمني والعسكري الذي سمي وقتها احتشاما: "المجموعة الأمنية".

كل الأدلة كانت متوفرة عن طبيعة التنظيم: خصائصه السرية وشبكته الخافية على العيان واختلافه جذريا عن الحزب السياسي بأشكاله المتعارفة وإيديولوجيته المدنية.

إن ما كان معروفا عن الطبيعة التآمرية والتوجه الإنقلابي لا يبقي أثرا من شك في أن التنظيم الإخواني ظاهرة إرهابية سواء في مضمونها الفكري أو في هيكلها الحركي.

ومع ذلك أقدم النظام السياسي الجديد على سلوك سياسة الإفراج ومعالجة الملفّ بروح التسامح والإصلاح التي التزم بها منهجا في بيان السابع من نوفمبر. فعل ذلك، والحال أنه يعرف الكثير عن بنية الحركة وعن إيديولوجيتها التكفيرية، كما يعلم الكثير أيضا عن الجهاز الإخواني بجناحه الإستعلامي وجناحه العسكري وجناحه الدعوي، مع معلومات ضافية عن مواكب البيعة التي أداها المدنيون والعسكريون، وعن الجلسات التي يعقدها أحيانا أعضاء الجناح العسكري بإشراف هذا العضو أو ذلك من القيادة السياسية من أمثال صالح كركر أو حمادي الجبالي أو علي العريض ممن يقدمون أنفسهم للرأي العام على أساس أنهم يمثلون قيادة مدنية لتيار سياسي إسمه "الإتجاه الإسلامي".

بعض التونسيين لن يترددوا مع تقدم الزمن وانكشاف حقيقة التنظيم للرأي العام وافتضاح ممارساته الإرهابية من خلال حادثة حرق مقر لجنة تنسيق التجمع الدستوري الديمقراطي في باب سويقة، وغيرها من

الأحداث المشابهة ، لن يترددوا في مؤاخذة النظام على تسامحه الأول مع مجموعة التطرف الديني. إلا أن هذا الموقف كان عين الحكمة لاعتبارين اثنين:

1) أنهاء فصول تلك المقامة التي تتردد عن اضطهاد "جماعة الدين".

2) المراهنة على المصالحة وانتصار التعقل لا تكتسب مصداقيتها السياسية في المجموعة الوطنية الواحدة إلا إذا جاءت شاملة لكل الشرائح ومجرّدة من الإقصاء والإستثناء.

ومن هنا فإن التحليل الذي اعتمده النظام الجديد في معالجته لملف التنظيم الإخواني، أقر إمكانية ورود أحد احتمالين:

1) أن يصلح التنظيم نفسه، فينسجم مع الشرعية والقانون. وهو ما يفترض الخروج من طور السرية واختيار مجال وحيد للعمل والنشاط، هو المجال العمومي مع ما يستوجبه مثل هذا الخيار من حل للجناح العسكري والجناح الإستعلامي ومجمل الجهاز السري.

2) أن يحتفظ التنظيم بخصائصه، فيقصر نشاطه العلني على رموز معروفة، بينما يكون الثقل الحقيقي للحركة مركزا على الجهاز السري الذي لا يتبدل إلا بحسب ما تفرضه الضرورة من وجوب إبدال العناصر التي انكشفت وصارت محل مراقبة من البوليس بعناصر جديدة ذات بطاقات عذراء.

انطلاقا من هذا التحليل، اعتبر النظام الجديد أن مسؤوليته تكمن في المعالجة المتفتحة التي تسهّل على التنظيم التدرّج نحو الشرعية. وقد اتخذ النظام في هذا الباب ستة قرارات هامة جعلته في بعضها يسند للحركة امتيازات لم تتحقق حتى لحركات سياسية متواجدة في شكل أحزاب.

# روح المصالحة

سنّ النظام الجديد عددا من الإجراءات لفائدة التنظيم بمعدل واحد كل ستة أشهر.

فإضافة للتسريح الجماعي لعناصره من المدنيين والعسكريين، ستحرص الحكومة على تمثيل الجماعة في المجلس الإسلامي الأعلى، وهو مؤسسة مستحدثة بعد التغيير لغاية المتابعة والتأمل للشؤون الدينية ومد الحكومة بما تحتاج إليه من دراسات وتوصيات في هذا الشأن. كما ستكون الجماعة ممثلة في الميثاق الوطني الذي ارتضته التشكيلات السياسية بعد المفاوضة والدرس إطارا لعملها السياسي وقاسما مشتركا من القيم والمبادئ التي ينبني عليها التمشي السياسي العام سواء من الحكومة أو من الأحزاب المعارضة.

من هذه الأحداث أيضا اشتراك الحركة في انتخابات 2 أفريل 1989 وما هيأه ذلك من مجال كان يفترض أن يكون مغريا بتغليب كفة العمل العلني والقطع مع العمل السري.

هذا الحرص على تغليب جانب التوجه العلني سيدفع بالنظام إلى إعطاء الحركة التأشيرة القانونية لمنظمة طالبية في الجامعة التي كانت تمثل مركز الوجود المكثف للظاهرة الإخوانية في البلاد عسى أن تكون هذه الشرعية المكتسبة حافزا على ترشيد النشاط هناك قبل أن يتضح أن الشرعية هي على العكس حافز على التجييش والتثوير وفق منهج يمكن اختصاره في شعار "خذ ولا تعطي شيئا" وأحيانا "خذ وصعّد في الضرب للتعجيل بالتقويض".

آخر القرارات المتخذة لفائدة الحركة ضمن هذا التمشي، تمثل في تمكينها من إصدار صحيفة "الفجر" وذلك طبقا لوصل إعلام جرى تسليمه يوم 8 جانفي 1990 وصدرت الصحيفة بمقتضاه أسبوعيا حتى شهر جانفي من سنة 1991.

كان المفروض أن تكون الصحيفة صوتا من الأصوات المتحاورة ضمن المداولة الوطنية، لكنها كانت صوت الدفاع والمرافعة عن كل تنظيمات التطرف الديني وذلك إلى آخر عدد صدر منها، وقد ضمنته مقالا بعنوان "تنظيم الجهاد بريء من مقتل المحجوب"، وهو مقال يتعلق بواقعة اغتيال رئيس مجلس الشعب المصري من طرف تنظيم "الجهاد"، وهو التنظيم الإرهابي الذي توقفنا عند نشأته والذي جدّد مآثره بقتل رئيس مجلس الشعب المصري قبل أن تلجأ فلوله إلى السودان صحبة زعيمهم عمر عبد الرحمان وهناك اعترفوا بجريمتهم بينما ظلت الفجر تبرئ ساحتهم.

هذه المراهنة على التطور السلمي للظاهرة وعلى تصالحها مع الشرعية والقانون، سيتمسك بها الرئيس بن علي إلى آخر لحظة، وسيقدم من أجل ذلك الكثير مؤملا أن يحدث في صلب الجماعة تيار قوي للنقد الذاتي يساعد على إخراج التنظيم الإخواني التونسي من ظلمة فكر سيد

قطب، خاصة وقد انتفت في الساحة الوطنية مظاهر التحدي التي كانت تصدم أحيانا الوجدان الديني وتولد لدى البعض شعورا من الحسرة والإنكسار.

لقد كان الخطاب الموجه إلى الجماعة، سواء بصورة مباشرة أو ضمنية، هو خطاب يدعو إلى الإلتقاء في نقطة وسط، هي النقطة التي تلتقي عندها كل القوى السياسية في الدولة العصرية وهي تتمثل أساسا في القبول بمبدأ الإبقاء على المجتمع المدني والقبول بحصر الصراع من أجل الحكم ضمن المؤسسات المرتبطة بالنظام الجمهوري.

ومن البديهي أن هذا التمشي الذي اتبعه النظام، قرأ أيضا حسابا للإحتمال السلبي المتمثل في بقاء التنظيم صلبا لا يعتريه التصدّع، متظاهرا بالعلانية مع الإحتفاظ بهيكله السري ذي الأجنحة العسكرية والمدنية.

وكان من تقديرات النظام، أن السبيل المثلى لكسر شوكة التنظيم الإخواني تظل في هذه الحالة أيضا سبل التعامل المدني حتى ينعزل كليا بمفرده ويتقلص وجوده كظاهرة سياسية في حدود المنضوين من أتباعه الذين تجاوزوا خطّ الرجعة.

ستكشف الأحداث فيما بعد، أنه في الوقت الذي كانت فيه الحكومة تتابع تمشيها الذي اعتبرته مناسبا للإحتمالين الواردين في هذه القضية، كان التنظيم قد حسم الموقف منذ شهر مارس 1988 خلال مؤتمر سرّي بصفاقس حضرته فلول الأتباع ممن وقع تسريحهم أو من تعذّر كشفهم، وسيتضح أنه لم تقع في أية لحظة إثارة إمكانية المراجعة، وأن الحركة وصلت بعد إلى مرحلة اللارجعة أو على الأصح انبنت من الأصل على نمط من الفكر يجعل التراجع محصورا في حالات فردية لا تأثير لها على مسار التنظيم.

وقد تأكّدت هذه الحقيقة فيما بعد في كلّ البلدان التي حاولت أن تتعامل مع الظاهرة الإخوانية تعامل التصالح والتفاهم بما في ذلك البلدان التي ذهبت حتى إلى الإعتراف بالأحزاب الأصولية وأعطتها الشرعية الكاملة، كما حدث في الأردن أو الجزائر.

ففي الأردن، حيث جرى الإعتراف رسميا بحزب الإخوان المسلمين وتوفّرت لهذا الحزب إمكانية التحرك والوجود الشرعي وفرصة الإشتراك في الإنتخابات التشريعية والفوز فيها بثلث مقاعد البرلمان، تفطن النظام السياسي الأردني إلى أن الحزب الذي كان يظنه مدنيا صرفا وعلنيا كاملا، هو في الأصل حزب ذو جناحين سري وعلني، مدني وعسكري.

أما بالجزائر التي جرّبت ظاهرة التطرف الديني السري والمسلح حتى سنة 1987 من خلال جماعة مصطفى بوعلي، فإنها عمدت بعد أحداث أكتوبر 1988، وضمن موجة التحرر المتعجلة التي عرفتها، إلى تجربة التعامل مع الظاهرة على أساس الإعتراف والشرعية. فكان ذلك منطلقا لدوامة من العنف سوف لن تهدأ حتى بعد الإبادة التي محقت عصابة الطيب الأفغاني المسؤولة على تقتيل حرس الحدود الجزائريين في مركز قمّار الحدودي.

في تونس التي اكتسب فيها النظام تجربة ثرية من خلال اكتشاف الجناح العسكري والأمني الممثل في المجموعة الأمنية خلال نوفمبر 1987، كان التمشي السالف هو المعتمد فالنظام من خلال حوار ضمني مع الحركة يقول لها إني أعرف حقيقتك فبادري باصلاح نفسك والحركة من جهتها تتمسّك بهياكلها وتتظاهر بالتجاهل لكل بنيتها التحتية وترفض فكرة إخضاعها للمراقبة والإمتحان وقد عبّر عن ذلك راشد الغنوشي في افتتاحية له صدرت بأوّل عدد من الفجر أكّد فيها "أن المنطق الذي يستند الى ضرورة اخضاع الحركة للاختبار، هو منطق مرفوض من الأصل".

الموقف كان يمكن أن يكون سليما لولا سوابق الحركة وكذلك حاضرها فنفس الجريدة لا تتردّد في عددها الرابع الصادر بعد شهرمن مقال الغنوشي في تبني قضية المجموعة الأمنية التي قدّمتهم تحت عنوان: "مجموعة الإنقاذ الوطني".

وللتذكير، فإن الأمر يتعلّق بعناصر الجناح العسكري والأمني الذين تمّ استقطابهم ضمن المؤسسة العسكرية ومؤسسة الأمن وتكوّن منهم المكتب 14 والمكتب 15 اللذين كانا يعملان تحت إشراف مباشر من محمد شمام وقد خطّط هذا الجناح في صائفة 1987 إلى انقلاب عسكري ضبط يوم الثامن من نوفمبر تاريخا لتنفيذه بمساعدة من المجموعات المدنية التي جرى تكوينها للغرض والتي تمّ تسليحها بما اكتسبه التنظيم من أسلحة وفدت إليه من التنظيم الإخواني العالمي عن طريق ممثل هذا التنظيم في مونيخ كامل غضبان.

تلك هي خصائص الوضع خلال الأشهر الأولى التي تلت تغيير السابع من نوفمبر. فالنظام انتهى إلى تحليل ستأتي الأحداث مؤكّدة لصحته أما التنظيم الإخواني فإن الإرتباك سيغلب بسرعة على مواقفه.

كان عليه في مرحلة أولى أن يحدّد موقفه من التغيير، فبدأ بالإشادة والمباركة ولم يتردّد راشد الغنوشي وقد شعر أن حبل المشنقة بدأ ينحل من حول عنقه، في التصريح خلال الإفراج عنه من السجن: "أن الله رفع الغشاوة عن هذا البلد المسلم إذ أرسل له من أعزّ الإسلام".

وأكّد في تصريح صحفي للصباح "إن الله منّ على تونس بفجر جديد وأنه يشكر كلّ من ساهم في ذلك وعلى رأسهم صانع السابع من نوفمبر".

وبالمقابل فإن الغنّوشي لن يتردّد في التأكيد أن الحركة لا شأن لها بالمجموعة الأمنية ولا تربطها بها صلة. إن هذا الإنكار لكل صلة مع من

يتورّط في كل عمل إنقلابي هو منهج قديم في مدرسة الحركة. فحسن البنا لجأ الى نفس الإنكار كلما جرت محاسبته على جرائم أتباعه اذ تعوّد أن يقول إنهم لم يقوموا بهذه الأعمال كأعضاء في التنظيم بل كمسلمين.

المهم أن الحركة شعرت بعد التغيير أن المعادلة السياسية في البلاد قد تغيّرت. انها اعتادت أن تستفيد من وضع تآكلت فيه السلطة وتهرّأ الحكم الى درجة العجز عن حل كل مشاكل البلاد.

واعتادت، وهذا هو العامل الأساسي للإستفادة من جهل الرأي العام بطبيعتها وعدم معرفته بحقيقة تركيبها.

فليس ثمّة مثال واحد في العالم العربي الإسلامي لنجاح حركة اخوانية أو بقائها قويّة بعد انكشاف جناح سري أو تركيبة انقلابية ضمنها.

ولعل المثال السوري خير دليل على ذلك حيث ارتد التيار الإخواني هناك الى تنظيم لم يعد أتباعه يؤدون من وظيفة غير وظيفة الحراسة لكبار المالكين والرعاية لمصالحهم وقطاعاتهم. وقد بدأ تدهور الحركة منذ اللحظة التي لجأت فيها الى العنف ورفعت فيها راية الجهاد ضد "المجتمع الكافر وما أفرزه من مؤسسات".

هكذا نشأ التيار الإخواني معتمدا على شعار الدولة الإسلامية ذات المشروع الحضاري العظيم وانتهى إلى شبه مؤسسة مختصة في تقديم الحراسة للخواص ومقاومة الفكر اليساري.

في تونس أيضا كانت بداية التحوّل لدى القوى السياسية من أحزاب معارضة ومنظمات انسانية هي تلك اللحظة التي تمّ فيها الإعلان عن اكتشاف المجموعة الأمنية وتقديم تفاصيل ضافية عن تركيبتها. وإذا ما تجنّب النظام يومها توجيه الإتهام الرسمي للتنظيم الإخواني بتورّطه في القضية فإن ما قدّم من المعلومات كان كافيا ليفهم الجميع حقيقة الأمر.

عن هذه الأوضاع تولّدت معادلة جديدة وبدأت في ظلّها تتغيّر موازين القوى بشكل لن يظهر للعيان إلا متأخرا.

لقد نعت راشد الغنوشي هذه المرحلة بأنها كانت في مستوى العلاقة بين الدولة وبين التنظيم، مرحلة اللاحرب واللاسلم وهي تمتد الى يوم خروج راشد الغنوشي من البلاد في غرة ماي 1989 أي حوالي سنة بعد تسريحه من السجن.

هذا الخروج كان بمثابة التأمين للزعامة السياسية للحركة التي اعتبرت أنها استوفت الكثير من تحضيراتها وأنها مدعوة للدخول عن قريب في مرحلة المواجهة التي لم يقع التخلي في أية لحظة عن مشروعها.

إبتداء من هذه اللحظة سيتحرك مشروع البدائل في طور جديد لضبط الصيغ التي تتفقّ مع الظّرف، وقد تفاعلت عدة عناصر في إكساب الاحداث نسقا من السرعة لا يمكن تفسيره الا بالرجوع الى العوامل التالية:

1) شعور بالانكسار والتحسر لحصول التغيير في البلاد بمنأى عن الحركة وحرمان التنظيم من إنتصار كان يعتبر أنه أعد له كل شروطه.

2) طبيعة التكوين الذي تربى عليه أعضاء التنظيم والذي يتعارض مع روح المصالحة والاعتدال، ويعتبر أن الحكم حق رباني لا يتأهل له الاّ التنظيم، وأن التنازل والتفريط هو تنازل عن العقيدة والتحاق بزمرة الكفر.

3) تفاقم ظاهرة الاسلام السياسي في المغرب العربي واتخاذها حجما في الجزائر جعل التنظيم التونسي يعتقد أن الساعة في المنطقة اصبحت ساعة مدّ جارف يمكن أن يفقد ضمنه موقع الريادة إذا تأخر عن تحقيق التمكين ولم يكن سبّاقا لاستلام الحكم.

4) إعداد مشروع قانون يضمن تحييد المساجد ويضع حدا للنشاط الحركي الذي مارسه التنظيم داخلها طيلة عشرين سنة. ومن البديهي أنّ هذه الضّربة كانت شديدة، لأنّ المساجد بمثابة الهيكل العظمي في جسم التنظيم. فقد كانت في مرحلة أولى مجال الاحتواء والاستقطاب ثم تعددت أدوارها وصارت مجال التحرك السياسي توفر فرصة اللقاء بين الأتباع بمناسبة كل صلاة وتعطي للتنظيم في كامل أنحاء البلاد مقرات لخلاياه تضطلع بالدور الذي يكون موكولا عادة لمقرات الاحزاب.

لقد نعم التنظيم طيلة عشرين سنة بشبكة من المقرات المتوزعة في كل الاحياء ووظف بيوت العبادة لغايات سياسيّة، فكيف يمكن ان يرضى بتحييدها واقتصارها على وظيفة التعبد واحتضان مناجاة المخلوق لخالقه في السجود والركوع.

5) انطلاق مشروع إصلاح التعليم وتظافر الاشارات المنبئة بأن التعليم التونسي سيتجمد فيه الرّحم الذي تخصص في تنشئة أتباع التنظيم وأنصاره، وهي ضربة أخرى قاسية لا يمكن السكوت عنها لأن الكف عن تكوين العقول إنطلاقا من نصوص تحرّض على الحقد والتباغض وتشحذ التوتّر والتأزّم واختزال كل التّراث في مايهيء للارهاب بشكله الفكري والمادي معناه نضوب المعين الذي رسمه التنظيم بأفواجه في المدرسة والجامعة.

انطلاقا من هذا التحليل بدأت الحركة منذ مارس 1988 بتحريك مشروع البدائل عندما انعقد مؤتمرها في صفاقس لانتخاب قيادة جديدة تولّى مقاليدها الصادق شورو وانطلقت التحضيرات التي ستبدأ باعادة بناء مجموع هياكل التنظيم وأهمها الجناح الخاص.

في نفس الوقت كانت الرموز العلنية تتحرك على الخشبة حسب المسرحيّة المعهودة التي تقتضي اجتذاب الأنظار الى قيادة علنيّة واعطاء الفرصة للهيكل السري للتحرك وفق الخطة التي ظلت تسمى بمشروع البدائل.

وقد تحققت الذروة في لفت الانظار خلال الانتخابات التشريعية التي انتظمت في الثاني من افريل 1989.

ونظرا الى أن الحركة كانت تعتمد تحليلا مفاده أنها في سباق مع النظام الجديد، وأن من أوكد مسؤولياتها أن تترك له فرصة استثمار إصلاحاته وجني مردود كل السياسة التي إعتمدها فإن عرض الجانب العلني من المسرحيّة ستطرأ عليه تغييرات.

اولّ هذه التغييرات هو خروج راشد الغنوشي من البلاد. أمّا الثاني فهو يتمثل في إعداد الحركة شبكة تهريب بين تونس والجزائر تستغل عند الحاجة لتسريب قيادات التنظيم وسيكون محمد شمام من اولّ المنتفعين من خدمات هذه الشبكة.

إن سنة 1989 التي شهدت إرتحال الغنوشي ستكون بالنسبة للحركة سنة الإستعجال والحسم في كلّ شيء. وذلك انطلاقا من تحليل فرض نفسه على التنظيم وهو أن الزمن لم يعد يخدم مصالحه. لقد كان ذلك هو الشأن في ظلّ المعادلة القديمة أما الآن وقد تغيّر كلّ شيء، فإن النتائج أيضا بدأت تتغيّر وتنعكس سلبيا على الحركة. والأخطر من ذلك أن أفق العمل بدأ ينسد من خلال الإصلاحين الذين شرعت الحكومة في إعدادهما وأضنى التنظيم نفسه في محاولة التصدي لهما واختبر بمناسبة هذه المقاومة مدى ما اعتراه من هزال سريع كظاهرة سياسية قادرة على التأثير في الأحداث.

فسواء تعلّق الأمر بإصلاح التعليم أو بقانون المساجد، نجد الحركة تحاول الوقوف عاتية لإثناء النظام، فتصدر البيان تلو البيان ملوحة بما يتربص بالبلاد من المخاطر، ولكنها تصطدم ليس فقط بإرادة حازمة من السلطة بل بإجماع من القوى السياسية والنخبة الفكرية التي فقدت بصورة نهائية كلّ مركباتها ازاء ظاهرة التطرّف الديني.

الحركة ستحلل هذه الإصلاحات على أساس أنها تجفيف للمنابع، وبالتالي قطع للمد الذي كان يعينها على "الترسب الكمّي" في كلّ القطاعات.

ومن هنا ستتلاحق الأحداث بسرعة مفضية، بعد مسار سنأتي الى تحليله بصورة مفصّلة، الى المؤتمر الصحفي الأول الذي عقده السيد وزير الداخلية في الثاني والعشرين من ماي 1991، ثمّ المؤتمر الإخباري الذي انعقد في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر للكشف عن محاولتين للإنقضاض على السلطة. اعتمدت الأولى على خطة لتصعيد الإرهاب بالصورة التي تحتم تدخل الجيش وعندها يكون الطريق مفتوحا لعملية سطو يقوم بها الجناح العسكري للتنظيم. وتعتمد الثانية على الإغتيال السياسي بالإتجاه الى خلق حالة الفراغ الدستوري، وهو أمر يقتضي اغتيال رئيس الدولة واغتيال عدد من الوزراء من ذوي المناصب الحساسة، بقصد إفراغ الجهاز الحكومي واتمام هذا العمل بقتل عدد من كبار موظفي وزارة الداخلية.

لقد كان لهذه البيانات وقعها البالغ في النفوس لأنها جاءت مؤكدة ما كان يتوجسه الرأي العام من رفض التنظيم الإخواني لروح المصالحة. ولقد أدرك الناس بحدسهم الفطري أن الأمور كانت منذ مدّة تسير نحو هذه النهاية، وتكوّن لديهم هذا الإحساس شيئا فشيئا منذ خريف سنة 1990

عندما كانوا يشاهدون بعد افتتاح السنة الدراسية والجامعية نزول مجموعات من حين لآخر تعدّ من خمسين الى مائة نفر لا للتظاهر والإحتجاج ولكن للحرق ومداهمة المؤسسات العمومية حسب أسلوب العصابات الفاشية في عمليات الإرهاب.

حملة مسعورة ظلّت متواصلة خلال ثمانية أشهر ضغط فيها التنظيم بكلّ ثقله، ورمى فيها بكل قواه وفق الخطة التصعيدية التي كان من المفروض في حساباته أن تفضي الى تدخل الجيش.

هذا المسار قرّرته قيادة التنظيم في اجتماع ببرج السدرية بعدما تلقت في شأنه تعليمات من القيادة الفّارة الى الجزائر. وقد لا يكون من باب الصدفة أن بداية الخطة في تونس جاءت في أعقاب صيف سخن في الجزائر نجحت فيه منظمّة "الفيس" هناك في فرض تأخير موعد الإنتخابات التشريعية نتيجة رفضها للقانون الإنتخابي الجديد الذي ضيق من مجال التصويت بالتوكيلات. وهو اسلوب غنم منه التنظيم الإخواني الجزائري كثيرا لأنه يؤهل كل رجل من اتباعه لأن يصوّت بخمس أو ستّ بطاقات نيابة عن أزواجه وبناته وأخواته.

المعروف على كل أن المنظومة الاخوانية متناغمة، وأن مايتقرر في تونس لا يأخذ سبيله الى التنفيذ الاّ بعد المشورة والتزكية من القيادة اللاجئة الى الجزائر حيث توجد دائرة للتنسيق لها دورها في تنظيم عمليات التسرب أو التدريب وحتى عمليات التهريب ذات الربح المشترك.

بعد هذا التشاور، أقرت الخطة وأخذت مجراها للتطبيق في شكل تعليمات صدرت الى القواعد في الجهات.

## التربيّة الجهاديّة:

التحرك الذي دعيت اليه القواعد لن يأخذ شكل التظاهر السياسي، الا

في القليل النادر وحتى في هذه الحالة فالامر لن يتعدى بعض المجموعات القليلة التي تنزل الى الشوارع في شكل عصابات غازية تتحرك بسرعة محاولة حرق وتدمير مايعترضها قبل التفرق بسرعة.

أما المجال الأكبر لهذا التحرك فهو الحرق وعمليات إضرام النار في هجومات خاطفة كثيرا ماتكون ليلية او في اعقاب مظاهرات يجرى تنظيمها في المعاهد.

المحلات المستهدفة لعمليات الحرق ستكون متنوعة، فبعضها محلات سكنى لمناضلي التجمع الدستوري الديمقراطي والبعض الآخر مقرات لشعب هذا الحزب وفي احيان كثيرة يكون الهدف هو مركز الامن على أن اكبر متضرر من عمليات اضرام النار يظل الجهاز التربوي الذي تعرض فيه خمسة عشر معهدا الى الحرق الجزئي واحيانا الحرق الكلي للمبيتات التي كثيرا ما تستهدف لهذه الاعمال ليلا.

ومن أصناف الارهاب البغيضة التي استفحل معها شعور الرفض لدى المجموعة الوطنية، حالات الاعتداءات الفردية التي إستهدف لها العديد من مديري المعاهد وحالات الاحتجاز والعنف التي تعرّض لها بعض العمداء والقيمين على المعاهد العليا والثانوية وحالات استعمال ماء الفرق كاسلوب للتشويه والترويع مما افضى في بعض الحالات الى الموت أو فقدان البصر فضلا عن التشويه الجسدي. وقد كان سلك العمد الذين يمثلون الجهاز الاداري والبلدي في مستوى الاحياء هدفا أساسيا لهذا الصنف الارهابي فيما بين خريف 1990 وربيع 1991، مما أدى الى ست إصابات خطيرة ضمن هذا السلك من الموظفين. يضاف الى ذلك اسلوب برميل الغاز وهو صنف استحدثه الأصوليون في الجزائر في حربهم ضد محلات اللهو، فأخذه عنهم رفاقهم في تونس كاسلوب للارهاب الفردي يتمثل في طرق

باب منزل الخصم السياسي وعندما يفتح الباب يرمي فيه الأصوليون برميل غاز في حالة اشتعال تنذر بالانفجار.

لقد تعود التنظيم الاخواني طيلة عشرية الثمانينات ممارسة الارهاب في أوسع صوره داخل حرم الجامعة، وظن أن الرأي العام الذي تعود على هذه الظاهرة دون أن ينال ذلك كثيرا من سمعة الجهاز الاخواني، سيفعل نفس الشيء عندما تتحوّل الممارسة من الكليّة الى الحي السكني.

انه لم يدرك أن الرأي العام لم ينته الى ذلك الموقف السلبي الا بشعوره بأن العنف في الجامعة كان تاريخيا وليد اليسار ولم يصبح ابن التنظيم الاخواني الا بالتبني. ثم إن الامر يختلف بين احداث تجري في كليات بعيدة مسيجة ومحجوبة عن الانظار وبين صيحات ليلية يطلقها نساء وأطفال لأن برميلا غازيا وقع رميه مشتعلا وسط المنزل.

هذا الجنون لا يكفيه في طور التنفيذ أن تأتي التعلميات في شأنه بل لا بد أن تتوفر له الحالة الفكرية التي تنقله الى طور القابلية للإنجاز. هنا سنجد تركيزا كبيرا خلال هذه الفترة على تعهد ما يسميه التنظيم بالتربيّة الجهادية لدى أفراده. وهنا سنلاحظ أن مؤلفات فتحي يكن التي كانت دوما جزءا من التراث المرجعي لدى التنظيم، ستعتمد بصورة خاصّة في مجال التربية التي يقول في شأنها في كتابه"أبجديات التصوّر الحركي للعمل الاسلامي" : "إن القوى الظاهرة والخفيّة القابضة على الزمام في العالم الاسلامي قوى شريرة، لا يمكن قهرها والتغلب عليها بغير جهاد وبغير تربيّة جهادية لتخريج أنماط من المجاهدين يحبون الموت كما يحب الناس الحياة".

هذه التربيّة الجهادية في ماذا ستتمثل؟

انها ستنطلق بالنسبة للتنظيم الاخواني من آية كريمة سيقع توظيفها

كابشع مايكون التوظيف فتصبح مرجعا معتمدا في البيانات الداخلية وسندا في خطب الكاسات التي تروج بين القواعد للحث على العنف وتبرير القتل انطلاقا من قوله تعالى "كتب عليكم القتال وهو كُره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم".

هذه الآية التي توظف في غير ما انزلت له، تجد سندها في الفكر الاخواني ضمن فلسفة التكفير التي انبنى عليها كل المضمون العقائدي عند التنظيم.

من الاساليب المستعملة أيضا لخلق شحنة العواطف والانفعالات التي تهيئ للعنف وتغذي روح العدوان، خطب الاستثارة والتحريض التي يبعث بها الغنوشي في أشرطة كاسات توزع على القواعد من امثلتها في مخاطبته اتباعه في احداها قائلا: "إملؤوا عليهم الشوارع صراخا، شدوا عليهم، واحملوا عليهم حملة رجل واحد، قاوموهم في كل زاوية، قاتلوهم في كل منعطف، اجرؤوا عليهم ولا تهربوا منهم فإنهم جبناء".

بعد المرجع الديني ومرجع الزعامة هناك أيضا المرجع الفكري ممثلا في كتاب "طريقة حزب الله في العمل الاسلامي" لعلي كوراني، وهو تأليف إعتمدته كل تنظيمات التطرف الديني في المجتمعات الاسلاميّة لأنه وظف كل آليات الفكر اليساري واضاف اليها ما أمكن ممّا أستلهمه من التراث الاسلامي لصياغة منهج حركي بلغ أقصاه في التطرّف والحدّة.

ومن أفكاره الرئيسية أن الاساس في العمل الاسلامي هو تحديد العدو وضربه، وأن الاسلام لا يستفيد من الوعظ والتربية والارشاد، بل يستفيد من ضرر عدّوه. وبالتالي فإن منطلق التحرك هو تحديد العدو والتقدم لمحاربته ومن ذلك قوله: "ان مشاكلنا الداخلية والخارجية لا تحل ولا تأخذ طريقها الى الحل الا إذا حددنا أعداءنا وملأنا قلوبنا بالغيض المقدس

ضدهم وشرعنا في ضربهم". وقوله أيضا: "إن مفتاح ذاتنا الاسلامية هو العداوة لأعدائنا والغضب عليهم، إن هذه العداوة هي الحبل الذي يشد الاسلاميين لبعضهم، هي الأفق الرحب للعمل الاسلامي به نتقرّب الى الله بضرب أعدائه".

ولا يكتفي على كوراني باتباع منهج التثوير بل يرسم للجماعات المتطرفة خطّا متكاملا للعمل الحركي ويحثها خاصة على الاستفادة إعلاميا من مبادرتها موضحا "أن فطرة المسلمين دفعتهم منذ صدر الاسلام الى ابتكار طريقة الكتابة على الجدران كأسلوب للعمل السياسي"، ومن هنا فهو ينصح الجماعات الدينية بأن تستفيد دوما من تحركها على مستويين: الأوّل هو مستوى العمل الذي تبادر به في مقاومتها لنظام الحكم سواء كان هذا العمل مظاهرة أو هجوما أو بيانا سياسيا. أمّا الثاني فهو الاستغلال الاعلامي لهذا التحرك عن طريق لفت انتباه الصحافة واعلامها مسبقا به حتى تكون في حالة الترقب له. وهذا ما جعل وسائل الاعلام الاجنبيّة في تونس تتلقى المكالمات الهاتفية عن كل تحرك اخواني قبل حدوثه بخمس أو عشر دقائق لتتحوّل الى المكان المحدد لمراقبة ما يحدث.

على أن التفنن في تهييج العواطف واقتراح اساليب التحرك لا يكفي وحده لضمان التحرك المستمر للقواعد، لأنه لا بد أن تتوفر أيضا للأتباع دوافع الامل في النصر، وهو ما يبشريه دائما الادب الاخواني خاصة لدى علي كوراني الذي يركز كثيرا على فكرة الطلائع التي تنجح بفضل تقدّمها وتضحيتها في جر الاغلبيّة الى المقاومة. وهو يقول في ذلك : "إن تحريك الجماهير الاسلامية يتحقّق عندما تتقدّم أقلية ممن هب عليها نسيم الجنة فتبادر بالنزول الى الشارع أمام الناس لتردد صرخة الاسلام مع الثبات والدّوام الذي يفضي الى تحريك الجماهير الواسعة".

والتوصية الاخيرة لكي يتحقق ذلك هو أنه يجب في كل تحرك جماهيري أن تكون عبارة "الله أكبر" شعارا لمظاهرة الاتباع في مقاومتهم للسلطة.

إن شحنة الغرائز التي تم تثويرها بهذه الاساليب، والتي انعكست في مستوى الممارسات من خلال جرائم أذهلت في حقدها الرأي العام، هي التي سنجد إنعكاسها السياسي واضحا عندما تأتي ساعة التقييم. والغريب أن التنظيم الاخواني الذي كان يخال من خلال هذه الحملة أنه بصدد الاقتراب من كرسي السلطة، لم ينتبه الى أنه كان في الواقع يقبر كل حظوظه. على أن الغرابة تبقى في النهاية ظاهرية فحسب لأن الفكر الاخواني الذي ينطلق من فكرة إمتلاك الحقائق المقدسة لايمكن إلا أن ينتهي الى هذه الإفرازات.

النتيجة أنه لما جاءت فرصة التقييم وجد صفوفه جدّ هزيلة. هذه الفرصة تحققت يوم السبت السادس والعشرين من جانفي 1991، عندما أعطت وزارة الداخلية اذنا بالتظاهر في الشوارع للتنظيم الاخواني في الجامعة وهو الاتحاد العام التونسي للطلبة، وذلك ضمن التراخيص المماثلة التي أسندت للتنظيمات الجماهيريّة للتعبير عما تبنته من مواقف بمناسبة أزمة الخليج.

لقد وصفت صحيفة لوموند وصحيفة ليبيراسيون الفرنسيتان، التجمع الذي انتظم يومها، فقدرته الصحيفة الاولى بمائتي شخص، وذهبت الثانية الى أنه ضم ثلاثمائة. يكفي بعد ذلك التذكير بأن منظمات مستقلة نظمّت قبلها بأسبوع تجمعا للغرض نفسه ضم عشرة آلاف شخص.

هذا الافلاس السياسي هو الذي ينبغي وضعه دائما في الاعتبار عند تحليل البوادر التي ستصدر خلال سنة 1991 عن التنظيم الاخواني.

# الجديـــد القديـــــم

في كل خطة رسمها التنظيم للاستيلاء على الحكم نجد دائما مستويين من التحرك هما الاتباع من العسكريين والاتباع من المدنيين.

ففي الخطة الاولى التي بدأ تنفيذها في شهر أكتوبر من سنة 1990 كان البرنامج المعتمد ينص على البدء بتحريك القواعد المدنية في حملة تنطلق من توزيع المناشير والكتابات الحائطية الى النزول الى الشوارع والتصادم مع الامن، مرورا بحرق المؤسسات العامة ومقرات التجمع الدستوري الديمقراطي، مع اللجوء الى تعطيل المؤسسات الحيوية وفرض حالة العصيان والفوضى بالصورة التي تستوجب تدخل الجيش فينشأ بذلك المنفذ لتحرك الجناح العسكري للتنظيم في محاولة للسطو على الحكم.

أما الخطة الثانية التي سميت بالخطة الاستثنائية، فقد انعكس فيها نظام الاولويات واعطيت للجناح العسكري للتنظيم أولوية التدخل من خلال برنامج اتجه الى الاغتيال السياسي حسب خطة استهدفت رئيس الدولة

وافراغ الجهاز الحكومي من كبار وزرائه وضرب المسؤولين السامين لوزارة الداخلية.

وضمن الفراغ يأتي دور قواعد التنظيم لتتحرك في الجهات قصد اشاعة الفوضى وتعطيل الادارة فيتهيأ الظرف لقيام حكومة إنقاذ "ائتلافية" تكون تجميعا لرموز ظواهر الافلاس الثلاثة التي عرفتها البلاد منذ استقلالها: بن صالح ومزالي والغنوشي.

إن ما يستفاد من هذا التصور هو أن جملة قوى التنظيم انحصرت بعد ثلاث سنوات من تغيير السابع من نوفمبر في هذين العنصرين. فالحركة التي كانت تدعي أنها مرشحة للحكم في أواسط الثمانينات وتقدم نفسها على أساس أنها هي المعبرة عن إرادة الجماهير، تحولت إلى صورة يقف حجمها عند بعض العشرات من العسكريين الإرهابيين وعصابات من الشباب الذين يمرون بسن الرفض ويجدون في الحركة ما يستهويهم من روح الغضب وفكر التهديم.

المشكل الأساسي الذي يثيره هذا الوضع راجع إلى طبيعة الحركة، فلو كان الأمر متعلقا بتنظيم سياسي عادي فإن ظاهرة التقلص لم تكن لتلفت الإنتباه لكن المشكلة أننا إزاء حركة اختارت منذ البداية السرية وراهنت على التغيير لا بالإعتماد على الأساليب الديمقراطية، بل بالتآمر والعنف ومن هنا فإن المنطق الذي يخضع له تطوّر الحركة هو أنها تظل دائما إرهابية السلوك انقلابية التوجه في حالة المدّ كما في حالة التراجع.

لقد فهم الرأي العام التونسي جيدا بعد بيانات وزير الداخلية سواء في ندوته الصحفية خلال شهر ماي أو في المؤتمر الإخباري المنعقد في أواخر سبتمبر أن مشكلة التيار الديني باتت أساسا مشكلة مجموعة محترفة

للإرهاب شأنها لا يختلف في شيء عن الفلول والعصابات التي يفرزها هذا المجتمع أو ذاك في مسار تطوّره.

ولمّا كانت كل ظاهرة من هذا القبيل تستدعي التوضيح والتفكيك على أساس أن المجتمع لا يصل إلى تحصين نفسه إزاءها إلا بفهمها والوقوف على حقيقتها، فإنه لا بد من الإجابة على جملة من الأسئلة تتعلق بتحديد حجم الجناح العسكري كما تراءى في جهاز التنظيم ومعرفة ما قد يكون التنظيم حققه من نجاح في استقطاب عناصر جديدة سواء في جناحه العسكري أو في جناحه الإستعلامي الأمني.

يأتي بعد ذلك دور الجهاز المدني وتقييم واقع التنظيم من حيث الأتباع وخاصة منهم المجموعات المعسكرة التي تلقت من التكوين والتدريب ما يجعل منها "قوّة ضاربة".

وبما أن كل تنظيم إخواني يستمد قوّته لا من ذاته فحسب بل مما يلقاه أيضا من دعم وما يرتبط به من شبكات خارجية، فالضرورة تدعو لاستجلاء هذه النقطة ومعرفة واقع التنظيم الإخواني التونسي في هذا المستوى.

ويبقى بعد ذلك الجانب الفكري الذي يظل دوما هو الأساس في تقرير مصير مثل هذه المجموعات وهو ما يستوجب التوقف لمحاولة تقييم ما طرأ من تغيير وما تأكد من اتجاه.

# المؤسسة العسكرية والأمنية في التنظيم أو واقع الجهاز الخاص

في أواخر شهر جوان من سنة 1989، انعقدت جلسة جمعت بين ثلاثة من رموز الحركة الإخوانية: هم الصادق شورو وعلي الزروي ومحمد شمام. الإجتماع انعقد في بيت هذا الأخير بضاحية باردو نهج صبرا وشتيلا.

محمد شمام وعلي الزروي كانا حديثي عهد بالسراح، أما الصادق شورو، الأمير الجديد للحركة فهو لم يكد يسجن إلا خلال فترة قليلة لبقائه في الظل وعدم وصول الأبحاث إلى كشفه. أما محمد شمام وهو قائد أركسترا الجهاز الخاص منذ نشأته في التنظيم فهو صاحب الإشراف على الجهاز الإستعلامي الأمني وصاحب الإشراف على الجهاز العسكري ينسق بينهما، يوظف الأول لخدمة الثاني أو العكس ويوظف جملة الجهاز لخدمة التنظيم.

علي الزروي عضو ضالع في الحركة تولى فيها أهم منصب وهو الإشراف على إدارة التنظيم من سنة 1986 إلى 1987 عند إيقافه والحكم

عليه بعشرين سنة. وعند تسريحه في شهر ماي 1989 لم يأخذ من الإستراحة إلا شهرا قبل استئناف نشاطه في التنظيم.

موضوع الجلسة هو دراسة السبل الكفيلة بضمان تحقيق قرارات مؤتمر نوفمبر 1988 وما نصت عليه من وجوب إيصال التنظيم إلى الحكم انطلاقا من أن "الثمرة وقعت في سنة 1987 في غير الأيدي التي أنضجتها".

ولإنضاج الثمرة من جديد وضمان وقوعها في اليد المناسبة، انعقد هذا الإجتماع المضيق الذي تفرضه تقاليد السرية، واتباع أسلوب الادراج المنعزلة في عمل خلايا التنظيم.

والملاحظ أن هذا الإجتماع انعقد بعد أيام قليلة من الإنتخابات التشريعية التي حاول من خلالها التنظيم أن يظهر في مظهر التشكيلة التي تقبل قواعد اللعبة السياسية ويلتزم بسنن العمل السياسي في المجتمع المدني، والحال أنه في الآن نفسه أعاد في مؤتمر 1988 إقرار مبدأ الممارسة الإرهابية والمشروع الإنقلابي دون أن يدخل في تفاصيل هذا الموضوع مقتصرا على إعلان مبدأ عام يتحتم بعده على القيادة الممثلة في الأمير وفي المكتب التنفيذي ومجلس الشوري، العمل على إنجازه.

هذا المبدأ هو إعلان المؤتمر "أن تغيير المنكر بالقوّة واجب لا يسقط إلا بالعجز عنه".

هذا التوجه الإرهابي الذي يحرص الجماعة على تزيينه بلباس ديني هو الذي ارتبط دوما بالتنظيم وهو الذي يفسر تاريخيا حرص حسن البنا في مصر على إحداث الجناح المسلح للتنظيم مبررا ذلك بأن القوّة هي أضمن طريق لإحقاق الحق لأن من لم يخضع لقوة المنطق خضع لمنطق القوّة.

ومعنى ذلك أن من لا يستسلم للجناح المدني فيما يدعو إليه من مشاريع وأطروحات يستسلم للجناح العسكري بما يمثله من قوة وإرهاب.

بناء على هذا التصور وإنجازا للمبدأ الذي رفعه المؤتمر، انعقد الإجتماع الثلاثي بنهج صبرا وشتيلا للنظر في سبل توفير القوة التي ستعتمد لإخضاع من لم يستسلم "لقوّة المنطق".

هذه القوّة سيقع تصوّرها كالعادة حسب ثلاثة روافد:

- رافد مدني يتم تكوينه وتهيئته عسكريا.

- رافد أمني يتكوّن من خلال من سيقع استقطابهم من أعوان وموظفي وزارة الداخلية.

- رافد عسكري يتألف ممن يقع استمالتهم من الجيش، هذا الجهازالذي اعتبره راشد الغنوشي منذ السبعينات أضمن نقطة للعبور إلى السلطة وفق تحليل اعتمده في العالم العربي الإسلامي كل من الأصوليين وأصحاب بعض التيارات القومية.

التقييم الذي ساد هذا الإجتماع أفضى إلى استنتاجات، منها أن الجهاز الأمني والعسكري الذي اعتمده التنظيم حتى سنة 1987 والذي تم اكتشافه من خلال ما عرف بالمجموعة الأمنية لم يبق منه في الخفاء أي خارج دائرة الإكتشاف إلا نسبة 25 بالمائة. ومن هنا كان التركيز كبيرا على ضرورة تنشيط حركة الإستقطاب للعناصر الجديدة وعندها ستتضح مع مرور الأيام صعوبة هذا الأمر وهزال النتائج في هذا الميدان كنتيجة طبيعية لتغيير السابع من نوفمبر، فإن الحركة ستغامر بالتركيز على عناصر المجموعة الأمنية التي تمّ تسريحها حديثا رغم ما في ذلك من خطر بديهي على حركة سرية كما ستركز خاصة على تكوين المجموعات

المدنية وتأهيلها عسكريا بتنظيم بعثات لهذه الغاية إلى أفغانستان وإلى السودان.

للوصول إلى هذه الغايات المختلفة بدأت الحركة بإقامة جهاز استعلامات ذي طابقين ستعهد إليه وظائف ثلاث: تكوينية، استقطابية، استعلامية، وذلك في كل مستوى من الطابقين

1) الطابق الأول: يتمثل في جهاز استعلامات عامة أسندت مسؤولية الإشراف عليه إلى المدعو عبد الله الزواري الذي شغل سابقا خطة عامل بالكاف ومهمة هذا الجهاز ذات ثلاثة وجوه.

أ - جمع المعلومات في المناطق ورفعها إلى الإدارة المركزية للتنظيم مع توصية بالتركيز على أنشطة الهياكل السياسية في الجهات من فروع الأحزاب سواء منها الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة وتقصّي أخبار سير مختلف الأجهزة والتعريف بسلوك كل شخص يضطلع بمسؤولية سياسية أو إدارية مع توجيه عناية خاصة إلى مديري المعاهد.

ب - مهمة اختراق: تتمثل في استقطاب ما أمكن من أعوان الأمن بصورة خاصة ليكون التنظيم في الجهة على علم بسير الأمور داخل المصالح الجهوية مع ما يتيحه ذلك من أمكانية التدبر وفرصة المبادرة.

ج - فرع التدريب الرياضي: ومهمته تكوين أفواج من الشبان المنضوين وإخضاعهم لتدريبات رياضية للرفع من لياقتهم البدنية وترويضهم على أساليب المداهمة والهجوم.

وإذا كانت هياكل التنظيم في مستوى الجهات سرية بطبعها فإن هذا الهيكل الإستعلامي الجهوي يتمتع بسرية مضاعفة، لأنه تقرر أن يكون أمره سريا حتى بالنسبة للقيادة الجهوية باستثناء عامل الجهة الذي يكون على علم وحده بوجود الجهاز.

أما مسؤولية الإشراف مركزيا على هذا الجهاز المبثوث في الجهات فهي راجعة كما أسلفنا إلى عبد الله الزواري.

إذا كانت كل وظائف الجهاز هامة بالنسبة للتنظيم فإن مردوده سيتضح خاصة في مستوى عسكرة الحركة عن طريق تكوين مجموعات "تحب الموت كما يحب الناس الحياة" بفرض التربية الجهادية التي يوصي بها فتحي يكن، والتي ستتركز على مقولات علي كوراني وأشرطة خطب قيادة المهجر.

2) الطابق الثاني: من الفوائد الرئيسية التي ستجنيها الحركة من وجود الجهاز الإستعلامي العام، هو صرف النظر عن جهاز استعلامي خاص لا يعلم أمره من القيادة إلا الأمير الصادق شورو وصاحب الإشراف على الجهاز العسكري والجهاز الإستعلامي محمد شمام.

هذا الجهاز الإستعلامي الخاص، أسندت مهمة الإشراف عليه إلى علي الزروي وسيدعى لأداء نفس المهام الإستعلامية والإستقطابية والتكوينية، لكن مع التركيز علي المؤسسات المركزية وخاصة على وزارتي الداخلية والدفاع.

أما في المستوى التكويني فإن خاصية هذا الجهاز تتمثل في إعطاء التكوين بعدا يتصل بإيفاد بعض العناصر إلى أفغانستان وفي مرحلة ثانية إلى السودان لاكتساب التجربة القتالية الكاملة والمعرفة الدقيقة بفنون الحرب مع العلم أن قواعد التدريب المختصة التي تهيأت سواء في بيشاوار على الحدود الباكستانية الأفغانية أو في منطقة قطينة بالسودان هي قواعد مختصة للتدريب على حرب المدن أي لتأهيل عناصر الفتنة الداخلية في البلدان الإسلامية لذلك فإن التكوين يركز على صنع المتفجرات واستعمال الأسلحة الخفيفة وقواعد التسرب الليلي وفن القتال في الشوارع.

ولتكون السرية مطلقة في مستوى هذا الجهاز الإستعلامي، فإن علي الزروي صاحب الإشراف عليه، سيكون معاضدا بشخصين فقط هما سمير الحناشي وهو أداة الإتصال بكل من يقع انتدابهم من الأعوان في الإدارات بعد التأثير عليهم دينيا للحصول منهم على المعلومات ويوسف بوثلجة الذي سيتولى مهمة تكوين "المجموعات القتالية التي يحتاجها التنظيم".

هذا الجهاز سيشرع في العمل وسيأتي مردوده هزيلا في مستوى الإستقطاب لكن خطيرا في مستوى بعض النتائج.

معنى هذا أن الحركة لم تجد السهولة التي تعوّدت أن تجدها في استمالة الناس وفي استغلال وجدانهم الديني والمقاربات التي كانت تجرؤ على القيام بها من خلال بعض عناصرها، كانت تنتهي في الأغلبية الساحقة من الحالات بالسلب والرفض.

ولقد تكوّن سيناريو في هذا الشأن يتمثّل في قيام عناصر المجموعة الأمنية وخاصة منهم المدعو صالح العابدي، وهو ضابط صف برتبة عريف أوّل بمهمة لفت نظر الحركة إلى هذا الشخص أو ذاك ممن يختص بوجدان ديني عميق، فتبدأ عملية المقاربة بخطوات حذرة يتقرر بعدها مواصلة السعي أو إنهاؤه.

وفي تقييم هذا المردود يمكن أن نلاحظ أن كل المساعي التي بذلت قصد الإستقطاب في مستوى وزارة الداخلية جعلت الإختراق لمصالح هذه الوزارة مقصورا على شخصين أحدهما عنصر قديم تعذر اكتشافه سنة 1987 ضمن المجموعة الأمنية والثاني عسكري برتبة ضابط صف ملحق بوزارة الداخلية. وهما المدعوان الشاذلي محفوظ وعبد العزيز المحواشي.

هذه الصعوبة في استمالة الناس وإدماجهم ضمن التنظيم هي التي تفسر بعض الظواهر الواردة في الخطة الإستثنائية التي قدّمها السيد وزير الداخلية للرأي العام الوطني والعالمي في 28 سبتمبر 1991.

ذلك أننا نلاحظ أن الخطة انبنت على إقرار عدّة احتمالات فيما دبرته من اغتيال لرئيس الدولة. لكن كل الإحتمالات التي كانت واردة بالنسبة للتنظيم كلها من نوع الإرهاب الفردي.

فالإحتمالات التي كانت واردة، هي استغلال مناسبة تنقل رئيس الدولة إلى المطار أو دار الضيافة بقرطاج أو قصر المعرض، وهي مشاريع تقتضي ضمنيا صنفا من الإرهاب ينجز بأقل العناصر الممكنة. وحتى مشروع تفجير الطائرة الرئاسية باستعمال صاروخ "ستينقر" فإننا نلاحظ في شأنه أن أمر تنفيذه قد أوكل إلى عنصرين من المجموعة الأمنية هما عبد الحميد العداسي ورضا التونسي مع تواطؤ عون من برج المراقبة ينتمي إلى فصيلة السلك الفني المعرض إلى الإستهواء أكثر من غيره بسبب سطحيته الثقافيّة وبساطة معرفتة الدينية والحضارية.

ويكفي التذكير بأن الحركة أرادت أن تجعل من الخطة الإستثنائية أداة الحسم الأخيرة. فكان مشروع هذه الخطة محور نشاط قيادة التنظيم في تونس والجزائر معا، وتركزت عليه كل هموم الجماعة. ثم عندما تأتي صيغة التنفيذ لا يبرز أي عنصر جديد بل يقع اللجوء إلى عنصرين من المجموعة الأمنية أقل ما يمكن أن يفترض في شأنهما أنهما سيكونان حتما محل يقظة ومراقبة.

ولكن الحاجة هي التي فرضت نفسها وعجز الحركة عن التجدد داخل المؤسسة العسكرية هو الذي دفعها إلى هذا الحل وهو أمر يعبر عن إفلاس بالنسبة لتنظيم إخواني شرع في تكوين جناحه العسكري منذ سنة 1975،

وعبر أميره علانية بمناسبة محاضرة القاها في الخرطوم سنة 1979 وقدّمتها مجلة الشراع في عددها 494 موضحة أن المؤسسة العسكرية كانت دوما "محط اهتمام التيارات الأصولية لأنها تمثل أقصر مسافة للوصول إلى السلطة، وهو أمر أدركت الحركات الإسلامية حقيقته منذ البداية. وقد أفصح راشد الغنوشي عن هذا التوجه في ندوة انعقدت بجامعة الخوطوم سنة 1979 وتساءل خلالها مستنكرا تجاهل بعض الحركات الإسلامية للجيش.

ومما يجعل هذا الإفلاس أشد وقعا في النفس، أن التنظيم الإخواني التونسي ربط مساره منذ سنة 1980 بمسار التنظيم السوداني إثر زيارة أدّاها إلى تونس زعيم هذا التنظيم حسن الترابي، وذلك في أعقاب انتصاب الجامعة العربية.

وقد كان لحسن الترابي يومها جلسة مع حوالي مائة شخص من أعضاء التنظيم بمن فيهم نواة الجهاز العسكري وكانت فرصة للرجل لإعطاء نصائحه والتعريف بالتجربة الإخوانية السودانية وهي تجربة انطلقت من يقين الحركة هناك باستحالة الإعتماد على قواها الذاتية في الوصول إلى الحكم، فأحكمت أساليب الإختراق والتسلل إلى حد أنها قررت حل منظمتها لتندمج كليا في حزب الإتحاد الإشتراكي، وهو حزب الرئيس جعفر النميري وأصبحت بفضل هذا التسرب سيدة الموقف وتحوّلت مع انقلاب البشير إلى الجهاز الحاكم في البلاد مقدمة بذلك أنموذجا في افتكاك السلطة قد يكون من المفيد التعريف به في آخر هذا البحث.

ذلك هو الموقف بالنسبة لموضوع الإختراق والإستقطاب وما يرتبط به من موضوع الإستعلام. أما موضوع التكوين فلعله هو الذي سيفرز أخطر النتائج.

# المجموعات القتالية

فرع التربية الجهادية والتكوين القتالي ضمن الجناح الإستعلامي الخاص أسندت مسؤولية الإشراف عليه كما أسلفنا إلى يوسف بوثلجة.

مهمة هذا الفرع هي تأطير عدد من شباب الحركة لم يسبق كشفهم من قبل السلط الأمنية في شكل مجموعات لا يفوق عدد أفرادها السبعة ويصل بصورة استثنائية الى عشرة.

أفراد هذه المجموعات يقع التعمق في تكوينهم عقائديا مع التركيز على التكوين الرياضي وتقع التدريبات الرياضية كالعادة في قاعات الكاراتي بتمويل من الحركة أمّا التفسير الذي يقدم لافراد المجموعة فهو تكوين احتياطي بشري مدرّب ومؤهل لتطعيم الجهاز بالقوّة الضاربة التي تعوزه في جهاده من أجل الإسلام .

وسيتضح أن الحركة كانت تبرمج لتسريب بعض هؤلاء الشبان الى صفوف الأمن بمناسبة ما ينظم من مناظرات انتداب وتسريبهم الى كلّ

الجهات الحساسة التي تشعر الحركة بحاجة الى أن يكون لها عيون داخلها ومما يسهل هذا الأمر أن هذه المجموعات احتفظ بها بعيدة كل البعد عن الأنشطة العادية للحركة وبقيت تبعا لذلك مجهولة حتى لدى قواعد الحركة أنفسهم. ولعل التنظيم كان يحلم بتجدد حالات شبيهة بالتي يمثلها الشاذلي محفوظ وعبد العزيز المحواشي وهما عونان صغيران في وزارة الداخلية الا أنّ طبيعة عملهما جعلت منهما مصدرا مفيدا للمعلومات.

ضمن هذه الخطّة تكون فوج أوّل من الشبان تلقوا تكوينهم الأوّلي في القاعات المختصّة وتكوينا تكميليا بمناسبة خرجات الى مناطق منعزلة مثل جبل بوقرنين مع تكوين نظري يستند الى الصور واشرطة الفيديو.

هذا الفوج الأوّل ضم قرابة خمسين شخصا يتوزعون جغرافيا على عدد من الأحياء والقرى هي حي هلال، حي التضامن، حي الإنطلاقة وبلدة طبربة والجديدة وسيدي ثابت.

اذا تذكرنا أن حي التضامن يعد وحده ما لا يقل عن 120 الف ساكن بدا لنا الفوج الذي جرى تكوينه هزيلا الاّ أنّنا نتعامل مع تنظيم إرهابي يعلم جيدا أن قوته ليست في كثرته لأن الكثرة تفضي حتما الى افشاء السر بل القوّة في صلابة عناصره وعمق تكوينهم.

كل الجهات كان يجري فيها تكوين مجموعات مماثلة تلقى التدريب والتكوين حسب اساليب التربية الجهادية. وقد أوشك أمر هذه المجموعات ان ينكشف في سوسة في أواخر 1990 عندما توجهت انظار الأمن هناك الى المدعو عبد الفتاح تريمش المشرف الجهوي على هذا التكوين مما استوجب ابداله وتغيير اقامته.

ولما كان المراد هو تخريج مجموعات قتالية بالمعنى الكامل فإنه من المتحتم أن تمر مرحلة التكوين الى مستوى أعلى. لذلك أصدر محمد شمام تعليماته بترغيب ما أمكن من العناصر في التحوّل الى افغانستان لتلقي تدريبات عسكرية. وكان هذا الموضوع محور اجتماع ثلاثي جديد ضم نفس القيادة التي التقت في نهج صبرا وشتيلا وشرع اثره في ضبط القوائم واعداد الصور الفوتوغرافية لتوضع على جوازات سفر مزوّرة تعهد شمام بأن تكون جاهزة في الإبان خاصّة وقد حصلت للرجل تجربة في ترحيل عدد من شبان الجالية التونسية في المهجر الذي سعى التنظيم كل جهده ليوظفهم لهذه الغاية لأن ترحيل شباب المهجر أكثر سهولة وأقل خطرا.

القنصليات التونسية في الخارج ستتعود شيئا فشيئا على تقدّم عائلات تونسية من آباء وأمهات جاؤوا للإستفسار عن الابن الذي أعلمهم أنه سيلتحق بافغانستان ثم انقطعت أخباره. وسيروي بعضهم أنه كان يعتقد أن الأمر تم بناء على قرار حكومي وأنّ ابنهم أكد لهم ذلك قبل سفره. هذا الإبن لم يحدثهم شيئا طبعا عن عبد اللطيف التليلي ولطفي السنوسي اللذين كان لهما دور هام في تنظيم عمليات الترحيل والإتفاق مع التنظيمات التي ستتولى التبني أو الإيواء وفي مرحلة ثانية سيأتي دور السودان في هذا الإيواء خاصّة بعدما تبادر باكستان الى غلق بعض قواعد التدريب نتيجة ضغط مصري مارسته القاهرة بعدما ثبت لديها أن عناصر تنظيم الجهاد التي اغتالت رئيس مجلس الشعب المصري رفعت المحجوب، تلقت تكوينها العسكري في قاعدة التدريب التي يشرف عليها عبد رب الرسول سياف. وهي القاعدة التي اعتاد التنظيم التونسي أن يوجه اليها عناصره بترتيب من عبد اللطيف التليلي وهو عنصر من

المجموعة الأمنية، قضى في ايران قرابة سنة تدرب فيها على السلاح وتعلم خاصّة طرق تدليس الوثائق بمختلف انواعها مما جعله مفيدا جدّا بالنسبة للتنظيم الى أنّ تم اعتقاله مع المجموعة الأمنية، وبعد تسريحه في صائفة 1989 توجه الى افغانستان حيث ربط علاقات حميمة مع جماعة عبد رب الرسول سياف، وبعد التضييق على هذه الجماعة من قبل السلط الباكستانية، بتأثير من الحكومة المصرية، سيقع الإتجاه الى قاعدة عبد الله عزام.

ثم يأتي بعد ذلك دور السودان الذي كانت له تقاليد في ايواء ومساعدة كل الفارين من العدالة من التنظيم الأخواني التونسي وذلك منذ سنة 1981، وهي فترة بدأت فيها الجبهة الإسلامية القومية في السودان تبسط نفوذها على البلاد من خلال سيطرتها على جعفر النميري. على أن دور الخرطوم كعاصمة جديدة للاخوانية العالمية سيبدأ مع قيام نظام البشير وعندها ستفتح قاعدة القطينةلتنظيم الجهاد الفار من مصر والتنظيم الاخواني التونسي والجزائري والليبي الذين سيجدون في مدرسة الشرطة المحاذية لمعسكرهم كل التجهيزات للتدرّب على تقنيات الفتنة.

## مجموعة الزيتونة : عينة ذات دلالة

هذه المجموعات التي حرص على تكوينها التنظيم وخطط لتسريبها في مؤسسات حساسة أو ترحيلها عند الإمكان لافغانستان أو السودان لاستكمال التكوين واكتساب التجربة القتالية الميدانية، كيف تحركت في تونس فيما بين 1990 و1991؟

فرقة الزيتونة التي تعرضت للكشف بمناسبة حادثة حرق مقر لجنة تنسيق التجمع الدستوري الديمقراطي في باب سويقة يمكن أن تتخذ مادّة للدرس كعينة لهذه المجموعات.

مصطفى بن حسين طالب بمدرسة البريد يبلغ من العمر 28 سنة، يسكن بالحفصية صحبة شخصين آخرين يشتركان معه في الانتساب الى التنظيم الاخواني .

الرجل اسندت له مسؤولية الإشراف على مجموعة الزيتونة وهي جزء من شبكة التنظيم في منطقة الحلفاوين التي تضمّ المجموعات القتالية لأحياء الزرارعية، الفتح، باب الخضراء، باب الأقواس.

كلّ خليّة من هذه الخلايا تتألف من مجموعة من الشبان يتراوح عددهم من سبعة الى عشرة مروا كلهم بحلقات التدريب الرياضي وتربوا على الروح الجهادية وحتى تبقى النفوس لديهم دوما متوترة وتكون روح العنف هي الطاغية فإن كل مجموعة كانت مطالبة بأن تجتمع مرتين في الاسبوع للإستماع الى نصوص التربية العقائدية التي ترد عليها من التنظيم كما تستمع الى وثيقة شريط الأخبار وهو تسجيل أسبوعي يجري توزيعه على الخلايا وتضمينه الأخبار التي تريد الحركة ايصالها الى اتباعها عن تحركاتها في مختلف المناطق، وتضمنه تحليلها للواقع العام في البلاد مع اتباع الصياغة التي تغذي الحقد ضد المجتمع والنظام وتلهب حماس عناصرها باعتماد المراجع الدينية.

مجموعة الزيتونة تضم تسعة أعضاء تتراوح أعمارهم من 18 إلى 23 سنة وأكبرهم سنا هو رئيسهم البالغ من العمر 28 سنة.

وقد استمعت أشهرا إلى هذا الشريط الذي يقدم قراءة لأحوال المجتمع تتجه كليا إلى التحريض وإثارة الحقد.

من عينات هذا الشريط نشرة إخبارية تبدأ بإحصائية عن البطالة نشرتها الصحف ويبدأ تقديمها بموقف شهير لعمر بن الخطاب رضي الله عنه يعبر فيه عن استغرابه من سلوك رجل يعود إلى بيته فلا يجد فيه ما يقتات به عياله ثم لا يخرج على الناس شاهرا سيفه.

بهذا الأسلوب يتجه التنظيم إلى استغلال معاناة الناس لتغذية الحقد في نفوس شبان هيأتهم مشاكلهم وأعمارهم لأن يكونوا ضحايا هذا التوجيه.

ومن سخرية الأحداث أن نجد الشيخ محد الأخوة رأس قائمة التنظيم الإخواني في الإنتخابات التشريعية لسنة 1989 يسأل من قبل الصحافة

عن برامج حزبه في التنمية الإقتصادية والتقدّم الإجتماعي فيغرق في حديث عام عن المشروع الإسلامي وعن ازدهار المجتمعات الإسلامية الأولى. وعندما يقع تذكيره بأن المجتمعات القديمة كانت كلها تبيح الإسترقاق، وأن المجتمع الذي يتحدث عنه كان يتألف نصفه من العبيد، يصرح الرجل في عفوية بأن الحاكم في الدولة الإسلامية له حق إعادة العمل بالإسترقاق.

مجموعة الزيتونة وغيرها من المجموعات المماثلة لا تحاسب التنظيم على هذه التصريحات، إنها بصدد الإستماع إلى أشرطة تجمع بين الأقوال المأثورة والأحاديث الشريفة والآيات القرآنية ومواقف منسوبة إلى عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، وهما يمثلان معا حقبة زمنية تساوي اثنتي عشرة سنة ضمن مسار تاريخي امتد على مدى أربعة عشر قرنا، يستمعون إلى ذلك ويشربون حتى الثمالة من الحقد والغيض، وإرادة الهدم والتحطيم.

مجموعة باب سويقة كانت مجموعة راقدة حسب المصطلح المتعارف في التنظيمات الحركية أفرادها تلقوا التكوين اللازم ليكونوا قوّة ضاربة تعتمد عند الحاجة وظلوا بعدها يتعهدون هذا التكوين بمناسبة ما يجمعهم من لقاءات أسبوعية ينهلون من أدب الغضب المتمثل فيما يرد عليهم من كتب ودراسات يوجهها التنظيم باسم الدعوة، وهي في واقعها نصوص للتعبئة والتجييش.

ولكي تبقى الروح الحركية دائما طاغية فإنه كثيرا ما يعتمد التنظيم على هذه العناصر فيما يقرره من حملات دعائية عن طريق نشر المناشير أو الكتابات الحائطية.

وظل الأمر على هذه الوتيرة حتى جاء قرار القيادة بالخروج من مرحلة اللاحرب واللاسلم، والدخول في المواجهة التي كان من المفروض أن تفضي إلى "إنضاج الثمرة ووقوعها في أيدي التنظيم".

عندها تفرغت هذه المجموعات لكل الاعمال الحركية وخاصة للتحرّك في الشوارع بتنظيم المظاهرات وبرمجة ما أسمته بعمليات التأديب، وهي تعني استهداف قوات الأمن ومقرات التجمع وممثلي الإدارة من العمدة إلى مدير المعهد والدخول في مرحلة من العنف المتصاعد الذي كان سيفضي في حساب الحركة إلى تقويض النظام.

مجموعة الزيتونة نشطت ضمن هذه الخطة مدّة خمسة أشهـر مـن أكتوبر 1990 إلى فيفري 1991، مساهمة مع مثيلاتها في حملة الإرهاب التي ستفضي في النهاية إلى تلاشي كل أحلام التنظيم الإخواني.

وكان من أهم ما دعيت المجموعة إلى الإشتراك فيه ضمن هذه الحملة، تحرك 29 أكتوبر 1990 الذي جرى التخطيط له ليكون واسع الصدى. وعلى هذا الأساس انطلقت المجموعات الإخوانية من ساحة برشلونة في العاصمة صوب مبنى السفارة الفرنسية. وهناك كان التركيز على المباني والشوارع المجاورة والتصادم مع قوات الأمن التي تحرس المبنى وإحراق سيارة أمن تابعة لهذه القوّات ثم تتوالى الخرجات من هذا القبيل فيشهد يوم الثاني من جانفي سيناريو جديدا لهذا العنف بلغ أقصاه باقتحام مركز الشرطةبفندق الغلة وإحراقه وتحرك 31 جانفي الذي أوشك أن يودي بحياة اثنين من أعوان الأمن في باب العلوج عندما تمت محاصرتهما وإحاطتهما بسياج من النار مع منعهما من الخروج من الدائرة المحترقة وتكسير قذائف المولوتوف عند أقدامهما، فشبت فيهما النيران ولم ينجوا من الموت بعد إصابتهما بحروق بليغة إلا بوصول النجدة.

سيناريو الجماعات الإخوانية كان مبنيا على افتراض تغذت به من خلال مراجعها الفكرية التي تبشر كلها "طلائع المجاهدين" بحصول التلاحم بينها وبين "الجماهير الإسلامية" عندما تنزل الأولى إلى الشارع مرددة شعار: "الله أكبر".

هذا التصور الذي راهن عليه التنظيم الإخواني في نوع من المحاكاة للتجربة الإيرانية، يطرح سؤالا عن مصير بعض الكفاءات الحركية التي عرفت لدى التنظيم والتي يبدو أن دورها بدأ يضعف من حيث التأثير في ضرب من التآكل الداخلي الذي يصيب دائما المجموعات السرية ذات الفكر الإرهابي وهي ظاهرة سنحاول التوقف عندها فيما يلي من البحث.

في انتظار ذلك، هناك ظاهرة التحرك الذي نجد تفسيره عند علي كوراني الذي يقول لهذه المجموعات:"إن تحريك الجماهير الإسلامية يتحقق عندما تتقدّم أقلية فتبادر بالنزول إلى الشارع أمام الناس لتردد صرخة الإسلام مع الثبات والدوام الذي يفضي إلى تحريك الجماهير الواسعة".

في الوقت نفسه الذي كانت فيه الحركة تمني نفسها بهذا الأمل كانت الجماهير تعرض بصورة نهائية عن مجموعات ثبت لها أن فقرها الفكري لا يضاهيه في العمق والشدة إلا الروح الإرهابية والنزوع إلى العنف.

لقد تمت في ظرف وجيز مداهمة خمسة مراكز أمن وإحراقها وإضرام النار في العديد من سيارات الشرطة دون أن يطلق عيار ناري واحد صوب مجموعات نزلت لتستنشق "نسيم الجنة" من قبل قوات ظلت طيلة شهور في حالة استنفار كامل تعمل حصصا زمنية مضاعفة وفي توتر لا يهدأ.

بالمقابل كان لمجموعات التنظيم تحركها بالنهار وتحركها بالليل. هذا النشاط الليلي سيستهدف بالخصوص مقرات شعب التجمع وسيكون لخلية الزيتونة نصيبها منه.

في مرحلة أولى ستتولى هذه المجموعة السطو ليلا ومرورا من السطوح على مقر شعبة التجمع بالأسواق فتكسر النافذة العلوية في السطح وتنزل المجموعة إلى مكاتب المقر وتضرم فيها النار ثم تنسحب ويتوزع أفرادها على بعض المساجد حيث أدوا صلاة الصبح.

في هذا النشاط تتبادل المجموعات الخدمات وذلك كلما كان الهدف المعين للضرب يستدعي تعزيزا. عندها تدعى إلى مساعدة غيرها من الخلايا على إنجاز بعض العمليات الهامة.

وهو ما حدث فعلا عندما دعت قيادة التنظيم الخاصة بمدينة تونس جماعة الزيتونة إلى المشاركة في مداهمة مقر لجنة التنسيق بنهج الساحل، وهو هدف يقع ترابيا خارج منطقتها.

ففعلت ذلك ثم طلبت هي بدورها المساعدة عندما تلقت الأمر بالهجوم على مقر لجنة التنسيق بباب سويقة. فجاءها الدعم من مجموعة الزرارعية ومجموعة باب الخضراء، ويشرف على الأولى المدعو رياض بوعزيز وعلى الثانية المدعو عبد الغني بنور.

في فجر يوم 17 فيفري تقدمت المجموعة المثلثة، وقد انقسمت إلى تشكيلتين. الأولى للمداهمة والهجوم ذات شارات حمراء، والثانية للحراسة الخلفية ذات شارات خضراء، وهاجمت المبنى الذي كان يوجد فيه حارسان اثنان لم يستطيعا أية مقاومة. فشدت الجماعة وثاقهما وطرحا أرضا كما أثبتت ذلك وقائع المحاكمة. سكبت المجموعة في المقر عشر ليترات من البنزين وقع الإحتفاظ باللتر الأخير منها لسكبها على الحارسين المدودين. وقد احتفظ مصطفى بن حسين بهذا العمل الأخير لنفسه وتولى شخصيا إفراغ الكمية المتبقية على الحارسين ثم أضرمت النار، واسحبت الجماعة

ليموت أحد الحارسين متأثرا بحروقه ويصاب الآخر بعاهات عميقة مستديمة.

بعدها ستتوزع الجماعة إلى مجموعات صغيرة تهرب كل واحدة في اتجاه وسيكون هروب مصطفى بن حسين بمعية رضا العيوني وإلياس بن رمضان صوب محل سكنى هذا الأخير في سوق النحاس أين سيؤدي الثلاثة صلاة الصبح.

لعل إدراك هذا البعد الإرهابي الذي تتبعنا مدى استفحاله لدى الحركة يبقى جزئيا إذا ما اقتصرنا على تقديمه من خلال خلايا بعض الأحياء في العاصمة، فقد أسلفنا أن عملية تكوين المجموعات الإرهابية صارت من مهام كل جهة ضمن جهاز الإستعلامات العامة الذي تولى الإشراف عليه مركزيا عبد الله الزواري انطلاقا من صائفة 1989.

# تفريغ العصابات

سيتضح عندما تحين ساعة التقييم أن النجاح كان متفاوتا بالنسبة للحركة في سعيها لتكوين مجموعاتها القتالية، فهي لئن نجحت في بعض الولايات في إقامة جهاز متماسك إلا أن نجاحها كان نسبيا جدا في العديد من المناطق ولعل التنظيم توصل إلى أبرز نتائجه في هذا الباب في ولاية بنزرت، لذلك فهي تترشح بطبيعتها إلى أن تكون عينة للدراسة لا على أساس أنها تمثل صورة للشبكة التي توصل التنظيم إلى إقامتها في كل الولايات بل كأنموذج سعى التنظيم إلى استحداثه مع تفاوت يكبر أو يصغر حسب المناطق مثلما هو الشأن دوما في مثل هذه الأمور.

جهاز بنزرت سيكون محط الأمل الأخير لدى القيادة الأصولية في ضرب هرم الدولة التونسية ومحاولة الإطاحة بالنظام عن طريق الإغتيال السياسي لإعلان قيام الدولة الإسلامية.

الموعد هو يوم 15 أكتوبر التاريخ التقليدي لزيارة رئيس الدولة لهذه المدينة إحياء لذكرى الجلاء وهو حدث ظنه التنظيم الإخواني فرصة أخيرة تتاح له فتحركت أجهزته في الولاية تخطط وتدبر للحدث المنتظر.

أعدّ التنظيم 20 قنبلة وخطط لتفجيرها عند مرور الركب الرئاسي على أحد الجسور الموصلة الى بنزرت. وعندما تحركت مصالح الأمن في عمليات إيقاف شملت عناصر الجهاز الإخواني في كامل الولاية كانت ثمانية من هذه القنابل جاهزة بالكامل ومعدة للإستعمال في الوقت والمكان المناسبين.

القراءة المفصلة لشبكة التنظيم في بنزرت تفضي إلى استنتاجات مفادها أن المجموعات الإرهابية كانت على نمط ما كونه التنظيم في العاصمة عن طريق يوسف بوثلجة رئيس فرع التكوين الرياضي والقتالي ضمن جهاز الإستعلام الخاص الذي يشرف عليه علي الزروي.

الإستنتاج الثاني مفاده أن التنظيم اعتمد تقييما جعله يؤمن أنه توصل بتكوينه هذه المجموعات إلى اكتساب القدرة على شل سير عمل الإدارة في كل قرية وتعطيل تحرك وحدات الأمن وهو تقييم فيه مجازفه كبيرة وتفاؤل لا حد له، ولكنه يتفق تماما مع روح التربية الجهاديّة التي تفضي إلى تربية الفرد على روح تتلخص في المبدإ التالي: "إذا كتب علينا البلاء في سبيل الله أعاننا الله عليه وإذا كتبت لنا الشهادة جعلها مباركة للمسيرة".

من هنا خطط التنظيم لبرنامج نص على تفجير القنابل التي وقع إعدادها والتي يكون دويها إيذانا لانطلاق المجموعات لتؤدي كل واحدة مهمتها مفصلة كالآتي:

ـ مجموعات بنزرت المدينة تعود بالإشراف إلى المدعو علي كروت، وقد عهدت إليها مهمة الهجوم على مقرات السيادة ومداهمة ثكنتي النظام العام والحماية المدنية ومركز شرطة المرور ومبنى منطقة الأمن الوطني معززة في ذلك بمجموعة تفد خصيصا للغرض من منطقة ماطر.

أما مجموعات جرزونة ومنزل بورقيبة ورأس الجبل ومنزل جميل وما تبقى من العناصر في ماطر، فقد كانت مطالبة كل منها بتحقيق السيطرة على الوضع في بلدتها بمهاجمة مراكز الأمن واحتجاز أو قتل ممثلي السلطة وإحراق مقرات التجمع ثم التوجه إلى قطع الطرق الرابطة بين بنزرت والعاصمة مرورا بهذه المدن لمنع وصول المدد.

وفي الآن نفسه كان من المقرر أن يتدخل عون فني من وزارة التجهيز لتعطيل الجسر المتحرك المؤدي إلى بنزرت.

الحلقة الموالية من المشروع تنص على توظيف مساجد الجهة للإعلان من مضخمات أصواتها عن قيام الدولة الإسلامية.

قد يكون من المفيد أن نلاحظ هنا أن تفكيك كل جهاز التنظيم الإخواني في بنزرت أفضى إلى اعتقال 135 شخصا من مختلف الأدوار. كما يكون أيضا من المفيد أن نوضح أن ولايات أخرى مثل باجة وجندوبة وسيدي بوزيد، لم يفض هذا التفكيك ضمنها إلا إلى اعتقالات بلغ مجموعها في الولايات الثلاثة 28 حالة، وهو أمر راجع إلى تفاوت في الإنتصاب حسب المناطق، وإذا كانت ريح عدوى الطاعون الإخواني ضعيفة نسبيا في الولايات الداخلية فإن الشريط الساحلي نفسه يشهد تفاوتا كبيرا في مستوى الترسب الكمي للظاهرة الإخوانية وولاية بنزرت تبقى استنادا إلى المراجع الإخوانية أنجع مثال بالنسبة للتنظيم.

وإذا كان هذا التفاوت هو القاعدة في مستوى التوزع الجغرافي الكمي فإنه ينعدم في المستوى النوعي.

فالعصابات التي استعدت لعملية بنزرت أو لمشاريع سبقتها كانت كلها على نفس المستوى من الإستنفار ومن التهيئة والتعبئة القتالية. وخطر

التنظيم سيظل لفترة طويلة من الزمن مجسما في شيوع هذا النمط الفكري الذي يجعل المرجع الديني موظفا للقتل مبيحا لخروج "جماعات إسلامية" للحرب في مخططات تقتضي الإغتيال السياسي والسيطرة على المدن والقرى، وهو أمر كان من تقديرات التنظيم أنه لن يتم بالعفوية السهلة في أصغر قرية.

فالأشرطة الصوتية التي يبعث بها راشد لأتباعه تطفح بسخط على النخبة المثقفة أكثر من سخطها على السلطة إلى حد أنه ينتهي إلى إنكارها وتجريدها من كل المعاني الوطنية وتهديدها بأنها "ستدفع ثمن عمالتها". أما الأحزاب السياسية فهي ليست أحسن حظا، ولعل ما ناله في هذه الأشرطة رجل مثل محمد حرمل يوازي مجمل ما ورد في ديوان الهجاء الشعري في التراث العربي.

ثم أن التنظيم يعرف أيضا أن الخرجات التي برمجها سوف لن تصطدم فحسب بمراكز الأمن التي خطط لمفاجآتها أو بالهيئات الرسمية، بل في كثير من الأحيان بتيارات شعبية قد لا تكون مسيسة ولكنها تشترك في رفضها العيش في مشروع إخواني علمت نتيجة معايشتها له على مدى أكثر من عشرين سنة أنه لا يتضمن فكرة عملية واحدة مؤدية إلى "نهضة الإسلام وعزة المسلمين". وأن "المشروع الحضاري العظيم" يتحوّل دوما عند الحركات الإخوانية بعد وصولها إلى السلطة إلى اختزال شنيع للإسلام لا يتعدّى قطع الأيدي وكبت الحرّيات ونشر العداوة بين الناس باسم الدين.

هذا الواقع لانجده مغيبا في حسابات التنظيم، فمستودعات الأسلحة التي بثها في الولايات تثبت أن المزاهنة على السلطة يمر بالنسبة للتنظيم

عبر الحرب الأهلية وليس فقط عبر الإغتيال السياسي الذي يحقق حالة الفراغ الدستوري.

على أن هذا التصوّر يظل ساذجا لأنه ينطلق من فكرة أن المجتمع يستسلم لمجرد أنه سيجري تقتيل البعض من نخبته. وهنا نعود إلى قراءة للمجتمع استلهمها التنظيم من التجربة الإيرانية والسودانية، ومن المحاكمات التي انتصب فيها خلخالي قاضيا داخل السجون الإيرانية باعثا إلى المشنقة في الساعة الواحدة عشرات المتهمين دون استئناف ولا تعقيب ولا دفاع، أو محاكمات السودان التي شملت حتى فقهاء البلاد والمجتهدين من رجالها من أمثال محمود طه الذي أعدمه الحكم الإخواني، لا لشيء سوى أنه عارض مشروع تطبيق الشريعة منذرا أنه سيكون سببا في قيام حرب أهلية. فأعدم شيخ المجاهدين في السودان، وقامت الحرب الأهلية التي مازالت متواصلة منذ ست سنوات متسببة في مقتل أكثر من ثلاثمائة ألف مواطن وتجويع خمسة ملايين.

# الإخوانية الجديدة

التنظيم الإخواني التونسي جاء في نشأته نتيجة لعملية زرع حاولنا التعريف بظروفها والوقوف على مدى تكييفها لمضمون ما سمي بظاهرة الدعوة الإسلامية وليس من شك أن المسار كان يمكن أن يكون مختلفا لولا هذا الإرث الثقيل المبني من الأصل على الإرهاب والعنف ورفض الشرعية والإعراض عن كل ما يتصل بتصورات المجتمعات المدنية العصرية.

ولد التنظيم في أفريل 1972 واختار يوم ميلاده في ضيعة عبد القادر سلامة بمرناق أن يكون مجرد فرع محلي تونسي لكيان عام هو التنظيم الإخواني العالمي، واستكمل تراتيب البيعة للمرشد العام حسن الهضيبي خلال المؤتمر الإخواني المنعقد بمكة بمناسبة موسم الحج لسنة 1973 كما أدى البيعة مرّة ثانية بالقاهرة للمرشد العام الجديد عمر التلمساني خليفة الهضيبي على رأس التنظيم الإخواني العالمي.

هذه العلاقة التي بدأت حميمة عميقة، سوف يعتريها الفتور تدريجيا مع مرّ السنين. فتتبدل الولاءات شيئا فشيئا.

ولعل من الأسباب التي عجلت بهذا الفتور حدث الثورة الإيرانية. فالنظام الجديد في إيران سبب للتنظيم الإخواني العالمي مشاكل كثيرة لأن هذا النظام أثار كما هو معروف مخاوف بلدان الخليج التي أتى منها كل الدعم المادي للحركة العالمية التي ستفقد بذلك كل حريتها في التصرف بسبب إغراقها بالعطايا والمغانم فتتحوّل إلى آداة توظف بأشكال تثير صعوبات للتنظيم العالمي في علاقاته مع التنظيمات القطرية.

وهذا ما حدث عندما أقدم التنظيم العالمي على إحداث منظمة "فتح إيران" وعيّن لها عمان مقرا لها وهي منظمة اتخذت شكل لجنة عمل ذات اعتمادات مالية هامة واستندت شرعا على فتوى توجب على المسلمين محاربة النظام الإيراني وإعادة فتح هذا البلد.

ومن عناصر هذا الفتور أن التنظيمات القطرية لاحظت أن التنظيم العالمي يستأثر وحده بعطايا كانت تعتبر نفسها جديرة بجزء منها وهو ما سيحفزها إلى الإستقلال.

وأخيرا فإن التنظيم العالمي فقد الهالة التي ارتبطت بشخصيات قوية مثل البنا أو حتى الهضيبي. أما التلمساني فلم يكن يمثل شيئا في القيادة غير الشرعية التاريخية، وإذا انتهينا إلى حامد أبو النصر، الذي تولى خطة المرشد العام منذ 1986 وجدنا في شخصه مثالا حيا عن التردّي الفكري للحركة. فالرجل كان من صنف ما يسميه المصريّون "بالفتوّة". وهو كناية عن الشخص الذي يمتاز بالعضلات. وقد روى في مذكّراته حادثة توضّح نوعية العمل الذي كان يؤديه في التنظيم اذ أكّد أنه حرص عند آدائه البيعة لحسن البنا على أن يضع فوق المصحف مسدسا من نوع "بيريتا"، ثمّ وضع يده على المسدس وعلى المصحف وأدى اليمين.

وقد شاءت الظروف بعد ذلك أن يكون مرشدا عاما للحركة وهو ما ينبّئ بالمسار الذي آل اليه التنظيم من حيث مستوى قياداته.

كل هذه العوامل تفاعلت في خلق شبكة من الإرتباطات الجديدة فقدت فيها القاهرة مركز الثقل واحتفظت فيها مجموعة مونيخ بوزنها بينما تحولت الخرطوم تدريجيا إلى عاصمة جديدة للإخوانية العالمية في محور مع إيران التي تمنعها صفتها الشيعية من القيادة المباشرة للمنظومة الإخوانية في شكلها الجديد.

كيف ستكون في ظل الشبكة الجديدة ارتباطات التنظيم الإخواني التونسي؟

القاعدة العامة بالنسبة إليه ستكون قاعدة الحضور في كل ساحة إخوانية. فليس ثمة جهة يقع استثناؤها، إلا أن المهم في هذا الباب ليس موضوع العلاقات أو الحضور هنا وهناك، وإنما المهم الولاء، الذي يجب أن يكون محددا وعلنيا، وهذا الولاء سيكون سودانيا.

سيعلن راشد علانية أنه تلميذ لحسن الترابي وسيؤكد أن التجربة الإخوانية التونسية استلهمت الكثير من التجربة السودانية، وهو يقول في كتاب صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت تحت عنوان "الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي": "كان للتجربة السودانية تأثير فعال في تطوير الجماعات الإسلامية في تونس على المستوى الأصولي والإجتماعي وعلى المستوى الطلابي".

لقد رأينا الرجل يعلن في مجلة "المعرفة" أنّه تلميذ صغير لحسن البنا والخميني والمودودي ثم مرّت الأحداث ونجده قد تحوّل في ظلها إلى تلميذ لحسن الترابي.

# النموذج السوداني

السودان أوّل مثال لنجاح حركة إخوانية للوصول إلى الحكم في بلد سنّي. هذا النجاح لم يثر ضجة كبيرة ولم يلفت غير اهتمام المختصين، لأنه لم يأت في أعقاب ثورة شعبية ولا إثر عملية انتخابية بل جاء نتيجة عمل سري تحتي قام به التنظيم الإخواني السوداني إبتداء من سنة 1978 عندما قرّر الترابي، زعيم الجبهة القومية الإسلامية بالسودان، وهو الفرع المحلّي للتنظيم الإخواني في مصر، حلّ حركته واصدر الأمر لأتباعها بالإنخراط في الإتحاد الإشتراكي وهو حزب الرئيس النميري الذي لم يمانع في هذا الإنخراط لإعتبارين:

**الأوّل:** أن الأتباع الجدد يمكن أن يعطوا قوّة لحزبه الذي أصابه الإعياء أمام أحزاب سودانية لها تاريخها الطويل.

**الثاني:** أن هؤلاء الأتباع لا يمثلون خطرا في نظره لأن حظهم كان هزيلا في بلد غلبت عليه دوما روح التسامح.

لعل أروع مثال عن مسحة الإعتدال والتسامح التي ميّزت السودان تقليديا ما أورده الدكتور حيدر ابراهيم علي في كتابه "أزمة الإسلام السياسي" عن واقعة حدثت في السودان في السبعينات تمثّلت في إعلان أحد المواطنين السودانيين في الجرائد، أنه ارتدّ عن الإسلام واعتنق الديانة الوثنية البوذية. فجاء رد علماء السودان على الجرائد : إن الإسلام لا يزيد ببقائك ولا ينقص بردّتك. هذا الوضع أقنع الترابي بأنه لا سبيل للوصول الى الحكم بالاساليب العلنية والعمل التقليدي، ودفعه الى أن يعطي لأسلوب التسرّب والإختراق المألوف عند الحركة أبعاده القصوى. وهو يقول عن ذلك في كتابه "الحركة الإسلامية بالسودان": "إن العلاقة بالنظام تأسست على شروط اقتضت إخفاء اسم الجماعة ووجهها المباشر، لكنها وفّرت لها فرصة التعبير والعمل بصورة تناسب الوضع السياسي وتحقق أهداف استراتيجية الحركة في المجتمع".

أما مؤرخ الحركة حسن مكي، صاحب كتاب "تاريخ حركة الإخوان المسلمين بالسودان"، فهو يحلّل أوضاع الحركة بعدما اندمجت في حزب النميري ويقول: "أدّى الطور الجديد الى ازدهار واضح في جسم الحركة وظهرت ثمار ذلك في بروز عدد من واجهات العمل الإسلامي، مثل منظمة الدعوة الإسلامية وجمعية الفكر والثقافة الإسلامية وجمعية الإصلاح والمواساة والوكالة الإسلامية الإفريقية للاغاثة وجمعية رائدات النهضة كل ذلك مع التسرب والتحرك في مؤسسات المال الإسلامي من بنوك وشركات وانتشار الحركة وسط الطلاب وامتلاك ست صحف".

في بيانه للإزدهار العددي والمالي الذي كسبته الحركة مع التوجه الجديد يقول نفس المؤلف: وجهّت الحركة عددا من كوادرها لدخول دنيا المال والأعمال مما أدى الى ازدهار قطاع الإسلاميين وأصبح للحركة

وجود فعال وسط التجار والمستثمرين الذين استفادوا من علاقات الحركة وتسهيلاتها ووجود مؤيديها في الخليج مما أكسب الحركة قدرات مالية واقتصادية هامة. فبعد ما كانت ميزانية الحركة عام 1970 بضعة آلاف من الجنهيات أصبحت ميزانية التنظيم تحسب بالملايين مع عشرات من المتفرغين والكوادر المدربة.

هذا التضخم كان يمكن أن يخيف النميري، لذلك سلكت الحركة سياسة التطمين فكانت تتظاهر بخدمته باصدار الأمر الى قواعدها بترويج أخبار عن صلاحه وورعه. وفي كتاب "أزمة الإسلام السياسي" نماذج من هذا العمل، منها مثلا إدعاء أتباع التنظيم الإخواني السوداني أن جعفر النميري خصه الله بقدرات وملكات ليست للبشر منها ملكة الطيران دون الإعتماد على جهاز، كما خصّه بمجالسة الملائكة.

بهذه الأساطير كان النميري يبتلع الطعم، ويقترب بذلك من نهايته وكانت آخر مرحلة في هذا التطمين، إتخاذه أميرا ومبايعته على المنشط والمكره، ووصفه من طرف الترابي بأنه مجدد الملة.

لم تمض خمس سنوات حتى تصبح الحركة الإخوانية هي صاحبة السلطة في البلاد. فتبدأ بتصفية أعدائها وأوّلهم ممثلو الإسلام المتسامح الذين يرفضون توظيف الدين للأغراض السياسية، وزعيمهم الشيخ محمود طه وما مثله من تيار فكري ديني مستنير عرف بالتيار الجمهوري الذي اعتمد ضمن أركانه على مبدإ يؤكد أن الشرعية للشعب، وأنها ليست من حق أي تنظيم أو أمير.

هذا الرجل الذي أثرى الفكر الديني الإسلامي، وأعاد ربط الجسور مع الإسلام المتسامح كما تجلى عند محمد عبده والأفغاني وعلي عبد الرازق

والطاهر الحداد وقاسم أمين، ووظف فكره كفقيه ومجتهد لتثبيت السودان بطوائفه الدينية المتعدّدة في تقاليده المتسامحة حتى عرف باسم غاندي افريقيا، كان مرشحا بطبعه الى أن يكون ضحية التنظيم الإخواني الذي يرفض من الأصل حق الناس في أن تكون لهم آراء في الدين أو في الحياة، تخرج عما يقرّره دعاة الإسلام الأصولي المتحجّر.

تعاقبت الأنظمة بعد النميري، لكن التنظيم الإخواني لن يفك قبضته على البلاد، وحتى المحاولة التي بذلها رئيس الوزراء الصادق المهدي في هذا الشأن، لن تأتي بنتيجة.

*هذا الحكم الجديد ماذا كانت حصيلته؟*

هذا البلد يتألف إداريا من تسع مديريات تمتد على مدى مليونين وخمس مائة ألف كلم. وهو ما يجعل من السودان جغرافيا أكبر بلد في إفريقيا. إلا أن بعض السنوات من الحكم الإخواني حولته الى مجرد شبح من الرسم الجغرافي القديم، فالسلطة المركزية في الخرطوم لا تنبسط الا على أربع مديريات قريبة، أما الأقاليم البعيدة فهي أما في حالة ثورة وحرب أهلية، كما في الجنوب، أو في حالة خضوع فعلي لعصابات متسربة من بلدان مجاورة كما هو الحال بالنسبة لإقليم درفور الواقع على الحدود مع ليبيا والتشاد. هذا الوضع من الإضطراب الإداري والحرب الأهلية، سيزداد سوءا من خلال نظام للحكم لن يتردد في تفريغ الإدارة من الآلاف من موظفيها بدعوى الإمتثال لصندوق النقد الدولي ليعوّضهم بعد ذلك بآلاف جديدة من أتباعه وفق أساليب الإختراق التي أوصلته الى الحكم.

كما أنه لم يتردد في ضرب المؤسسة العسكرية من خلال تصفية الجيش من الضباط الذين لا يحظون بالثقة وإحداث جهاز من ضباط

التفتيش مؤلف من عناصر تابعة للتنظيم، ألحقت بالجيش لغاية المراقبة السياسية.

هذا الأسلوب في إدارة البلاد القائم على الإستغناء عما يتوفّر فيها من كفاءات وسلوك سياسة الحرب مع الأقليات، وسياسة التسليم في الأقاليم البعيدة مع التوجه الى اسكات كلّ الأصوات وتجميد كل التنظيمات أفرز وضعا من الإضطراب انعدمت معه كل الشروط الموضوعية لإستمرار نشاط اقتصادي منظم الأمر الذي أفضى الى انتشار المجاعة في السودان، هذا البلد الذي يختصّ بأكبر ثراء في المجال الفلاحي في العالم العربي، بفضل تميّزه بخصوبة الأرض ووفرة المياه.

هذا النظام الإخواني الذي يعيش الملايين من مواطنيه اليوم عالة على المنظمات الإنسانية الغربية، هل تفرغ لأي عمل أو اتجه لأي مشروع؟

فيما بين الخامس والعشرين والثامن والعشرين من أفريل 1991، انعقد بالخرطوم المؤتمر الإسلامي الشعبي، بحضور ممثلين عن حوالي خمسين تنظيما أصوليا وقوميا في العالم العربي، ومن خلال هذا المؤتمر، رشح التنظيم الأصولي في السودان نفسه لقيادة حركة النضال من أجل توحيد الحركات الأصولية والقومية في العالم العربي.

هذا الهدف المعلن هو بالطبع محاولة لإحتواء هذه الحركات وبالتالي لتوظيفها.

الحركات التي ستلعب في هذا المؤتمر دورا أساسيا لتمرير أطروحات النظام السوداني، هي الحركات الأصولية في كل من تونس والجزائر وليبيا وحركة حزب الله اللبناني والجهاد المصري.

وإذا استثنينا التنظيم اللبناني وجدنا أن الحركات الأخرى تشترك في ميزة واحدة هي اشتراكها في اتخاذ التراب السوداني قاعدة للتدرب العسكري.

بدأ الأمر بتنظيم الجهاد لدى هروب عناصره من مصر، وقد روّج هذا التنظيم وقتها أخبارا مفادها أنه اشترى في السودان مزرعة بخمسة آلاف فدان لإيواء أتباعه وتمكينهم من فرصة حياة جديدة في السودان بعد فرارهم من مصر. ثمّ اتضح أن المجموعة وقع استقبالها في منطقة حلفة ضمن معسكر أعد خصيصا لتكوين الجيش الإسلامي وذلك باشراف فيصل المدني، عضو مجلس قيادة الثورة السوداني، ثمّ نقل المصريون الى معسكر ثان يقع فعلا في مزرعة لكن هذه المزرعة هي من أملاك الطيب النصر عضو المكتب السياسي للجبهة الإسلامية القومية بالسودان تقع بمنطقة الخرطوم بحري.

ومع تكاثر الأصوليين الوافدين من الجزائر وتونس وليبيا، تمّ في شهر أفريل من سنة 1991، أي في نفس الفترة التي انعقد فيها المؤتمر الشعبي الإسلامي. نقل المعسكر إلى منطقة القطينة الواقعة على بعد ثمانين كلم جنوب الخرطوم بجوار ثكنة للقوات المسلحة السودانية ومدرسة للشرطة تقع هناك، وذلك قصد الإستفادة من التجهيزات المتوفرة.

التنظيمات الإخوانية الحاضرة في ثكنات التدريب السودانية موظفة اليوم كأشد ما يكون التوظيف لخدمة القيادة الإخوانية في السودان في اغراض الزعامة التي ترمي إليها.

في مؤتمر الخرطوم كانت تدخلات راشد الغنوشي وكذلك عبد الله جاب الله ممثل التنظيم الإخواني بالجزائر واضحة في هذا المجال وكان

حماسهما شديدا في تقديم السودان كتجربة متكاملة لاندماج الحس الديني والحس القومي في النظام العربي الإسلامي المراد تحقيقه.

ومن الظواهر الهامة أن هذا المؤتمر كان فرصة بالنسبة للتنظيمات الدينية التي حضرته، للحديث والجدال طويلا في تجربة أحياء الحسبة التي أقدم عليها السودان.

الحسبة كما هو معلوم خطة دينية مكملة لخطة القضاء، تنطلق من مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إلا أن هذا المبدأ الإسلامي ينحصر تطبيقه عند جمهور الفقهاء في الدعوة الحسنة، ولا يتجاوز ذلك إلى العنف أو إلى كبت الحريات. أما الحركة السودانية التي تآمرت لتكون في مرحلة أولى هي السلطة، فإنها ستسعى في المرحلة الثانية لتكون هي المجتمع، وذلك بتحجير كل شيء لا يتفق مع آرائها وتحريم ما تراه هي حراما. ويقول في ذلك مؤرخها حسن مكي: "أخذت الجماعة تتحول بطبيعتها نحو أن تكون المجتمع".

وحتى يتحقق لها ذلك دعت الحركة أتباعها إلى أن يؤسسوا في الإحياء وفي مواطن العمل هيئات للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويقول حسن مكي في ذلك "سارع الإخوان المسلمون منذ أن طبق نميري قوانين الشريعة في سبتمبر إلى إقامة جمعيات لهذا الغرض وألفوا آلاف منها وصار لكل جمعية مرشد ينظم علاقاتها ووظائفها وآدابها".

وظيفة هذه الجمعيات هي الإضطلاع بالدور الراجع شرعا إلى خطة الحسبة، ومعنى ذلك أنها مؤهلة لمراقبة السلوك الجماعي والفردي، فدورها هو إشاعة ثقافة وأداب الحسبة وهي مؤهلة في هذا الدور للتدخل في السلوك الشخصي وممارسة الردع.

إن جزءا من هذه الآداب تتمثل في الدور الذي تتولاه تلك الجماعات التي تخرج في بعض بلدان الخليج إلى الأنهج والشوارع ماسكة بالعصي لتدفع الناس إلى المساجد في أوقات الصلاة، فتعطي للعبادة في بعض الحالات ضربا من الإكراه ليس من الدين في شيء.

والأدهى أن دور الجمعيات التي أحدثها التنظيم الإخواني في السودان، تتعدى ذلك بكثير، فهي جمعيات للإستعلام ومراقبة السلوك والتجسس على الناس في كل كبيرة وصغيرة. ولقد طوّرت أساليبها إلى حد أن أكرهت الناس على الدخول معها في هذا السلوك. ذلك أن كل مواطن لا يسارع بالوشاية عندما يلاحظ على جاره أو قريبه سلوكا مشبوها أو منافيا للأخلاق، يعرّض نفسه إلى عقاب أشد من الذي يناله صاحب الفعلة، كل ذلك ليحكم التنظيم قبضته على الناس عندما يشعر كل فرد أن أنفاسه محسوبة عليه وأن كل خطوة أو حركة تتابعها عشرات الأعين.

المأساة في القضية أن هذا الجو خيم على بلد تميز شعبه بأزهى طبيعة وعرف بروحه المرحة وتفاؤله بالحياة وفهمه للإسلام فهما متسامحا تجلى من خلال السلوك اليومي على مدى قرون كما تجلى من خلال مدرسة سودانية في الفقه تعتبر أكثر المدارس إثراء للدين وعمقا في فهم مقاصده وتوافقا مع روح العصر.

هذه الروح المتسامحة والبساطة الشعبية التي كانت عند محمود طه حافزا على التجديد والجرأة، ستكون عند الترابي حافزا على الإستغلال والتوظيف. ويقول الرجل عن ذلك في كتابه "الحركة الإسلامية بالسودان": "إننا في بلد ضعيف التاريخ والثقافة الإسلامية الموروثة وقد يبدو الأمر لأوّل وهلة نقمة ولكنه نعمة. إذ لا تقوم مقاومة شرسة لتقدّم الإسلام المتجدّد" أي الإسلام الإخواني.

هذا النموذج كان طبعا محل التساؤل والحيرة في كل الهيئات التي تعنى بموضوع حقوق الإنسان. من ذلك أن الأمم المتحدة طالبت الحكومة السودانية من خلال مؤسساتها المختصة في جنيف موافاتها بمعلومات عن حالات من التقتيل والتعذيب وعن وضع الحريات العامة وحقوق الإنسان فتلكأت الحكومة السودانية عن الرد مدة أربع سنوات لم يكن من بد بعدها من أن تعترف أن كل السلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية هي بيد واحدة ممثلة في النظام القائم.

أما عن الحالات المطروحة بشأن التقتيل والتعذيب فكان الرد أن هذه الحالات ليس من حق الهيئة الأممية إثارتها لأن أمر تنفيذها في السودان كان بمقتضى الدين وهو ما يجعلها خارجة عن كل جدل على أساس أن الشريعة أمر رباني وليس إنسانيا.

كان التصحيح من بعض أعضاء الهيئة سريعا بأن الأمر لا يتعلّق بالإسلام بل بفهم معين لإسلام يريد تنظيم سياسي أن يفرضه قسرا على الشعب السوداني ويتخذ منه تبريرا لسلب الشعب حرياته وتعطيل برلمانه وتجميد أحزابه السياسية.

هذا النموذج الذي انبنى على الرفض لكل القيم الإنسانية، هو الذي يرشح نفسه كي يصبح قبلة الأصوليين في كلّ مكان، يلقي في هذا التوجه الدعم والمساندة من ايران التي رمت بكل ثقلها في محاولة لجعل السودان محور الشبكة الإخوانية الجديدة.

# المحور الجديـــد

بدأت ايران توجه أنظارها الى السودان حال قيام ثورتها لأسباب أهمّها أن كلّ التنظيمات الإخوانية في المشرق العربي وقفت من النظام الجديد موقف العداء مدفوعة الى ذلك بالأنظمة الخليجية التي رأت في الحكم الجديد في ايران خطرا عليها. فذهب الأمر بها الى حد التحريض على إنشاء لجنة فتح إيران، وهو أمر دفع الإيرانيين الى خلق تنظيماتهم الخاصة، حيث أمكنهم ذلك، كما حدث في لبنان عنْ طريق حزب الله، والإهتمام بالتنظيمات التي لم تشترك في الحملة ضدهم مثل التنظيم السوداني الذي انسلخ من المنظمة الإخوانية في مصر منذ 1978 أو التنظيم التونسي الذي حفزته روح التصلب التي صحبته منذ نشأته وظلّت تستفحل مع السنيين على التقرب من ايران كمثل ناجح لقيام الدولة الإسلامية.

ضمن هذا التوجه العام من قبل هذه الأطراف جاءت حرب الخليج فساعدت على توضيح محاور الاحلاف ضمن الشبكة الجديدة.

في شهر ماي سنة 1990، دعي ممثلو الحركات الأصولية في الخرطوم إلى حفل تم خلاله افتتاح مركز ثقافي إيراني بالعاصمة السودانية. لم تمض أشهر على الحدث حتى عرف الملاحظون وخاصة منهم ممثلو الصحافة العالمية في نيقوسيا عاصمة قبرص التي اختارت منها مؤسسات الصحافة العالمية مركزا لتغطية أحداث الشرق الأوسط ومتابعة ظواهره السياسية والإجتماعية الكبرى، عرف هؤلاء الملاحظون، أن المركز الثقافي الإيراني هوالنقطة المتقدمة في التنسيق بين إيران والسودان في مجال العمل الإسلامي الثوري.

## دور السودان :

في تلك المناسبة تحول وزير الثقافة والإعلام الإيراني إلى الخرطوم وكانت له جلسات عمل مع حسن الترابي لترتيب أمر هذا التنسيق بين الطرفين وتوزعت بينهما الأدوار في مجال العلاقة بالحركات الأصولية.

فالسودان يضطلع بالدور الظاهر لأن صفته السنية تجعله أكثر أهلية لهذا الدور. ثم إن اختفاء الحكم الإخواني في السودان وراء ستار حكومة عمر البشير التي لا تبت في صغيرة أو كبيرة إلا بالرجوع إلى الحاكم الحقيقي في البلاد وهو حسن الترابي يدعم هذه الأهلية.

وقد وفرت الحكومة السودانية الجهاز المعد لشبكة الإرتباطات الجديدة من خلال المؤتمر الشعبي الإسلامي الذي انعقد في أواخر أفريل من سنة 1991، وانبثقت عنه أمانة عامة يشرف عليها حسن الترابي، اتخذت من الخرطوم مقرا لها ومنحت الحصانة الديبلوماسية من قبل النظام السوداني.

ومعنى هذا الإجراء الأخير أن السودان أعطى لنفسه حق منح الحصانة الديبلوماسية لكل المنتسبين إلى الجهاز الجديد بما في ذلك راشد الغنوشي الذي أسندت إليه في الشبكة الجديدة مهمات تتصل بمتابعة برنامج تكوين "الجيش الإسلامي"، وهو برنامج تشترك فيه الحركات الإخوانية اللاجئة بالسودان بتوجيهها أقصى ما يمكن من أتباعها إلى معسكر القطينة المعد لتكوين هذا الجيش.

إن التكوين العقائدي في هذا المعسكر، لا يقل أهمية عن التكوين القتالي. ويتميز راشد الغنوشي بمعرفته الجيدة لهذا الفن. ويكمله في الجانب القتالي شريكه محمد شمام ويلتقي الإثنان مع مدرسة إخوانية سودانية، كانت دائما تؤمن أنه لا بد في إقامة الدولة الإسلامية من الإستناد إلى ركيزة عسكرية، وتستنتج من قراءتها للتاريخ الإسلامي أن شوكة الدولة في الإسلام تقوم على الجيش الجهادي.

وقد بدأت بتطبيق هذه الآراء على الجيش السوداني الذي تأسس على الأساليب الإنقليزية وتكوّنت لديه تقاليد فيكتورية ثم بدأ الأمر يتغير تحت مفعول التأثير الإخواني وانقلبت التقاليد كليا بوصول التنظيم إلى الحكم إذ كانت مبادراته بتنقية الجيش من عناصره التي لا تتعاطف مع التنظيم وخلق سلك ضباط التفتيش المسؤولين عن تغيير الجيش بإكسابه عقلية جهادية أي إخوانية صرفة.

## دور إيران:

إيران اتخذت لنفسها هي الأخرى أدوات عمل تستعملها واجهات لارتباطاتها مع الحركات الإخوانية والمجموعات الإرهابية في العالم العربي الإسلامي.

من هذه الواجهات المؤتمر الإسلامي حول فلسطين وهو الذي تعودت إيران تنظيمه كل سنة وتدعو للمشاركة فيه أقطاب الحركات المتطرفة وكذلك ممثلي الجهات الرسمية التي كثيرا ما ترفض الدعوة.

كان من بين الحاضرين في هذا المؤتمر في دورته الأولى خلال ديسمبر 1990، راشد الغنوشي مصحوبا بعبد اللطيف التليلي أحد عناصر المجموعة الأمنية وهو صاحب معرفة عميقة بإيران حيث قضى سنة في التدرب العسكري والتخصص في فنون تدليس الوثائق.

وكان في الآن نفسه من أبرز الحاضرين أحمد جبريل، صاحب منظمة الجبهة الشعبية – القيادة العامة – الذي لفظته منظمة التحرير الفلسطينية من عضويتها مثله مثل أبو نضال لأن مبادراته كانت تسيء إلى القضية الفلسطينية مما حوّله إلى رئيس مجموعة مرتزقة توظف لحين من طرف هذا النظام أو ذاك. ومع سنة 1990 ستبدأ قائمة الحرفاء في التقلص مما سيدفعه شيئا فشيئا إلى الأحضان الإيرانية فيصبح هكذا صاحب التنظيم الذي اشتهر بتشدده اليساري معينا بسيطا لنظام أصولي.

ستتولى السلطات الإيرانية ترتيب لقاء بين الغنوشي وجبريل فيلتقي الرجلان في طهران خلال شهر أفريل 1991 ويتم الإتفاق بينهما على إلحاق بعض أتباع الغنوشي بمجموعة الجبهة الشعبية – القيادة العامة – في صفقة تحقق منافع للطرفين. فجبريل يجد في هذه العناصر مددا بشريا يستعمله عند الحاجة، والغنوشي يوفر لتنظيمه عناصر مدربة على نوع خاص من الإرهاب لا تتوفر تقنياته إلا عند هذه المجموعات.

وسيتجدد اللقاء بين الرجلين في الإحتفالات الإيرانية بالذكرى الثانية لوفاة الخميني في مدينة قم خلال شهر جوان 1991.

وبين اللقاء الأول والثاني كانت عمليات التدريب المتفق عليها بدأت بعد في إحدى القواعد التابعة لجبريل في لبنان.

وفي الآن نفسه الذي اطمأنت فيه إيران على مجرى العلاقة بين الغنوشي وجبريل، كان محسن رضائي، قائد الحرس الثوري الإيراني، يعقد في عدة مناسبات اجتماعات مع الغنوشي سواء بمناسبة المؤتمر الإسلامي حول فلسطين في دورته الأولى أو الثانية، أو بمناسبة عدّة زيارات أخرى أداها الغنوشي إلى إيران في ربيع سنة 1991 بعدما غيرت حرب الخليج خارطة الأحلاف السياسية القديمة في المشرق العربي لتوثيق التعاون بين الطرفين وبحث صيغ عملية لمساعدة التنظيم الإخواني التونسي على اكتساب ما يتطلع للحصول عليه من قوة ضاربة في المجال الإرهابي، يتجاوز بها العقم الذي منيت به حتى الآن كل محاولاته.

وكان من نتائج هذه المحادثات اتفاق على فتح مراكز التدريب الإيرانية لاتباع الغنوشي، واتفاق أيضا على تعيين عنصر اتصال بين الطرفين يكون مندوبا من التنظيم التونسي معتمدا لدى وزارة الداخلية الإيرانية.

تلك بعض خيوط الشبكة الجديدة كما تحددت معالمها بعد قيام المحور السوداني الإيراني، وهي توضح أن ارتباطات التنظيم الإخواني التونسي صارت تعتمد أساسا على التقرّب من كل من يستطيع توفير خدمة ميدانية في مجال التهيئة القتالية واكتساب القدرات الإرهابية في فنونها المتقدّمة.

فكل ساحة توفر للتنظيم الإخواني هذه الأهلية ستكون بالنسبة إليه ساحة الحضور. إنه بناء على ذلك سيكون حاضرا في أفغانستان التي توفر مجال التطبيق العملي للتكوين الذي جرى الحصول عليه في قواعد بيشاور بباكستان، وسيكون حاضرا في معسكر القطينة بالسودان حيث

يتقاسم السودانيون والإيرانيون الأدوار في التدريب، وسيكون حاضرا مع الفلول الفلسطينية المطرودة من حضيرة منظمة التحرير والنازلة إلى مستوى العمالة مع الأنظمة الأصولية، كما سيكون حاضرا في إيران يأخذ منها ما أمكن من أساليب التكوين.

ومن البديهي أن التنظيم ليست له الأعداد التي توجب مثل هذا التوزع، وهو يعلم، كما أن الأطراف المتعاملة معه تعلم أن مركزا واحدا يفي بالحاجة وأكثر، لكن مصلحة كل الأطراف المشاركة في هذه الشبكة، توجب بطبعها هذا التوزع. فالجهات التي تتولّى التدريب تعلم أنها تكتسب بذلك وزنا وتربط علاقة بتنظيم يمكنها توظيفه عند الحاجة، باعتبار الإرتباطات التي تجمعه بها أما التنظيم نفسه، فهو يحاول أن يجعل من تعدد المراكز وسيلة للتنفس والإكثار من الأنصار إلا أن المشكل بالنسبة إليه هو أن هذا التوزع شكلي فحسب، لأن السند الحقيقي يبقي محصورا في جهة واحدة، وعلى الأقصى جهة ونصف يمثلها السودان كمركز جديد للإخوانية العالمية، وإيران كطرف متواطئ في مستوى بعض أجهزة الدولة مع الشبكة الجديدة.

القانون العام للتعامل بين هذه الأطراف مستمدّ من مبدأ الأمة الواحدة. فلا جنسية ولا حدود ولا اعتراف بتعدد الدول، وإنما هو التناصر والتلاحم الذي يحيي في النفوس دفأ القبيلة، ويعطي للسلوك طابعه البدائي الذي عرضنا عيناته من خلال مجموعة باب سويقة.

والمأساة هنا، هي أن التكييف الذهني يصل إلى حد أن تكتسب هذه الجماعات تصورا عن نفسها يجعلها تعتقد أنها في مقام كتائب الإسلام الأولى، وأن يصل هذا التصوّر لدى نظام السودان، إلى ظنه أنه يمثل دولة

الإسلام في المدينة، فلا يبقى مجال غير الجهاد لتجديد الفتح والتحضير لجيش إسلامي يدحض الجاهلية الجديدة.

## تحالف الأجوار :

شبكة الاحلاف كما تراءت لنا من خلال هذا العرض، لها ضمن نسيجها، خلايا أخرى تشمل التحالف لا مع الأنظمة والدّول، ولكن مع التنظيمات المشابهة وهنا يأتي دور جبهة الأنقاذ الجزائرية.

إن مضمون العقيدة الإخوانية المدعم بعامل القرب الجغرافي سيجعل العلاقة بين التنظيمين التونسي والجزائري علاقة تآزر وتضامن مطلقة، فكلاهما سيرى في الآخرامتدادا طبيعيا له وكلاهما سيعتبر أن في انتصار الجار تأكيدا لقرب انتصاره، وسينشأ هكذا عن هذا الشعور، نوع من التسيير المشترك عبر التنسيق والإستشارة.

ولقد تكوّن لدى التنظيم التونسي شعور مفرط من التفاؤل أمام تفاقم الظاهرة الاخوانية بالجزائر، وصار الحلم يدغدغ أتباعه بقيام دولة أصولية في الجزائر، تكون نذيرا بقيام مثيلتها في تونس. وقد عبّر راشد الغنوشي نفسه عن هذا الشعور في محاضرته المنشورة بالعدد الأوّل من مجلة الإنسان التي يصدرها الحبيب المكني في باريس، اذ يقول "إن الجزائر على ما نحسب تمثل الثقل المركزي للدولة في المغرب العربي".

ولتأكيد الإرتباط ووحدة المصير، يذكر الغنوشي: أن الأساس الفكري والثقافي للثورة الجزائرية قد أرساه قادة جمعية علماء الجزائر ومعظمهم متخرج من جامع الزيتونة بتونس".

هذا الإرتباط التاريخي هو الدليل على أن المصير واحد. هكذا يكون

التمني بالنسبة لمن ترسّب لديهم شعور الإحباط بعد فشل المحاولات وعقم المساعي.

على أي حال فإن علاقات الحاضر مبنية على التواطؤ والإشتراك في كل المستويات. فالتنظيم الإخواني الجزائري سيضع مجموع شبكته في خدمة "اخوة تونس". يبدأ الأمر باستقبالهم عند الحدود لدى نقاط التسرّب، ثمّ ايوائهم في المدن المحددة لإقامتهم خاصة في العاصمة أو في مدن الشريط الحدودي، ويصل التعاطف مع الأخوة الى حد "النصح والتوجيه" والدراسة المشتركة لما أعدوه من برامج وخطط.

وليس من شك في أن قيادة التنظيم التونسي كانت أكثر تناغما مع أقطاب الحركة الأصولية الذين أودعوا السجن في صائفة 1991، وعلاقتهم أوثق مع رجل مثل علي بلحاج ومجموع التيار الملّي ضمن التنظيم الجزائري، يتميّز عن التيار الثاني المعروف بالتيار الوطني أو الجزائري.

الفارق بين التيارين أن الأول، أي التيار الملي، يرفض كل تصوّر يقصر مشروع بناء الدولة الاسلامية على الجزائر وحدها ويدعو الى دولة تشمل الملة قاطبة في حين يقصر الثاني طموحه في مرحلة أولى على الأقل على بناء هذه الدولة في الجزائر.

ومن البديهي أن تكون العلاقة أكثر عمقا بين التنظيم التونسي وبين ممثلي التيار الأول لأنهما يلتقيان في هذا الباب في فلسفة واحدة هي الفلسفة التي نظّر لها سيد قطب انطلاقا من أفكار حسن البنا التي جاءت الى حد كبير كرد فعل على حل نظام الخلافة العثمانية.

## "التعاون على البرّ والتقوى":

إن التجانس بين التنظيمين سيتوضّح على كامل المستويات، من ذلك أن

الحضور في الساحات الخارجية سيكون دوما جنبا الى جنب. فقديما كان نائب أمير التنظيم احميدة النفير يقف في نفس اليوم بالقاهرة الى جانب محفوظ نحناح لأداء البيعة الى المرشد العام عمر التلمساني سنة 1974.

أما حديثا فاننا نجد في الخرطوم راشد الغنوشي يقف الى جانب عبد الله جاب الله من قيادة التنظيم الجزائري في مؤتمر الخرطوم.

وفي غير هذه الساحات نجد دوما في معسكرات التدريب عناصر التنظيمين جنبا الى جنب في قاعدة عبد رب الرسول سياف وقاعدة عبد الله عزام وابنه من بعده في بيشاور على الحدود الأفغانية ومعسكر قطينة في السودان وقواعد التنظيمات الفلسطينية المنشقة عن منظمة التحرير بلبنان.

هذا التجانس والترابط نجده أيضا عبر شبكات التهريب التي يتمعّش منها التنظيمان. فالمعروف عن التنظيم الجزائري انه وظّف لصالحه كل شبكات تهريب السلع في الجزائر، وبسط يده على نشاط العصابات المعروفة باسم "ترابندو"، وصار كل نشاط تجاري محرم يمر عبر شبكاته ويسهم في تغذية صناديقه.

أما التنظيم الإخواني التونسي فقد كان تاريخيا سبّاقا الى هذا النشاط، وكان لسنوات عديدة ممولا رئيسيا لسوق نهج زرقون وغيره من الساحات المختصة في ترويج بضاعة التهريب.

وقد كانت الشبكة التي اعتمدها في هذا المجال مؤلفة من عناصر مثل سيد الفرجاني ضابط الصف الذي تخلى عن الخدمة العسكرية في بنزرت ليتفرّغ الى نشاط التهريب عبر شبكة يشترك فيها كمال غضبان المعين من طرف المنظمة الإخوانية العالمية ليكون عنصر الإتصال في ألمانيا مع التنظيم التونسي.

وكان من عناصر هذه الشبكة في تونس المدعو البرني الورتاني ضابط القمارق الذي بدأ بتسريب السلع المهرّبة وادخالها الى تونس، ثمّ انتهى به الأمر الى تسريب الاسلحة ثمّ تسهيل هروب رموز الحركة الإخوانية مثل صالح كركر وغيره، في عمل شمل هكذا التوريد والتصدير.

ان مثل هذه التنظيمات التي تعوّدت على ممارسة التهريب منذ سنوات، وعلى تعاطي مثل هذا النشاط في حركة للسلع بين أوروبا وافريقيا، لا يمكن أن تغفل عن فرص التهريب التي يتيحها الجوار، لذلك نراها ستتحد في شبكة واحدة للاستفادة من التهريب عبر الحدود التونسية الجزائرية، وسيكون الباب مفتوحا لكل الإجتهادات في هذا المجال. فالمهم هو توفير الغنائم، أما ضرب الأنظمة الإقتصادية والإساءة بهذا السلوك الى المجتمعات فهو أمر لا ترتقي الى مستواه عقلية من آمن أن في نشاطه تعجيلا بتقويض نسيج اجتماعي كافر.

فوزي بن حسين بن علي الحشاني مهرب كان يبدو لأول وهلة كغيره من المهرّبين لقد تفطّنت الى نشاطه مصالح الأمن التونسية وأخذت القضية في أطوارها الأولى مجرى عاديا عبر المتابعة المستمرة للكشف عن العناصر الأخرى المورّطة معه. ثمّ اتضح مع المتابعة أن حجم المعاملات كان على نحو يجاوز الكثير مما هو متعارف عن مثل هذه الشبكات.

ودخلت مصالح الأمن في الوقت المحدد في عملية شملت مختلف المخابئ التي وقع الإنتباه اليها، فكان المحجوز من السجائر وأنواع التبغ ضخما وشمل الحجز ثلاث شاحنات كانت تجوب تونس والجزائر مرورا بليبيا، حتي لا يقع التفطن اليها وتندمج في عداد مئات الشاحنات المماثلة التي تعبر الحدود التونسية الليبية ذهابا وايابا في كل حين.

بعد تفكيك الشبكة، اتضح أن الأموال الحاصلة من هذا التهريب كانت تدفع أسبوعيا الى ممثلين عن التنظيم التونسي.

ففي بنزرت كان مثلا عنصر الإتصال مع عصابة التهريب هو جمال بن محمد غومة، وهو من خلية جرزونة، وتقتضي تراتيب العمل أن يختلف عنصر الإتصال من منطقة الى أخرى. كما أن عناصر العصابة القائمين بالدفع يختلفون أيضا.

أما السلع المهربة فكان يقع التزود بها من مخابئ التنظيم الإخواني الجزائري على الشريط الحدودي، ثمّ تتوجّه الشاحنات الى ليبيا لتدخل عبرها الى تونس ناجحة في صرف النظر عن مصادر تزويدها.

هذا الوجه من التضامن المالي المكمل للتضامن السياسي والتضامن في مستوى الحضور العسكري، ينبئ بأن المسيرة بين التنظيمين مرشّحة للتواصل. فكلاهما يعتمد تحليلا مفاده أن منطقة المغرب العربي الكبير مدعوة الى أن تكون ساحة تقارب اقتصادي وسياسي واحتكاك اجتماعي ويراهن على أن أنظمتها السياسية ستكون متقاربة من حيث المراجع والمبادئ، وأن الظاهرة الإسلامية فيها مدعوة الى أن تكون عامة أو لا تكون.

# الفكر الأصولي وعامل الزمن

كل الشعوب الإنسانية عرفت حروبها الدينية في فترة متقدّمة أو متأخرة من تاريخها ومثلت هذه الحروب، عادة، في مسارها مرحلة للعبور إلى مرحلة موالية. وما يمكن استخلاصه من المخاض الذي عرفته الإنسانية في هذا الباب أفضى إلى تلك الإستنتاجات المعروفة، التي تفيد أن الشعوب التي توفق إلى فهم متطوّر لعقيدتها، هي التي تكون سبّاقة إلى النهضة، ناجحة في بناء الدول القوية. ولعلّ خير مثال لذلك هو الذي يستخلص من تاريخ الديانة المسيحية التي شهدت منذ أكثر من ثلاثة قرون صراعا بين تيار تقليدي محافظ وتيار إصلاحي، وقد جاء التاريخ بعد ذلك شاهدا على أن المجتمعات التي انتصر فيها الإصلاح مثل بريطانيا وهولندا وألمانيا، كانت هي مجتمعات النهضة والتوسع. أما المجتمع الفرنسي الذي عرف فيه الإصلاح إجهاضا فإنه ظل متأخرا في نهضته الصناعية رغم المفعول الإيجابي لثورته الكبرى سنة 1789. أما مجتمعات إيطاليا وإسبانيا والبرتغال، التي طغت عليها روح التحجر الديني، فإنها لم تعرف النهضة

والتقدم إلا في العشريات الأخيرة وبعدما تسرّب إليها هي الإخرى ريح التغيير في الفكر العقائدي.

إن التذكير بهذه الظواهر التاريخية ضروري للشعور بأن معادلة الصراع مع الفكر الأصولي الإخواني ليس بقاء نظام سياسي هنا أو هناك وإنما ترجيح كفة الإنحطاط أو كفة التقدّم ورسم تصور لمستقبل مجتمعاتنا يكون إما سلبيا أو إيجابيا.

في المجتمع الإسلامي بدأت الحرب منذ العصر الأول. فالفتنة الكبرى بدأت سياسية ثم انقلبت صراعا دينيا واستمرّ الصراع منذ ذلك الحين لا يهدأ ، تتبدّل أشكاله ولكنه يظل في جوهره واحدا.

الحكم هو اليوم كما بالأمس موضوع الصراع، أما أطراف الصراع فقد كانت بالأمس بين شيعة وسنة، مع تداخل هنا وهناك، من جماعات ترفض الإنتماء إلى هذا أو ذاك مثل الخوارج. واليوم يبقى الحكم هو موضوع الصراع بين أنظمة تريد أن تكون مدنية وجماعات ترفع شعار الحاكمية لله لتكون هي ممثلة الله في الأرض تحوّل دينه إلى سياسة وتجعل من فهمها للشريعة برنامجا حزبيا ومن المساجد منطلقا للحرب.

وفي خط مواز لهذه الحرب، ترتسم ملامح الصراع الجوهري الذي تقف فيه منذ أكثر من ألف سنة إرادة التجديد قبالة إرادة الجمود والمحافظة.

وعند استعراض مسار هذا الصراع الطويل، والوقوف على محطاته الكبرى تتبادر إلى الذهن تساؤلات: ماذا كان يمكن أن تكون أحوال العالم العربي الإسلامي اليوم لو كتب لتيار التجديد أن ينتصر في محطة من هذه المحطات؟ ماذا كان يمكن أن يكون اليوم شأن بغداد وقرطبة والقيروان لو عرفت الأحداث التاريخية مجرى عكسيا فانتصرت العقلنة على التقليد؟

ماذا كان يمكن أن يحدث لو انتصر فكر المعتزلة على فكر أحمد بن حنبل وانتصر فكر ابن رشد على فكر الغزالي وانعتقت في العالم العربي الإسلامي منذ ألف سنة قوى العقل كما انبلجت في ومضات ابن الهيثم والخوارزمي والجاحظ وابن خلدون؟ ماذا كان يحدث لو فهم الأصوليون أن العودة إلى منابع الدين لا تتحقق بتقليد السلف في أفعالهم وأقوالهم، وإنما بتقليدهم في الحرية التي أعطوها لأنفسهم في فهم دينهم ؟ وهل عبقرية عمر شيء آخر غير جرأة في فهم النص وعفوية في تحقيق التوافق بين الواقع وبين الدين؟

إنّ الأصولية التي تقف اليوم بيننا وبين التقدّم ليست في النهاية غير أصولية القشور التي تلغي الزمن وتتخطّى القرون لتجعل حاضرنا هو ماضينا ويومنا كأمسنا الغابر ترى في كل جديد بدعة وفي كل تطوّر كفرا.

ومأساتنا هي في هذا التعامل مع الزمن الذي يشترك الأصوليون من كل الملل في تغييبه. فكل الذين عاشروا الفكر الأصولي استوقفتهم تلك القطيعة التي توجد بين الأصوليين وبين التاريخ ومعنى هذا أنّهم يرون في استمرارية التاريخ تراجعا وانحطاطا، وبقدر ما يتواصل الزمن ويستمر تستفحل الحطّة وتغور الهاوية وهو موقف مستوحى من الحديث النبوي: "خير أمتي القرن الذي أنا فيه" .

ومعناه أن خير أجيال الأمة هو جيل الرسول صلى الله عليه وسلم. لقد ولّد هذا الحديث شعورا بأن الإنسان لن يصل مهما أوتي من ورع وتقوى الى الحالة المثلى التي سادت زمن الرسول والصحابة فكان ذلك دافعا لرفض مسار الزمن والتعلق في حسرة واحباط بحالة مثلى لا يمكن إدراكها.

وكان من نتائج هذا الموقف، تفشي شعور يعبر عن نفسه في أدبيات الاصوليين، بتفاوت بين الابهام والوضوح، بأن الإنسان لا يمكن أن يعيش مع تقادم الزمن الا تراجعا مسترسلا فيأتي الرفض مجسما في هذا الهروب الى السلفية الذي يصل عند التنظيمات الاخوانية حد التعصب المهيء للعنف والإرهاب.

إنّ هذا التصوّر الذي يطفح بالانهزام يعبر في الآن نفسه عن عجز عن فهم مقاصد الدين. فإذا كان صحيحا أن الجيل الأوّل من المسلمين سيظل خير المسلمين لأنه "جيل التأسيس"، وهي صفة لن يشاركه فيها أحد فإن كثيرا من المفكرين يطرحون الموضوع على أساس أن المجال الطبيعي للتقرّب الى الله هو التمشي مع حكمة الله من الخلق وهي الاستخلاف في الأرض.

هذه الأهلية في الاستخلاف هي التي يشير اليها ابن خلدون بأنها المنزلة التي يحاكي فيها المخلوق في عمرانه وصنعه عظمة الخالق الصانع الأول، فيجعل هكذا آدمية الإنسان مرتبطة في الإسلام في رقيها وأنحطاطها لا بالإنصراف إلى التهجد والعبادة، بل بالتباري في تشييد العمران وإقامة الحضارة.

إن التذكير بهذه المعاني يبدو لنا ضروريا قبل الوقوف مرّة أخر على ملامح الفكر الإخواني كما تجلى عند التنظيم التونسي في أواخر الثمانينات لاستقراء محاولات التغيير إن وجدت، ومعرفة ما إذا كانت الأفكار العامة التي انبنت عليها ولادة التنظيم عرفت تطورا.

ماذا كان تأثير مسار السنوات الطويلة التي مرّ بها التنظيم وتأثير تعامله مع الأحداث وتعامله خاصة مع رأي عام احتك أكثر من غيره بالحداثة وكان أكثر مقاومة من غيره لسحر البيان السلفي؟

في الحملة الإنتخابية التي خاضها التنظيم الإخواني في ربيع 1989، عرض مستفيض للتوجهات الفكرية السائدة لديه. وقد كانت الصحافة التونسية طيلة شهر مارس من نفس السنة، وخاصة في النصف الثاني من ذاك الشهر، مليئة بالتصريحات والخطب التي تصاحب مثل هذه الحملات. ورغم أن التنظيم احتاط للأمر وتخوّف مما قد ينكشف للرأي العام من مضمون يكون سبب جفوة وهروب، فأقحم في قوائمه بعض "المؤلفة قلوبهم" ممن لا ينتمون عضويا إليه، فإن الإحتياط لم يكف، وانكشف ذلك السخف الفكري الذي ذهب ببعض رؤساء القوائم الأصوليّة إلى حد التأكيد بأن إعادة العمل بنظام الإسترقاق فكرة واردة مادام الشرع لا يحرم ذلك.

يومها ترشحت الحركة في تسع عشرة دائرة انتخابيّة وكان من الطبيعي أن يتابع الناس باهتمام مضمون خطاب سياسي لجماعة كانت تقدم نفسها للناس على أنها وحدها صاحبة الجديد.

إلا أن الجديد كما تجلى من خلال الحملة الانتخابية كان يقف عند ترديد الشعار الفضفاض الذي يؤكد أن الاسلام هو الحل وأن هموم المجتمع تزول وتنتفي بإقامة حكم الله من خلال تطبيق الشريعة وكمثال عن ذلك كان يقع التركيز على حدّ السرقة باعتبار أن قطع اليد سيكون له من الردع بحيث لن تمتد يد في المستقبل الى مال الغير أو مال الدولة وأن توقف السرقة سيكفي وحده لتحقيق الرخاء للمجتمع وذلك في ضرب من الاستهواء الديمغوجي الذي قلما يحقق نتائجه في مجتمع جاوزت أغلبيته طور السذاجة التي يفترضها نجاح مثل هذه الاساليب.

والمشكل هذا هو أن يظل تنظيم سياسي ينظر في العصر الحديث الى

السرقة في قالب ومفهوم مرّ عليه أكثر من الف سنة دون الانتباه الى ما طرأ عليه من تحوّل جذري مما يطرح السؤال: أي سرقة سنردع؟ سرقة المال ام سرقة المعلومة أم سرقة الأدب أم سرقة الفكرة؟

قديما قرر الفقهاء أن المبلغ الموجب لاقامة حدّ السرقة هو ثلاثة دراهم أو ما يوازيها في القيمة.

اليوم ورغم اجماع الحركات الاصولية على المطالبة بإقامة حد السرقة فإنها لم تجرؤ على تقديم تصورها لمفهوم السرقة في العصر الحديث لأن التنظيمات الماضوية يتعذر عليها أن تنظر إلى شؤون الدين أو الدنيا الا من خلال نظارات الزمن الغابر التي تتغشى كلما حاولت معاينة الحاضر.

لذلك يظل السؤال مطروحا على هذه الجماعات هل ان الجلاد الذي سيقطع يد السارق التي امتدت الى ما يعادل حديثا قيمة ثلاثة دراهم سيتجاهل اليد التي امضت شيكا بدون رصيد وهل سيتجاهل الموظف الذي يتقاضى أجرا من مال المجموعة الوطنية ثم يبخل على تلك المجموعة بخدماته هل سيشمل مفهوم السرقة أصناف جديدة تهم العلاقة بين المواطن والجباية وكيف نصنف كل تلك الاعمال المعقدة أو البسيطة التي يلجأ إليها انسان في العصور الحديثة للحصول على أكبر كسب مقابل ادنى جهد. في المجتمع الاسلامي القديم كانت التجارة محور النشاط الاقتصادي وكانت بالتالي كل القيم والمثل الاخلاقية تدور حول صيغ حماية هذا النشاط من السطو والاختلاس ونشأ عن ذلك حدّ الحرابة الذي يطبق على قاطع الطريق وحد السرقة الذي يحمي الاملاك من الاختلاس بعد دخولها المدينة فكيف يمكن أن نتصوّر أن مثل هذه الحاجيات البدائية يمكن أن تفي بضرورات العصر الحديث.كيف يمكن أن تنسجم مثل هذه

القيم مع مجتمعات حديثة أضاع فيها التاجر الكثير من منزلته القديمة واصبح هو نفسه محور الشك والريبة لأنه فقد لدى الضمير الجماعي حرّية التصرّف التي استمدّها طيلة قرون من المبدأ القرآني الذي يعلن "وأحل الله البيع وحرّم الربا". أليس التاجر هو السارق في حالة المضاربة والاحتكار وهل سيكون مطلوبا من مجتمعاتنا الحديثة أن تعيش اوضاعا شبيهة بالاوضاع التي سادت السودان حيث تزامنت عمليات قطع اليد مع ليبيرالية وحشية طغت عليها المضاربات والاحتكارات بصورة افضت الى زيادات في اسعار المواد الاساسية جاوزت الف في المائة.

والمأساة أنه في الوقت نفسه الذي تلتهب فيه الاسعار كانت حوافز السرقة تشتد لدى الفقراء بينما يحرص النظام الاصولي في السودان على امتلاك مجمل الشبكة التجارية من خلال ما يحدثه من المصارف متحكما وحده في المعاملات في احتكار يوهم الناس بأنه يستمد مشروعيته من الشريعة.

هذا الاختزال لعامل الزمن عن طريق الاصرار على ربط الحاضر بالماضي وانكار ما نشأ عن توالي الأعوام وتعاقب القرون من تغييرات وتعقيدات هو عقدة الفكر السلفي وقد امكن لهذا الفكر أن يستمد من هذه العقدة الطاقة اللازمة لتجميد الحياة في المجتمعات العربيّة الاسلامية على مدى قرون والسؤال هو هل سنوفق في مجتمعنا بالذات من تجاوز المشكلة وكسر الطوق الذي يضغط على صدورنا ويمنعنا من التنفس ملء رئتينا.

هذا الامر سيظل رهينا بتوفر عدّة شروط لعل أهمها تعميم الوعي بأن من أخص خصائص الزمن التأثير على المفاهيم وتكييف القيم وان المجتمع الذي يفقد فيه الزمن قدرته على احداث هذا التغيير هو المجتمع الذي تنتصر فيه قيم الموت على قيم الحياة.

الا أن هذه المعاني بعيدة عن وعي الفكر الاصولي فهذا صالح كركر مثلا يؤلف كتابا عن موضوع رأس المال والمسألة الاجتماعية في الاسلام وهو موضوع أجدى ما يكون بالتحليل من خلال خصائص العصر ومعطيات الواقع الا أن روح التقليد تكبل الرّجل الى الحد الذي يقعده عن كل تجديد فمفهوم العمل يجري تحليله من خلال بعض الاحاديث النبويّة ومن خلال المواقف المأثورة عن الخليفة عمر رضي الله عنه وهي تندرج كلها ضمن الحث على العمل وتقديمه باعتباره واجبا لا بد من أدائه الا أن المشكلة أن مفهوم العمل انتقل في العصر الحديث من مستوى الواجب إلى مستوى الحق فالانسان الحديث يختلف في علاقته بمفهوم العمل اختلافا جذريا مع سلفه في القرون الماضية ذلك أن العمل كان ينزل منزلة الواجب عندما كانت المجتمعات مؤلفة في نصفها من العبيد فكان الرجل الحر يستنكف من العمل والمجتمعات الاسلامية لم تشذ عن القاعدة رغم تشجيع الاسلام على العتق لأن الشذوذ لم يكن ممكنا في عهود كانت فيها كل الطاقة مستمدّة من العضلة أي عضلة الانسان والحيوان ومن هنا أبقت الديانات كلها على الرّق فكان التاكيد على أن العمل واجب خطوة هامة بالنسبة للعصر أما اليوم فإن المجتمعات الحديثة حولت العمل من مفهوم الواجب الى مفهوم الحق وصارت تتبارى لضمان ممارسة هذا الحق لكل مواطنيها الا أننا لا نظفر بأي وعي عن هذا الانقلاب في المفاهيم لدى دعاة الفكر الاصولي لأن المفروض لديهم أن المفاهيم قارّة لا تتغيّر ولا تتبدّل لأن التسليم بإمكانية التغيير هو الشرخ الذي يمكن أن يفضي الى انهيار مجمل الحصن الذي يقفون عليه فلا يبقى بعدها الا تحقير الزمن وانكار أثره في تطوير الحياة.

هذه التركيبة الفكريّة التي تنكر على المجتمع حقه في اكتساب نظرة جديدة ستكون لها حتما نتائجها على التنظيم نفسه ومعنى ذلك أن التنظيم سيطبق على نفسه مبدأ رفض التطور والتغيير فالآليات والأساليب والمناهج والأفكار ستظل هي نفسها، تمر الاعوام ولا يطرأ عليها تغيير.

لقد مرّ على التنظيم عشرون سنة وهو يتعامل مع الواقع التونسي بكل متغيّراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الا أن صيغ تعامله مع هذا الواقع وعلاجه لهذه المتغيّرات لم يطرأ عليها جوهريا أي تبديل عدا ما تمليه ضرورات السياسة من تعديلات على السطح أما الاصل وهو الممثل في العمل السري واتباع استراتيجيّة البناء التحتي بما يتبعها من اختراق وما تقتضيه من منطق تآمري وطبيعة انقلابيّة فهو يدخل ضمن المفاهيم القارة التي لا أثر للزمان عليها.

ومن نتائج هذه التركيبة الفكرية أيضا أن ادبيات الحركة ستكون في الثمانينات والتسعينات شبيهة بأدبياتها في الستينات والسبعينات فهذا راشد الغنوشي يبادر سنة 1989 بإصدار كتابه "المبادئ الأساسية للديمقراطية وأصول الحكم الإسلامي"، يقول: "لقد ثبت أن علماء المسلمين لم يساورهم في كل عصورهم ريب في ضرورة إقامة الإمامة".

مرة أخرى يقدّم لنا الغنوشي قراءته الشخصية وينسبها إلى "علماء المسلمين عامة"، والمهم هو عبارة "عامة"، لأنها تسمح بتغييب الرأي المخالف، ولف القضية بسرعة وتقديمها وكأنها محل إجماع، والحال أنه ليست ثمة قضية تصارع في شأنها الفكر الإسلامي كصراعه حول هذا الموضوع.

ويضيف الغنوشي "إن تصوّر إتاحة الفرصة أمام أكبرقدر ممكن من

الناس لتحقيق المثل الإسلامي الأعلى من العيش دون قيام سلطة إسلامية، انحراف شنيع عن الإسلام".

إن الرجل يقول ذلك بعد مرور عشر سنوات منذ قيام الدولة الدينية في إيران، وبعد مرور ست سنوات عن انتصاب سلطة التنظيم الإخواني في السودان، وذلك إذا اعتبرنا أن سنة 1983 التي شهدت إعلان أحكام الشريعة، هي نقطة البداية للنفوذ الإخواني.

والسؤال هو هل أن تلك الأنظمة حققت فعلا لشعوبها "المثل الإسلامي الأعلى من العيش"؟

ثم ما معنى هذا التأكيد بأن كل تصور يخالف النظرية التي يدافع عنها يمثل "انحرافا شنيعا عن الإسلام" كما ورد في هذه الفقرة؟

أليس ذلك دليلا على أننا مازلنا لم نخرج من آليات الفكر القديم التي تعتمد التكفير وتلجأ في النقاش الفكري إلى توظيف المراجع الدينية للتشويه.

إنها نفس الآليات تأبى إلا أن تعبر عن نفسها في كل مناسبة في مستوى النشاط الحركي أو التنظير الفكري.

من المواقف التي تداولها كثيرا أعضاء التنظيم، بمناسبة الإنتخابات التشريعية التي وقع التعرض إليها، بروز ظواهر من الجدال حول إقدام التنظيم على ترشيح أشخاص ليسوا أعضاء فيه، وخاصة منهم البعض ممن كان محل شائعات حول سلوكه. فحسم الغنوشي الموقف وقتها بقوله : "تأملوا ما فعله سيدنا يوسف"، مشيرا بذلك أن التعامل مع الشيطان وارد من أجل المصلحة مادام يوسف عليه السلام قبل التعامل مع فرعون وكان عونا في إدارته".

هذا التبرير تقليدي في المدرسة الإخوانية وقد لجأ إليه من قبل حسن الترابي عندما عيب عليه تعامله مع جعفر النميري.

إن الزمن لم يغير شيئا من هذه الآليات ومن هنا نجد حرص الغنوشي مثلا على إعادة طبع مؤلفاته القديمة وإصدار كتابه الذي ضمنه آراءه عن حقوق المواطنة الذي يرسم فيه تصورا لدولة تنعدم فيها الجنسية كمفهوم متعارف لتحديد الإنتماء الوطني، إذ ينقسم المتساكنون في هذه الدولة إلى مسلمين يكونون كاملي الحقوق مهما كانت جنسياتهم الأصلية وذميين يحتلون درجة ثانية.

أما إذا أتينا إلى الحقل الإجتماعي وتوقفنا عند موضوع المرأة الذي كان دائما أحد محاور الإختبار بالنسبة لمدى تجذر الفكر الأصولي لدى الحركة الإخوانية، وجدنا تلك التصريحات التي وقع التوقف عندها لدى عبد الفتاح مورو وعلي العريض والشيخ لخوة وصالح كركر وهي كلها مكرسة لنظرة الحطة والتشبؤ التي تلتقي في مستواها كل الحركات الأصولية.

في باب أخر يتعلق بنظرة التنظيم لموضوع المعرفة العلمية وتحديد موقفه من هذه القضية الأساسية التي تصلح أن تكون أكثر من غيرها منطلقا لتقييم الفكر السلفي كما تجلى لدى التنظيم الإخواني بتونس، نجد وثيقة هامة صدرت بجريدة الفجر بتاريخ الخامس من ماي 1990، ضمن ركن "تأملات في القرآن". هذه الوثيقة هي مقال تحليلي للأمير الجديد للحركة الصادق شورو الذي ينشر بذلك أولى إسهاماته الفكرية بعدما استأثر بهذا الجانب أو يكاد راشد الغنوشي، والموضوع كما قدّمه صاحب المقال يتعلق بتحديد "الصلة بين الوحي والعقل".

الموضوع يبدو غريبا في حد ذاته لأنه كان من المفروض أن البشرية تجاوزته منذ قرون وأن الجدل حوله انتهى منذ أن سلم الجميع على الأقل بمقولات "إيمانيال كانت" عن حدود العقل واقتصار مجاله على ما هو حادث مختص بزمان معين وفضاء محدد. فإذا بهذا المقال يأتي مكرسا لنظرية تجتر آراء أبي حامد الغزالي بعد ألف سنة من وفاته تنفض الغبار عنها وتقدمها في نظرة جديدة فتحدثنا عن القلب تلك العضلة التي استعاض عنها بعض الناس بقلب اصطناعي على أنها أداة الإدراك للحقائق الغيبية وعن العقل على أساس أنه ينطلق هو الآخر من الوحي في إدراك عالم المحسوسات كل ذلك وكأن الزمن قد توقف.

وكأن التحليل النثري لا يكفي، فيلجأ صاحب المقال إلى رسم هندسي يمثل فيه الوحي نقطة الإنطلاق بالنسبة للمعرفة سواء منها المتأتية من العقل أو المتأتية من القلب.

والمشكل في هذا التصوّر أنه لا يعمد فقط إلى تغييب مجموع التراث الفكري الذي انتهت إليه تأملات الإنسان حول موضوع المعرفة كإشكالية هامة من الإشكاليات الفلسفية بل يعمد حتى إلى تجاهل التراث الإسلامي نفسه وتغييب كل التيار العقلاني المستنير الذي عرف في هذا الموضوع بالذات قمته في القرون الوسطى مع ابن رشد.

إن هذا الإنغلاق الفكري وهذا الرفض للإندماج في النسيج الفكري الإنساني، بل حتى في الروافد الفكرية الإسلامية التي انبنت على روح من التجاوب والإنفتاح على الكون بكل مكوّناته وعناصره، هو المهد الذي يتربّى فيه رجال، نجدهم بعد ذلك في قواعد التدريب الإرهابي في السودان وبيشاور ولبنان.

# وغـــــــدا ....

مرّ عشرون عاما على بروز الظاهرة الأصولية في تونس في شكلها المؤسس على تنظيم سرّي وقد جدّت خلال هذه الحقبة من الزمن احداث في مصر وإيران وفي السودان والجزائر وسوريا ولبنان وفي الأردن والخليج وكانت المعالجة المعتمدة في تناول هذه الظاهرة مختلفة من بلد الى آخر.

لقد أمكن للفكر الأصولي أن يرتقي الى الحكم في بلدين احدهما شيعي والثاني سني، وهما ايران والسودان. وأمكن له أن يكتسب الشرعية الحزبية المؤقتة أو الدائمة حسب الحالات، مثلما حصل في الأردن والجزائر. وأمكن لهذا الفكر في تونس أن ينعم بروح المصالحة ويظهر بدور الطرف المشارك في الحياة السياسية.

*فماذا كانت النتائج؟*

إنّ المثال الإيراني معروف، فالثورة التي فجرها الخميني وظنّها شعبه خلاصا من "السافاك"، انقلبت الى وزر جاثم على الصدور تستمد معاني

افتخارها من فتاوي القتل ومما تبعث به من عصابات الى الخارج لملاحقة المعارضين وقتل الخصوم.

أما في الداخل، فالإنجازات تلتمس في مستوى تشييء المرأة وتخصيصها بفروع من التعليم مركزة على الخياطة والتطريز وإقرار العمل بل بالفدية في جرائم القتل، بحيث يحق للقاتل أن يسترجع حريته اذا ما دفع فدية رضي به أهل القتيل.

تلك هي المدينة الفاضلة التي يسمونها الجمهورية الإسلامية.

أما في السودان فإن البلايا التي حاقت بهذا الشعب منذ أن تسلل الفكر الأصولي الى الحكم باعتماد الإختراق واستغلال سذاجة جعفر النميري، هو ما طفحت به وسائل الإعلام كل يوم . وهل هناك من لعنة اشد على شعب من الشعوب من الحرب الأهلية بويلاتها المستمرّة منذ ثماني سنين ولعنة الإفلاس الإقتصادي والخراب الإجتماعي الذي حكم على ربع سكان البلد، وهم خمسة ملايين أن يقفوا في الطوابير الطويلة ينتظرون وجباتهم اليومية من المنظمات الخيرية الأوروبية والأمريكية وهم يعيشون في أكثر بلدان العالم قدرات مائية وامكانيات زراعية.

وماذا يقال عن حزب الله في لبنان وجرائمه في حق الفلسيطنيين واللبنانيين وخدمته غير المباشرة لإسرائيل من خلال انتهاجه سياسة إختطاف الرهائن وتوظيفها لأغراض سياسية؟

وفي الأردن، حيث دخل الحزب الأصولي الى البرلمان وأصبح يحتكر وحده ثلث المقاعد، ما التّفسير الذي نظفر به لانكشاف الجناح السّري لهذا الحزب وإصرار قيادته على التزوّد بالسلاح؟

أما في الجزائر، حيث صال وجال الأصوليون مستغلين معاناة الناس في الحصول على السكن والوصول الى ماء الشراب ومستفيدين من إفلاس القيادة السياسية، فإن الفكر الإصولي لم يتميّز بتقديم مشروع أو فكرة محدّدة واقتصر لتضخيم صفوفه على ترديد الشتيمة والتاكيد أن البركة كفيلة بتحقيق المعجزات، وإنها لن تتحقّق إلا بوصوله الى الحكم. فلما حصل الإعتراض على هذا المسار بدت دوّامة الإعتداءات.

هذا الفكر الذي لم تجن منه الشعوب الإسلامية الا الإجهاض والدّمار تعدّدت في شأنه التفسيرات. إلاّ أن هذه التفسيرات تفرض على من يأخذ بها اعتبار ظواهر التطرف الديني نوعا من اللعنة الأزلية التي لا رادّ لحكمها لأنها تقدّم الناس تعبيرا لحالات من الرفض التي يعيشها شباب البلدان المسلمة نتيجة ما تعانيه هذه البلدان من التخلف الإقتصادي والبؤس الإجتماعي وتعثّر تجارب النهضة وافلاس دعوة القومية والتأثر السلبي بظواهر الحداثة ...الخ

إلا أن هذه التفسيرات تهمل جوانب من القضيّة يمكن أن تكون باعثا على المراجعة. فليس من شكّ أن التخلّف الإقتصادي والبؤس الإجتماعي له أثره في تفجير ظواهر التطرف الديني في شكل الجماعات الإسلامية الحديثة إلا أن هذا العامل لا يمكن أن يكون المؤثر الوحيد لأن أشد البلدان فقرا في العالم الإسلامي هي المتبقية وحدها خارج دائرة الإرهاب المتدثر بعباءة الدين.

وفعلا فهذه بنقلداش والسينغال ومالي والنيجر وهي كلّها بلدان اسلامية لكنها بلدان تبدو وكأنها ملقّحة ضد ظاهرة التطرف الديني والحال أن الفقر يبلغ فيها أشدّه ويحوّل حياة الناس الى مظاهر من البؤس شديدة

الوقع على النفس ويكفي في هذا المجال التذكير بأن بنقلداش يختص فيها الإنسان بأقل معدّل للعمر إذ لا يجاوز هذا المعدّل اثنتين وأربعين سنة.

ثمّ إن الدليل على نسبيّة أثر العنصر الإقتصادي والإجتماعي في توليد هذه الظواهر يمكن أن يلتمس أيضا من خلال منطق عكسي بالتساؤل هل أن البلدان التي تنعم بالثراء وتنصبّ عليها خيرات البترودولار كانت بمنأى عن هذه الظاهرة؟

وهنا يكفينا التذكير بحادثة الهجوم على الحرم الشريف في موسم الحج لسنة 1979 لإستجلاء حقيقة الأمر فالمجموعة التي قادها يومها جهيمان بن سيف العتيبي، تلميذ الشيخ ابن باز، لم تكن تشكو البؤس والحرمان.

وليس من شكّ أن هذه المجموعة ما كانت لتتكوّن أصلا لأن الفكر الأصولي الذي تغذّت به والمتمثل في مدرسة الشيخ ابن باز لا يجيز العصيان على الحاكم ويري في الفتنة إثما لا يجوز للمؤمن أن يأتيه. إلا أن اهتزاز المنطقة في سنة 1979 نتيجة سقوط نظام الشاه وانتصار ثورة الخميني غيّر الموازين لأن الفكر السلفي لا يبقي في منأى عن العنف إلا إذا توفّر له شرط العزلة إضافة الى شرط الرخاء الإقتصادي. أما إذا سقط أحد الشرطين فإن العنف يصبح إفرازا طبيعيا لفكر تربّى على تهميش عامل الزمن واعتبار أن الكرة الأرضية توقّفت عن الدوران منذ أربعة عشر قرنا.

ومن الأمثلة الأخرى، هذه الإهتزازات التي تعيشها منطقة الخليج في أعقاب الحرب ضد العراق وخروج المنطقة في تلك المناسبة عن عزلتها لإستقبال حشود الجيوش المتحالفة وهو ما يسبّب حاليا لبعض الأنظمة العديد من المشاكسات والصعوبات.

ومعنى هذا أن التفسيرات المرتبطة بالجانب الإقتصادي والإجتماعي تظل جزئية إذا لم تأت مكملة لفكرة أصلية وهي أن الفكر الأصولي هو منبع العنف ومصدره الأول لإنه لا يهيئ الإنسان للإنسجام مع ظواهر عصره ويحكم عليه بتمزّق شديد يفضي عند تظافر الفقر والبؤس الى الإفرازات التي نسميها الجماعات الإسلامية.

ومن البديهي أن الأخطار التي تحدق بالمجتمعات تكون حافزا لدى هذه المجتمعات على توليد الحصون وتقويّة الحماية الذاتية. وقد كان من المنتظر أن تنشأ هذه الحصون خاصة لدى المجتمعات التي عركتها الحضارة وولّدت لديها روحا من العبقرية الذاتية التي يتميّز بها هذا الشعب عن الآخر.

من هنا نشأ في مصر التيار الذي عرف بفكر الإسلام المستنير وبرز في تونس توجّه للإصلاح يعتمد المدرسة، وهما اسلوبان للعلاج يكّمل أحدهما الآخر.

ومن خصائص التيار الفكري الذي نشأ في مصر، أنه سيكون نسبي التأثير في وسط مازالت نسبة الأمية تربو فيه عن نصف السكّان، ومازالت أحوال المجتمع بانفجاره السكاني وخصائصه الإجتماعية تحكم على مثل هذه الظواهر الفكرية بشئ من التهميش النخبوي.

أما في تونس فإن الطابع العملي لهذا الإصلاح يمثل عامل قوته. لذلك بادرت الجماعة الإسلامية بمقاومته واعتبرت الإصلاح آداة لتجفيف منابعها مؤكدة ضمنيا بهذا الموقف قناعة كلّ الذين امنوا أن الجماعات الدينية ترتبط فعلا في نموّ حجمها بظواهر التخلف الإقتصادي والبؤس الإجتماعي والإذلال السياسي والتصحّر الفكري واستجلاب عقول الناشئة

وترتبط أكثر بحرمان من حقّها في الترشد الذّاتي عبر المناهج التربوية وأنماط الثقافة الإنسانية. وقد آمن المتنورون بأن الفرد المسلم يمكن أن يتعامل مع كلّ هذه الأوضاع تعامل العقل والذكاء بشرط أن تكون مدارسنا موظفّة لتنمية ملكة التفكير وترويض الناس على أن يتعاملوا مع كلّ شأن من شؤون تراثهم ومع كلّ حادث في وجودهم تعامل العلم والفطنة والتبصّر.

# الفهرس

الصفحة

الباب الأوّل: **الجماعة الإسلامية بتونس =**

**مرحلة التأسيس والإنتشار 1965 ـ 1980**


* الظاهرة الإسلامية في الستينات ........ 15

* مؤتمر الأربعين: هوية الحركة، الهيكلة، المضمون الفكري ........ 26

* منهج الإجتياز وفلسفة التكفير ........ 43

* الإرتباطات ........ 48

* مكوّنات التنظيم: نشوء الجناح العسكري ........ 54

الجهاز الإستعلامي ........ 59

* وظائف هذا الجهاز ........ 66

* التحرّك في الجامعة ........ 72

* التعليم هدف مبكّر ........ 76

* الإنشقاق ........ 86

* الظهور العلني ........ 91

* أسباب الفشل ........ 95

الباب الثاني : **الإتجاه الإسلامي =**

**مرحلة التعبئة والتحضير لـ "مشروع البدائل" 1981-1987**

* الثورة الإيرانية أو الرصيد التعبوي.................................................. 105

* فتوى الشيخ محمود شلتوت.................................................. 113

* الوضع في مصر.................................................. 116

* الجماعات الإسلامية في السبعينات والثمانينات:.................................................. 120

- التكفير والهجرة، جماعة الفنّية العسكرية، جماعات الجهاد.................................................. 124

* الوضع المغاربي.................................................. 135

* المنهج التآليفي و أسلوب الإختراق.................................................. 151

* مرحلة البروز.................................................. 161

* التعبئة.................................................. 166

* متمّمات التعبئة.................................................. 182

* الثمانينات والجديد في توزيع الأدوار.................................................. 186

* الكليات الخمس أو القيم الغائبة.................................................. 198

* بين السـرّ والعلانية.................................................. 207

* رؤية من الدّاخـل.................................................. 217

* مؤتمر سليمان ........ 225

* الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي ........ 233

* مرحلة الخصوبة ومرض القيادة ........ 250

* تثوير المدن ........ 260

* الجهاز الإقتصادي وعقدة السياحة ........ 263

* من صالح سرّية إلى صالح كركر ........ 270

* أمران كلاهما مرّ ........ 276

الباب الثالث : **النهضة** =

**مرحلة : – تفريغ العصابات**

**– تجديد محاولات الإنقلاب**

**1991–1987**

* تمهيد ........ 283

* روح المصالحة ........ 287

* الجديد القديم ........ 303

* المؤسسة العسكرية والأمنية في التنظيم، أو واقع الجهاز الخاص ........ 306

... إن هذا العمل له حتما نقائصه الكثيرة ولكنه يرمي إلى هدف واضح هو التعريف بآليات فكرية ارتبطت في العصور الحديثة بحالات الاجهاض والفشل التي مرّت بها شعوبنا فتغذت من النكسات وحاولت أن تسدّ أمامنا الطريق وأن تحرّف مسارنا متخذة من جوانب الماضي أداة لمحاربة المستقبل ومن جوانب التراث سلاحا لهدم الجسور نحو قواسم مشتركة في حضارة كونيّة تقبل عليها كل الشعوب والملل الأخرى في اندماج بشري آدميّة الانسان ويحقق التمازج بين البعد الانساني العام والبعد التراثي الخاص في تفاعل ايجابي لا حياة بدونه اليوم.

وليس من شك أن هذا العمل تضمّن الكثير من الآراء والاستنتاجات الشخصيّة شأنه في ذلك شأن كل عمل من هذا القبيل ولكنه تضمّن أيضا من المعلومات المستمدّة من الوثائق والمراجع ما هو كفيل بتوضيح كل الحقائق عن مشروع الجماعة الإسلامية في تونس فيما اعتمده من فاشية في الفكر وارهاب في السلوك.

والمهمّ على أي حال هو أن نكون قد نبهنا في هذا العمل الى جملة من الوثائق التي ظلت تنتظر التعريف وساهمنا في اذكاء الحوار الفكري حول ظاهرة نعتقد أن مجتمعنا لن يجاوز مخاطرها الا بعد أن يتعمّق الفهم في شأنها.

وعسى أن نكون قد ساهمنا أخيرا في التخفيف من عقدة باحثينا إزاء ظاهرة الاسلام السياسي فيما يشوبها من آنيّة وصفة سياسيّة وأن يتركز الجهد في الردّ على فكر فرض علينا خلال العشرين سنة الماضية جزءا من آلياته في تكييف الآراء والاحتواء الفكري وغسل الدماغ.

إنه عمل من صميم وظيفة رجل الفكر في المجتمع المدني.

عبد الله عمامي

الثّمن : 7.500 د.ت

ISBN 9973 - 12 - 234 - 8